







( ملتی الامیر )  
( شرکت صحافیہ عثمانیہ )

رکتزك بدایت تشكندبرو كتب و رسائل عربیہ و تركیہ غایب صحیح  
واھون فیثاتلہ نسر اولندیغی صكی له الحمد اشوبيك او جیوز  
درت سندھی دخی ( ملتی الامیر ) نام كنامك تصحیحہ اہتمام  
اہلہ نامیہ موفق اولوب بیوك دیو زیتومی حكا كلراق قاضیہ  
( ۱۰ ) نومرولی مغازہ اولوب برنجی شعبہ سی حكا كرده ( ۳ ) نومرولی  
دكاندہ ایكنجی شعبہ سی از میردہ كاغد جیلر ایچندہ بکلرلی زاده حافظ  
احد طلعت افندیك ( ۱۶ ) نومرولی دكاندہ واو جنجی شعبہ سی  
قونیہ دہ صوفی زاده محمد رضا افندیك دكاندہ و در دنجی شعبہ سی  
طبریزندہ سپاهی بازارندہ كائن صحاف موسی  
افندیك دكاندہ لارك و مصارف تعلیم  
ضم ایله استانبول فیثاتلہ  
صا تلقدہ در

وسلانیكدہ استانبول چار شویستندہ مصطفی صدق افندیك  
دكاندہ دخی صا تلقدہ در



باب سجود السهو	٢١	كتاب الطهارة	٣
باب صلاة المريض	٢٢	فصل ويجوز الطهارة	٤
باب سجود التلاوة	٢٢	والماء المستعمل	٤
باب المسافر	٢٣	فصل تنزع البثر	٥
باب الجمعة	٢٤	باب التيمم	٦
باب العيد	٢٥	باب المسح على الخفين	٧
باب صلاة الخوف	٢٥	باب الحيض	٧
باب صلاة الجنائز	٢٦	فصل المستحاضة	٨
فصل	٢٦	باب الانجاس	٩
باب الشهيد	٢٧	والاستنجاء	١٠
باب الصلاة في الكعبة	٢٨	كتاب الصلاة	١٠
كتاب الزكاة	٢٨	باب الاذان	١١
باب زكاة السوائم	٢٩	باب شربة في الصلاة	١١
فصل	٢٩	باب صفة الصلاة	١٢
فصل زكاة الغنم	٣٠	فصل ينبغي الخشوع	١٣
فصل زكاة الخيل	٣٠	فصل يجهر الامام	١٥
باب زكاة الذهب والفضة	٣١	فصل الجماعة	١٥
والعروض	٠٠	باب الحدث في الصلاة	١٦
باب العاشر	٣١	باب ما يفسد الصلاة	١٧
باب الركاز	٣٢	وما يكره فيها	٠٠
باب زكاة الخارح	٣٢	فصل وكره عشه	١٨
باب المصرف	٣٣	باب الوتر والوافل	١٨
باب صدقة البطر	٣٤	فصل التراويح	١٩
كتاب الصرم	٣٤	فصل يحل على امام الجمعة	١٩
باب مريحة الشهاد	٣٦	فصل لا صلاة بجماعة	١٩
فصل يباح العطر	٣٧	باب ادراك العريضة	٢٠
		باب فوائت	٢٠

٣٧	فصل نذر الصوم	٥٨	باب ايقاع الطلاق
٣٨	كتاب المحرمات	٥٩	فصل تال لها انت طالق هكذا
٣٩	ذيل زادا اراد الاحرام	٦٠	فصل لملق غير المدخول بها
٤٠	ذيل نادا دخل مكة	٦٠	فصل وكنابته
٤١	ذيل ان لم يدخل المحرم مكة	٦٠	باب التعويض
٤٢	باب القران والتمتع	٦٢	باب التعليق
٤٣	باب الجبايات	٦٣	باب طلاق المريض
٤٤	فصل وان طاف للقدم	٦٤	باب الرجعة
٤٥	فصل قبل المحرم صيدا	٦٥	باب الايلاء
٤٦	باب مجاوره لميمات بلا احرام	٦٦	باب الخلع
٤٦	باب اضافة الاحرام	٦٧	باب الطهارة
٤٧	باب الاحساس والقوات	٦٩	باب الامان
٤٧	باب الخلع عن الغير	٦٩	باب العينين
٤٨	باب الهدى	٧٠	باب المدة
٤٨	مسائل مسورة	٨١	فصل تعدد معتدة
٤٩	كتاب النكاح	٧١	باب سوت السب
٤٩	باب المحرمات	٧٢	باب الحضانة
٥٠	باب الاولياء والاكفاء	٧٣	باب النفقة
٥١	فصل تعتبر الكفاة	٧٤	فصل ونهية الطلاق
٥٢	فصل ورقف تزويج العضولي	٧٥	كتاب الاعتناق
٥٢	باب المهر	٧٦	باب عتيق المهر
٥٥	باب نكاح الرقيق	٧٧	باب المهر
٥٦	باب نكاح الكافر	٧٨	باب المهر
٥٦	باب نفقة		
١٦	كتاب المهر		
٧	باب المهر		

٨٠	كتاب الايمان	٩٨	فصل في ما يمكن منه انهن
٨٠	فصل في حروف القسم	٩٨	باب العسر واخراج
٨١	باب اليمين في الدخول والخروج	٩٩	فصل الجرية اذا وضعت
٠٠	والايمان والسكنى وغير ذلك	١٠٠	باب المرتد
٨٢	باب اليمين في الاكل والشرب	١٠١	باب البعاه
٨٥	باب اليمين في الطلاق والعق	١٠٢	كتاب القبط
٨٥	باب اليمين في البيع والشراء	١٠٢	كتاب القطة
٠٠	والتزويج وغير ذلك	١٠٣	كتاب الآبق
٨٦	باب اليمين في الضرب والقتل	١٠٣	كتاب المفقود
٠٠	وغير ذلك	١٠٤	كتاب الشركة
٨٧	كتاب الحدود	١٠٥	فصل ولا يجوز الشركة
٨٨	باب الوطى الذي يوجب	١٠٦	كتاب الوقف
٠٠	الحد والذي لا يوجب	١٠٧	فصل اذا بنى مسجدا
٨٩	باب الشهادة على الرنى	١٠٧	كتاب البيوع
٠٠	والرجوع عنها	١٠٨	فصل يدخل البناء
	باب حد الشرب	١٠٩	باب الخيارات
	فصل في العزير	١١٠	فصل من اشترى
	باب حد القذف	١١١	فصل مطلق البيع
	كتاب السرقة	١١٣	باب البيع القاسد
	فصل في الحرز	١١٥	فصل قبض المشتري
	فصل في كيفية القطع	١١٦	باب الاقالة
	تطعم الطريق	١١٦	باب المراجعة والولاية
		١١٧	فصل لا يصح بيع المتارل
		١١٧	باب الرما
		١١٩	باب الحقة والاسحق
		١١٩	فصل البعده حجة
		١٢٠	باب السلم

١٢١	مسائل شتى	١٤١٠	كتاب الدعوى
١٢٢	كتاب الصرف	١٤٣	باب التحالف
١٢٣	كتاب الكفالة	١٤٤	فصل
١٢٥	فصل ولو دفع الاصل	١٤٤	باب دعوى الرجلين
١٢٦	باب كفالة الرجلين والعبدین	١٤٦	فصل في التنازع بالأيدي
١٢٧	كتاب الحوالة	١٤٦	باب دعوى النسب
١٢٧	كتاب القضاء	١٤٧	كتاب الاقرار
١٢٨	فصل واذا ثبت الحق	١٤٨	باب الاستثناء وما في معناه
١٢٩	فصل اذا شهدوا	١٤٩	باب اقرار المريض
١٣٠	فصل ويجوز قضاء المرأة	١٥٠	كتاب الصلح
١٣٠	فصل ولو حكم الخصمان	١٥١	فصل يجوز الصلح
١٣١	مسائل شتى	١٥١	باب الصلح في الدين
١٣٢	فصل مات نصراني	١٥٢	فصل ان صالح
١٣٣	كتاب الشهادة	١٥٣	كتاب المضاربة
١٣٣	فصل يشهد بكل ما سمعه	١٥٤	باب المضارب يضارب
١٣٤	باب من تقبل شهادته ومن	١٥٥	فصل ولا ينفق المضارب
...	لا تقبل	١٥٦	كتاب الوديعة
١٣٥	باب الاختلاف	١٥٧	كتاب العارية
١٣٦	باب الشهادة على الشهادة	١٥٨	كتاب الهبة
١٣٦	باب الرجوع عن الشهادة	١٥٩	باب الرجوع فيها
١٣٧	كتاب الوكالة	١٥٩	فصل ومن وهب امة
١٣٨	باب الوكالة ما بيع والشراء	١٦٠	كتاب الاجارات
١٣٩	فصل لا يصح عقد الوكيل	١٦١	باب ما يجوز من الاجارة
١٤٠	باب الوكالة بالخصوصية	...	وما لا يجوز
...	والقبض	١٦٢	باب الاجارة الفاسدة
١٤١	باب عزل الوكيل	١٦٣	فصل الاجير المشترك
		١٦٤	باب فسخ الا...

١٨٧ كتاب الذمرا دية	١٦٥ مسائل منورة
١٨٧ فصل في الاكل	١٦٥ كتاب المكاتب
١٨٨ فصل في الكسب	١٦٦ باب تصرف المكاتب
١٨٨ فصل في اللبس	١٦٧ فصل واذا ولدت
١٨٩ فصل في السار ونهره	١٦٨ باب كتابة العبد المشترك
١٩٠ فصل في الاسرا	١٦٨ باب العجز والموت
١٩٠ فصل في البيع	١٦٩ كتاب الولاء
١٩١ فصل في الممرقات	١٧٠ فصل ولاء الموالاة
١٩٢ كتاب احياء الموات	١٧٠ كتاب الاكراه
١٩٣ فصل في الشرب	١٧١ كتاب الحجر
١٩٤ فصل وكري الانهار	١٧٢ فصل يحكم ببلوغ الغلام
١٩٤ كتاب الاشربة	٢٧٢ كتاب المأذون
١٩٥ كتاب الصيد	١٧٤ فصل تصرف الصي
١٩٧ كتاب الرهن	١٧٤ كتاب الفصب
١٩٨ باب ما يجوز ارتهانه	١٧٥ فصل وان غير ما غصبه
٠٠٠ والرهن به وما لا يجوز	١٧٦ وان عيب ما غصبه
٢٠٠ باب الرهن بوضع على يد عدل	١٧٧ كتاب الشععة
٢٠١ باب التصرف في الرهن	١٧٨ فصل وان اختلفت الشععة
٠٠٠ وجبايته والجنابة عليه	١٧٩ باب ما يجب فيه الشععة وما
٢٠٢ فصل رهن عصيرا	٠٠٠ لا يجب وما يبطاها
٢٠٢ كتاب الجبايات	١٨٠ فصل وتبطل الشععة
٢٠٣ باب ما يوجب القصاص وما لا	١٨٠ كتاب القسمة
٢٠٤ باب القصاص فيمادون النفس	١٨١ فصل وينبغي للقاسم
٢٠٤ فصل ويسقط القصاص	١٨٢ فصل وتجاوز المهايأة
٢٠٥ فصل ومن قذع بدرجة	١٨٣ كتاب المراجعة
٢٠٦ باب السمادة في القل	١٨٤ كتاب المسافة
٢٠٦ كتاب الديارات	١٨٥ كتاب الدمايح
٢٠٧ فصل في انفس الية	٠٠٠ ومن يحرم

٢٠٧	فصل لا قود	٢٢٢	باب الوصى
٢٠٩	فصل ومن ضرب بطن امرأة	٢٢٤	فصل شهد الوصيان
٢٠٩	باب ما يحدث في الطريق	٢٢٤	كتاب الخنى
٢١١	فصل ان مال حائط	٢٢٥	مساكنى
١١١	باب جناية البهيمه وعليها	٢٢٨	كتاب الفرائض
٢١٣	باب جناية الرقيق	٢٢٩	فصل والعصبه بنفسه
٢١٤	فصل دية العبد	٢٢٩	فصل جيب الحرمان
٢١٤	فصل وان جنى مدبر	٢٣٠	واذا زادت سهام
٢١٤	باب فصب العبد والصى	...	القريضة
٢١٦	باب القسامه	٢٣١	فصل ذوالرحم
٢١٧	كتاب الماقل	٢٣٢	فصل والفرقى والهدى
٢١٧	كتاب الوصايا	٢٣٢	فصل المناسخه
٢١٨	باب الوصية بثلث المال	٢٣٢	حساب الفرائض
٢٢٠	باب العتق فى المرض	٢٣٣	فصل وتداخل العديدين
٢٢١	باب الوصية للاقارب		
٢٢٢	باب الوصية بالخدمة		
...	والسكنى والثمره		
٢٢٢	باب وصية الذى		

تمت



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا للتفقه في الدين \* الذي هو حبله المتين \* وفقهنا  
 المين \* وبيّرات الانبياء والمرسلين \* وجهته الدامغة على الخلق اجمعين \*  
 ومحجته السالكة الى اعلى عليين \* والصلاة والسلام على خير خلقه  
 محمد المبعوث رحمة للعالمين \* وعلى آله وصحبه والتابعين \* والعلماء  
 الرحامين \* وبعد \* فيقول الفقير الى رحمة ربه الغني ابراهيم بن  
 محمد بن ابراهيم الحلبي قد سألني بعض طالبى الاستفادة ان اجمع له كتابا  
 يشتمل على مسائل القدورى والمختار والكنز والوقاية بعبارة سهلة  
 غير مغلفة فاجبته الى ذلك واضفت اليه بعض ما يحتاج اليه من  
 مسائل المجمع ونبذة من الهداية ( وصرحت بذكر الخلاف بين  
 ائمتنا وقدمت من اقوالهم ما هو الارجح واخرت غيره الا ان قيده  
 بما يفيد الترجيح ) واما الخلاف الواقع بين المتأخرين اوين الكتب  
 المذكورة فكل ما صدرته بلفظ قيل او قالوا وان كان مقرونا بالاصح  
 ونحوه فانه مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك ( ومتى ذكرت لفظ  
 التشبيه من غير قرينة تدل على مرجعها فهو لابي يوسف ومحمد  
 حسا الله تعالى ) ولم آل جهدا في التنبه على الاصح والاقوى وما

هو المختار لفتوى وحيث اجتمع فيه الكتب المذكورة ( سميت علق  
البحر ) ليوافق الاسم المسمى والله سبحانه وتعالى امثل ان يحمله  
خالصا لوجهه الكريم وان يفنى به يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله  
بقلب سليم

❁ كتاب الطهارة ❁

قال الله تعالى \* يا ايها الذين آمنوا اذا قم الى الصلوة فاغسلوا  
وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين \*  
فقرض الوضوء غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس ( والوجه  
ما بين قصاص الشعر واسفل الذقن وشحمة الاذنين ) فغرض غسل  
ما بين العذار والاذن خلافا لابي يوسف رحمه الله ( والمرقان والكعبان  
يدخلان في الغسل ) والمفروض في مسح الرأس قدر الربع ( وقيل  
يجزى وضع ثلاث اصابع ) ولو مد اصبعين لا يجوز ( ويغرض  
مسح ربع الحبة في رواية والاصح مسح ما يلاقى البشرة ) وسنته  
غسل اليدين الى الرسغين ابتداء وتنحية وقيل هي مستحبة والسواك  
وغسل الفم بماء والانف بماء وتخليل الحبة والاصابع هو المختار  
وقيل هو في الحبة فضيلة عند الامام ومحمد وتليث الغسل والنية  
والترتيب المنصوص واستيعاب الرأس بالمسح ( وقيل هذه الثلاثة  
مستحبة والولاء ومسح الاذنين بماء الرأس ) ومستحبة التيامن ومسح  
الرقبة ( والمعاني الناقضة له خروج شيء من احد السبيلين سوى ربح  
الفرج او الذكر ) وخروج شيء نجس من البدن ان سال بنفسه الى  
ما يلحقه حكم التطهير ( والقي ملا الفهم ولو طعاما او ماء او مرة او علقا  
لا بلغها مطلقا خلافا لابي يوسف رحمه الله في الصاعد من الجوف ) ويشترط  
في الدم المائع والقيح مساواة البراق للملا خلافا لمحمد رحمه الله وهو يعتبر  
اتحاد السبب بجمع مائة قليلا قليلا ( وابو يوسف رحمه الله اتحاد المجلس  
وما ليس حدثا ليس نجسا ) والجنون والسكر والاعماء وفهقة بالغ  
في صلوات ذات ركوع وسجود ) ومباشرة فاحشة خلافا لمحمد رحمه الله  
( ونوم مضطجع او متكى او مستند الى مالوازيل لسقط ) لانوم قائم



او قاعد اورا كع ارساجد ( ولا خروج دودة من جرح او شئ من  
منه ومس ذكر وامرأة ) وفرض التسل غسل ثم غسل  
وسائر البدن لذلك ( قيل ولا ادخال الماء مبلدة الاكلف ) وسائر  
غسل يديه وفرجه ونجاسته ان كانت ( والوضوء الارجلين  
وتليث الغسل المستوجب ثم غسل الرجلين لاني مكانه ان كان  
في مستقع الماء ) وليس على المرأة نقض صنيرتها ولا بيها ان بل  
اصاها ( وفرض لانزال مني ذي دفق وشهوة ولو في نوم عند انفصاله  
لاخروجه خلافا لابي يوسف رح ) ولزوجة مستيقظ لم يذكر الاحتلام  
بلالولو مذبا خلافا له ( ولا يلج حشفة في قبل اودبر من آدمي حي  
وان لم ينزل على الساعل والقول ) ولا نقطاع حيض ونفاس  
( لالمذي وودي واحتلام بلا بلل وايلاج في بهيمة او مية بلا انزال  
( وسن للجمعة والعيد والاحرام وعرفة ) ورجب البيت كفاية وعلى  
من اسلم جنبا والاندب ~~ويجوز مسح~~ <sup>مصحف</sup> الا بغلافه  
المفصل في الصحيح ( وكره بالكم ولا مس درهم فيه صورة  
الابصرة ) ولا جنب دخول المسجد الا للضرورة ( ولا قراءة القرآن  
ولو دون آية الاعلى وجه الدماء او النساء ) ويجوز له الذكر والتسبح  
والدعاء ( والحائض والنساء كالجنب

### ( فصل )

ويجوز الطهارة بالماء المطلق كماء السماء والدين والبر والاونية والبحار  
وان غير طاهر بعض اوصافه كالتراب والزعفران والاشنان والصابون  
اوانت بالكت لا بماء خرج عن طبعه بكثرة الاوراق او بغلبة غيره او بالطبخ  
كلا سربة والخل وماء الورد وماء الباقلاء والمرق ( ولا بماء قليل  
وقع فيه نجس ما لم يكن خديرا لا يتحرك طرفه المتنجس يتحرك طرفه  
الاخر اولم يكن عشرا في عشر ) وعمقه مالا تحصر الارض بالغرف فانه  
كالماء الجاري وهو ما يذهب بنية فيجوز الطهارة به ما لم يار النجاسة  
وهولون او طم اوريد

### ( فصل )

ر : استعمل طاهر غير ملهه وهو المختار ( وعن الامام انه نجس غلظ  
وعند ابي يوسف مخف ( وهو ما استعمل لقربة او لرفع الحدث خلافا  
لمحمد رح ( ويبر مستعملا اذا انفصل عن البدن وقيل اذا استقر في مكان  
( ولو انغمس جنب في البئر بلانية قليل الماء والرجل نجسان عند الامام  
( والاصح ان الرجل ناهر والماء مستعمل عنده ( وعند ابي يوسف رح  
هما بحالهما وعند محمد رح الرجل طاهر والماء طهور ( وموت ما يعيش  
في الماء فيد لا ينجسه كالسمك والضفدع والسرطان ( وكذا موت  
ما لانفس له سمالة كالبق والذباب والرنبور والعقرب ( وكل اهاب دبغ  
قد طهر الاجلد الا دمي لكرامته والخزير نجاسة عينه والليل كالسبع  
وعند محمد رح كالخزير ( قالوا وما طهر جلده بالذباغ طهر بالذكاة وكذا لحمه  
وان لم يؤكل ( وشعر الميتة وعظمها وعصبها وقرنها وحافرها  
طاهر ( وكذا شعر الانسان وعظمه فيجوز الصلاة معه وان جاز قدر  
الدرهم ( وبول ما يؤكل لحمه نجس خلافا لمحمد رح ولا تشرب ولولتداوى  
خلافا لابي يوسف رح

### ( فصل )

نزح البئر لوقوع نجس لا ينحو بعرورون وختي مالم يستكثر ( ولا ينخره  
حمام وعصفور فانه طاهر ( واذا علم وقت الوقوع حكم بالنجس من  
وقته والامن يوم وليلة ان لم ينتفخ الوانع اولم يتفسخ ( ومن تلة ايام  
وليا لهما ان انتفخ او تفسخ ( وقالا من وقت الوجدان ( وعشرون  
دلو او سطا الى اثنين بموت نحو فارة او عصفور او سام ابرص ( واربعون  
الى ستين بنحو حسانة او دجاجة او سنور ( وكاه بنحو كلب او شاة او  
آدمي او انتفاخ الحيوان او تفسخه ( وان لم يمكن نزحها نزح قدر ما كان  
فيها ( ويفتى بنزح مائتي دلو الى ثلثائة وما زاد على الوسط احتسب به  
وقيل يعتبر في كل بئر دلوها ( وسور الا دمي والفرس وما يؤكل لحمه  
طاهر ( وسور الكلب والخزير وسباح البهايم نجس ( وسور الهرة  
والدجاجة المخلاة وسباع الطير وسواكن البيت كالحية والفأرة مكروه  
( وسور البخل والحمار مشكوك بنوضه به ان لم يجد غيره ويتيم وايا

قدم جاز ( وهرق كل شيء كسؤره ) وان لم يوجد الا نبيذ التمر يتيم ولا يتوضأ به عند ابي يوسف رحمه الله وبه يفتى ( وعند الامام يتوضأ به وعد محمد يجمع بينهما )

باب التيمم \*

يتيم المسافر ومن هو خارج المصر لبعده عن الماء ميلا او ارض خاف ربايته او بطويرة او لحوف عدو او وسع او عطش او فقد آلة بما كان من جنس الارض كالتراب والرمل و لنورة والجص والكحل والزرنيخ والحجر ولو بلا تقع خلافا لمحمد رح ( وخصه ابو يوسف بالتراب والرمل ويجوز بالقع حال الاختيار خلافا له ) وشرطه العجز عن استعمال الماء حقيقة او حكما ( وطهارة الصعيد والاستيعاب في الاصح والنية ) ولا بد من نية قربة مقصودة لا تصح بدون الطهارة ( فلو تيمم كافر للاسلام لا يجوز صلاته به خلافا لابي يوسف رح ) ولا يشترط تعيين الحدث او الجنابة هو الصحيح ( وصفته ان يضرب يديه على الصعيد فينفضهما ثم يضرب بهما كذلك ويمسح بكل كف ظاهر لذرعا الاخرى وباطنها مع المرفق ) ويسوى فيه الجنب والمحدث والحائض والنفساء ( ويجوز قبل الوقت ويصلى به ماشاء من فرض وتقل كالوضوء ) ويجوز لحوف فوت صلاة جنازة او عيد ابتداء ( وكذا بناء بعد سروعه متوضئا سبق حنه خلافا لهما لا خوف فوت جمعة او وقية ) ولا يقضه ردة بل فانقض الوضوء واقدرة على ماء كاف اطهارته وعلى استعماله فلو وجدت وجهه في الصلاة بطات صلاته لان حصات بعدها ( ولو نسيه المسافر في رحله وصلى بالتيمم لا يبيد ) وقال ابو يوسف بعيد مادام في الوقت ( ويستحب راحي الماء تأخير الصلاة الى آخر الوقت ) ويجب طابه ان ظن قربة قدر غلوة والا فلا ( ويجب شراء الماء ان كان له ممن ويبيع ثمن المل والا فلا ) وان كان مع رفيقه ماء طلبه فان منه تيمم ( وان تيمم قبل الطلب او الجنب في المصر لحوف البرد جاز خلافا لهما ) ولا يجمع بين الوضوء والتيمم فان كان

أَمَرَ الْأَعْضَاءَ حَرِّمَاتِهِمْ وَالْأَغْصَالَ الصَّحِيحَ وَمَسَحَ عَلَى الْجَرْيَحِ

(بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ)

يَجُوزُ بِالسَّنَةِ مِنْ كُلِّ حَدَثٍ وَجِبَهُ الْوُضُوءِ لِأَنَّهُ وَجِبَ عَلَيْهِ الْمَسْلُ أَنْ  
كَانَ مَبُوسِينَ عَلَى طَهْرٍ تَامٍ مِنْ وَقْتِ الْحَدَثِ يَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمَقِيمِ وَذَلِكَ  
أَيَّامًا وَإِسَالِيهَا لِلْمَسَافِرِ مِنْ وَقْتِ الْحَدَثِ (وَفُرْصُهُ قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ  
مِنَ الْيَدِ عَلَى الْأَعْلَى) وَسُنَّتُهُ أَنْ يَبْدَأَ مِنْ أَصَابِعِ الرَّجْلِ وَيَمْدُهَا إِلَى السَّاقِ  
مُفْرَجًا أَصَابِعَهُ خَطُوطًا مَرَّةً وَاحِدَةً (وَيَمْنَعُهُ الْخَرَقُ الْكَبِيرُ وَهُوَ مَا  
يَبْدُو مِنْهُ قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعِ الرَّجْلِ أَصْغَرَهَا) وَيَجْمَعُ فِي خَفٍّ لَافِي خَفَيْنِ  
بِخِلَافِ النِّجَاسَةِ وَالْإِنْكَشَافِ (وَيَنْقُضُهُ نَاقِضُ الْوُضُوءِ وَنَزْعُ الْخَفِّ  
وَمَضَى الْمُدَّةِ أَنْ لَمْ يَخْفَ تَلَفَ رَجُلُهُ مِنَ الرَّدِّ فَلَوْ نَزَعَ أَوْ مَضَتْ وَهُوَ  
مَتَوَضِّئٌ غَسَلَ رِجْلَيْهِ قَطْعًا (وَخُرُوحُ أَكْثَرِ الْقَدَمِ إِلَى سَاقِ الْخَفِّ  
نَزْعٌ) وَلَوْ مَسَحَ مُقِيمٌ فَسَافِرٌ قَبْلَ يَوْمٍ وَلَيْلَةً تَمُّ مَدَّةُ الْمَسَافِرِ (وَلَوْ مَسَحَ  
مَسَافِرٌ فَتَامَ لَتَامَ يَوْمٌ وَلَيْلَةً نَزْعٌ وَالْإِتْمَامُ (وَالْمَعْذُورُ أَنْ لَبَسَ عَلَى الْإِقْطَاعِ  
فَكَالصَّحِيحَ وَالْأَمْسَحَ فِي الْوَقْتِ لِأَبْعَدِ خُرُوجِهِ) وَبِجُوزِ الْمَسْحِ  
عَلَى الْجَرْمُوقِ فَوْقَ الْخَفِّ أَنْ لَبَسَهُ قَبْلَ الْحَدَثِ (وَعَلَى الْجُورِبِ مَجْلِدًا  
أَوْ مَعْلًا وَكَذَا عَلَى الْخَيْثَانِ فِي الْأَصْحَاحِ عَنِ الْأَمَامِ وَهُوَ قَوْلُهُمَا لَا عَلَى  
عِمَامَةٍ وَقَلَنْسُوءَةٍ وَرَقَعٍ وَقَفَازِينَ (وَبِجُوزِ الْمَسْحِ عَلَى الْجُبَيْرَةِ وَخَرَقَةِ  
الْقَرَحَةِ أَوْ نَحْوِهَا وَإِنْ شَدَّهَا بِالْوَضُوءِ وَهُوَ كَالْمَسْلِ فَيَجْمَعُ مَعَهُ وَلَا يَتَوَقَّتُ  
(وَيَمْسَحُ عَلَى كُلِّ الْعَصَابَةِ مَعَ قَرَحَتِهَا أَنْ ضَرَّهُ حُلُّهَا كَانَتْ تَحْتَهَا  
جِرَاحَةٌ أَوْ لَا) وَيَكْفِي مَسْحَ أَكْثَرِهَا فَإِنْ سَقَطَتْ عَنْ رَأْيِ بَطَلٍ وَالْأَفْلَاوُلُ  
تَرَكَهُ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ جَازٍ خِلَافًا لِهَمَّا (وَإِنْ وَضَعَ عَلَى شِقَاقِ رِجْلِهِ دَوَاءً  
لَا يَصِلُ الْمَاءُ تَحْتَهُ يَجْزِيهِ إِجْرَاءُ الْمَاءِ عَلَى ظَاهِرِ الدَّوَاءِ) وَلَا يَنْقَرُ إِلَى  
نِيَّةٍ فِي مَسْحِ الْخَفِّ وَالرَّأْسِ

(بَابُ الْحَيْضِ)

هُوَ دَمٌ يَنْفُضُهُ رَحِمُ امْرَأَةٍ بِأَفْغَةٍ لِأَدَاءِ بَيْهَا وَأَفْسَلُهُ ذَلِيلَةُ أَيَّامٍ بِإِسَالِيهَا  
وَعَنْ أَبِي يُونُسَ يَوْمَانِ وَكَثْرُ الْمَاءِ وَكَثْرُهُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ وَمَا نَقَصَ  
عَنْ أَقْلِهِ أَوْ زَادَ عَلَى أَكْثَرِهِ فَهُوَ اسْتِحْضَاةٌ (وَمَا نَزَّاهُ مِنَ الْأَلْوَانِ فِي مَدَّتِهِ

سوى البياض الحاصل فيه - وحيض وكذا الطاهر المذكور في الآيات  
 وهما رويهم مع الآيات والصوم وتنظيفه دونها ودون ذلك  
 والطواف وقربان ماتحت الأزار وعند محمد قربان المرح فقط (ويذكر  
 مستحل وطئها) وان اشطم لتمام الشرة حل وطئها قبل الحسل  
 (وان انقطع لقل لا يحل حتى تتسل او يمضي عليها ادنى  
 وقت صلاة كاملة وان كان دن عادتها يحل وان اغتسلت) واقل  
 الطهر خمسة عشر يوما ولاحد لاكثره الا عند نصب المادة في زمن  
 الاستمرار (واذا زاد الدم على العادة فان جاوز العشرة قالوا ذلك  
 استحاضة والافيض) وان كانت مبتدئة وزاد على العشرة قالوا عسر  
 حيض والزائد كلها استحاضة (والنفاس دم يعقب الولد وحكمه حكم  
 الحيض ولاحد لادله واكثره اربعون يوما) ومازاه الحامل حال الحمل  
 وعند الوضع قل خروج اكثر الولد استحاضة وان زاد على اكثره  
 رلها مادة قالوا عابها استحاضة والا قالوا ذلك على الاكثر فقط استحاضة  
 والعادة ثابت وتنقل مرة في الحيض والنفاس عند اى يوسف وبه  
 يفتى (وعند هما لا بد من المعاودة) ونفاس التوأمين من الاول خلافا  
 لمحمد وانقضت المدة من الاخير اجام (والسقط ان ظهر بهض خلقه  
 فهو ولد تصيره امه نفساء والامة ام ولد ويقع الملاق المعلق  
 بالولد وتقضى العدة (ودم الاستحاضة كرماف دائم لا يجمع صلاة  
 رلاه وما رلاوطئا

( 29 مل )

المستحاضة ومن به سلس بول او استطلاق بطن او افعالات ريح  
او رماق دائم او جرح لا يرقأ يتمضاؤن لوقت كل صلاة و يصلون به  
في البرقة شـ اؤادز هـ و تغل ( و يبلل بخروجه فقط و قال زفر جرح  
الخيول في وقت الصلاة في وقت  
البرق في وقت الصلاة في وقت  
يضيء به سدر حراره رضى يوسف و ولد نور في عيسى عايد

وقبلة الإزالة الذي اتلى به يوجد فيه

( باب الانجاس )

يطهر بدن المصلي ويويه من النجس الحقيقي بالماء وبكل مايع طاهر  
 مزيل كالحل وماء الورد لا الدهن وعند محمد لا يطهر الا بالماء  
 ( والحلف ان نجس بنجس له جرم بذلك المبالغ ان جف خلافا لمحمد  
 وكذا ان لم يجف عند ابي يوسف وبه يفتى ( وان تنجس بمايع فلا بد  
 من الغسل ) والمني نجس ويطهران يابس بالفرك والا يغسل ( والسيف  
 ونحوه بالمسح مطلقا والارض بالجفاف وذهب الازر للصلاة لا للتميم  
 ) وكذا الأجر المفروش والخص المنسوب والسجر والكلاء غير المقطوع  
 هو المختار ( والمنفصل والمقطوع لا بد من غسله ) وطهارة المرقى بزوال  
 عينه ويعنى ارتشق زواله ( وغير المرقى بالغسل ثلثا اوسعا والمصر  
 كل مرة ان امكن عصره والاقبال لتجفيف كل مرة حتى ينقطع انقطار  
 وقال محمد بعدم طهارة غير المصرا ابدا ( ويطهر بساط تنجس بجرى  
 الماء عليه يوما وليلة ) ونحو الروث والعدرة بالحرق حتى يصير رمادا  
 عند محمد هو المختار خلافا لابي يوسف ( وكذا يطهر جار وقع في لملمة  
 فئثار ملحا ) وعن قدر الدرهم مساحة كعرض الكف في الرقيق ووزنا  
 بقدر منقال في الكيف من نجس مغلط كالدم والبول ولومن صغير لم  
 يأكل ( وكل ما يخرج من بدن الآدمي موجبا لتطهير الحجر وخرء الدجاج  
 ونحو ) وبول الحمار والهرة والقنبرة وكذا الروث والحي خلافا لهما  
 ( ومادون ربع الثوب من مخفف كبول العرس وما يؤكل لحمه وخرء طير  
 لا يؤكل لحمه ) وبول انتضح مثل رؤس الا برغفو ( ودم السمك وخرء  
 طيور ما كولة طاهر الا الدجاج والبط ونحوهما ) ولعاب الغل والحمار  
 طاهر عددهما وعند ابي يوسف مخفف ( وماء ورد على نجس نجس  
 كعكسه ) ولولف وب طاهر في رطب نجس فطهرت فيه رطابته ان كان  
 بحيث لو عصر قطر تنجس والا فذكألو وضع رطبا على مطز بطن نجس  
 جانف ( او تنجس طرف يويه انسيه ) وغسل طرفا من رطابته بطرارة  
 كحطة بالت عليها جردت وسها فغسل بعضها او ذهب طهركاها واقفحة

الميتة ولينها طاهر خلافا لهما

( فصل )

والاستنجاء سنة من ما يخرج من احد السيلين غير الريح ( وما سن فيه عدد بل بمحضه بنحو حجر حتى يقيه يدبر بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث في الصيف ) ويقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني والثالث في الشتاء ( وغسله بالماء بعد الحجر افضل ويغسل يديه اولاً ثم المخرج بطن اصبع او اصبعين او ثلث لا برؤسها ) وبرخي مبالغة ان لم يكن صائماً ويجب ان جاز التجسس المخرج اكثر من درهم ويعتبر ذلك وراء موضع الاستنجاء ( ولا يستنجى بعظم وروث وطعام ويمينه ) وكره استقبال القبلة واستدبارها لبول ونحوه ولو في الخلاء

( كتاب الصلاة )

وقت الفجر من طلوع الفجر الثاني وهو البياض المعترض في الافق الى طلوع الشمس ( ووقت الظهر من زوالها الى ان يصير ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وقالوا الى ان يصير مثلاً ) ووقت العصر من انتهاء وقت الظهر الى غروب الشمس ( ووقت المغرب من غروبها الى مغيب الشفق وهو البياض الكائن في الافق بعد الحجرة وقالوا هو الحجرة قيل وبه يفتى ) ووقت العشاء والوتر من انتهاء وقت المغرب الى الفجر الثاني ( ولا يقدم الوتر عليها للترتيب ) ومن لم يجد وقتها لا يجبان عليه ( ويستحب الاسفار بالفجر بحيث يمكن ادائه بترتيل اربعين آية او اكثر ثم ان ظهر فساد الطهارة يمكنه الوضوء واعادته على الوجه المذكور ) والابراد بظهر الصيف وتأخير العصر مالم تنفخ الشمس والعشاء الى ثلث الليل والوتر الى آخره لمن يثق بالانباء والاقبل النوم ( وتعجل ظهر الشتاء والمغرب وتعجل العصر والعشاء يوم الغيم وتأخير غيرها ) ومنع عن الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجنائز عند الطلوع والاستواء والغروب الا عصر يومه ( وعن التثقل وركعتي الطواف بعد صلاة الفجر والعصر ) لانه قضاء فائتة وسجدة تلاوة وصلاة جنازة وعن

التفل بعد طلوع الفجر بأكثر من سنة وقبل المغرب ووقت الخطبة  
أي كانت وقبل صلاة العيد ( وعن الجمع بين صلاتين في وقت الإبرفة  
ومزدلفة ) ومن طهرت في وقت عصر أو عشاء صلتها فقط ومن هو اهل  
فرض في آخر وقت يقضيه لامن حاضبت فيه

### ( باب الاذان )

من للفرائض دون غيرها ( ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها ويعاد فيه  
لو فعل خلافا لأبي يوسف في الفجر ) ويؤذن لقائمة ويقم وكذا لأولى  
الفرائض وخبر فيه للبواقي ( وكره تركها للمسافر لا المصل في بيته في المص  
( ونذبا لهما لا للنساء ) وصفة الاذان معروفة ( ويزاد بعد قلاح اذان  
الفجر ( الصلاة خير من النوم ) مرتين والاقامة مثله ويزاد بعد  
قلاحها ( قد قلمت الصلاة ) مرتين ويترسل فيه ويحدر فيها ويكره  
الترجيع والتكبين ( ويستقبل بهما القبلة ) ويجول وجهه يمنة ويسرة  
عند حي الصلاة حي على الفلاح ( ويستدير في صومعته ان لم يقدر  
التحويل واقفا ويجعل اصبعيه في اذنيه ) ولا يتكلم في اثنتيها ويجلس  
بينهما الا في المغرب فيفصل بسكنة وقالا بجلسة خفيفة ( واستحسن  
المتأخرون التثويب في كل الصلوات ويؤذن ويقم على طهر ) وجاز  
اذن المحدث وكره اقامته واذان الجنب بعد اذان المرأة والمحنون  
والسكران ولا تعاد الاقامة ( ويستحب كون المؤذن عالما بالسنة والاقوات  
( وكره اذان الفاسق والصبي والقاعد لا اذان العبد والاعرابي والاعمى  
وولد الزنا ) واذ قال حي على الصلاة قام الامام والجماعة ( واذا قال  
قد قامت الصلاة شرعوا ) وان كان الامام غائبا او هو المؤذن  
لا يقومون حتى يحضر

### ( باب شروط الصلاة )

هي طهارة بدن المصلي من حدث وخبث وثوبه ومكانه وستر عورته  
واستقبال القبلة والنية ( وعورة الرجل من تحت سترته الى تحت ركبته  
( والامة مثله مع زيادة بطنها وظهرها ) وجميع بدن الحرة عورة  
الا وجهها وكفها وقدميها في رواية ) وكشف ربع عضو هو



عورة يمنع كالبطن والفخذ والساق وشعرها السازل وذكره في غيره  
والانثيين وحدها وحلقة الدبر بمفردها ( وعند أبي يوسف انما يمنع  
انكشاف الاكثر وفي النصف عنه روايان ) ومادم ما يزيل به الجاسة  
يصلى معها ولا يعيد ( ولو وجد ثوبا ربه طاهر وصلّى عاريا لا يجزيه  
وفي اقل من ربه مخير والافضل الصلاة به وعند محمد قلم ) وان  
لم يجد ما يستر عورته فصلّى قائما بركوع وسجود جاز والافضل ان يصلّى  
قاعدا بايماء ( وقبلة من بمكة عين الكعبة ومن بعد جهتها ) فان  
جهلها ولم يجد من يسأله عنها تحرى وصلّى فان علم نخطائه بعدها لا يعيد  
( وان علم به فيها استدراوين وكذا ان تحول رأيه ) وان شرع بلا تحر  
لا تجوز وان اصاب وعند أبي يوسف ان اصاب جازت ( وان تحرى قوم  
جهات وجهوا حال امامهم جازت صلاة من لم يتقدم بخلاف من تقدمه  
او علم حاله وخالفه ) وقبلة الحائث جهة قدرته ~~في~~ ويصل قصد قلبه  
الصلاة بتحريرتها ( وضم اللفظ الى القصد افضل ) ويكفي مطلق  
النية للفل والسنة والتراويج في الصحيح ( وللفرض شرط تعيينه كالعصر  
مثلا ) والمقتدى ينوي المتابعة ايضا ( وللجنازة ينوي الصلاة لله والدعاء  
لليت ) ولا يشترط نية عدد الركعات

### ( باب صفة الصلاة )

فرضها التحريمة وهي شرط ( والقيام والقراءة والركوع والسجود  
والقعود الاخير قدر التشهد وهي اركان ) والخروج بصنع فرض  
خلا قالهما ( وواجبها قراءة الفاتحة وضم سورة وتعيين القراءة  
في الاولين ورعاية الترتيب في فعل مكرر وتعديل الاركان وعند أبي  
يوسف هو فرض والقعود الاول والتشهدان ولفظ السلام وقنوت  
الوتر وتكبيرات اليدين ، الجهر في محله والاسرار في محله ) وسببها  
رفع اليدين للتحريمة ونثر اصابعه وجهه الامام بالتكبير والنساء  
والنموز والتسمية والتأمين سرا ووضع يمينه على يساره تحت مرته  
وتكبير الركوع وتسبيحه ثلثا والرفع منه واخذ ركبتيه بيمينه وتفريق

اصابعه وتكبير السجود وتسليمه نشأ ووضع يديه وركبتيه وافتراش  
رجلاه اليسرى ونصب اليمنى والقومة والجلاسة والصلاة على النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم والدعاء ( وآدابها نظره الى موضع سجوده وكظم  
فيه عند التأثب واخراج كفيه من كفيه عند التكبير ) ودفع السعال ما  
استطاع ( والقيام عند حي على الصلاة وقيل عند حي على الفلاح ) والنسروع  
عند قد قامت الصلاة

( فصل )

يا بغي الحشوع في الصلاة ( واذا اراد الدخول فيها كبر حافظا بعد  
رفع يديه محاذيا بابهاميه شحمتي اذنيه وقيل ماسا وعند ابى يوسف  
يرفع مع التكبير لاقبله ) والمرأة ترفع حذاء منكبها ومقارنة تكبير المؤتم  
تكبير الامام افضل خلافا لهما ( ولو قال بدل التكبير الله اجل او اعظم  
او الرحمن اكبر او لا اله الا الله او كبر بالعارسية صح وكذا لو قرأ بها  
ماجز عن العربية او ذبح وسمى بها وغير العارسية من اللسان مثلها  
في الصحيح ) ولو شرع باللهم اغفر لي لا يجوز وقال ابو يوسف ان كان  
يحسن التكبير لا يجوز الا به ثم يعتمد بيده على راسه يساره تحت سرته  
في كل قيام من فيه ذكر وعند محمد في قيام نذر فيه قراءة ( فيضع في  
القنوت وصلاة الجأزة خلافا له ) ورسل في قومة الركوع وبين تكبيرات  
العيدات اقام يقرأ سبحانك الخ ( ولا يضم وجهه الخ خلافا  
لابى يوسف ) ثم يتعوذ سرا للقراءة فيأتي به المسبوق عند قضاء ما سبق  
لالمقضى ويؤخر عن تكبيرات العيد وعداى يوسف هو تبع للشافعية فيأتي  
به المقضى ويقدم على تكبيرات العيد ويسمى سرا اول كل ركعة  
لاين الماتحة والسورة خلافا لمحمد في صلاة الخسافة وهي آية  
من القرآن انزات للمصل بين السور ليست من الماتحة ولا من كل  
سورة ( ثم يقرأ الماتحة وسورة او ثلث آيات ) واذا قال الامام ولا  
الضالين امن هو والمؤتم سرانم يكبر راكعا ويعتمد يديه على ركبتيه ويفرح  
اصابعه باسطا ظهره غير رافع رأسه ولا منكس له ويقول ثلث  
مرات سبحان ربي العظيم وهو ادناه ( ويستحب الريادة مع الايتار

للمرد ( ثم يرفع الامام رأسه قائلا ( سمع الله ارحمه ) ويكتب به ، قائلا  
 يصم ايه ( اي ساكن اليد ) ويكتب المتدي بالحمد لله - قاله ردا بوجه  
 بسم الله الرحمن الرحيم ( يكر ويحمد ويضع ركة ) ثم  
 ثم وجهه بين كفيه مساما اصابع يديه محاذيه اديه ويدي ضحية  
 ويحاذي بطنه عن فخذه ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة ( والمراه  
 تخمض وبلق بطنها لفخذيها ويقول ( سبحان ربي اعلى ) ذلكا وهو  
 ادناه ويسجد بانفه وحيته ( فان اقتصر على احدهما او على كور  
 العمامة جار مع الكراة ) وقالا لا يجوز الاقتصار على الارب من غير  
 عذر ( ويجوز على فاعل بوجه وعلى شيء يسجد بجمعه ويستقر جبهته  
 عليه لاعلى مالا تستقر ( وان سجد للرجة على ظهر من دونه  
 في صلاته جاز ) وهي تم بالرفع عند محمد عبد الله يوسف بالوضع  
 ( ثم يرفع رأسه مكبرا ويجلس مطمئا ويكبر ويسجد مطمئا ) ثم يكبر  
 للهوض فيرفع وجهه ثم يديه ثم رجليه ويهض قائما من غير قبود ولا  
 اعتماد يديه على الارض ( والساية كالاولى الا انه لا يدي ولا يعود  
 ولا يرفع يديه الا في سجدة فصممع \* فاذا رفع رأسه من السجدة  
 امانية من الركعة الثانية اوترش رجله اليسرى فجلس عليها ونصب  
 يماه نصبا ووجه اصابعها نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط  
 اصابعه موجهة نحو القبلة ( وقرأ تشهد اس مسعود رضى الله تعالى  
 عنه وعو ) التحيات لله والساوات والطيات ، السلام عليك ايها النبي  
 ورحمة الله وبركاته ، السلام عليك وعلى عا - الله الصالحين ، اشهد ان  
 لا اله الا الله ، واشهد ان محمدا عبده ورسوله ) لا يزيد عليه في القعدة  
 الاولى ( ويقرأ عينا بعد الاولى الفاتحة حاسة وهي افضل وان سمح  
 او سكت جاز والتعود له في كالأول والرأة تترك فيهما وهوان  
 تجلس على اليته اليسرى وتخرج كلنا رجليها من الجانب الايمن  
 ( فاذا اتم التشهد فبسط يده على السجدة وعا بما شاء مما يشاء  
 القاط القرآن والادعية المأثورة لا يشاء كلام الناس ثم يسلم عن  
 يمينه مع الامام فيقول ( اسلام عليكم ورحمة الله ) ومن يساره كذلك  
 وينوي الامام به من عن يمينه ويساره من الحفظة والناس الذين معه

في الصلوة والمقتدى كذلك وينوي امامه في الجسائبة الذي هو فيه وفيهما  
ان حاذاه ( والمفرد الحمطة فقط

( فصل )

بجهر الامام بقراءة في الجمعة والعيدين والعجرب واولى العشائين اداء  
وقضاء ( وخير المفرد في ثقل الليل وفي الفرض الجهرى ان كان  
في وقت وفصل الجهر ويخفيان حتما فيما سوى ذلك ( وادنى الجهر  
اسماع غيره وادنى المحافة اسماع نفسه في الصحيح ) وكذا كل ما يتعلق  
بالطق كالطلاق والعناق والاستثناء وغيرها ( ولو ترك سورة اولي  
العشاء قنأها في الاخرين مع العائمة وحهر بها ولو ترك فاتحتها  
لابعضيها ) وفرض القراءة آية وقلا ثلاث آيات قصار او آية طويلة  
( وسننها في السفر عجلة العائمة واي سورة شاء ) وائمة نحو البروح  
وانشقت في العجرب ( وفي الحضر اربعون آية او خمسون واستحسن  
طوال المصل فيها وفي الظهر واوساطه في العصر والعشاء وقصار  
في المغرب ومن الحرات الى البروح طوال ومنها الى لم يكن اوساط  
ومنها الى الآخر قصار ( وفي الضرورة بقدر الحال ) وتطال الاولى  
على الدائبة في العجرب فقط وعده محمد في الكل ( ولا يتعين شئ من القرآن  
لصلوات بحيث لا يجوز غيره وكره التعمين ( ولا يقرأ المؤتم بل يستمع  
وينصت وان قرأ امامه آية الترغيب او الترهيب او خطب او صلى على  
النبي عليه الصلوة والسلام والناثي والداني سواء

( فصل )

الجماعة سنة مؤكدة ( والى الساس بالامامة اعلمهم بالسنة ثم اقرأهم  
وعند اني يوسف بالعكس ثم اوردعهم ثم اسنهم ثم احسنهم خلقا  
( وتكره امامة السد والاعرابي والاعمى والفاسق والمتدع وولد  
الزنا فان تقدموا جاز ) ويكره تطويل الامام الصلاة ( وكذا جماعة  
النساء وحدهن فان فعلن نقف الامام وسطهن كالمرأة ) ولا يحضرون  
الجماعات الا العجوز في العمر والمعتب والنساء وحوزا حشورهما في الكل

ومن صلى مع واحد اقامه من يمينه و يتقدم على الاثنين فصلاً عدا  
( و يصف الرجال ثم الصبيان ثم الحنثاء ثم النساء ) فان حادثه مشتهة  
في صلاة مطلقة مشتركة تحرمة واداء في مكان متحد بلا حائل فسدت  
صلاته ان نوى امامتها ولا تدخل في صلاته بلانته اياها ( وفسد  
اقتداء رجل بامرأة اوصي وطاهر بمعذور وقارئ باي ومكتس بعار  
وغير موم بموم ومفترض بمنقل او بمفترض فرضاً آخر ) و يجوز  
اقتداء فاسل بما سمح ومنقل بمنقل وموم بمنقل وقائم باحدب ( وكذا  
اقتداء المنوضي بالتيمم والقائم بالقاعد خلافاً لمحمد فيهما ) وان علم  
ان امامه كان محمداً اماماً ( وان اقدمي امي وقارئ باي فسدت صلاة  
الكل وقالوا صلاة القاري فقط ) ولو استخلف الامام القاري امياً في  
الاخرين فسدت

### ( باب الحدث في الصلاة )

من سبقه الحدث في الصلاة توضاً وبنى وأستيناف افضل ( وان كان  
اماماً جراً آخر الى مكانه فاذا توضاً ماد وانم في مكانه حتماً ان كان  
امامه لم يفرغ والا فهو مخير بين العود والاتمام حيث توضاً كالمفرد  
( ولو احدث عمداً استأنف وكذا لو جن او اغشى عليه او احتلم او قهقهه  
او اصابت به نجاسة مانعة او شج او ظن انه احدث فخرج من المسجد  
او جاوز الصفوف خارجه ثم ظهرا نه لم يحدث ولو لم يخرج اولم يجاوز  
بنى ( ولو سبقه الحدث بعد التشهد توضاً وسلم ) وان تعمد في هذه  
الحالة او عمل ما ينافيها تمت ( وتبطل عند الامام ان رأى في هذه  
الحالة وهو متيمم ماء او تمت مدة الماسح او نزع خفيه بعمل قليل او تعلم  
الامى سورة او وجد العاري ثوباً او قدر المومي على الاركان او تذكر  
صاحب الترتيب فائتة او استخلف القاري امياً او طلعت الشمس في الفجر  
او دخل وقت العصر في الجمعة او زال عذر المعذور او سقطت الجبيرة  
عن بر ) ( ولو استخلف الامام مسبوقاً صح فاذا اتم صلاة الامام يقدم مدركا  
ايستلم بهم ثم لو فعل منافعيا بعده يضره والاول ان لم يكن فرغ ولا يضر  
من فرغ ) ( ولو قهقهه الامام عند الاختتام او احدث عمداً فسدت صلاة

من كان مسبوقا خلافا لهما لان تكلم او خرج من المسجد ( ومن سبقه  
الحديث في ركوع او سجود اعادها حتما ان بنى ) ومن تذكر سجدة في ركوع  
او سجود فمجددها نذب اعادتها ( ومن ام : اذا حدث فان كان المأموم  
رجلا تعين للاستخلاف وان لم يستخلفه والاقيل تعين ففسد صلاتهما  
وقيل لا تفسد والاصح انه لا يتعين ففسد صلاته دون الامام (ولو حصر  
الامام عن القراءة جازله الاستخلاف خلافا لهما

( باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها )

يفسدها الكلام ولو سهوا او في نوم ( وكذا الدماء بما يشبه كلام الناس  
وهو ما يمكن طلبه منهم ) والائين والتأوه والتأفیف ولو كانت بحرفين  
خلافا لابي يوسف ( والبكاء بصوت لوجع او مصيبة لالذ كرجنة او نار  
والتنخخ بلا عذر وتشميت طمس وقصد جواب بالجمدة او الهيلة  
او السجدة او الاسترجاع او الخوقة خلافا لابي يوسف ( ولو اراد بذلك اعلامه  
انه في الصلاة لا تفسد اتفاقا ) ولو فتح على غير امامه فسدت لان فتح  
على امامه مطلقا في الاصح ( والسلام عمدا ورده وقراءته من مصحف  
خلافا لهما واكله وشربه وسجوده على نجس خلافا لابي يوسف  
فما اذا اعاده على طاهر ( والعمل الكثير وشروعه في غيرها لاشروعه  
فيها ثانيا ) ولا ان نظر الى مكتوب وفهمه او اكل ما بين اسنانه دون  
الجمصة وتفسد في قدرها ( وان مرمار في موضع سجوده اذا كان على  
الارض او حاذى الاعضاء الاعضاء اذا كان على الدكان اتم المار ولا تفسد  
( وينبغي ان يغرز امامه في الصحراء سترة طول ذراع وغلظ اصبع  
ويقرب منها ويجعلها على احد حاجبيه ولا يكفي الوضع ولا الخط  
ويدرا المار بالاشارة او التسبيح لانهما ان عدت السترة او قصد المرور  
بينه وبينها وجاز تركها عند امن المرور وسترة الامام مجزية عن القوم  
ولو صلى على ثوب بطائنه نجسة صح ان لم يكن مضربا وكذا لو صلى  
على الطرف الطاهر من بساط طرف منه نجس سواء تحرك احد هما  
بحركة الاخر او لا

وكره عبته بنوبه اوبدنه ( وقلب الحصى مرة ليمكنه السجود ) (مرفقة  
 الاصابع والتخصر والاثنيات والاقضاء وانتزات ذراعيه ورد السلام  
 يده والتزابع بلاعذر وكف نوبه وسدله والتشاؤب والتمطى وتنمض  
 عينيه ( والصلاة معقوص الشعر او حاسر الرأس لا تذلا او في ثيابه  
 البذلة ( ومسح جبهته فيها من التراب ونظره الى السماء وعدا لآيات  
 او التسبيح يده خلافا لهما ( وقيام الامام في طاق المسجد وانفراده  
 على الدكان او الارض والقيام خلف صف فيه فرجة ( ولبس نوب  
 فيه تصاوير وان يكون فوق رأسه او بين يديه او بحذائه صورة  
 الا ان تكون صغيرة لاتبدول لناظر او لغير ذي روح او مقطوع الرأس  
 لاقتل الحية او العقرب وقيام الامام في المسجد مساجدا في طاقه ( والصلاة  
 الى ظهر قاعد يتحدث والى مصحف او سيف معلق او الى شمع او سراج  
 او على بساط ذي تصاوير ان لم يسجد عليها ( وكره البول والتخلى  
 والوطئ فوق مسجد وغاق بابه والاصح جوازه عند الخوف على  
 متاعه ( ويجوز نقشه بالخص وماء الذهب ( والبول ونحوه فوق  
 بيت فيه مسجد

### ( باب الوتر والنوافل )

الوتر واجب وقالا سنة وهو ثلث ركعات بسلام واحد يقرأ في كل ركعة  
 منه الفاتحة وسورة ويقت في ثالثه دائما قبل الركوع بعد ما كبر  
 ورفع يده ولا يقت في صلاة غيرها ( ويتبع المؤتم قانت الوتر ولو بعد  
 الركوع ( ويتبع قانت الفجر خلافا لابي يوسف بل يقف ساكنا  
 في الاظهر والسنة قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان  
 ( وقبل الظهر والجمعة وبعدها اربع ( وعند ابي يوسف بعد الجمعة ست  
 ( وندب الاربع قبل العصر اوركعتان ( والست بعد المغرب ( والاربع  
 قبل العشاء وبعدها وكره الزيادة على اربع بتسليمة في نفل النهار لا في  
 نفل الليل الى ثمان خلافا لهما ( ولايزاد على الثمان والافضل فيهما  
 رباع وقالا في الليل المثني افضل وطول القيام افضل من كثرة الركعات  
 ( والقراءة فرض في ركعتي القرض وكل النفل والوتر ( ويلزم اتمام

تدل شرع فيه قصدا ولو عند الطلوع والغروب لان شرع طائفا  
 انه عليه ( ولان روى اربعة وافسد بعد الفسود الاول اوقبله قضى  
 ركعتين وقال ابو يوسف يقضى اربعة لو افسد قبله ) وكذا الخلاف  
 لو جرد الرابع من القراءة او قرأ في احدى الاخرين فحسب ولو قرأ  
 في الاولين او الاخرين فقط او تركها في احدى الاولين او احدى  
 الاخرين قط قضى ركعتين اتفقا ( ولو قرأ في احدى الاولين لا غير  
 او في احدى الاولين واحدى الاخرين قضى اربعة وقال محمد يقضى  
 ركعتين ) ولو ترك القعدة الاولى فيه لا يبطل خلافا لمحمد ( ولان ذكر  
 صلاة في مكان قادها في ادنى شرفانه جاز ولو نذرت صلاة او صوما  
 في غد فحاضت فيه نزهها القضاء ) ولا يصلى بعد صلاة مثلها ( وصح  
 النفل قاعدا مع القدرة على القيام ) ولو قعد بعدما افتتحه قائما جاز ويكره  
 بلا عذر وقال لا يجوز الاله نذر ( ويتنقل راكبا خارج المصر موميا  
 الى اى جهة توجهت دابته وبني بنزوله خلافا لابى يوسف وبركوبه  
 لا يبنى

( فصل )

التراويح سنة مؤكدة في كل ليلة من رمضان بعد العشاء قبل الوتر وبعده  
 بجماعة عشرون ركعة بعشر تسليمات وجلسة بعد كل اربع بقدرها  
 ( والدة فيها الختم مرة فلا يترك لكسل القدم ) وتكره قاعدا مع القدرة  
 على القيام ويوتر بجماعة في رمضان فقط ( والافضل في السنن المنزل  
 الا التراويح

( فصل )

يصلى امام الجمعة بالناس عند كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركوع  
 واحد ( وطيل القراءة ويخفيها وقال يجهر ثم يدهو بعدها حتى تنجلي  
 الشمس ) ولا يخطب فان لم يحضر صلوا فرادى ركعتين او اربعة  
 كالحسوف والظلة والريح والفرج

( فصل )

لا صلاة بجماعة في الاستسقاء بل هو دعاء واستغفار فان صلوا فرادى



جاز رقلا يصلي الامام بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة (٥٠) يحذف  
بعد هما خطبتين كالعيد عند محمد وعند ابي يوسف خطبة واحدة  
(ولا يقلب القوم ارجلهم ويقلب الامام عند محمد) ويخرجون له امام  
فقط (ولا يحضره اهل الذمة)

(باب ادراك الفريضة)

من شرع في فرض فاقم ان لم يسجد للاولى يقطع و يقتدى وان سجد وهو  
في الرباعي يتم شفعا (ولو سجد الثلاثة يتم الفرض الرباعي و يقتدى متطوعا  
الا في العصر) ولو شرع في الفجر او المغرب يقطع و يقتدى مالم يقيد الثانية  
بسجدة ( فان قيد يتم ولا يقتدى ) ولو كان في سنة الظهر او الجمعة  
فاقم او خطب يقطع على شفيع وقيل ينهما ( وكره خروجه من  
مسجد اذن فيه قبل ان يصلي ما اذن لها الا من تقام به جماعة اخرى وان  
صلى لا يكره الا في الظهر والعشاء ان شرع في الاقامة ( ومن خاف  
فوت الفجر بجماعة ان ادى سنته بتركها و يقتدى وان رجا ادراك  
ركعة لا يترك بل يصليها عند باب المسجد و يقتدى ) ولا تقضى  
الاتباع للفرض وعند محمد تقضى بعد الطلوع و يترك سنة الظهر في الحالين  
و يقضيهما في وقته قبل شفيعه وغيرهما وغير المرائض الخمس والوتر  
لا يقضى اصلا ( ومن ادرك ركعة واحدة من الظهر بجماعة لم يصلها  
بجماعة بل ادرك فضلها ) ومن اتى سجدا ولم يدرك جماعة يتطوع  
قبل الفرض ماشاء مالم يخف فوته ( ومن ادرك الامام راكعا فكبر ووقف  
حتى رفع رأسه لم يدرك تلك الركعة ) ومن ادرك وركع قبل امامه فادركه  
امامه فيه صح ركوعه

(باب القوائت)

الترتيب بين الفاتحة والوقية وبين القوائت شرط ( فلو صلى فرضا  
ذاكرا فاتحة ففسد فرضه موقوفا وعندهما باتا ) فلو قضاهما قبل اداء  
ست بطلت فرضية ما على والا صحت عنده لاعدتهما ( والوتر كالفرض  
عملا فذكره مفسد خلافا لهما ولو صلى العشاء بلا وضوء ناسيا ثم  
صلى السنة والوتر به بعد السنة لامادة العشاء ولا يعيد الوتر خلا لهما

وبطلان الفرضية لا يبطل اصل الصلاة خلافاً لمحمد ( ويسقط الترتيب  
بضميق الوقت وبالنسيان ) وبصيرورة الفوائت ستاحدينة او قديمة  
ولا يعود بردها الى القلة ( فمن ترك ستا او اكثر وشرع يؤدي الوقتيات  
مع بقاء الفوائت ثم فات فرض جديد فصلى وقتية بعده ذاك كراهه  
صححت وقتيته ) وكذا لو قضى تلك الفوائت الا فرضاً او فرضين ووقتية  
ذاكرا ( ولا يقتل تارك لصلاة عمداً مالم يحمد ولو ارتد عقيب فرض صلاة  
ثم اتم في الوقت لزمه اعادة ولا يلزم قضاء ما فات زمان الردة ولا قضاء  
ما فات بعد اسلامه في دار الحرب ان جهل فرضيته

### ( باب سجود السهو )

اذا سهى بزيادة او نقصان سجد سجدتين بعد التسليتين وقيل بعد  
واحدة وتشهد وسلم ويأتي بالصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
والسجدة في قعدة السهو هو الصحيح ( ويجب ان قرأ في ركوع او سجود  
او قعود او قدم ركناً او اخره او كرره او غير واجباً او تركه كر ركوع  
قبل القراءة وتأخير القيام الى الثالثة زيادة على التشهد وركوع عين  
والجهر فيما يخفى وبالعكس وترك القعود الاول وقيل كله يؤول الى ترك  
الواجب وان تشهد في القيام والركوع لا يجب وان سهى مراراً يكفيه  
سجدتان ويلزم المقتدى بسهو امامه ان سجد لا بسهو المسبوق  
بسجد مع امامه ثم يقضى ( وان سهى عن القعود الاول وهو اليه اقرب  
ماد والا لا يسجد للسهو ) وان سهى عن الاخير مادما لم يسجد وسجد  
للسهو فان سجد بطل فرضه برفعه عند محمد وبوضعه عند ابي يوسف  
وصارت نفلاً خلافاً لمحمد فيضم سادسة ان شاء ( وان قعد في الرابعة ثم  
قام ماد وسلم مالم يسجد وان سجدتم فرضه ويسجد للسهو ويضم سادسة  
والركعتان نقل ولا عهدة لوقطع ولاتنوبان عن سنة الظهر ( ومن  
اقتدى به فيما صلاهما قط ولو افسد قضاهاما وعند محمد يصلى ستاً  
ولا قضاء عليه لو افسد ) ولو سجد للسهو في شفع التطوع لا يبنى عليه  
ولو بنى صح وسلام من عليه السهو يخرج من الصلاة موقوفاً ان سجد  
ماد اليها والا ( فيصح اقتداء من اقتدى به بعد سلامه ويصير فرضه  
اربعة اقامة ويبطل وضؤه بفقهاء ان سجد والا فلا ) وعند

محمد لا يخرج منه فثبت الاحكام المذكورة سجد اولاً ( ولو مسلم من عليه السهو بنية وله ان لا يسجد بطات نيته وله ان يسجد ) وان شك في صلاته كم صلى ان كان اول ما عرض له استقبال والانحرى وعمل بغاية ظنه فان لم يكن له ظن بنى على الاقل وقعد في ككل موضع احتمال انه موضع القعود ( توهم مصلى الظهر انه اتىها فسلم ثم علم انه صلى ركعتين اتىها ومجد للسهو

### ( باب صلاة المريض )

عجز عن القيام او خاف زيادة المرض بسببه صلى قاعدا يركع ويسجد وان تعذر الركوع والسجود اوى برأسه قاعدا وجعل سجوده اخفض ولا يرفع الى وجهه شيئاً للسجود فان فعل فهو يخفض رأسه صح ايماؤه والا فلا يصح وان تعذر القعود اوى مستلقياً رجلاً الى القبلة او مضطجماً ووجهه اليها وان تمذر الائمة برأسه اخرت ولا يوى بعينه ولا يحا جبيه ولا يلقبه وان قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود يوى قاعدا وهو افضل من الائمة قائماً ( ولو مرض في اثناء الصلاة بنى بما قدر ) ولو افتتحها قاعدا يركع ويسجد قدر على القيام بنى قائماً وقال محمد يستأنف ( وان افتتحها بائمة فتدرك على الركوع والسجود استأنف ) وللمتطوع ان يتكى على شئ ان اعياى ولو صلى في ذلك جار قاعدا بلا عذر صح خلافا لهما وفي المربوط لا تجوز بلا عذر ( ومن اغنى عايه اوجن يوماً وليلة قضى وان زاد ساعة لا يقضى وعند محمد يقضى ما لم يدخل وقت سادة

### ( باب سجود التلاوة )

يجب على من تلاية من اربع عشر آية في الاعراف والرعد والتحل والاسراء ومريم واولى الحج والفرقان والنمل والم تنزيل وص وفصلت والجم والانشقاق والعلق وعلى من سمع ولو غير قاصد وعلى المؤمن بتلاوة امانة ولا يجب بتلاوته اصلاً الاعلى سامع ليس معه في الصلاة ولو سمعها المصلى ممن ليس معه لا يسجد في الصلاة ويسجد بعدها فان سجد فيها لا تجوز ولا تبطل صلاته ( ولو سمعها

من امام فاقدي به قبل ان يسجد سجدة معه وان اقتدى بعدما سجد  
 فان كان في تلك الركعة لا يسجد اسلا فان كان في غيرها سجدها  
 خارج الصلاة كما لو لم يقتد رلا تقضى الصلاة خارجها ( تلهنم  
 دخل في الصلاة وانادها وسجد كفته عن التلاوتين ) وان سجد للاولى  
 ثم شرع وتادها بسجدة اخرى ولو كرر آية واحدة في مجلس واحد  
 كفته سجدة واحدة ( وان بدلها او المجلس لا ) وتسدية الثوب والديانة  
 والانتقال من غصن الى آخر تبديل ( ولو تبديل مجلس السامع تكرر الوجوب  
 عليه وان اتحد مجلس التالي ) وان تبديل مجلس التالي واتحد مجلسه لا  
 وكيفيته ان يسجد بشرائط الصلاة بين تكبيرتين من غير رفع يدي ولا تشهد  
 ولا سلام ( وكره ان يقرأ سورة ويدع آية السجدة لاعكسه وندب ان يضم اليها  
 آية او آيتين قبلها واستحسن اخفاؤها عن السامعين وتقضى

### ( باب المسافر )

من جاوز بيوت مصره من جانب خروجه مريدا سيرا ومسطاة ثلاثة ايام  
 قصر الفرض الرباعي وصار فرضه فيه ركعتين واعتبر في الوسط في السهل  
 سيرا لابل ومشى الاقدام وفي البحر اعتدال لريح وفي الجبل ما يليق به ( فلو اتم  
 المسافر ان قعد في الثانية صحت واساء والا فلا تصح ولا يزال على حكم  
 السفر حتى يدخل وطنه او ينزى مدة الاقامة ببلد آخر او قرية وهي  
 خمسة عشر يوما او اكثر ولو نواها بموضعين كمكة ومنى لا يصير مقاما  
 الا ان يابى باحد هما ( وقصر ان نوى اقل منها اولم ينو وبقى سنين  
 ) وكذا عسكر نواها بارض الحرب او حاصروا مصرا فيها او حاصروا  
 اهل البغي في دارنا في غيره ( ويتم اهل الاخبة لو نواها في الاصح ) ( واو  
 اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت صح ويتم وبعده لا يصح ) ( واقتداء المقيم  
 به صحيح فيهما ويقصر هر ويتم المقيم بلاقراءة في الاصح ويستحب له  
 ان يقول لهم ) اتموا اصلانكم فاني مسافر ) ويبطل الوطن اصلي بمثله  
 لا بالسفر ووطن الاقامة بمنه والسفر والا صلى ( وقائمة السفر تقضى في  
 الحضر ركعتين وقائمة الحضر تقضى في السفر اربعة والمعتبر في ذلك آخر  
 الوقت والعاصي كغيره ونية الاقامة والسفر تستبر من الاصل دون التبع  
 كالعبء والمرأة والجندي

## ( باب الجمعة )

لا تصح الا بستره شروط المصر او فساؤه والسلطان او نائبه ووقت الظهر  
والخطبة قبلها في وقتها والجماعة والادب العام ( والمصر كل موضع له  
امير وقاض ينفذ الاحكام ويقوم الحدود وقيل مالوا اجتمع اهله في اكبر  
مساجده لا يسعهم وفساؤه ما اتصل به معدا لمصالحه ) ( وتصح في مصر  
في مواضع هو الصحيح وعن الامام في موضع قطط وعند ابى يوسف  
في موضعين ان حال بينهما نهر ) ( ومنى مصر في الموسم تصح الجمعة فيها  
للخليفة او لاميير الحجاز لاميير الموسم ولا يعرفات ) ( وفرض الخطبة  
تسبحة او نحوها وعند هما لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة ) ( وستنها  
ان يخطب قائما على طهارة خطبتين ويفصل بينهما بجملة مشتملتين  
على تلاوة آية والا يضاء بالتقوى والصلاة على النبي عليه السلام فيكره  
ترك ذلك ) ( واقل الجماعة ثلثة سوى الامام وعند ابى يوسف اسان  
وقيل محمد معه ) ( فلو تقروا قبل مجوده يستأنف الظهر ) ( وعند هما  
لا يستأنفها الا ان نورا قبل تروعه ) ( وتبطل بخروج وقت الظهر  
( وشروط وجوبها ستة الاقامة بمصر والذكورة والصحة والحرية وسلامة  
العينين والرجلين فلا تجب على الاعمى وان وجد قائدا خلافا لهما  
وكذا الخلاف في الحج ) ( ومن هو خارج المصر ان سمع النداء تجب عليه  
عد محمد وبه يعنى ) ( ومن لا جمعة عليه ان اداها اجزأته عن فرض الوقت  
( وللمسافر والعبد والمرضى ان يؤم فيها وتعقد بهم ) ( ومن لا عذر له  
لو صلى الظهر قبلها جازم الكراهة ثم اذا سعى اليها والامام فيها  
يبطل ظهره وقالا لا يبطل ما لم يدرك الجمعة ويسرع فيها ) ( وكره للمعذر  
والمسجون اداء الظهر بجماعة في المصر يومها ) ( ومن ادركها في  
التمهيد او سجد السجدة يوم الجمعة ) ( وقال محمد يتم ظهرا ان لم يدرك اكثر  
المائة ) ( وادخرح الامام فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ من خطبته ) ( وقالا  
ياح الكلام بعد خروجه ما لم تسرع في الخطبة ) ( ويجب السعى وترك البيع  
بالاذان الاول ) ( فاذا جاس على المبراذن بين يديه ما يراى مقبلوه مستمعين  
معتبين فاذا اتم الخطبة اقيمت

( باب العيدن )

يجب صلاة العيد وشرائطها كشر ثل الجمعة وجوبا واداء سوى الخطبة  
( وندب في القطر ان يأكل شيئا قبل صلاته ويستاك ويغتسل ويتطيب  
ويلبس احسن لباسه ويؤدي فطرته ويتوجه الى المصلى ) ولا يجهر  
بالتكبير في طريقه خلافا لهما ولا ينفل قبلها ( ووقتها من ارتفاع الشمس  
قدر رخ اورحين الى زوالها ) وصفتها ان يصلي ركعتين يكبر تكبيرة  
الاحرام ثم ينوي ثم يكبر ثلثا ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يركع ويسجد  
ويبدأ في السابعة بالقراءة ثم يكبر ثلثا ثم اخرى للركوع ويرفع يديه  
في الزوائد ) ويخطب بعدها خطبتين يعلم الناس فيهما احكام الفطرة  
( ولا تقضى ان فاتت مع الامام ) وان منع عذر عنها في اليوم الاول صلوها  
في الثاني ولا تصلي بعده ( والاضحية كالفطر لكن يستحب تأخير الاكل  
فيها الى ان يصلي ولا يكبر قبلها في المختار ) ويجهر بالتكبير في طريق  
المصلى ويعلم في الخطبة تكبيرات التشريق والاضحية ويجوز تأخيرها  
الى الثاني والثالث بعذر وبغير عذر ( والاجتماع يوم غرفة تشبها  
بالواقعين ليس بشئ ) ويجب تكبير التشريق من فجر غرفة الى عصر يوم  
العيد على المقيم بالمصر حقيب فرض ادى بحماعة مستحبة والاقتداء  
يجب على المرأة والمسافر وعندهما الى عصر آخر ايام التشريق على من  
يصلي الفرض وعمايه العمل ( وصفته ان يقول مرة ) الله اكبر الله اكبر لا اله  
الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد ) ولا يتركه المؤتم ان تركه اماه

( باب صلاة الخوف )

ان اشتد الخوف من عدو اوسبع جعل الامام طائفة بازاء العدو وصلى  
بطائفة ركعة ان كان مسافرا او في الفجر وركعتين ان كان مقيما او في  
المغرب ومضت هذه الى العدو وجاءت تلك الطائفة وصلى بهم مابق وسلم  
وحده وذهبوا الى العدو وجاءت الطائفة الاولى واتموا بقراءة ثم  
الطائفة الاخرى واتموا بقراءة ( وبطلها المني والركوب والمقابلة ) وان  
اشتد الخوف وعجزوا عن الصلاة بهذه الصفة صلوا وحدا نارا كبا يومون  
الى اى جهة قدروا ان يحجروا عن التوجه ولا تجوز بلا حضور عدو  
( وابويوسف لا يجزها بعدالتي عليه الصلوة والسلام )

( باب سلات الجنائز )

يوجه المختضر الى التسلية على شدة الاليم واختير الالام لتلقاه من دامن الشهادة ناديات تدوا عليه رغموا تباينه ويستحب تعجيل دسه واداء ارادوا غسله وضع على سرير حجر وتراوتستعورته ويجرد ويوضأ بلا مضضة واستشاق ويعسل بماء مغلي بسدر او حرض ان وجدوا الا فالتراح ( وغسل رأسه وحنيه بالخطمي واضمح على يساره فيغسل حتى يصل الماء الى مايلي التحت منه ثم على عينه كذلك ثم يجلس مستنداً ويسح بطنه برفق فان خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءه وينشده بوب ويجعل الحوط على رأسه وحنيه والكاهن على مساجده ولا يشرح شعره وحنيه ولا يقض ظفره ولا يحنن ثم يكفنه ( وسنة كفن الرجل قبص وهو من المسكب الى القدم وازار والعافة وهما من القرن الى القدم ) واستحسن بعض المتأخرين العمامة ( وكعابته ارار واقفاة ) وسنة كفن المرأة درع وخمار وازار ولعانة وخرقة تربط على يديها ( وكعابته ازار وخمار ولعانة وعند الضرورة يكفى الواحد ) ولا يقتصر عليه بلا ضرورة ( ويستحب الابيض ولا يكفن الا فيما يجوز له ابدسه حال حياته ) وتجرم الا كعسان وترا قبل ان يدرج فيها ( وتبسط العافة ثم الازار عليها ثم يغمص ويوضع على الازار ثم يلبس الارار من قبل يساره ثم من يمينه ثم العافة كذلك ( والمرأة تلبس ادرع ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوقه ثم الحرف فوق ذلك تحت العافة ويدقد الكفن

ان خيف ان ياتسر

( فصل )

الصلاة عليه فرض كهامة ( وشرطها اسلام الميت وطهارته ) واولى الناس بالتقدم فيها سلطان ثم اقتضى ثم امام الحى ثم الولي الاقرب فالقرب الا الاب له بقدره على الابن ( والاولى ان تادى اميره فان صلى خبر من دخله بالاداء اولى ان تضاء ولا يسلخ خبر اولى بعد صلاه ( وان دفن بلا صلاة صلى على قبره مالم يطن تعسفه

( ويقوم حذاء الصدر للرجل والمرأة ويكبر تكبيرة يثنى عقبيها ثم  
ثانية يصلي على النبي عليه الصلاة والسلام بعدها ثم ثالثة يدعو لنفسه  
ولبيت وللمسلمين بعدها ثم رابعة ويسلم عقبيها ) وان كبر خسا لا يتابع  
( ولا قراءة فيها ولا تشهد ولا رفع يديه الا في الاولى ) ولا يستغفر  
لنبي ومجنون ويقول ( اللهم اجعله لنا فرطاً اللهم اجعله لنا اجرا  
وذخرا واجعله لنا شافعا ومشفعا ) ومن اتى بعد تكبير الامام لا يكبر  
حتى يكبر اخرى فبكبر معه ( وقال ابو يوسف يكبر ولا ينتظر كن  
كان حاضرا حال الحرمة ) ولا يجوز راسكبا استحضانا ( وتكره  
في مسجد جماعة ان كان الميت فيه وان كان خارجه اختلف المشايخ  
( ولا يصلي على عضو ولا على فائب ) ومن استهل بعد الولادة غسل  
وسمي وصلى عليه والاغسل في المختار وادرج في خرقة ولا يصلي عليه  
( ولو سبي صبي مع احد ابويه فات لا يصلي عليه الا ان اسلم احدهما  
او اسلم هو قاتلا او لم يسب احدهما معه ) ولومات لمسلم قريب كافر  
غسله غسل التجاسة ولفه في خرقة والتقاء في حفرة او دفعه الى اهل دينه  
( ومن في جمل الجنائز اربعة وان يبدأ فيضع مقدمها على يمينه ثم  
مؤخرها ثم مقدمها على يساره ثم مؤخرها ويسر عوابه دون الحب  
والشي خلفها افضل ) واذا وصلوا الى قبره كره الجلوس قبل وضعه  
من الاضناق ( ويحفر القبر ويلحد ويدخل الميت فيه من جهة القبلة  
ويقول واضعه ( بسم الله وعلى ملة رسول الله ويعجى قبر المرأة  
لا الرجل ويوجه الى القبلة وتحمل العقدة ويسوى عليه اللبن او القصب  
( ويكره الآجر والخشب ويهال عليه التراب ويسم القبر ولا يربع  
( ويكره بناءؤه بالحص والآجر والخشب ) ولا يدفن انسان في قبر  
الا لضرورة ولا يخرج من القبر الا ان تكون الارض مفضوبة ) ويكره  
وطئ القبر والنوم والجلوس عليه والصلاة عنده

( باب الشهيد )

هو من قتله اهل الحرب او ابغى او قطع الطريق او وجد في المعركة  
وبه اثر الجراحة او قتله مسلم ظلما ولم نجب بقتله دية فيمكن



و يصلى عليه ( ولا يغسل و يدفن بدمه وثيابه الا مالم يس من جنس الكفن كالقرو والحشو والخف والسلاح ) ويزاد و ينقص مراعاة لكفن السنة وان كان صيبا او مجنونا او جنبا او حائضا او نفساء يغسل خلافا لهما ( و يغسل ان قتل في المصر ولم يعلم انه قتل عدما ظلا ) وكذا ان ارتت بان اكل او شرب او عو لج او باع او اشترى او عاش اكثر يوم عند ابي يوسف خلافا لمحمد او مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل او آوته خيمة او قتل من المعركة حيا او اوصى مطلقا عند ابي يوسف وقال محمد ان اوصى بامر اخروي لا يغسل ( ومن قتل بجحد او قصاص غسل وصلى عليه ) ولو قتل لبغى او قطع طريق غسل ولا يصلى عليه وقيل لا يغسل ايضا ( و يصلى على قاتل نفسه خلافا لابي يوسف

### ( باب الصلاة في الكعبة )

صح فيها القرض والتفعل ومن جعل فيها ظهره الى ظهر امامه جاز ولو الى وجهه لا يجوز وكره ان يجعل وجهه الى وجهه ( ولو تحلقوا حولها وهو فيها جاز ) وان كان خارجها جازت صلاة من هو اقرب اليها منه ان لم يكن في جاتبه ( وتجاوز الصلاة فوقها وتكره

### ( كتاب الزكوة )

هي تملك جزء من المال معين شرطا من فقير مسلم غيرها شمي ولا مولاه مع قطع المنفعة عن المملك من كل وجه الله تعالى ( وشرط وجوبها العقل والبلوغ والاسلام والحرية وملك نصاب حولي فارغ عن الدين وحاجته الاصلية تام ولو تقديرا ملكا تاما ) فلا تجب على مجنون ولا صبي ولا كافر ولا مملوك ولا على مالك نصاب لا يحول عليه الحول ولا مكاتب ولا مديون مطالب من العباد بقدر دينه ولا في مال ضمار وهو المقنود والساقط في البحر والمغصوب الذي لا ينسب عليه ومدفون في برية نسي مكانه وما اخذ مصادرة ودين كان قد جدد ولا ينسب عليه بخلاف دين على مقر على او معسر او مفلس او باحد عليه ينسب او علم به قاض خلافا لمحمد في القاس وبخلاف ما دفن في البيت ونسي مكانه ( وفي المدفون في الارض او الكرم اختلاف ) ( ويركى

السيد عند قبضه فهو بدل مال التجارة عند قبض اربعين وبدل مال ليس كذلك عند قبض نصاب وبدل ماليس بمال عند قبض بنصاب وحولان حول وقال يزكى ما قبض منه مطلقا الا الدية والارش وبدل الكتابة فعند قبض نصاب وحولان حول ( وشرط ادائها نية مقارنة للاداء او العزل المقدار الواجب ) ولو تصدق بالكل ولم ينوها سقطت ولو بالبعض لا تسقط حصته عند ابي يوسف خلافا لمحمد ( ونكره الخيلة لاسقاطها عند محمد خلافا لابي يوسف ) ولو اشترى عبد التجارة فنوى استخدام بطل كونه للتجارة وما نوى للخدمة لا يصير للتجارة بالنية ما لم يبعه ( وكذا ما ورث وان نوى التجارة فيما ملكه بهبة او وصية او نكاح او خلع او صلح عن قود كان لها عند ابي يوسف خلافا لمحمد وقيل الخلاف بالعكس ولغاتعين النادر لا تصدق اليوم والدرهم والفقير

( باب زكاة السوائم )

السائمة التي تكتفى بالرعي في اكثر الحول وليس في اقل من خمس من الابل زكاة فاذا كانت خمسا سائمة ففيها شاة وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين الى خمس وثلثين بنت مخاض وهي التي طعت في الثالثة وفي ست وثلثين الى خمس واربعين بنت لبون وهي التي طعت في الناية وفي ست واربعين الى ستين حقة وهي التي طعت في الرابعة وفي احدى وستين الى خمس وسبعين جذعة وهي التي طعت في الخامسة وفي ست وسبعين الى تسعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين الى مائة وعشرين حقتان ثم في كل خمس شاة الى مائة وخمس واربعين ففيها حقتان وبنت مخاض الى مائة وخمسين ففيها ثلث حفاق ثم في كل خمس شاة الى مائة وخمس وسبعين ففيها ثلث حفاق وبنت مخاض الى مائة وست وثمانين ففيها ثلث حفاق وبنت لبون الى مائة وست وتسعين ففيها اربع حفاق الى مائتين ثم يفعل في كل خمسين كما فعل في الخمسين التي بعد المائة والخمسين ( والبحت والعراب سواء

وليس في اقل من ثلثين من البقر زكوة فاذا كانت ثلثين سائمة قبيها تباع وهو ماطن في الثانية او تبعة الى اربعين قبيها مسن وهو ماطن في الثالثة او مسنة ولا شيء فيما زاد الى ان يبلغ ستين وعند ابي حنيفة فيه بحسابه في ستين تبعان وفي سبعين مسنة وتباع وهكذا يحسب كل ما زاد عشر ففي كل ثلثين تباع وفي كل اربعين مسنة والجواميس كالبقر

### ( فصل زكوة الغنم )

وليس في اقل من اربعين من الغنم زكوة ( فاذا كانت اربعين سائمة قبيها شاة الى مائة مائة واحد وعشرين قبيها شاتان الى مائتين وواحدة ففيها ثلث شياه الى اربع مائة قبيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة والضأن والمز سواء ( وادنى ما يتعلق به الزكوة ويؤخذ في الصدقة الثني وهو مائة له سنة منها

### ( فصل زكوة الخيل )

اذا كانت الخيل سائمة ذكورا واناثا قبيها الزكوة خلافا لهما فان شاء اعطى عن كل فرس ديناراً وان شاء قوبها واعطى من قيمتها ربع العشر ان بلغت نصاباً وليس في الذكور الخالص شيء اتفاقاً ( وفي الاناث الخالص عن الامام روايتان ولا شيء في البغال والحمير مالم تكن للنجارة ( وكذا الفصلان والجمالان والعجاس جيل الان يكون معها كبير ) وعند ابي يوسف فيها واحدة منها ولا في الحوامل والعوامل والعلوفة وكذا السائمة المشتركة الان يبلغ نصيب كل منها نصاباً ( ومن وجب عليه مسن فلم يوجد عنده دفع ادنى منه مع الفضل او اعلى منه واخذ الفضل وقيل الخيار للساعي ( ويعوز دفع القيم في الزكوة والعشر والخراج والكفارات والتذر وصدقة الفطر ) وتسقط الزكوة بهلاك المال بعد الحول وان هلك بعضه سقطت حصته ويصرف الهالك الى العفو اولاً ثم الى نصاب بليه ثم وثم عند الامام ( وعند ابي يوسف يصرف بعد العفو الاول الى النصب شايها ) والزكوة تتعلق بالنصاب دون العفو وعند محمد بهما ( فلو هلك بعد الحول اربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة وعند محمد نصف شاة ) ولو هلك خمسة عشر من اربعين بعيراً

ينجب بنت مخاض (وعند أبي يوسف خمسة وعشرون جزءاً من ستة  
وثلاثين من بنت لون) وعند محمد نصف بنت لبون وثمنها (و يأخذ  
الساعي الوسط لا الاعلى ولا الادنى) (ولو اخذ البغاة زكاة السوائم  
او الدشر او الخراج بفتى اربابها ان يعيدوها خفية ان لم يصرفوها في  
حقها الاخراج

(باب زكاة الذهب والفضة والعروض)

نصاب الذهب عشرون مثقالاً ونصاب الفضة مائتا درهم وفيهما ربع  
العشر (ثم في كل اربعة مثاقيل اربعين درهما بحسابه) (وقالا ما زاد بحسابه  
وان قل) (والمعتبر فيهما الوزن وجوبا واداء وفي الدراهم وزن سبعة وهو  
ان تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل) (وما غلب ذهبه او فضته فحكمه  
حكم الذهب والفضة الخالصين وما غلب غشه تعتبر قيمته لا وزنه) (وتشترط  
نية التجارة فيه كالعروض وينجب في تبرعها وحليهما وآتيتهما) (وفي  
عروض تجارة بلغت قيمتها نصاباً من احدهما تقوم بما هو ارفع للفقراء  
) (وتضم قيمتهما اليهما لتمام النصاب ويضم احدهما الى الآخر بالقيمة  
وعندهما بالاجزاء ويضم مستفاد من جنس نصاب اليه في حوله وحكمه  
) (وتقصان النصاب في اثناء الحول لا يضران كل في طرفيه) (ولو جعل  
ذو نصاب لسنين او لنصب صح) (ولا شيء في مال الصبي التغلبي) (وعلى المرأة  
منهم يجب ما على الرجل

(باب العاشر)

هو من نصب على الطريق لياخذ صدقات التجار) (ياخذ من المسلم  
ربع العشر ومن الذمي نصفه ومن الحربى تمامه ان بلغ ماله نصاباً ان  
لم يعلم قدر ما يأخذون منا وان علم اخذ مثله لكن ان اخذوا الصل  
لانا خذه بل ترك قدر ما يبلغه مأمنه وان كانوا لا يأخذون شيئاً  
لانا اخذ منهم شيئاً ولا من القليل وان اقر بان في بيته ما يكمل النصاب  
ويقبل قول من انكر تمام الحول او الفراغ من الدين او ادعى الاداء  
الى الفقراء بنفسه في المصر في غير السوائم او الاداء الى حاشر آخر  
ان وجد حاشر آخر مع يمينه ولا يشترط اخراج البراة) (ولا يقبل

في ادائه بنفسه خارج مصر ولا في السواثم ولوفي مصر ( وما قبل من نسلم قبيل من الذمي لا من الحربي الا قوله لا تندهي ام ولدي ) وان من الحربي ثانيا قبل مضي الحول فان مر بعد عوده الى داره عشر نائيا والافلا ( ويعشر قيمة الخمر لقيمة الخنزير وعنداني يوسف ان مريهما معا يعشرهما ) ولا يعشر مال ترك في مصر ولا بضاعة ولا مضاربة ولا كسب مأذون الا ان كان لادين عليه ومعه مولا ( ومن مري بالخوارج فعشروه عشر نائيا

### ( باب الركاز )

مسلم او ذمي وجد معدن ذهب او فضة او حديد او رصاص او نحاس في ارض عشر او خراج اخذ منه خمسة والباقي له ان لم يكن الارض مملوكة والافلا لكها ( وما وجد الحربي كله في ) وان وجد في داره لا يخمس خلافا لهما وفي ارضه روايتان ( وان وجد كنز فيه علامة الاسلام فهو كالقطعة وما فيه علامة الكفر خمس وباقيه له ان كانت ارضه غير مملوكة وان كانت مملوكة فكذا عنداني يوسف ( وعندهما باقية لمن ملكها اول الفتح ان علم والافلا قصي مالك عرف لها في الاسلام ) وما شبه ضربه يجعل كافرا في ظاهر المذهب وقيل اسلاميا في زماننا ) ومن دخل دار الحرب بامن فوجد في صحرائها ركازا فكله وان وجد في دار منها رده على مالكها ( وان وجد ركاز متاعهم في ارض منها غير مملوكة خمس وباقيه له ولا خمس في نحو فيروزج وزبرجد وجد في جبل ( ويخمس زييق لالؤلؤ وعنبر وعند ابي يوسف بالعكس

### ( باب زكاة الخراج )

فيما سقته السماء اوسق سحبا او اخذ من ثمرجبل العشر قل او كثر بلا شرط نصاب وبقاء وعندهما انما تجب فيما يبق سنة اذا بلغ خمسة اوسق والوسق ستون صا ( وما لا يوسق اذا بلغت قيمته خمسة اوسق من ادنى ما يوسق عنداني يوسف وعند محمد تجب اذا بلغ خمسة امثال من اعلى ما يقدر به نوعه واعتبر في القطن خمسة

احماله وفي زعفران خمسة امان ( ولا شيء في حطب وقصب فارسية وحشيش وتبن وسعف ) وفيما سقى بغرب اودالية اوسانية نصف العشر قبل رفع مؤن الزرع ( وفي العسل العشر قل اوكثر اذا اخذ من جبل اوارض عشرية ) وعند محمد اذا بلغ خمسة افراق والفرق ستة وثلاثون رطلا ( وعند ابي يوسف اذا ابلغ عشرين قرية و يؤخذ عشرين من ارض عشرية لتغلي وعند محمد رحمه الله عشر واحد ان كان اشتراها من مسلم ولو اشتراها منه ذمي اخذ منه العشران ( وكذا لو اشتراها منه مسلم او مسلم هو خلافا لابي يوسف وقبل محمد معه ) وعلى الصبي والمرأة منهم ما على الرجل ( ولو اشترى ذمي عشرية من مسلم فعليه الخراج ) وعند محمد تبقى على حالها ( فان اخذها منه مسلم بشفعة اوردت على البائع لقساد البيع ماد العشر ) وفي دار جعلت بستانا خراج ان كانت لذمي او لمسلم سقاها بمائه ( وان سقاها بماء العشر فعشر ) ولا شيء في الدار ولو لذمي ( وماء السماء والبر والعين عشري وماء انهار حفرها الجهم خراجي ) وكذا سيجون وجيمون ودجلة والقرات عند ابي يوسف خلافا لمحمد ( وليس في عين قيرا ونقط في ارض عشرية شيء وان كانت في ارض خراج ففي حريمها في الارض الصالح للزراعة الخراج لافيه ) ولا يجتمع عشر وخراج في ارض واحدة

### ( باب المصرف )

هو الفقير وهو من له ادنى شيء دون نصاب والمساكين من لا شيء له وقيل بالعكس ( والعامل يعطى بقدر عمله ولو غنيا والمكاتب يعان في فك رقبته ومديون لا يملك نصابا فضلا عن دينه ومنقطع الغزاة عند ابي يوسف والحج عند محمد ان كان قيرا ومن له مال في وطنه لامعه ( ويجوز دفعها الى كلهم والى بعضهم ) ولا تدفع لبناء المسجد او لتكفين ميت او قضاء دينه او ثمن قن يعتق ولا الى ذمي وصح غيرها ولا الى غني يملك نصابا من اي مال كان او عبده او طفله بخلاف واده الكبير وامرأته ان كانا فقيرين ولا الى هاشمي من آل علي او عباس او جعفر او عقیل او الحارث

ابن عبد المطلب ولو كان حاملا عليها ( قيل بخلاف التطوع ومواليهم مثلهم ) ولا يدفع الزكى زكاته الى اصله وان علا او فرعه وان سفل او زوجته ( وكذا لا تدفع الى زوجها خلافا لهما ولا الى عبده او مكاتبه او مدبره او ام ولده ) وكذا عبده المعتق بعينه خلافا لهما ( ولو دفع الى من ظنه مسرقا فبان انه غني او هاشمي او كافر او ابوه او ابنه اجزاء خلافا لابى يوسف ) ولو بان انه عبده او مكاتبه لا يجزئ ( ونذبه دفع ما يغني عن السؤال يومه ) وكره دفع نصاب او اكثر الى فقير غير مديون ونقلها الى بلد آخر الا الى قريبه او احوج من اهل بلده ( ولا يستل من له

قوت يومه

### ( باب صدقة الفطر )

هي واجبة على الحر المسلم المالك لنصاب فاضل عن حوائجه الاصلية وان لم يكن تاميا ( وبه تحرم الصدقة ) وتجب الاضحية عن نفسه وولده الصغير الفقير وعبده للخدمة ولو كافرا وكذا مدبره وام ولده لاهن زوجته وولده الكبير وطفله الغني بل من مال الطفل والمجنون كالطفل ولا عن مكاتبه ولا عن عبده للتجارة ولا عن عبد آبق الا بعد عوده ولا عن عبد او عبيد بين اثنين وعندهما تجب على كل فطرة ما ينقصه من الرأس دون الاشخاص ( ولو بيع بخيار فعلي من يقرر الملك له وتجب بطلوع فجر يوم الفطر ) فمن مات قبله او اسلم بعده او ولد بعده لا تجب فطرته ( وصح تقديمها بلا فرق بين مدة ومدة ونذبه اخراجها قبل صلاة العيد ) ولا تسقط بالتأخير ( وهي نصف صاع من بر او دقيقه او سويق او صاع من تمر او شعير واثر ييب كالبر وعندهما كالشعير وهو رواية الحسن عن الامام ) والصاع ما يسع ثمانية ارطال بالعراقي من نحو حدس او مج ( وعند ابى يوسف خمسة ارطال وثلاث رطل ) ولو دفع منوى بر صح خلافا لمحمد ( ودفع البرقي مكان تشتري به الاشياء فيه افضل وعند ابى يوسف الدراهم افضل

### ( كتاب الصوم )

هو ترك الاكل والشرب والوطئ من الفجر الى الغروب مع نية من اهله  
وهو مسلم مائل طاهر من حيض وتقاس ( وصوم رمضان فريضة  
على كل مسلم مكلف اداء وقضاء ) وصوم المبذور والكفارة واجب  
وغير ذلك نفل ( وصوم العيدين وايام التشريق حرام ) ويجوز  
اداء رمضان والنذر المعين بينة من الليل الى ما قبل نصف النهار لا عنده  
في الاصح وبمطلق الثبة وثبة النفل ( وصوم رمضان بنية واجب آخر  
الصحيح المقيم لا النذر المعين بل عما نواه ) ولو نوى المريض او المسافر فيه  
واجبا آخر وقع عما نوى وعندهما من رمضان ( والنفل كله يجوز  
بينه قبل نصف النهار ) والقضاء والنذر المطلق والكفارات لا تصح  
الابنية معينة من الليل ( ويثبت رمضان برؤية هلاله او بعد شعبان  
ثلثين ) ولا يصام يوم الشك الا تطوما وهو احب ان وافق صوما يعتاده  
والا فيصوم الخواص ويفطر غيرهم بعد نصف النهار ( وكره صومه  
عن رمضان او عن واجب آخر ) وكذا ان نوى ان كان رمضان فعنه  
والافضل نفل او عن واجب آخر ( وصح في الكل عن رمضان ان ثبت  
والا فانوى ان جزم ونفل ان تردد ) وان قال ان كان رمضان فانا صائم  
عنه والا فلا يصح ولو ثبت رمضان بنية ولا يصير صائما ( واذا كان  
بالسما علة قبل في هلال رمضان خبر عدل ولو كان عبدا او انثى او محدودا  
في قذف تاب ولا يشترط لفظ الشهادة ( وفي هلال الفطر وذى الحجة  
شهادة حرين او حر وحرتين بشرط العدالة ولغظ الشهادة لا الدعوى  
) وان لم يكن بالسما علة فلا بد في الكل من جمع عظيم يقع العلم بخبرهم  
وفي رواية يكتفى باثنين ) وقال الطحاوي يكتفى بواحد ان جاء من  
خارج البلد او كان على مكان مرتفع ( ولو صاموا ثلثين ولم يروه حل  
الفطران صاموا بشهادة اثنين وان بشهادة واحد لا يحل ) ومن  
رأى هلال رمضان او الفطر ورد قوله صام وان افطر قضى قسط  
( ويجب على الناس التماس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان  
ومن رمضان واذا ثبت في موضع لزم جميع الناس ) وقيل يختلف  
 باختلاف المطالع



( باب موجب الفساد )

يجب القضاء والكفارة ككفارة الظهار صلى من جامع اوجومع  
 في رمضان عمدا في احد السيلين او اكل او شرب عمدا خداء او دواء  
 ( وكذا لو اخطى او اغتاب فظن انه افطره فاكل عمدا ) ولا كفارة  
 بافساد صوم غير رمضان ويجب القضاء قط لو افطر خطأ او مكرها  
 او احتقن او استعط او اقطر في اذنيه او داوى جايضة او آمة فوصلت  
 الدواء الى جوفه او دماغه او ابتلع حصاة او حديدا او استقاء ملائه  
 او تسحر بظنه ليلا والنجم طالع او افطر بظن الغروب ولم تغرب او اكل  
 ناسيا فظن انه افطر فاكل عمدا او صب في حلقه نائما او جومت نائمة  
 او مجنونة او لم ينو في رمضان صوما ولا فطرا وكذا لو اصبح غير ناو  
 للصوم فاكل وعندهما يجب الكفارة ايضا ( ولو اكل او شرب  
 او جامع ناسيا لا يفطر ) وكذا لو نام فاحتم او انزل بنظر او ادهن او اكنحل  
 او قبل او اغتاب او اخطى او غلبه القي او تقيا قليلا او اصبح جنبا  
 او صب في اذنه ماء وكذا لو صب في احليله دهن او غيره خلافا لابي  
 يوسف ( وان دخل حلقه غبار او دخان او ذباب لا يفطر ) ولو مطر او نلج  
 افطر في الاصح ( ولو وطئ ميتة او بهيمة او في غير السيلين او قبل  
 اولس ان اتزل افطر والا فلا ) ( وان ابتلع ما بين اسنانه فان كان  
 قدر الحصة قضى وان كان دونها لا يقضى الا اذا اخرج ثم اكله  
 ) ( ولو اكل سمسة من الخارج ان ابتلعها افطر وان مضغها فلا ) ( والقي  
 ملائمة ان اماد او اعيد يفسد عند ابي يوسف وان كان قليلا لا يفسد  
 وعند محمد يفسد باعادة القليل لا يعود الكثير ) ( وكره ذوق شئ ومضغه  
 بلا عذر ومضغ العلك والقبلة ان لم تأمن على نفسه لان امن ولا الكحل  
 ودهن الشارب والسواك ولو عشيا ومضغ طعام لا بد منه لطفل  
 ولا الحجامه ) ( ويكره عند الامام الاستنشاق للتبرد وكذا الاغتسال  
 والتلفف بنوب ولا يكره ذلك عند ابي يوسف ) ( وقيل تكره المضضة  
 لغير عذر والمباشرة والمعانقة والمصافحة في رواية ويستحب السحور  
 وتأخير وتجميل الفطر

( فصل )

يباح العطر لمريض حاف زيادة مرضه بالصوم والمسافر وصومه احب ان لم يضره ولا قضاء ان مانا على حالهما ( ويجب بقدر ما فاتهما ان صح او اقام بقدره والافقدر الصحة والاقامة فيطم عنه وليه لكل يوم كالعطرة ويلزم من الثلث ان اوصى والا فلا لزوم وان تبرع به صح والصلاة كالصوم ( وفدية كل صلاة كصوم يوم وهو الصحيح ولا يصوم عنه وليه ولا يصلي ( وقضاء رمضان ان شاء فرقه وان شاء تابعه فان اخره حتى جاء آخر قدم الاداء ثم قضى ولا فدية عليه ( والشيخ القسائي اذا عجز عن الصوم يفطر ويطم لكل يوم كالعطرة وان قدر بعد ذلك لزمه القضاء ( وحامل او مرضع خافت على نفسها او ولدها تفطر وتقضى بلا فدية ولا كفارة ( ويلزم صوم ثقل شرع فيه الا في الايام المنهية ولا يباح له الفطر بلا عذر في رواية ويباح له بعذر الضيافة ويلزم القضاء ان افطر ( ولو نوى المسافر الفطر ثم اقام ونوى الصوم في وقتها صح ويلزم ذلك ان كان في رمضان كما يلزم مقبلا سافرا في يوم منه لكن لو افطر فلا كفارة فيهما ( ومن اغنى عليه اياما قضاها الا يوما حدث فيه اوفى لبتله ولو جن في كل رمضان لا يقضى وان افاق ساعة منه قضى ماضى سواء بلغ مجنونا او عرض له بعده في ظاهر الرواية ( ولو بلغ صبي او اسلم كافر او اقام مسافرا او ظهرت حائض في يوم من رمضان لزمه امساك بقية يومه ولا يلزم الاولين قضاؤه بخلاف الآخرين

( فصل )

نذر صوم يومي العيد وايام التشريق صح وافطر وقضى ( وكذا لو نذر صوم السنة يفطر هذه الايام ويقضيها ولا عهدة لوصاها ثم ان نوى النذر قط او نواه ونوى ان لا يكون يمينا او بنوشيثا كان نذرا قط ( وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان يمينا فحسب قجب بالفطر كفارة اليمين لا القضاء ( وان نواهها او اليمين قط كان نذرا ويمينا فيجب القضاء او الكفارة ان افطر وهند ابى يوسف نذر في الاول ويمين في الثاني ( ولا يكره اتباع الفطر بصوم ستة من شوال وتفريقها ابعد عن الكراهة والتشبه بالنصارى

( باب الاحتكاف )

هو سنة مؤكدة ( ويجب بالنذر وهو البت في مسجد جماعة مع الندة واقله يوم عند الامام واكثره عند ابي يوسف وساعة عند محمد والصوم شرط في الاحتكاف الواجب ) وكذا في النفل في رواية والمرأة تعتكف في مسجد بيتها ( ولا يخرج المعتكف الحاجة الانسان او الجمعة في وقت يدركها مع سنتها ولا يلبث في الجامع اكثر من ذلك فان لبث فلا فساد فان خرج ساعة بلا عذر فسد وعندها لا يفسد ما لم يكن اكثر اليوم واكله وشربه ونومه فيه ( ويجوز له ان يبيع ويتباع فيه بلا احضار السلعة ولا يجوز لغيره ) ويحرم عليه الوطئ ودواعيه ويفسد بوطئه ولوناسيا او في الليل وبالمس والقبلة والوطئ في غير فرج ايضا ان انزل والا فلا ( ويكره له الصمت والكلام الابخري ومن نذر احتكاف ايام لزمته بلبا ليها وان نذر يومين لزمه بليتهما خلافا لابي يوسف في الليلة الاولى منهما ( وان نوى النهر خاصة صحت ويلزم التابع وان لم يلتزمه ويلزم بالشروع الا عند محمد

( كتاب الحج )

هو زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص فرض في العمر مرة على الفور خلافا لمحمد بشرط اسلام وحرية وعقل وبلوغ وصحة وقدرة زاد وراحلة ونفقة ذهابه وايابه فضلت عن حوايجه الاصلية ونفقة عياله الى حين هوده مع امن الطريق ( وزوج او محرم للمرأة ان كان بينهما وبين مكة مسافة سفر ولا حج بلا احدهما وشرط كون المحرم ماقلا بالغا غير مجوسى ولا فاسق ونفقته عليها ( وحج معه حجة الاسلام بغير اذن زوجها فلوا حرم صبي او عبد فبلغ او اعتق فضى لا يجوز عن فرضه فان جدد الصبي احرامه للفرض صح بخلاف العبد ( وفرضه الاحرام وهو شرط والوقوف بعرفات وطواف الزيارة وهما ركنان وواجبه الوقوف بمزدلفة والسعى بين الصفا والمروة ورمى الجمار وطواف الصدر للآفاق والحلق او التقصير وكل ما يجب بتركه الدم وغيرها سنن وآداب ( واشهره شوال وذو القعدة والعشر الاول من ذي الحجة ويكره الاحرام له قبلها والعمره سنة

( والمواقيت للمدنيين ذو الحليفة والشاميين بجفة والعراقيين ذات عرق  
والنجديين قرن واليميين بلم لاهلها ولمن مر بها ويحرم تأخير الاحرام  
عنهما لمن قصد دخول مكة وجاز التقديم وهو افضل ويحل لمن هو  
داخلها دخول مكة غير محرم ووقته الحل للمكي في الحج الحرام وفي  
العمرة الحل

### (فصل)

واذا اراد الاحرام نذبه ان يقلم اظفاره ويقص شاربه ويحلق مائته  
ثم يتوضأ او يغتسل وهو افضل ويلبس ازارا ورداء جديدين ابيضين  
وهو افضل ولو كانا غسيلين او لبس ثوبا واحدا يستتر عورته جاز  
ويتطيب ويصلي ركعتين فان كان مفردا بالحج يقول هتبهما اللهم اني  
اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ( وان نوى بقلبه اجزأتم يلبي فيقول  
( لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والتسمة لك والمالك لا  
شريك لك ) ولا ينقص منها وتجاوز الزيادة فاذا لبى ناو يا هتد احرم  
فليستق الرقت والفسوق والجذال وقتل صيد البر والاشارة اليه وقتل  
القميل والدلالة عليه والتطيب وقلم الظفر وحلق شعر رأسه او بدنه  
وقص لحيته وستر رأسه ووجهه وغسل رأسه او لحيته بالخطمي ولبس  
قبض اوسر او بل او قباء او عمامة او قلنسوة او خفين الا ان لا يجحد  
نعلين فيقطعهما من اسفل الكعبين ولبس نوب صبغ بز عفران او ورس  
او عصفر الا ما غسل حتى لا ينقض ( ويجوز له الاغتسال ودخول الحمام  
والاستطالة بالبيت والحمل وشد الهميان في وسطه ومقاتلة عدوه ( ويكثر  
التلبية رافعا بها صوته عقيب الصلوات وكلما علا شرفا او هبط واديا )  
اولق ركبا وبالا سحار

### (فصل)

فاذا دخل مكة ابتداء بالحج ( فاذا ماين البيت كبر وهلل وابتدأ  
بالجر الاسود فاستقبله وكبر وهلل رافعا يديه كالصلاة ويقبله ان  
استطاع من غير ايداء او يستلمه او يمسه شيئا في يده ويقبله او يشير اليه

مستقبلا مكبرا مهلا حامدا لله تعالى ومصليا على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (ويطوف آخذاً من يمينه ممالي الباب وقد اضبطع رداءه بان جعله تحت ابطه الايمن والى طرفه على كتفه الايسر ويجعل طوافه وراء الخطيم سبعة اشواط يرمل فى الثلثة الاول منها ويمشى فى الباقي على هيئته ويستلم الحجر كلما مر به ويختم طوافه بالاستلام واستلام الركن اليماني كلما مر به حسن (ثم يصلى ركعتين عند المقام او حيث يسر من المسجد وهما واجبتان بعد كل اسبوع وهذا طواف القدوم وهو سنة لغير المقيم بمكة ثم يعود يستلم الحجر (ويخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويهلل ويصلى على النبي عليه الصلاة والسلام رافعا يديه للدعاء ويدعو بما شاء ثم ينحط نحو المروة ويمشى على مهل (فاذا بلغ نحو بطن الوادى بين الميلىن الاخضرين يسعى سعيا حتى يحاوزهما) (ويفعل على المروة كفعله على الصفا وهذا شوط فيسعى بينهما سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة) ثم يقيم بمكة محرما ويطوف بالبيت تقلا ما اراد (فاذا كان اليوم السابع من ذى الحجة خطب الامام خطبة يعلم الناس فيها المناسك وكذا يخطب فى التاسع بعرفات وفى الحادى عشر بمنى فاذا صلى الفجر يوم التروبة خرج الى منى فيقيم بها الى صلاة فجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات فاذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين كالجمعة وعلم فيها المناسك وصلى بعد الخطبة بالناس الظهر والعصر معا باذان واقامتين (وشرط الجمع صلاتهما مع الامام خلافا لهما وكونه محرما فيهما) ثم يقف راكبا مع الامام بوضوء او غسل (وهو السنة فى قرب جبل الرحة) (وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة) (ويستقبل القبلة رافعا يديه باسطا حامدا مكبرا مهلا ملييا مصليا على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم داعيا بحاجته يجهد) (ويقف الناس وراء الامام بقربه مستقبلين سامعين بقوله) (ثم فيضون مع الامام بعد الغروب الى مزدلفة ويزل بقرب جبل قزح ويصلى المغرب والعشاء باذان واقامة) (ومن صلى المغرب فى الطريق او بعرفات فعليه اما دتها مالم يطلع الفجر خلافا لابي يوسف رحمه الله) (وببيت بمزدلفة فاذا طلع الفجر صلى بغلس

( ووقف بالمشعر الحرام وصنع كافي عرفات ) ومزلفة كلها موقف  
 الا وادي محسر ( فاذا اسفر تفر قبل طلوع الشمس الى منى ) فيبدأ  
 فيها برمي جرة للعقبة من بطن الوادي بسبع حصيات كحصى الخذف  
 يكبر مع كل حصاة ويقطع التلبية باولها ولا يقف عندها ( ثم يذبح  
 ان احب ثم يحلق وهو افضل او يقصر وقد حل له غير النساء ) ثم يذهب  
 من يومه او الغد او بعده الى مكة فيطوف لزيارة بلا رمل  
 ولا يسعى ان كان قدمهما والارمل فيه وسعى بعده ( وقد حل له  
 النساء ) ووقته بعد طلوع فجر البحر وهو فيه افضل ( وكره تأخيرها عن  
 ايام النحر ) ثم يعود الى منى فيرمي الجمار الثلاث في اليوم الثاني بعد الزوال  
 ( يبدأ بالتي تلى المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف  
 عندها ويدعو ثم بالتي تليها كذلك ) ثم بجرة العقبة كذلك الا انه  
 لا يقف عندها ( ثم يفعل في اليوم الثالث كذلك ) ثم ان شاء نحر الى مكة  
 وله ذلك قبل طلوع فجر اليوم الرابع لا بعده حتى يرمى ( وان شاء  
 اقام بمنى فرمى كما تقدم وهو احب ) وان رمى فيه قبل الزوال جاز  
 خلافا لهما وجاز الرمي راكبا وغير راكب افضل في غير جرة العقبة  
 ويبيت لبالي الرمي بمنى ( وكره تقديم ثقله الى مكة قبل نحره ) فاذا نحر  
 الى مكة نزل بالحصب ولو ساعة ( فاذا اراد الظعن عنها طاف للصدر  
 سبعة اشواط بلا رمل ولا يسعى وهو واجب الا على المقيم بمكة ثم يستقي  
 من زمزم ويشرب ( ثم يأثني الباب ويقبل القبة ويضع صدره وبطنه  
 ونحوه الايمن على الملتزم بين الباب والجر الاسود ) ويتشبهت  
 بالاستار ساعة ويدعو بمجتهدا ويكفي ويرجع التهفري حتى يخرج  
 من المسجد

### ( فصل )

ان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف بها سقط عنه طواف  
 القدوم ولا شيء عليه لتركه ( ومن وقف او اجتاز بعرفة ساعة ما بين  
 زوال الشمس من يوم عرفة وطلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج  
 ولو نائما او مضى عليه اولم يعلم انها عرفات ( ومن فاتته ذلك فقد فاتته

الحج فيطوف ويسعى ويتحلل ويقضى من قابل ولادم عليه ( ولو امر رفيقه ان يحرم عنه عند اغماؤه ففعل صح وكذا ان فعل بلا امر خلافا لهما ( والمرأة فجميع ذلك كالرجل الا انها تكشف وجهها لראسها ( ولوسدت على وجهها شيئا وجافته جاز ( ولايجهر بالتلبية ولا ترمل ولا تسعى بين الميادين ولا تحلق بل تقصر وتلبس المخيط ولا تقرب الحجر اذا كان عنده رجال ( ولو حائضت عند الاحرام اغتسلت واتت بجميع المناسك الا الطواف ( وان حاضت بعد طواف الزيارة سقط عنها طواف السدر ولا شيء عليها لتركه كما يسقط عن من اقام بمكة ولو بعد النفر عند ابي يوسف وعند محمد لا يسقط بالاقامة بعده ( ومن قلد بدنة تطوع او نذر او جزاء صيد او نحوه وتوجه معها يريد الحج فقد احرم وان لم يلب فان بعث بها ثم توجه فلا يحنى يمسها الا في بدنة المتعة فان جلها او اشعرها او قلد شاة لا يكون محرما والبدن

( من الابل والبئر )

( باب القران والتمتع )

القران افضل مطلقا وهو ان يهل بالعمرة والحج معا من المقامات ويقول بعد الصلاة ( اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني ) فاذا دخل مكة ابتداء فطاف للعمرة وسعى ثم طاف للحج طواف القدوم وسعى فلو طاف لهما طوافين وسعى سعيين جاز واساء ثم يحج كما مر فاذا رمى جرة العقبة يوم النحر ذبح دم القران شاة او بدنة او سبع بدنة فان عجز عنه صام ثلاثة ايام قبل يوم النحر والافضل كون آخرها يوم عرفة وسبعة ايام اذا فرغ ولو بمكة فان لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر تعين الدم ( وان وقف القارن بعرفة قبل طوافه للعمرة فقد رفضها فعليه دم لرفضها ويقضيها وسقط عنه دم القران ( والتمتع افضل من الافراد وهو ان ياتي بالعمرة في اشهر الحج ثم يحج من ماله فيحرم بها من اتيقات وطواف لهما ويسعى ويتحلل منها ان لم يسبق الهدي ( ويقدم التايية بادل الطواف ( ثم يحرم بالحج من الحرم يوم التزوية وقله افضل ونحج ويذبح كالقارن فان عجز فكحكمه وحاز

صوم البيلة قل لو فيها وارفي شوال بعد الاحرام بها لاقبله فان شاء  
سوق الهدى وهو افضل احرم وساقه وهو اولى من قوده وان كان  
بدنة قلدها بمزادة او نعل وهو اولى من الجليل والاشعار جائز عندهما  
وهو شق سنامها من الابر وهو الاشبه بفعله عليه السلام او من  
الا عن ويكره عند الامام ( ثم يعتز كما تقدم ولا ينحل ويحرم بالبحر  
كأمر ) فاذا حلق يوم التمر حل من احرامه ( ولا تمتع ولا قران لاهل  
مكة ومن هو داخل المواقيت ) فان رجع المتمع الى أهله بعد العمرة  
ولم يكن ساق الهدى بطل تمتعه وان كان قد ساقه لا ( ومن طاف  
للعمرة قبل اشهر الحج اقل من اربعة واتم بعد دخولها وحج كان متمتعا  
وان كان طاف اربعة اشواط فلا ) ولو اعتمر كوفي في اشهر الحج وتحلل  
واقام مكة وحج صح تمتعه ( وكذا لو اقام بالبصرة وقيل لا يصح عندهما  
( ولو افسد عمرته واقام بالبصرة وقضاها وحج لا يصح تمتعه الا ان يعود  
الى أهله ثم يأتي لهما وعندهما يصح وان لم يعد ) وان بقي بعد الفساد  
بمكة وقضى وحج من خير عود لا يصح تمتعه اتفاقا ( وما افسده المتمع من  
عمرته اوجه مضى فيه وسقط عنه دم المتمع ) ومن تمتع فضضى لا تجزئه  
عن دم المتمع

### ( باب الجنائت )

ان طيب المحرم عضوا لزمه دم ( وكذا لو ادهن بزيت وعندهما  
صدقة ) ولو خضب رأسه بخناء او ستره يوما كاملا فعليه دم ( وكذا  
لو لبس مخيطا يوما كاملا او حلق ربع رأسه او لحيته او حلق رقبة  
او ابطنه او احدهما او عاتيه ) وكذا لو حلق بمحاجة وعندهما صدقة  
وان قص اطافير يديه ورجليه في مجلس واحد فعليه دم ( وكذا  
لو قص اطافيريد واحدة او رجل واحدة ) وان قص اطافير يديه ورجليه  
في اربعة مجالس فعليه اربعة دماء وعد محمد دم واحد ( وان طيب  
اقل من عضو او ستر رأسه او لبس المخيط اقل من يوم فعليه صدقة  
( وكذا لو حلق اقل من ربع رأسه او لحيته او حلق بعض رقبته  
او عاتيه او احدي ابطنه او رأس غيره او قص اقل من خمسة



ظهارا اوخسة متفرقة وعند محمد رح في الخمسة المفرقة دم ( وان تطيب  
اوليس او حلق لعذر خيران شاء ذبح شاة وان شاء تصدق بثلاثة اصوع  
على ستة مساكين وان شاء صام ليلة ايام ( ولو ارتدى او اتشح بالقميص  
او اتزر بالسراويل فلا بأس به ) وكذا لو ادخل منكبيه في القباء ولم  
يدخل يديه في كفيه

### ( فصل )

وان طاف للقدم او للصدر جنبا فعليه دم ( وكذا لو طاف للركن محذا  
او ترك طواف الصدر او اربعة منه او دون اربعة من الركن او افاض  
من عرفات قبل الامام او ترك السعي او الوقوف بمزدلفة او رمى الجمار  
كلها او رمى يوم واحد او رمى جرة العقيقة يوم النحر او اكثره ( ولو  
طاف للقدم او للصدر محذا فعليه صدقة ) ( وكذا لو ترك دون اربعة  
من الصدور او رمى احدا الجمار الثلاث ) ( ولو ترك طواف الركن او اربعة  
منه بقي محرما ابدا حتى يطوفها ) ( وان طافه جنبا فعليه بدنة والافضل  
ان يعيده مادام بمكة ويسقط الدم ) ( ولو طاف للصدر طاهر في آخر  
ايام التشريق بعد ما طاف للركن محذا فعليه دم ) ( واو كان بعد ما طاف  
له جنبا فدمان وعندهما دم فقط ايضا ) ( وان طاف لعمرته وسعى محذا  
يعيدهما ) ( فان رجع الى اهله ولم يعدهما فعليه دم ولا شيء عليه لو  
عاد الطواف قط هذا هو الصحيح ) ( وان جامع الحرم في احد السيلين  
قبل الوقوف بعرفات واوناسيا فسد جبهه ويمضى فيه ويقضيه وعليه  
دم ) ( وليس عليه ان يفترق عن زوجته في القضاء ) ( وان جامع بعد  
الوقوف وقبل الحلق لا يفسد وعليه بدنة ) ( ولو بعد الحلق وقبل طواف  
الزيارة فعليه دم ) ( وكذا لو قبل اولس شهوة وان لم ينزل ) ( وكذا لو جامع  
في عمرته قبل طواف الاكثر فسدت وقضاها ) ( وان بعد طواف الاكثر لم  
الدم ولا يفسد ) ( ولا شيء ان انزل بنظر ولز الى فرج ) ( وان اخرج الحلق  
او طواف الزيارة عن ايام النحر فعليه دم خلافا لهما وكذا الخلاف  
لو اخرج الرمي او قدم نسكا على نسك هو قبله ) ( وان حلق في غير الحرم للحج  
او عمرة فعليه دم خلافا لابن يوسف رح فلو ما دام المتمتع بعد خروجه فقصر

فلادم اجماعاً ( ولو حلق القارن قبل الذبح لزمه ١٠ مان وعندهما دم ) والدم  
حيث ذكر شاة تجزئ في لاضحية ( والصدقة ما يجزئ في الفطرة

( فـ ل )

ان قتل محرم صيد براودل عليه من قتله فعليه الجزاء وهو قيمة الصيد  
بتقويم عدلين في موضع قتله اوفي اقرب موضع منه ان لم يكن له فيه  
قيمة ( ثم ان شاء اشترى بها هديا ان بلغت هديا فذبحه بالحرم ) وان شاء  
اشترى بها طعاما فتصدق على كل فقير نصف صاع من براو صاع  
من تمر او شعير لا اقل ( وان شاء صام عن طعام كل فقير يوما ) فان  
فضل اقل من طعام فقير تصدق به او صام عنه يوما كاملا ( وعند محمد  
الجزاء نظير الصيد في الجبة فيماله نظير وفي الطى شاة وفي الضبع شاة  
وفي الارنب خنثاق وفي اليربوع جفرة وفي النعامة بدنة وفي الجمار  
الوحشى بقرة ومالا نظيره فكقواهما ( والعامد والناسى والعائد والمبتدى  
في ذلك سواء وان جرح الصيد او قطع عضوه او تلف شعره ضمن  
ما نقص من قيمته وان تلف ريشه او قطع قوائمه فخرج عن حيز الامتناع  
فعليه قيمته كاملة ( وان حلبه فقيمة لبنه ) وان كسر بيضه فقيمة البيض  
( وان خرج من البيض فرخ ميت فقيمة الهرخ ) وان قتل الحلال صيد  
الحرم فعليه قيمته والتصدق متعين في هذه الاربعة ولا يجزئ الصوم  
( ولا شئ في قتل غراب وحدادة وذئب وحية وعقرب وفأرة وكلب عقور  
وبعوض ونمل ورفوف وقراد وسلحفاة وان قتل قطة او جرادة  
تصدق بماشاء ونمرة خبز من جرادة ولا يتجاوز شاة في قتل السبع  
( وان صال فلا شئ بقتله ) وان اضطر المحرم الى قتل الصيد فقتله فعليه  
الجزاء ( والمحرم ذبح شاة وبقرة وبغير ودحاح وبط اهلي وصيد سمك  
( وعليه الجزاء ذبح حمام مسرول او ظى مستأنس ) ولو ذبح صيدا فهو  
ميتة ولو اكل منه رديه قيمة ما اكل مع الجراة لا ف محرم آخر اكل منه  
( ويحل للمحرم لحم صيد عماده حلال وذئب ان امد يده لصيد رلامر  
بصيده ولا امانه ) ومن دخل الحرم وفي يده صيد فعليه ارساله فان باعه

رد البيع ان كان باقيا وان فات لزمه الجزاء (ومن احرم وفي بيته اوفي قصده  
صيدا يلزم ارساله) (وان اخذ حلال صيدا ثم احرم فارسله واحد  
ضمن المرسل قيمته بخلاف ما اخذه محرم) فان قتل ما اخذه المحرم محرم  
آخر ضمنا ورجع آخذه على قتله (وان قتل الحلال صيدا المحرم فعليه قيمته  
وان حلبه قيمة لبنه) (ومن قطع حشيش الحرم او شجره غير منبت ولا  
مما ينبت الناس ضمن قيمته الا ما جف) (والتصدق متعين في هذه الاربعة  
ولا يجزئ الصوم) (وحرم رعى حشيشه وقطعه الا الاذخر) وكل ما  
على المفرد به دم فعلى القسارن به دمان الا ان يجاوز الميقات غير محرم  
(وان قتل محرمان صيدا فعلى كل منهما جزاء كامل) (وان قتل حلالان  
صيدا المحرم فعليهما جزاء واحد) (ويبطل بيع المحرم الصيد وشراؤه  
(ومن اخرج ظبية الحرم فولدت وما تضمنها وان ادى جزاءها ثم  
ولدت لا يضمن الولد

( باب مجاوزة الميقات بلا احرام )

من جاوز الميقات غير محرم ثم احرم لزمه دم ( فان ماد اليه محرما ملييا  
سقط وعندهما يسقط بعوده محرما وان لم يلب ( وان ماد قبل ان احرم  
فاحرم منه سقط) (وكذا لو احرم بعمره ثم افسدها وقضاها وان ماد بعد  
ما شرع في الطواف لا يسقط) (ولو دخل كوفي البستان لحاجة فله دخول  
مكة غير محرم وميقاته البستان) (ومن دخل مكة بلا احرام لزمه حج  
او عمرة فلو ماد واحرم بحجة الاسلام في طامه سقط ما لزمه بدخول مكة  
ايضا وان بعد طامه لا يسقط) (وان جاوز مكي او تمتع الحرم غير محرم فهو  
مكّن جاوز الميقات ووقوفه كطوافه

( باب اضافة الاحرام الى الاحرام )

مكي طواف لعمرته شوطا فاحرم بالحج رفضه وعليه دم وقضاء حج  
وعمرة فلو اتتهما صح وعليه دم (ومن احرم بحج ثم باخر يوم النحر  
فان كان قد حاق في الاول لزمه الثاني ولا دم عليه والا لزمه  
وعليه دم سواء قصر بعد اسرام الثاني او لم يقصر) (وعندهما  
ان لم يقصر فلا دم عليه) (ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم

باخرى لزمه دم ( ولو احرم آفاقى بحج ثم بعمره لزمه ) فان وقف بعرفات قبل افعال العمرة فقد رفضها لالو توجه ولم يقف ( فان احرم بها بعد طوافه للحج نذب رفضها وبقضيتها وعليه دم فان مضى عليهما صح ولزمه دم وهو دم جبر في الصحيح ( وان اهل الحاج بعمره يوم النحر وايام التشريق لزمه ولزمه رفضها وقضاؤها ودم فان مضى عليها صح وعليه دم ( ومن فاته الحج فاحرم بحج او عمرة لزمه الرفض والقضاء والدم

### ( باب الاحصار والقوات )

ان احصر المحرم بمدو او مرض او عديم محرم او ضياع تفقة فله ان يبعث شاة تذبح عنه في الحرم في وقت معين ( ويتحلل بعد ذبحها من غير حلق ولا تقصير خلافا لابي يوسف رح ) وان كان قارنا يبعث دمين ويجوز ذبحها قبل يوم النحر لافي الحل وعندهما لا يجوز قبل يوم النحر ان كان محصرا بالحج ( وعلى المحصر بالحج اذا تحلل قضاء حجه وعمرة وعلى المعتمر عمرة وعلى القارن حجة وعمرتان فان زال الاحصار بعد بعث الدم وامكنه ادراكه قبل ذبحه وادراك الحج لا يجوز له التحلل ولزم المضي ( وان امكن ادراكه قط تحلل ( وان مكن ادراك الحج قط جاز التحلل استحسانا ) ومن منع بمكة عن الركنين فهو محصر ( وان قدر على احدهما فليس بمحصر ( ومن فاته الحج بقوات الوقوف بعرفات فليتحلل بافعال العمرة وعليه الحج من قابل ولادم عليه ( ولا فوت للعمرة وهي احرام وطواف وسعي وتجاوز في كل السنة وتكره يوم عرفة والنحر وايام التشريق و يقطع التلبية فيها باول الطواف

### ( باب الحج عن الغير )

تجاوز النيابة في العبادات المالية مطلقا ( ولا تجوز في البدنية بحال ) وفي المركب منهما كالحج تجوز عند العجز لاعند القدرة ( ويشترط الموت او العجز الدائم الى وقت الموت وانما شرط العجز للحج القرض لا النفل ( فمن عجز فاحج صح ويقع عنه ( وينوي النائب عنه فيقول ( لبيك بحجة عن فلان ) ويرد ما فضل من النفقة الى الوصي او الورثة ويجوز اجحاج الصرورة والمرأة والعبد وغيرهم اولى ( ومن امره رجلان فاحرم

بحجة عنهما ضمن نفقتهما والجهة له ( وان ابهم الا بمرام ثم عين احدهما  
 قبل المضي صح خلافا لابي يوسف رح وبعده لا ( ودم المتعة والقران  
 على الأمور ) وكذا دم الجنسية ( ودم الاحصار على الأمر خلافا  
 لابي يوسف رح ) وان كان ميتا ففى ماله ( وان جامع قبل الوقوف ضمن  
 النفقة ) وان مات الأمور فى الطريق ينجح من منزل أمره من ثلث ما  
 بقى من ماله وعند هما من حيث مات الأمور ( لكن عند ابي يوسف بما  
 بقى من الثلث وعند محمد بما بقى من المال المدفوع و يرد ما فضل من  
 النقة الى الورثة او الوصى ) ومن اهل بحجة عن ابويه ثم عين احدهما  
 جاز ( وللانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره فى جميع العبادات

### ( باب الهدى )

هو من ابل او بقر او غنم واقله شاة ولا يجب تعريفه ( ويجزئ فيه ما يجزئ  
 فى الاضحية ) وتجزئ الشاة فى كل موضع الا اذا طاف للزيارة جنباً او  
 جامع بعد وقوف حرفة قبل الخلق ( فلا يجزئ فيهما الا البدنة  
 ) و يأكل من هدى التطوع والمتعة والقران لامن غيرها ( وخص  
 ذبح هدى المتعة والقران بايام النحر دون غيرها والكل بالحرم ) ويجوز  
 ان يتصدق به على فقير الحرم وغيره ( ويتصدق بحله وخطامه ولا  
 يعطى اجرا لجزار منه ) ولا يركبه الا عند الضرورة ( فان نقص بركوبه  
 ضمنه ولا يحلبه ) فان حلبه تصدق به وينضح ضرعه بالماء البارد ليقطع  
 لبنه ( فان عطب الهدى الواجب او تعيب فاحشا اقام غيره مقامه وصنع  
 بالمعيب ماشاء ) وان عطب التطوع نحره وصبغ نعله بدمه وضرب  
 صفحته ( ولا يأكل منه هو ولا غنى وليس عليه غيره وتقلد بدنة التطوع  
 والمتعة والقران لا غيرها

### ( مسائل مشورة )

شهدوا ان هذا اليوم الذى وقف فيه يوم النحر بطلت ( ولو شهدوا  
 انه يوم التروية صحت ) ومن ترك الجمرة الاولى فى اليوم الثانى فان شاء  
 رماها فقط والاولى ان يرمى الكل ( ومن نذر ان يحج ماشيا يمشى من بيته  
 حتى بطون ) وقيل من حيث يحرم فان ركب لزمه دم ( حلال اشترى

امه محرمة بالاذن فله ان يحللها والاولى تحللها بقص شعرها  
او ظفرها قبل الجماع

( كتاب النكاح )

هو عقيرد على ملك المتعة قصدا يجب عند التوقان ( ويكره عند خوف  
الجور ) ويسن مؤكدا حالة الاعتدال ( وينقذ بإيجاب وقبول  
كلاهما بلفظ الماضي او احدهما كزوجني فيقول زوجت وان لم يعلم  
معناهما ) ولو قال دادى او يذير فتى فقال دادا ويذيرفت بلاميم صح  
كبيع وشراء ( ولو قال عند الشهود مازن وشويم لا ينقذ ) وانما يصح  
بلفظ نكاح وتزويج وما وضع لتمليك العين في الحال كبيع وشراء وهبة  
وصدقة وتمليك لاجارة واباحة وامارة ووصية ( وشرط سماع كل  
من العاقلين لقسط الآخر ) وحضور حرين او حر وحرتين مكلفين  
مسلمين ان كانت الزوجة مسلمة سامعين معا لفظهما ( فلا يصح ان سمعا  
متفرقين ) وجاز ككونهما فاسقين او محمدين في قذف ( او اعميين  
او ابني العاقلين او ابني احدهما ) ولا يظهر بشهادتهما عند دعوى  
القريب ( وصح تزوج مسلم ذمية عند ذمين خلافا لمحمد ) ولا يظهر  
بشهادتهما ان ادعت ( ومن امر رجلا ان يزوج صغيرته فزوجها  
عند رجل صح ان كان الاب حاضرا والا لا ) وكذا لو زوج الاب بالغة  
عند رجل ان حضرت صح والا فلا

( باب المحرمات )

يحرم على الرجل امه وجدته وان علت ( وننته وبنت ولده وان  
سفلت ) واخته وبنتها وبنت اخيه وان سفلتا ( وعمته وخالته وام  
امراته مطلقا ) وبنت امرأة دخل بها ( وامرأة ابيه وان علا ) وابنه  
وان سفل والكل رضاا والجمع بين اختين نكاحا ولو في عدة من باين  
او رجعى او وطئا بملك يمين ( فلو تزوج اخت امته التي وطئها لا يبطأ  
واحدة منهما حتى تحرم الآخر ) ولو تزوج اختين في عقدين ولم تعلم  
الاولى فرق بينه وبينهما ولهما نصف المهر ( والجمع بين امرأتين  
لو فرضت احديهما ذكر يحرم عليه الاخرى ) بخلاف الجمع بين امرأة

وبنت زوجها لافئها ( والزنا بوجب حرمة المصاهرة ) وكذا المس بشهوة من احدا الجانبين ( وكذا نظره الى فرجها الداخلى ونظرها الى ذكره بشهوة ومادون تسع سنين غير مشبهة به يقضى ) ولو انزل مع المس لاثبت الحرمة هو الصحيح ( وصح نكاح الكتابة والصائبة المؤمنة بنبي القرة بكتاب لا عبادة كوكب ) ( وصح نكاح المحرم والمحرمة والامة المسلمة والكتابة ولومع طول الحرة والحرة على الامة ) ( واربع قط للمحر من حرائر واماء والعبد ثقتان وحبل من زنا خلافا لابي يوسف ) ( ولا توطأ حتى تضع وموطوءة سيدها اوزان ) ( ولو تزوج امرأتين بعقد واحد واحديهما محرمة صح نكاح الاخرى والمسمى كاه لها وعندهما يقسم على مهر مثلها ) ( ولا يصح تزوج امته او سيده او مجوسية او وثنية ) ( ولا خامسة في عدة رابعة ابانها ) ( ولا امة على حرة او في عدتها خلافا لهما فيما اذا كانت عدة البائين ) ( ولا حائل من سبي او حامل يثبت نسب حملها ولو من سيدها ) ( ولا نكاح المعة والموقت

( باب الاولياء والاكفاء )

فقد نكاح حرة مكلفة بلاولى وله الاعتراض في غير الكفو ( وروى الحسن عن الامام عدم جوازه وعليه فتوى قاضيان ) ( وعند محمد ينعقد موقوفا ولو من كفو ) ( ولا يجبر ولى بالغة ولو بكرا ) ( فان استأذن الولى البكر فسكتت او ضحكت او نكت بلا صوت فهو اذن ومع الصوت رد وكذا الوزوجها فبلغها الخبر ) ( وشرط فيهما تسمية الزوج لالمهر هو الصحيح ) ( ولو استأذنتها غير الولى الاقرب فلا بد من القول ) ( وكذا لو استأذن النيب ) ( ومن زالت بكارتها بوثبة او حيضة او جراحة او تعئيس فهي بكر ) ( وكذا لو زالت بزنا خفي خلافا لهما ) ( ولو قال لها زوج سكتت وقالت رددت ولا بينة له فاقول لها ) ( وتحلف عندهما لا عند الامام والولى انكاح المجنونة والصغيرة ولو ثيبا ) ( فان كان ابا او جدا لزم وان كان غيرهما فلمهما الخيار اذا بلغهما او علما بالنكاح بعد البلوغ خلافا لابي يوسف ) ( وسكوت البكر رضى ولا تمتد خيارها الى آخر المجلس وان جهلت انهما الخيار بخلاف المعتقة وخيار الغلام واليب

لا يبطل ولو قاما عن المجلس مالم يرضيا صريحا اودلالة ( وشرط  
القضاء للفسخ في خيار البلوغ لا في خيار العتق ) فان مات احدهما  
قبل التفريق ورثه الآخر بلغا اولا ( والولى هو العصبة نسبا  
اوسبيا على ترتيب الارث وابن المجنونة مقدم على ابها خلافا لمحمد  
( ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا كافر على ولده المسلم  
فان لم يكن عصبة فلام ثم للاخت لا بونين ثم للاخت لا ب ثم لولد الام  
ثم لذوى الارحام الاقرب فالاقرب التزويج عند الامام خلافا لمحمد  
( وابو يوسف مع محمد في الاشهر ) ثم لولى الموالاة ثم لقاض في منشوره  
ذلك ( ولا بعد التزويج اذا كان الاقرب غائبا بحيث لا ينتظر  
الكفو الخاطب جوابه ) وقيل مسافة السفر ( وقيل بحيث لا تصل  
القوافل اليه في السنة الامرة ولا يبطل بعوده ) ولو زوجها وليان  
منها ويان فالعبرة للاسبق وان كانا معا بطلا ( ويصح ككون المرأة  
وكيلة في الكاح

### ( فصل )

تعتبر الكفاءة في الكاح نسبا فقر يش بعضهم اكفاء بعض وغيرهم  
من العرب ليس كفوا لهم بل بعضهم اكفاء بعض ( وبنوا باهلة ليسوا  
كفوا غيرهم من العرب ) ( ويدبر في الجهم اسلاما وحرية فسلم او حر  
ابوه كافر او رقيق غير كفؤ لمن لها اب في الاسلام او الحرية ) ( ومن له اب  
فيه اوفيهما غير كفؤ لمن لها ابوان خلافا لابى يوسف ) ( ومن له ابوان  
كفؤ لمن لها آباء وتعتبر ديانة خلافا لمحمد فليس فاسق ككفو البنت  
صالح وان لم يعلن في اختيار الفضلى وتعتبر مالا ( فالعاجز عن المهر  
المجمل والنفقة غير كفؤ للفقيرة والقادر عليهما كفؤ لذات اموال عظام  
عدا ابى يوسف خلافا لهما ) ( وتعتبر حرفة عندهما وعن الامام روايتان  
( فمائك او حجام او كناس او دباغ غير كفؤ لعطار او بزاز وصراف به يفتى  
( ولو تزوجت غير كفؤ فلاولى ان يفرق بينهما ) ( وكذا لو نقصت  
عن مهر مثلها ان يفرق ان لم يتم خلافا لهما ) ( وقبضه المهر وتجهيزه وطابه  
بالنفقة رضى لا سكوته ) ( وان رضى احد الاولياء فليس لغيره الاعتراض



## ( فصل )

ووقت تزويج فضولى او فضولين على الاجازة ويتولى طرفى السكاح  
واحد بان كان وليا من الجانبين او وكلا منهما او وليا واصيلا او وليا  
ووكيلا او وكلا واصيلا ولا يتولا هما فضولى ولو من جانب خلافا  
لابى يوسف ( ولو امره ان يروجه امرأة فزوجه امة لا يصح عندهما  
وهو الاستحسان و عند الامام يصح ) ولو زوجه امرأتين فى عقد  
لا يلزم واحدة منهما ولو زوج الاب او الجد الصغير او الصغيرة بغبن  
فاحش فى المهر او من غير كفو جاز خلافا لهما وليس ذلك لغير الاب والجد

## ( باب المهر )

يصح السكاح بلا ذكره ومع نفيه واقبله عشرة دراهم فلو سعى دونها  
لزم العشرة وان سماها او اكثر لزم المسمى بالدخول او موت احدهما  
ونصفه بالطلاق قبل الدخول والخلوة الصحيحة ( وان سكنت عنه  
او نفاه لزم مهر المثل بالدخول والموت ) وبالطلاق قبل الدخول  
والخلوة منعة معتبرة بحاله فى الصحيح لا تنقص عن خمسة دراهم ولا تزداد  
على نصف مهر المثل وهى درع وخمار وملحفة ( وكذا الحكم  
لو تزوجها بنحمر او خنزير او بهذا الدن من الخل فاذا هو خمر خلافا  
لهما ) وعندهما لها مثل وزن الخمر خلا او بهذا العبد فاذا هو حر  
خلافا لابي يوسف او بنوب او بدابة لم يبين جنسهما او بتعليم القرآن  
او بخدمة الروح الحر لها سنة وعند محمد لها قيمة الخدمة وكذا يجب  
مهر المسل فى الشغار وهو ان يزوجه بنته على ان يزوجه بنته او اخته  
مما وضعت بالعقدين ( ولو تزوجها على خدمته لها سنة وهو عبد  
فلها الخدمة ) ولو اعتق امة على ان يزوجها فعتقها صددا فها عند  
ابى يوسف وعندهما لها مهر المثل ( ولو ابت ان تزوجه فمليها  
قيمتها اجمالا ) وللمعوضة ما فرض لها بعد العقد ان دخل او مات  
والمنعة ان طلق قبل الدخول وعند ابى يوسف نصف ما فرض  
( وان زاد فى مهرها بعد العقد لزم وتسقط بالطلاق قبل الدخول  
وعند ابى يوسف تنصف ايضا وان حطت عنه من المهر صح

واذا خلا بها بلا مانع من الوطئ حسا او شرعا او طبعا كمرض يمنع  
 الوطئ ورتق وصوم رمضان واحرام فرض او نقل وحيض ونفاس  
 لزمه تمام المهر ولو كان خصيا او عينا ( وكذا لو كان محبوا بخلافا  
 لهما وصوم القضاء غير مانع في الاصح ) وكذا صوم النذر في رواية  
 وفرض الصلاة مانع \* والعدة \* تجب بالخلوة ولومع المانع احتياطا  
 ( والمتعة واجبة لمطلقة قبل الدخول لم يسم لها مهر ومستحبة لمطلقة  
 بعد الدخول وغير مستحبة لمطلقة قبله سمي لهما مهر ) ولو سمي لهما  
 الف وقبضته ثم وهبته له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصفه  
 وكذا كل مكيل وموزون ولو قبضت النصف ثم وهبت الكل او الباقي  
 لا يرجع خلافا لهما ( ولو وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي رجع  
 عليها الى تمام النصف وعندهما بنصف المقبوض ولو لم يقبض شيئا  
 فوهبته لا يرجع احدهما على الآخر ~~وكذا~~ لو كان المهر عرضا  
 فوهبته قبل القبض او بعده ( وان تزوجها بالف على ان لا يخرجها  
 من البلد او على ان لا يتزوج عليها فان وفي فلها الالف والالف  
 المثل ) ولو تزوجها على الف ان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها ان  
 اقام فلها الف والالف المثل لا يزاد على الفين ولا ينقص عن الف  
 وعندهما الا لغان ان اخرجها ( ولو تزوجها بهذا العبد او بهذا  
 العبد فلها الاعلى ان كان مثل مهر مثلها او اقل ) والادنى ان كان  
 مثله او اكثر ومهر مثلها ان كان بينهما ( وعندهما لها الادنى بكل حال  
 ) وان طلقها قبل الدخول فلها نصف الادنى اجسا ( وان تزوجها  
 بهذين العبدین فاذا احدهما حر فلها العبد فقط عند الامام ان ساوى  
 عترة ) وعند يوسف العبد مع قيمة الحر لو كان عبدا ( وعند محمد  
 العبد وتمام مهر المثل ان هو اقل منه ) وان تزوجها على فرس او ثوب  
 هروى بالغ في وصفه او لا خير بين دفع الوسط وقيمه ( وكذا لو تزوجها  
 على مكيل او موزون بين جنسه لاصفته ) وان بين صفته ايضا وجب  
 هو لاقيمته ( وقيل الثوب مثله ان بولغ في وصفه ) وان شرط البكارة  
 فوجدها نيبا لزمه كل المهر ( وان اتفقا على قدر في السر واعلنا غيره

عند العقد فالعبر ما اعلناء وعند ابى يوسف رح ما اسراه ولا يجب شئ  
 بلا وطئ في عقد فاسد وان خلا ( فان وطئ وجب مهر المثل لا يزداد  
 على المسمى وعليها العدة وابتداؤها من حين التفريق لامن آخر الوطئات  
 هو الصحيح ) ويثبت فيه النسب ومدته من حين الدخول عند محمد  
 وبه يفتى ( ومهر مثلها يعتبر بقوم ايها ان تساويا سنا وجمالا ومالا  
 وعقلا ودينا وبلدا وعصرا وبكارة او ثيابة ) فان لم يوجد منهم فن  
 الاجانب فان لم يوجد جميع ذلك فما يوجد منه ( ولا يعتبر بامها او خالتها  
 ان لم يكونا من قوم ايها ) وصح ضمان وايها مهرها وتطالب من شامت  
 منه ومن الزوج ( ويرجع الولي على الزوج اذا ادعى ان ضمن بامر  
 والا فلا ) وللمرأة منع نفسها من الوطئ والسفر حتى يوفيقها قدر ما  
 بين تعجيله من مهرها كلا او بعضها ولها السفر والخروج من المنزل ايضا  
 ولها النفقة لو منعت لذلك وهذا قبل الدخول وكذا بعده خلافا  
 لهما فيما لو كان الدخول برضاها غير صيغة ولا بجنونة ( وان لم بين قدر  
 المجل قدر ما يجمل من مثله عرفا غير مقدر بربع ونحوه وليس لها  
 ذلك لو اجل كله خلافا لابى يوسف رح ) واذا اوقاها ذلك فله ثقلها  
 حيث شاء مادون السفر ( وقيل له السفر بها في ظاهر الرواية والقوى  
 على الاول ) وان اختلفا في قدر المهر فالقول لها ان كان مهر مثلها  
 كما قالت او اكثر ( وله ان كان كما قال او اقل ) وان كان بينهما تحالفا  
 ولزم مهر المثل ( وفي الطلاق قبل الدخول القول لها ان كانت متعة  
 المثل كنصف ما قالت او اكثر ) وله ان كانت كنصف ما قال او اقل  
 ( وان كانت بينهما تحالفا ولزمت المتعة ) وعند ابى يوسف رح القول له قبل  
 الدخول وبعده الا ان يذكر مالا يتعارف مهرها وايها برهن قبل  
 ( وان برهننا فبيئته اولى حيث يكون القول لها وبيئتها اولى حيث  
 يكون القول له ) وان اختلفا في اصله وجب مهر المثل وموت احدهما  
 كلياتهما ( وفي موتهما بعد الدخول وان اختلف الورثة في قدره  
 فالقول لورثة الزوج عند الامام ولا يستثنى القليل وعند محمد رح كالحياة  
 وان اختلفوا في اصله يجب مهر المثل عندهما وبه يفتى ) وعند الامام القول

لنكر التسمية ولا يجب شيء ( وان بعث اليها شيئاً فقالت هو هدية وقال هو مهر فاقول له في غير ما هي للاكل ( وان نكح ذمي ذمية او حر بي حربية ثمه على مئة او بلا مهر وذلك جائز في دينهم فلا شيء لهما خلافا لهما سواء وطئت او طلقت قبله او مات احدهما ( وان نكحها بنحماً وخنزير معين ثم اسلما واسلم احدهما قبل القبض فلها ذلك ( وان كان غير معين قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير ( وعند ابي يوسف مهر المثل في الوجهين ( وعند محمد القيمة فيهما ( وفي الطلاق قبل الدخول تجب المتعة عند من اوجب مهر المثل ونصف القيمة عند من اوجبها

### ( باب نكاح الرقيق )

نكاح العبد والامة والمدير والمكاتب وام الولد بلا اذن السيد موقوف فان اجاز تفذ وان رد بطل ( وقوله طلقها رجعية اجازة ( لا طلقها او فارقها ( فان نكحوا باذنه فالهر عليهم يباع العبد فيه ( ويسعى المدير والمكاتب ولا يمان ( واذنه لعبد بالنكاح يشمل جائزه وفاسده فيباع في المهر ان نكح فاسدا فوطئ ويتم الاذن به حتى لو نكح بعده جائزا توقف على الاجازة ( وان زوج عبده المأذون المديون صح وهي اسوة الفرما في مهر منلها ( ومن زوج امته لا يلزمه تبوؤها وبطأ الزوج متى ظفر ولا نفقة عليه الا بالتبوة وهو ان يخلى بينها وبين الزوج في منزله ولا يستخدمها ( فان بوأها ثم رجع صح وسقطت النفقة وان خدمته بلا استخدام لا تسقط ( وان زوج امته ثم قتلها قبل الدخول سقط المهر ( بخلاف مالو قتلت الحرة نفسها قبله ( والاذن في العزل عن الامة للسيد وعندهما لها ( وان تزوجت امة او مكاتبه بالاذن ثم عتقت فالها الخيار في الفسخ حرا كان زوجها او عبدا ( وان تزوجت بلا اذن فعتقت نفذ ( وكذا العبد ولا خيار لها والمسمى للسيد ان وطئت قبل المتق ولها ان وطئت بعده ( ومن وطئ امة ابنه فوالدت فادعاء ثبت نسب منه ولزمه قيمتها لامهرها ولا قيمة ولدها وتصيرام ولده ( والجد كالأب بعد موته لاقبله ( وان زوج امة

اباه جاز وعليه مهرها لاقيتها فان اتت بولد لا تصير ام ولد وهو حي بقرابته  
( حرة قالت لسيد زوجها اعتقه عني بالف فعل فسد النكاح ولزمها  
الالف والولاء لها ) ويصح عن كفارتها لو نوت به ( وان لم نقل بالف  
لا يفسد والولاء له خلافا لابي يوسف ) وللولي اجبار عبده وامته على  
النكاح دون مكاتته

( باب نكاح الكافر )

واذا تزوج كافر بلا شهود او في عدة كافر آخرو ذلك جاز في دينهم  
ثم اسما اقرا عليه خلافا لهما في العدة ( ولو تزوج المحسوسى محرمة  
ثم اسما او احدهما فرق بينهما ) وكذا لو ترافعا اليها وبمرافعة احدهما  
لا يفرق خلافا لهما ( والطفل مسلم ان كان احد ابويه مسلما او اسلم  
احدهما وكتابي ان كان بين كتابي ومحسوسى ) ولو اسلمت زوجة الكافر  
او زوج المحسوسية عرض الاسلام على الآخر فان اسلم وهي له والافرق  
بينهما ( فان ابى الروح فالعرق طلاق خلافا لابي يوسف لان ابنت  
هي ولها المهر لو بعد الدخول والافصافه لو ابى ولا شيء لو ابنت ( ولو كان  
ذلك في دارهم لاتبين حتى تحيض ثلثا قبل اسلام الآخر ) وان اسلم زوج  
الكتابية بقي نكاحهما ( وتباين الدارين سبب العرقه لالسى ) فلو خرج  
حدهما اليها مسلما او اخرج مسييا بانت وان سبيا معالا ( ومن هاجرت  
اليها بانت ولا عدة عليها خلافا لهما ) وارتداد احد الزوجين فسخ في الحال  
وعند محمد ارتداد الرجل طلاق ولو طؤة المهر ولغيرها نصه ان ارتد  
ولا شيء لها ان ارتدت وان ارتد امعا واسلمت مع الاتبين وان اسلمت متعاقبا  
بانت ( ولا يصح تزوج المرتد ولا المرتدة احدا )

( باب القسم )

يجب العدل فيه بليتوة لاوطئا ( والكر واليبب والجديدة والقديمة والاسلمة  
والكتاية فيه سراء ) والامة والمكابة والمدررة وام الولد نصف الحرة  
( ولا قسم في السفر فيسافر بمن شاء ) القرعة احب وان وهبت قسمها  
لصرتها صح وانها ان ترجع

( كتاب الرضام )

هو مص الرضيع من ثدي الأمومة في وقت مخصوص وينبت حكمه بقليله وكثيره في مدته لابعدها ( وهي حولان ونصف وعندهما حولان ) فيحرم به ما يحرم من النسب الاجدة ولده واخت ولده وعمه ولده وام اخيه واخته وام عمه اوعمة اوخاله اوخالته والا اخا بن المرأة اما رضاعا وقس عليه ( وتحل اخت الاخ رضاعا ونسبا كاح من الاب له اخت من امه تحل لاخته من ابيه ) ولا حل بين رضيعي ثدي وان اختلف زمانهما ( ولا بين رضيع وولد مرضعته وان سفل ) وولد زوج لبنها منه فهو اب للرضيع وابنه اخ وبنته اخت واخوه عم واخته عمة ( ولا حرمة لورضاعا من شاة او من رجل ولا في الاحتقان بلبن المرأة ) وابن البكر والميتة محرم وكذا الاستعاط ( والبن المخلوط بالطعام لا يحرم خلافا لهما عند غلبة اللبن ) ويعتبر الغالب لو خلط بماء او دواء او لبن شاة ( وكذا لو خلط بلبن امرأة اخرى ) وعند محمد تتعلق الحرمة بهما ( وان ارضعت ضرعتها حرمتا ولا مهر للكبيرة ان لم توطأ وللصغيرة نصفه ويرجع به على الكبيرة ان علمت بالنكاح وقصدت الفساد لان لم تعلم به او قصدت دفع الجوع والهلاك او لم تعلم انه فسد والقول قولها فيه ) وانما يثبت الرضاع بما ينبت به المال ( ولو قال هذه اختي من الرضاع ثم ادعى الخطاء صدق

### ( كتاب الطلاق )

هو رفع القيد السابت شرعا بالنكاح ( احسنه تطليقها واحدة في طهر لاجماع فيه وتركها حتى يمضي عدتها ) واحسنه وهو السني تطليقها ثلاثا في ثلثة اطهار لاجماع فيها ان كانت مدخولا بها ولغيرها طلثة ولو في الحيض والآيسة والتغبر والحامل يطلقن السنة عند كل شهر واحدة ( وعند محمد لا تطلق الحامل للسنة الا واحدة وجاز طلاقهن عقب الجماع ) وبدعه تطليقها ثلاثا او ثنتين بكلمة واحدة او في طهر واحد لا رجعة فيه ان كانت مدخولا بها او طهر جامعها فيه ( وكذا تطليقها في الحيض ونجب مراجعتها في الاصح وقبل تسنح ) فاذا طهرت ثم حاصت ثم طهرت طلقها ان شاء ( وقيل يجوز ان يطلقها

في الطهر الذي يلي تلك الحيضة ( واما قال الموطوءة انت طالق دما  
للمسة وقع عند كل طهر واحدة وان نوى الوقوع جملة صححت نيته  
( ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ ولو مكرها او سكران او اخرس باشارته  
المعهودة ( لا طلاق صبي ومجنون وبأثم وسيد على زوجة عبده  
واعتباره بالنساء ( وطلاق الحرة دلات ولو تحت عبد ( وطلاق الامة  
ثنتان ولو تحت حر

### ( باب ايقاع الطلاق )

صر بوجه ما يستعمل فيه حاصة ولا يحتاج الى نية ( وهوانت طالق ومطلقة  
ومطلقتك وتقع بكل منها واحدة رجعية وان نوى اكراو باينة ( وقوله  
انت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاق تقع بكل منها  
واحدة رجعية وان نوى ثنتين او باينة ( وان نوى بأنت طالق واحدة  
وطلاق اخرى وقعتا وان نوى الثلاث وقعت ( وتقع باصا فته الى  
جلتها كما مر ( والى ما يعبر به عن الجملة كالرقعة والعق ورأس والوجه  
والروح والبدن والجسد والفرج ( او الى جزء شايع منها كصعها ونلنها  
لا باضافته الى يدها او رجلها او طهرها او بطنها ( ولو طلقها نصف تطليقة  
او سدسها او ربعها طلقت ( وتقع في انت طالق بلمة انصاف تطليقتين دلات وفي  
بلمة انصاف تطليقة ثنتان وقيل دلات وفي من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة  
الى ثنتين واحدة وعندهما ثنتان ( وفي الى دلات ثنتان وعندهما دلات  
( وفي واحدة في ثنتين واحدة ان لم ينوش شيئا او نوى الضرب والحساب  
( وان نوى واحدة وثنتين او مع ثنتين دلات ( وفي غير الموطوءة  
واحدة مثل واحدة وثنتين ( وان نوى واحدة مع ثنتين دلات فيها  
ايضا ( وفي ثنتين في ثنتين ثنتان وان نوى الضرب ( وفي انت طالق من  
ها الى الشام فواحدة رجعية ( وفي انت طالق بمكة او في مكة تطلق  
في الحال حيث كانت ( ولو قال اذا دخلت مكة او في دخولك لا يقع ما لم  
تدخلها وكذا الدار

### ( فـ ل )

قال انت طالق غدا ار في غد يقع عند الصبح ( وان نوى الوقوع

وقت العصر صحت ديانة في الداني قضاء ايضا خلافا لهما (ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم بغير الاول ذكرا) ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك فهو لغو (وكذا انت طالق امس وفتكحها اليوم وان كان مكحها قبل امس وقع الآن) وارقال انت طالق ما لم اطلقك اومتى لم اطلقك اومتى ما لم اطلقك وسكت طلقت للمحال حتى لو علق السلات وقعن بسكوتها (وان وصل انت طالق وقع واحدة) ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع ما لم يمت احدهما واذا بلائيه منل ان وعندهما منل متى ومعنية السرط او الوقت فما نوى واليوم للنهار مع فصل ممتد ولطلق الوقت مع فصل لا يمتد فلو قال امرك بيدك يوم بقدوم زيد قدم ليلا لا تخير) ولو قال يوم تزوجك فانت طالق فتكحها ليلا وقع (ولو قال لها اتامنك طالق فهو لغو وان نوى) ولو قال امامك بان اوتاه عليك حرام بان ان نوى (ولو قال انت طالق مع موتى او مع موتك فهو لغو) وكذا لو قال انت طالق واحدة اولا خلافا لحمد في رواية (وان ملك امرأته او شقصها او ملكته او شقصه بطل العقد فلو طلقها بعد ذلك لغا) ولو قال وهي امة انت طالق فنتين مع اعتاق سيدهك اياك فاعتقها ملك الرحمة (وان علق طلقها بمجيء الغد وعلق مولعا عتقها به فجاءه لانحاله الابعد زوج خرو عند نكح يملك الرحمة وتنتد كالاخيرة اجماعا

### فصل

قال لها انت طالق هكذا مشيرابا صابمه وقع بعد دها فان اشار بطونها تعتبر المستسرة وان بطهورها تعتبر المضمومة ولو وصف الطلاق بضرب من الشدة بان قال انت طالق بان او البتة او الفخس الطلاق او اخبره او اشده او طلاق لشيطان او البدعة او كالجبل او كالف او ما زلت او تطلية شديدة او طويلة او عريضة يقع واحدة باينة بلائية (وكذا ان نوى اللتين الا اذا نوى بقوله طالق واحدة وبقوله بان او البتة اخرى فيقع بايان) وصحية في الكل



طلق غير المدخول بها ثلثا وقعن وان فرق بانت بالاولى ولا تقع الثانية (ولو قال انت طالق واحدة وواحدة وقع واحدة) وكذلك لو قال واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة (ولو قال بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او معها واحدة فثنتان وفي الموطوءة ثنتان في الكل) ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت يقع واحدة وعندهما ثنتان (ولو اخر الشرط ثنتان اتفاقا ويقع بعد ما قرن بالطلاق لابه) فلو ماتت قبل ذكر العدد في قوله انت طالق واحدة لا تطلق

## (فصل)

بنيته ما احتمله وغيره ولا يقع بها الابنية او دلالة حالها اعتدى واستبرأ رجك وانت واحدة تقع بكل منها واحدة رجعية وما سواها تقع بها واحدة باينة الا ان ينوي ثلثا فيقع به (ولا تصح نية الثنتين وهي بان بته بتاة حرام خلية برية حبلك صلى فاربك الحق باهلك هبتك لاهلك سرحتك فارقتك امرك يدك اختارى انت حرة تقضى تخمري استتري اغربى احرى اذهبي قومي ابتغي الازواج فلو انكر انية صدق مطلقا حالة الرضاء (ولا يصدق قضاء عند هذا ككرة الطلاق فيما يصلح للجواب دون الرد) ولا عند الغضب فيما يصلح للطلاق من الرد والشم ويصدق ديانة في الكل (ولو قال ثلث مرات اعتدى ونوى بالاول طلاقا وبالباقي حيضا صدق) وان لم ينو بالباقي شيئا وقع الثلث (وتطلق بلمست لي بامرأة اولست لك بزواج ان نوى الطلاق) والصريح يلحق بالصريح والباين والباين يلحق بالصريح لا البايين الا اذا كان معلقا بالشرط

## (باب النفويض)

واذا قال لها اختارى بنوى اطلاق فاخترت نفسها في مجلسها الذي علمت به فبه بانت بواحدة (وتصح نية الثلاث وان تمت منه او اخذت في عمل آخر بطل خيارها ولا بد من ذكر النفس او الاختيار في احد

كلامهما ( وان قال لها اختاري فقالت انا اختار نفسي او اخترت نفسي  
 تطلق وان قال لها ثلث مرات اختاري فقالت اخترت الاولى او الوسطى  
 او الاخيرة يقع الثلاث بلانية وعندهما واحدة باينة ( ولو قالت اخترت  
 اختيارة وقع الثلاث اتفاقا ) ولو قالت طلقت نفسي او اخترت نفسي  
 بتطبيقه بانث بواحدة في الاصح وقيل يملك الرجعة ( ولو قال امرك  
 يدك في تطبيقه او اختاري تطبيقه فاخترت نفسها وقعت واحدة  
 رجعية ( ولو قال امرك يدك بنوي ثلثا فقالت اخترت نفسي بواحدة  
 او بمرّة واحدة وقع الثلاث ) وان قالت طلقت نفسي واحدة او اخترت  
 نفسي بتطبيقه فواحدة باينة ( ولو قال امرك يدك اليوم وبعد غد  
 لا يدخل الليل وان رده اليوم لا يرتد بعد غد ) وان قال اليوم وغدا  
 يدخل الليل وان رده اليوم لا يبقى غدا ( ولو مكثت بعد التغويض  
 يوما ولم تقم او كانت قائمة فجلست او جالسة فأتكأت او متكئة فقعدت  
 او على دابة فوقعت او دعت اباهما للشهوة او شهود الاشهاد لا يبطل  
 خيارها ( وان سارت دابتها بطل لا بسيرفك هي فيه ) ولو قال  
 لها طلق نفسك ولم ينو او نوى واحدة فطلقت وقعت رجعية وكذا  
 لو قالت ابنت نفسي ( وان طلقت ثلثا ونواه وقعن ولغت نية التنتين  
 ) ولو قالت اخترت نفسي لا تطلق ولا يملك الرجوع بعد قوله طلق نفسك  
 ( و يتقيد بالجلس الا اذا قال متى شئت ) ولو قال لها طلق ضرتك  
 او لاخر طلق امرأتى يملك الرجوع ولا يتقيد بالجلس الا اذا زاد  
 ان شئت ( ولو قال لها طلق نفسك ثلثا فطلقت واحدة وقعت واحدة  
 وفي عكسه لا يقع شيء وعندهما يقع واحدة ( وفي طلق نفسك ثلثا  
 ان شئت فطلقت واحدة لا يقع شيء ) وكذا في عكسه وعندهما  
 يقع واحدة ( ولو امرها بالباين او الرجعي فعكست وقع ما امر ) ولو قال  
 انت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقالت شئت ينوي الطلاق  
 لا يقع ( وكذا لو علقت المشية بمعدوم وان علقت بموجود وقع  
 ) ولو قال انت طالق متى شئت او متى ما شئت او اذا شئت او اذا  
 ما شئت فردت الامر لا ترتد ولها ان تطلق واحدة متى شئت

ولا يرتد ( ولو قال لها انت طالق كلما شئت فلهما ان تطلق ثلاثا متفرقا  
لا مجموعا ولا بعد زوج آخر ) ( ولو قال انت طالق حيث شئت او اين  
شئت لا تطلق مالم تشأ في مجلسها ) ولو قال انت طالق كيف شئت فان  
شاءت مواهبة لنيته رجعية او بينة او ثلثا وقع كذا وان تخالفها  
يقع رجعية ( وكذا ان لم تشأ وعندهما لا يقع شيء ) ( وان لم يكن له نية  
يقع ماشاءت ) ( ولو قال انت طالق كم شئت او ماشئت طلقت ماشاءت  
في المجلس لا بعده ) ( وان قال طلق نفسك من ثلاث ماشئت فلهما ان تطلق  
مادون الثلاث لا الثلاث خلا فلهما

( باب التعليق )

انما يصح في الملك كقوله لمنكوحته ان زرت فانت طالق ( او مضافا الى  
الملك كقوله لاجنبية ان نكحتك فانت طالق فيقع ان نكحها ) ( ولو قال  
لاجنبية ان زرت فانت طالق فنكحها فزارت لا تطلق ) ( والقاسط الشرط  
ان واذا واذا ما وكل وكما ومتى ومتى ما ففي جميعها اذا وجد الشرط انتهت  
اليمن الا في كلاً فانها تنتهي فيها بعد الثلاث مالم تدخل على الزوج  
( فلو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق تطلق بكل تزوج ولو بعد  
زوج آخر ) ( وان قال كلما دخلت الدار فانت طالق لا تطلق بعد الثلاث  
وزوج آخر ) ( وزوال الملك لا يبطل اليمن و الملك شرط لوقع الطلاق  
لا لانحلال اليمن ) ( فان وجد الشرط فيه انحلت اليمن ووقع الطلاق  
والا انحلت ولا يقع ) ( وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا اذا  
برهنت ) ( وفي ما لا يعلم الا منها القول لها في حق نفسها لا في حق غيرها  
( فلو قال ان حضت فانت طالق وفلانة فقالت حضت طلقت هي  
لا فلانة ) ( وكذا لو قال ان كنت تحبين عذاب الله فانت طالق وعبدى  
حر فقالت احب طلقت ولا يعتق ) ( ولا يقع في ان حضت مالم يستمر  
الدم ثلثا فاذا استمر وقع من ابتداءه ) ( ولو قال ان حضت حيضة يقع  
اذا طهرت ) ( ولو قال ان ولدت ذكرا فانت طالق واحدة وان ولدت  
انثى فانت طالق ثنتين فولدتهمما ولم يدر الاول تطلق واحدة قضاء  
وثنتين تنزها وتنقض العدة ) ( ولو علم بشرطين شرط للوقوع

وجود الملك عند آخرهما فان وجدا او آخرهما فيه وقع ( وان وجدا  
 او آخرهما لافيه لا يقع ) ويطل تجيز الثلاث تعلية فلو علقها بشرط  
 ثم نبجزها قبل وجوده ثم تزوجها بعد التحليل فوجد لا يقع شيء ( ولو  
 علق الثلاث او العلق بالوثنى لا يجب العقر بالبت بعد الايلاج ولا يصير به  
 مراجعا في الرجعي مالم ينزع ثم يولج خلا فلا ييوسف رح ) ولو  
 قال ان نكحتها عليك فهي طالق فتكسها عليها في عدة البائن لا تطلق  
 ( وان وصل بقوله انت طالق قوله ان شاء الله او ان لم يشاء الله او ما  
 شاء الله او مالم يشأ الله او الا ان يشاء الله لا تطلق ) وكذا لو ماتت قبل  
 قوله ان شاء الله ( وان مات هو يقع ) وفي انت طالق ثلثا الا واحدة يقع  
 ثلثان ( وفي الاثنتين واحدة وفي الاثلاث ثلاث

### ( باب طلاق المريض )

الحالة التي يصير بها الرجل قارا بالطلاق ولا ينفذ تبرعه فيها الا من  
 في الثلاث ما يغاب فيها الهلاك كرض يمنعه عن اقامة مصالحه خارج  
 البيت ومباذرتة رجلا وتقديمه ليقول في قصاص اورجم ( فلو ابان  
 امرأته وهو بتلك الحال ثم مات عليها بذلك السبب او بغيره وهي  
 في العدة ورثت ) وكذا لو طلبت رجعية فطلقها ثلثا ( ومبانة قبلت ابنة  
 بشهوة ) ولو ابانها وهو محصور او في صف القتال او محبوس لقصاص  
 اورجم او يقدر على القيام بمصالحه خارج البيت لكنه مشتك او محبوم  
 لاثرت ( وكذا المختلعة او مخيرة اختارت نفسها ) ومن طلقت ثلثا  
 بامرها او بغير امرها لكنه صح ثم مات ( ومن ارتدت بعدما ابانها ثم  
 اسلمت ) وكذا مفرقة بسبب الجلب او العنة او خيار البلوغ او العلق  
 ولو فعلت ذلك وهي مريضة لا تقدر على القيام بمصالح بيتها ثم ماتت  
 وهي في العدة ورثها ( ولو ابانها بامرها في مرضه او تصادقا انها  
 كانت حصلت في صحته ومضت العدة ثم اوصى لها او اقربدين فلها  
 الاقل من ارثها ومما اوصى او اقر ) وان علق الطلاق بفعل اجنبي  
 او مجنون الوقت فوجدان كان التعليق والشرط في مرضه ورثت  
 وان كان احدهما في الصحة لاثرت ( وان علق بفعل نفسه وهما

في المرض او الشرط تقط ورثت ( وكذا لو علق بفعلها لابدلها منه وهما  
 في مرضه وكذا لو كان الشرط قط فيه خلافا لمدرح ) وان كان لها منه  
 بدلاترث على كل حال ( وان قذفها ولاعن وهو مريض ورثت ) وكذا  
 لو كان القذف في الصحة والعان في المرض خلافا لمحمد رح ( وان آلى  
 منها وبانت به فان كانا في المرض ورثت وان كان الايلاء في الصحة لا ) وفي  
 الرجعي ترث في جميع الوجوه ان مات وهي في العدة والا لا

( باب الرجعة )

هي استدامة النكاح القائم في العدة ( فن طلق مادون الثلاث بصرح  
 الطلاق او بالثلاث الاول من كساياته ولم يصغه بضرب من الشدة  
 ولم يكن بمقابلة مال فله ان يراجع وان ابت مادامت في العدة بقوله  
 راجعتك او راجعت امرأتى او بفعل ما يوجب حرمة المصاهرة من وطئ  
 ومس ونحوه من احد الجانبين ) ونذب الاشهاد عليها واعلامها  
 بها ( ولو قال بعد العدة كنت راجعتك فيها فصدقته صحت والا فلا  
 ولو قال راجعتك قتالت مجيبة له انقضت عدتي فاقول لها ولا تصح  
 الرجعة خلافا لهما ) وان قال زوج الامة بعد العدة كنت راجعت  
 فيها فصدقه سيدها وكذبه فاقول لها ( وعندهما للسيد وفي عكسه  
 القول للسيد اتفاقا في الصحيح ) وان قال راجعتك قتالت مضت عدتي  
 وانكر فاقول لها واذا طهرت من الحيض الا خير لعشرة انقطعت  
 الرجعة وان لم تغسل ( وان انقطع لاقل لا مال تغسل او يمضي عليها  
 وقت صلاة او نتم وتغسل وعند محمد تنقطع بالتيمم وان لم تصل ) وفي الكتابيه  
 بمجرد الانقطاع اتفاقا ( ولو اغتسلت ونسيت اقل من عضو انقطعت  
 وان نسيت عضوا لا ) وكل من المضمضة والاستنشاق كالاقل وفي  
 رواية عن ابي يوسف رح كتمام العضو ( ولو طلق حاملا او من ولدت منه  
 وانكرو طئها له ان يراجع ) وان طلق من خلابها وانكرو طئها فليس له  
 ان يراجع ( فان راجعها ثم ولدت بعد الرجعة لاقل من ما ينصحت الرجعة  
 ) ولو قال لامرأته ان ولدت فانت طالق فولدت ولدا ثم آخر من بطن آخر  
 فهو رجعة ( وان قال كلما ولدت فانت طالق فولدت ثلثة في بطون فالثاني

والثالث رجعية وتة ثلاث بولادة الثالث عليها العدة بالاقراء والمطلقة  
الرجعية تشوق وتترين ( ونذب ان لا يدخل عليها حتى يعلمها ان لم يقصد  
رجعتها ) وليس له ان يسافر بها حتى يراجعها ( والطلاق الرجعي  
لا يحرم الوطئ ) وله ان يتزوج مبنته بما دون الثلاث في العدة وبعدها  
ولا تحل الحرة بعد الثلاث ولا الامه بعد الثنتين الا بعد وطيء روح  
آخر بنكاح صحيح ومضى عدته ولا تحل له بكك عين و يحلها وطيء المراهق  
لا السيد والشرط الايلاج دون الانزال ( فان تزوجها بشرط التحليل  
كره ) وتحل للاول وعن ابى يوسف ان النكاح فاسد ولا تحل للاول  
وعن محمد انه صحيح ولا تحل للاول ( والزواج الثاني يهدم ما دز  
الثلاث ايضا خلا فالحمد فن طلقت دونها وعادت اليه بعد آخر طادت  
ثلاث وعنده بما بقى ) ولو قالت مطلقة الثلاث انقضت عدتي منك وتحلت  
وانقضت والمدة تحتل ذلك فله تصديقها ان غلب على  
ظنه صدقها

### ( باب الايلاء )

هو الحلف على ترك وطيء الزوجة مدته وهى اربعة اشهر للحرة وشهر ان  
للأمة فلا ايلاء لو حلف على اقل منها ( وحكمه وقوع مطلقة بآنة  
ان يروى لزوم الكفارة او الجزاء ان حنت ) فلو قال لزوجه والله لا اقربك  
او قال والله لا اقربك اربعة اشهر كان مولىا ( وكذا لو قال ان قربتك  
فعلى حج او صوم او صدقة او فانت طالق او عبده حر فان قربها  
فى المدة حنت وسقط الايلاء والايانت بمضيها وسقط اليمين ان حلف  
على اربعة اشهر و بقيت ان اطلق ( فلو نكحها ثانيا ماد الايلاء فان مضت  
مدة اخرى بلا وطيء بانت باخرى ) فان نكح ثالثا فكذلك فان يزوجها  
بعد زوج آخر فلا ايلاء واليمين باقية ( فان وطيء لزمت الكفارة او الجزاء  
ولاتين بمضى المدة وان لم يطقا ) وكذا لو آلى من اجنية او من مبانته اما  
الرجعية فكأن زوجة ( ولا ايلاء فيما دون اربعة اشهر ) فلو قال والله لا اقربك  
شهرين وشهرين بعدهما كان ايلاء ولو مكث يومائهم قال لا اقربك  
شهرين بعد الشهرين الاولين فليس بايلاء ( وكذا لو قال لا اقربك

سنة الا يوما فان قريبا وقد بقى من السنة اربعة اشهر مستر ابلاء  
 (ولو قال لا ادخل البصرة وامراته فيها لا يكون موليا ران عجز المولى  
 عن وطئها بمرضه او مرضها او رتقها او صغرها او جبه اولان بينهما  
 وبينه مسافة اربعة اشهر فحيثه ان يقول فيئت اليها ان استمر العذر  
 من وقت الخلف الى آخر المدة ( فلو زال في المدة تعين بالوطئ  
 ) وان قال لها انت على حرام كان موليا ان نوى التحريم او لم ينو شيئا  
 ( وان نوى ظهرا فطهار ) وان نوى الكذب فكذب ( وان نوى الطلاق  
 فباين ) وان نوى الثلاث فلبس والفتوى على وقوع الطلاق به وان لم ينو  
 ( وكذا بقوله كل حل على حرام وهرجه بدست راست كيرم بروى  
 حرام للمرف

### ( باب الخلع )

هو الفصل عن السكاح وقيل ان تقضى المرأة نفسها بما لم يخلعها به  
 ( ولا بأس به عند الحاجة ) وكره له اخذ شيء ان نشز واخذ اكثر  
 بما اعطاها ان نشزت ( والواقع به وبالطلاق على مال باين و يلزم  
 المال المسمى وما صلح مهر اصلح بدلا للخلع ) وان بطل العوض فيه  
 تقع باينا ( والطلاق يقع رجعيا بلا شيء كما اذا خالها او طاقها وهو  
 مسلم على خير او خنزير او بيته ) او قالت خالني على مافي يدي ولا شيء  
 في يديها ( وان قالت على مافي يدي من دراهم ولا شيء فيها لزمها  
 ثلاثة دراهم ) وان قالت من مال لرمها رد مهرها وان خالها على  
 عبدها الا بقى على انها برية من ضمانه لا تبرأ ولرمها تسليمه ان امكن  
 والاقبيد ( ولو قالت طلقني ثلثا بالف فطلق واحدة فله ثلث الالف  
 وبانت ) وفي على يقع رجعيا بلا شيء وعندهما كالباء ( واو قالها  
 طلق نفسك ثلثا بالف او على الف فطلقت واحدة لا يقع شيء ) ( ولو قال  
 انت طالق وعليك الف او قال لعبدك انت حر وعليك الف فطلقت  
 وعنت مجانا وان لم يقبلا وعندهما لا مال يقبلا واذا قبلا لزم  
 المال ) والخلع معاوضة في حقها فيصح رجوعها فدل فيه وله

بعد ما اوجبت ( و شرط الخيار لها و يبطل بالقيام عن المجلس قبل قبوله  
و يمين في حتمه فلا يرجع بعد ما اوجب ) ولا يصح شرط الخيار له ولا  
يبطل بالقيام عن المجلس قبل قبولها ( وجانب العبد في العتق على مال  
بكتانها ) ولو قال لها طلقك اس بال فلم تقبلي قتالت بل قبلت فاقول  
له ( ولو قال البايع كذلك فاقول للشترى ) والمباراة كالخلع و يسقط كل  
منهما كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر بما يتعلق بالنكاح فلا  
تطالب هي بمهر ولا نفقة ماضية مفروضة ولا هو بنفقة عجلها ولم تمض  
مدتها ولا بمهر سلمه وخلعه قبل الدخول ( وعند محمد رح لا يسقط الا ما سميا  
فيهما و ابو يوسف مع الامام في المباراة ومع محمد في الخلع ) ولو خلع صغيرة  
من زوجها بماله لا يلزم المال ولا يسقط مهرها و طلقت في الاصح ( وفي الكبيرة  
يتوقف على قبولها ولو على انه ضامن لزمه المال و طلقت ) ولو شرط  
المال عليها طلقت بلائى ان قبلت والا فلا تطلق ( و خلع المريضة  
في مرض الموت معتبر من الثلث

### ( باب الطهار )

هو تشبيه زوجته او عضو منها بغيره عن جلستها او جزء شايع منها  
بعضو يحرم عليه النظر اليه من محارمه واورضاها ( فلو قال لها انت  
على كطهر امي او رأيتك ونحوه او نصفك وشبهه او كبطنها او كفخذها  
او كطهر اختي او عمي ونحوهما حرم عليه وطئها ودواعيه حتى يكفر  
( فلو وطئ قبل التكفير فليس عليه غير الاستغفار والكفارة اولى  
ولا يهود حتى يكفر ) والعود الموجب للكفارة عزمه على وطئها ( و يذبح  
لها ان تمنع نفسها منه وتطالبه بالكفارة ويجبره القاضي عليها واللفظ  
المذكور لا يحتمل غير الطهار ) ولو قال انت على مثل امي  
او ككأى فان نوى الكرامة صدق او الطهار فطهار او الطلاق  
فبان فان لم ينو شيئا فليس بنى ( ولو قال انت على حرام كأى  
ونوى طهارا او طلاقا فكما نوى ) ولو قال حرام كطهرامى ونوى  
طلاقا او ايلاء فهو طهار وعندهما مانوى ( ولا طهار الا  
من الروجة فلا طهار من امة ولا من نكحها بلا امرها و ظاهر



منها فاجازت الكاح (ولو قال لنسائه اثنتي على كظهر امرئيه كان  
 مظاهرا منهن وعليه لكل واحدة كفارة) (وان ظاهر من واحدة  
 مرارتي مجلس او مجلس عليه لكل ظهار كفارة) (وهي عتق رقبة  
 يجوز فيها لمسلم والكافر والذکر والانی والصغير والكبير والاهور  
 والا صم الذي اذا صبح تسمع ومقطوع احدى اليدين واحدى  
 الرجلين من خلاف ومكاتب لم يؤد شيئا) (ولا يجوز الاعمى والا صم  
 الذي لا يسمع اصلا والاخرس ومقطوع اليدين او ايها ميهما  
 او الرجلين او يد ورجل من جانب واحد ومجنون مطبق ومدير وام ولد  
 ومكاتب ادى بعضا ومعتق بعضه) (ولو اشترى قريبه بنيتها صح  
 ) (وكذا لو حرر نصف عبده عنها ثم باقيه قبل وطئ من ظاهرها  
 ولو حرر نصف عبد مشترك وضمن باقيه لا يجوز خلافا لهما) (وكذا  
 لو حرر نصف عبده ثم جامع المظاهر منها ثم حرر باقيه) (فان لم يجد  
 ما يعتق صام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان ولا شئ من الايام  
 المنهية) (فان وطئها فيهما ليلا تامدا او نهارا ناسيا استأنف خلافا  
 لابي يوسف) (وان افطر بعذر او بغير عذر استأنف اجماعا) (فان  
 لم يستطع الصوم اطعم هو او نائبه ستين مسكينا كل مسكين كالتقطرة  
 اوقية ذلك ويصح اعطاؤه من برمع منوى شعير او تمر) (وتصح الاباحة  
 في الكفارات والقديرة دون الصدقات والعشر) (فلو غداهم وعشاهم  
 او غداهم غدائين او عشاهم عشائين واشبعهم جاز وان قل ما اكلوا  
 ولا بد من الادام في خبز الشعير دون الحنطة) (ولو اطعم فقيرا واحدا ستين  
 يوما جزاء) (وان اعطاه طعام الشهرين في يوم لا يجزئ الا عن يوم واحد  
 ) (فان جامعها في خلال الطعام لا يستأنف) (ولو اطعم ستين فقيرا  
 كل فقير صاعا من ظهاريين لا يصح الا عن واحد ولو عن ظهار  
 وافطار صح عنهما) (وكذا لو حرر عبيدين عن ظهاريين او صام  
 عنهما اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين فقيرا صح عنهما وان  
 لم يعين) (وان حرر عنهما رقبة واحدة او صام شهرين ثم عين عن  
 احدهما صح ولو عن ظهار وقتل لا) (وان ظاهرا العبد لا يجزيه الا

## الصوم وان اعتق عنه سيده او اطم

## ( باب اللعان )

هو شهادات مؤكدة بالايمان مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف في حق الزوج ومقام حد الزنا في حقها ( فلو قذف زوجته بالزنا وكل منهما اهل للشهادة وهي ممن يحسد قاذفها ) او نفى نسب ولدها وطالبته بموجبه وجب عليه اللعان ( فان ابى حبس حتى يلا عن او يكذب نفسه فيحد ) فان لا عن وجب اللعان عليها ( فان ابى حبست حتى تلا عن او تصدقه ) فان لم يكن الزوج من اهل الشهادة بان كان عبدا او كافرا او محدودا في قذف وهي من اهلها حد ( وان كان اهلا وهي صغيرة او امة او مجنونة او محدودة في قذف او كافرة او ممن لا يحسد قاذفها فلا حد ولا لعان ) وصفته ان يبدأ بالزوج فيقول اربع مرات ( اشهد بالله اني صادق فيما رميتها به من الزنا ) وفي الخامسة ( لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيما رميتها به من الزنا ) يشير اليها في جميع ذلك ثم تقول هي اربع مرات ( اشهد بالله انه كاذب فيما رماني به من الزنا وفي الخامسة ) غضب الله عليها ان كان صادقا فيما رماني به من الزنا تشير اليه في جميع ذلك ( وان كان القذف بنتي الولد ذكره عوضا عن ذكر الزنا وان كان بالزنا ونفى الولد ذكرها ) فاذا تلا هذا فارق الحاكم بينهما وهي طليقة باينة وينفى نسب الولد عنه ان كان القذف به ويلحقه بامه ( فان اكذب نفسه بعد ذلك حد وحل له ان يتزوجها خلافا لابي يوسف ) وكذلك ان قذف غيرها فحد او زنت فحدت ( ولا لعان بقذف الاخرس ولا بنتي الحمل وعندهما يلا عن ان اتت به لاقل من ستة اشهر ) ولو قال زينت وهذا الحمل منه تلاعنا اتفقا ولا ينفى القاضي الحمل ( ولو نفى الولد عند التهيئة وابتاع آله الولادة صح ولا عن ) وان نفى بعد ذلك لاعن ولا ينفى وعندهما يصح النفي في مدة النفاس ( وان كان قابلا فقال علمه كمال ولادتها ) وان نفى اول توأمين واقربا لآخر حد وان عكس لاعن ويثبت نسبهما فيها

## ( باب العنين )

هو من لا يقدر على الجماع او يقدر على الثيب دون البكر ( فلو اقراه  
لم يصل زوجته يؤجله الحاكم سنة قرية هو الصحيح ) ويحتسب منها  
رمضان وايام حيضها لامدة مرضه او مرضها ( فان لم يصل فيها  
فرق بينهما ان طلبته وهي طلقة باينة ( فلو قال وطئت وانكرت ان كان  
قبل التأجيل فان كانت ثيبا او بكرا فنظرن اليها قلن هي ثيب  
فالقول له مع يمينه وان قلن هي بكرا جل ( وكذا ان نكل وان كان  
بعد التأجيل وهي ثيب او بكر وقلن ثيب فالقول له وان قلن بكر خیرت  
( وكذا ان نكل ومتى اختارته بطل خيارها والخصى كالعينين والمحبوب  
يفرق للحال ( وحق التعريق في الامة للمولى عند الامام ولها عند ابي  
يوسف ( ولا خيار لها ان وجدت به جنونا او جذاما او برصا خلافا لمحمد  
ولاله او وجد بها ذلك او رتقا او قرنا

#### باب العدة

هي تربص يلزم المرأة ( وعدة الحرة للطلاق او الفسخ ثلاثة قروء او  
حيض ( وكذا من وطئت بشبهة او بتكاح فاسد وفرقت او مات عنها  
وام ولد عتقت او مات مولاها ( ولا يحسب حيض طلقت فيه وان كانت  
لا تحيض لكبر او صغر او بلغت بالسن ولم تحض قلنة اشهر وللموت  
في نكاح صحيح اربعة اشهر وعشرة ايام ( وعدة الامة حيضتان في  
الموت وعدم الحيض نصف ما للحرة ( وعدة الحامل وضع الحمل مطلقا  
( ولو مات عنها صبي وعند ابي يوسف ان مات عنها صبي فعدتها  
بالاشهر وان حملت بعد موت الصبي فعدتها بالاشهر اجاما ولا نسب في  
الوجهين ومن طلقت في مرض موت رجعا كالزوجة ( وان كان  
باينا تعتد بائنا الاجلين وعند ابي يوسف كالرجعي ( ومن عتقت  
في عدة رجعي تم كالحرة وان في عدة باين او موته فكالامة ( وان  
اعتدت الائمة بالاشهر ثم ماد دمها على طاعتها بطلت عدتها  
وتستأنف بالحيض هو الصحيح ( وكذا تستأنف الصغيرة اذا حاضت  
في خلال الاشهر ( ومن اعتدت البعض بالحيض ثم آيست تعتد بالاشهر  
( واذا وطئت المعتدة بشبهة وجبت عليها عدة اخرى وتدا خلنا

وما تراءى بهتسب منهما وتم الثانية ان تمت الاولى قبل تمامها ( وابتداء  
العدة في الطلاق والموت عقيبهما وان تعلم بهما ) وفي النكاح القاسد  
عقيب التفريق او العزم على ترك الوطئ ( ومن قالت انقضت عدتي  
بالحيض فالتقول لهما مع اليقين ان مضى عليها ستون يوما وعندهما ان مضى  
تسعة وثلاثون يوما وثلاث ساعات ( وان نكح معتدته من باين ثم طلقها  
قبل الدخول لزمه مهر كامل وعدة مستأنسة وعند محمد نصف مهر  
واتمام الاولى ( ولاعدة في طلاق قبل الدخول ولا على ذمية طلقها ذمي  
او حرية خرجت اليها مسيلة خلافا لهما

( فصل )

تحدد معتدة البائن والموت ان كانت مكلفة مسيلة بترك الزينة وليس  
المزفر والمصفر والطيب والدهن والكحل والخشاء الا من عذر لا معتدة  
العتق والنكاح القاسد ( ولا تخطب المعتدة ولا بأس بالتعريض ( ولا  
تخرج معتدة الطلاق من بيتها اصلا ومعتدة الموت تخرج نهارا وبعض  
الليل ولا تبني في غير منزلها ( والامة تخرج في حاجة المولى ( وتعتد  
المعتدة في منزل مضاف اليها وقت الفرقة او الموت الا ان تخرج جبرا  
او خافت على مالها او انهضام المنزل او لم تقدر على كراهه ولا بأس  
بكيوتيهما معا بمنزل ( وان كان الطلاق باينا اذا كان بينهما سرة  
الا ان يكون فاسقا ( فان كان فاسقا او البيت ضيقا خرجت والاولى خروجه  
وان جملا بينهما امرأة ثقة تقدر على الحيلولة فحسن ( ولو ابانها او  
مات عنها في سفر وبينها وبين مصرها اقل من مدته رجعت وان كانت  
مسافقة من كل جانب تخيرت معها ولي اولا والعود اجد ( وان كان  
ذلك في مصر لا تخرج منه مالم تعتد ثم تخرج ان كان لها محرم وقالوا ان  
كان معها محرم جاز الخروج قبل الاعتداد

( باب نبوت النسب )

اقل مدة الحمل ستة اشهر واكثرها ستان ( ومن قال ان نكحت فلانة  
فهي طالق فنكحها فولدت لستة اشهر منذ نكحها لزمه نسبه ومهرها  
( واذا اقرت المطلقة بانقضاء العدة ثم ولدت لاقل من ستة اشهر من

وقت الافرار ثبت نسبه وان لسته لا ( وان لم تقر يثبت ان ولدت لاقل من سنتين وان لسنتين او اكثر الا في الرجعي ويكون رجعة بخلاف البائن الا ان يدعيه فيثبت فيه ايضا ويحمل على الوطى بشبهة في العدة ( وان كانت المبانة مراقة فان اتت به لاقل من تسعة اشهر ثبت والا فلا ( وعند ابى يوسف ربح يثبت فيما دون سنتين ( ومن مات عنها ان اتت به لاقل من سنتين ثبت وان كانت مراقة فلاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام والافلا ( ولا تثبت ولادة المعدة الابشهادة رجلين اورجل وامرأتين ( وعندهما يكفي شهادة امرأة واحدة ( وان كان حبل ظاهر او اعترف الزوج به تثبت بمجرد قولها وعندهما لا بد من شهادة امرأة ( وان ادعتها بعد موته لاقل من سنتين فسدقها الورثة صح في حق الارث والنسب هو المختار ( ومن انكح فأنث بولد لسته اشهر فصاعدا ثبت منه ان اقربا للولادة اوسكت وان جمعد فبشهادة امرأة فان نساء لاهن وان لاقل من سنة اشهر لا يثبت فان ادعت نكاحها منذ ستة اشهر وادعى الاقل فانقول لهما مع اليمين وعند الامام بلا يمين ( وان علق طلاقها بالولادة فشهدت بها امرأة لا تطلق خلافا لهما وان اعترف بالحبل تطلق بمجرد قولها وعندهما لا بد من شهادة امرأة ( ومن نكح امه فطلقها فاشتراها فولدت لاقل من سنة اشهر منذ شرائها لزمه والافلا ( ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة بالولادة فهي ام ولده ( ومن قال لغلام هو ابني ومات فقالت امه انا امرأته وهو ابنه يرثانه فان جهلت حررتها وقالت الورثة انت ام ولده فلا ميراث لها

### ( باب الحضانة )

الام احق بحضانة ولدها قبل الفرقة وبعدها ثم امها وان علت ثم ام الاب ثم اخت الولد لا بوين ثم لام ثم لاب ثم خالته كذلك ثم عنه كذلك ( وبنات الاخت اولى من بنات الاخ وهن اولى من العمات ( ومن نكحت غير محرمة سقط حقها لان نكحت محرمة كام نكحت عمه وجدة نكحت جده ويعود الحق بزوال نكاح سقط به والقول قولها

في نفى الزوج ( ويكون الغلام عند من حتى يستغنى بان يأكل ويشرب  
 ويلبس ويستجى وحده وقدر بتسع او بسبع ثم يجبر الاب على اخذه  
 والجارية عند الامام والجلدة حتى نحيض ( وعند محمد حتى تشتهي  
 كما عند غيرها وبه يفتى لقساد الزمان ) ومن لها الحضانة لا تجبر عليها  
 ( فان لم تكن امرأة فالحق للعصبات على ترتيبهم لكن لا تدفع صبيبة  
 الى عصبة غير محرم كابن الم ومولى العتاقة ولا الى فاسق ماجن ) وان  
 احتموا في درجة فاورعهم اولى ثم اسنهم ( ولاحق لامة وام ولد  
 في الحضانة قبل العتق ) والذمية احق بولدها المسلم مالم يخف عليه  
 الف الفكر ( ولبس للاب ان يسافر بولده حتى يبلغ حد الاستعناء  
 ) ولا للام الا الى وطنها وقد تزوجها فيه ان لم يكن دار الحرب وليس ذلك  
 لغير الامام ( وان كان بين المصرين او القرين ما يمكن الاب ان يطلع عليه  
 ويبيت في منزله فلا بأس وكذا النقلة من القرية الى المصر بخلاف العكس  
 ولاخبار للولد

### ( باب النفقة )

تجب النفقة والكسوة والسكنى للزوجة على زوجها ولو صغيرا مسلمة كانت  
 او كافرة كبيرة او صغيرة توطأ اذا سلمت اليه نفسها في منزله او لم تسلم لحق  
 لها اول عدم طلبه وتفرض النفقة كل شهر وتسلم اليها ( والكسوة كل  
 ستة اشهر وتقدر بكفايتها بلا اسراف ولا تقتير ويعتبر في ذلك حالهما  
 ففي الموسرين حال اليسار وفي المعسرين حال الاعسار وفي المختلفين  
 بين ذلك وقيل يعتبر حاله فقط ) والقول له في اعساره في النفقة والبينة  
 لها وتفرض عليه نفقة خادم واحد لها لو موسرا وعند ابي يوسف  
 نفقة خادمين وان معسرا لا تلزمه نفقة الخادم في الاصح ( ولو فرضت  
 لاعساره ثم اسر فخاصمته تم لها نفقة اليسار وبالعكس تلزم نفقة  
 الاعسار ) ولا نفقة لناشرة خرجت من بيته بغير حق ومحبوسة بدين  
 ومريضة لم تزف ومغصوبة وصغيرة لا توطأ وحاجة لامعه ولو جت  
 معه فلها نفقة الحضر لا السفر ولا الكراء ( ولو مرضت في منزله فلها  
 النفقة لاله مرضت في بيتها وزفت مريضة ) ولا يفرق لجزءه عن النفقة

تؤمر بالاستدانة لتحيل عليه ( ولا تجب نفقة مدة مضت الا ان تكون  
قضى بها او راصيا على مقدارها ( ولومات احدهما او طلقت بعد القضاء  
او التراضي قبل قبضها سقطت الا ان تكون استدانته بامر قاض  
ولو جعل لها النفقة او الكسوة لمدة نومات احدهما قبل تمامها فلا رجوع  
خلافا لمحمد ( واذا تزوج العبد بالاذن فنفتها دين عليه يباع فيها مرة  
بعد اخرى ولا يباع في دين غيرها الامرة ( وعلى الروح ان يسكنها  
في بيت حال عن اهله واهلها واو ولد من غيرها ( ويكفيها بيت مفرد  
من دار اذا كان له غلق ( وله منع اهلها ولو ولدها من غيره عن الدخول  
عليها لان النظر اليها والكلام معها متى شاؤا ( والصحيح انه لا يمنعها  
من الخروج الى الوالدين ودخولهما عليها في الجمعة مرة وفي غيرها  
في السنة مرة ( وتقرض نفقة زوجة الغائب وطفله وابويه في مال له  
من جنس حقهم عند مودع او مضارب او مديون يقربه وبالزوجة او يعلم  
القاضي ذلك ( ويحلفها انه لم يعطها النفقة ويأخذ منها كفيلا ( فلو لم يقر  
بالزوجة ولم يعلم القاضي بها فاقامت بينة لا يقضى القاضي بها ( وكذا لو لم يخلف  
بالزوجة ولم يعلم القاضي بها فاقامت بينة لا يقضى بها ( وكذا لو لم يخلف  
ملا فاقامت بينة على الزوجة ليفرض لها النفقة ويأمرها بالاستدانة  
عليه لا يسمع بيتهما وعند زفر يسمها ليفرض النفقة لاثبوت الزوجة وهو  
المعول به اليوم والمختار ( وتجب النفقة والسكنى لمعتدة الطلاق ولو بانها  
والمفرقة بلا معصية كخيار العتق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاءة  
للمعتدة الموت والمفرقة بمعصية كالردة وتقبيل ابن الروح ( ولو ارنست  
مطلقة الثلاث تسقط نفقتها لا لو مكنت ابنه

### ( فصل )

ونفقة الطفل الفقير على ابيه لا يشركه فيها احد كنفقة الابوين  
والزوجة ولا تجبرانه على ارضاءه الا اذا تبين ويستأجر من ترضاه  
عندها ( ولو استأجرها وهي زوجته او مستدته من رجليه ان يضع ولدها  
لا يجوز وفي معتدة البائين روايتان ( وبعد العدة يزرعها الحق ان  
لم تطلب زيادة على الغير ( ولو استأجرها وهي زوجته لا رضاع والده  
من غيره صح ( ونفقة البنت مالة والابن زنا على الاب خاصة به يفتى

( رقبته على الأب ثلثاها وعلى الأم ثلثها ) وعلى المومنين سارا يحرم  
 الصدقة نفقة أسرته انثراه بالسرقة بين الأب والبنت ( ويعتبر فيها  
 القرب والجزئية ) ( وا- وكان له بنت ران ابن ففقتة على البنت  
 مع ان ارته لثا ولو كان له بنت بنت واخ ففقتة على بنت البنت مع ان كل  
 ارته للاخ ) وعليه نفقة كل ذي رحم محرم منه ان كان فقيرا صغيرا  
 او نبي اوزمنا او اعمى او لا يحسن الكسب لخرقه او لكونه من ذوى البيوتات  
 او طالب علم ويحجر عليها وتقدر بقدر الارث ( حتى لو كان له اخوات  
 متفرقات ففقتة عليهن انجاسا كما رثن منه ) ( ويعتبر فيها اهلية الارث  
 لا حثية ) ( ففقتة من له خال وابن عم على خاله ) ( ونفقة زوجة الأب  
 على ابنه ) ( ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا اوزمنا ) ( ولا  
 تجب نفقة الغير على فقير الا للزوجة والولد ولا مع اختلاف الدين الا  
 للزوجة وقربة الولاد اعلى واسئل واسئل ) ( وللاب بيع عرض ابنه لفقتة  
 لا بيع عقاره ولا بيع ارض الدين له على الابن سواها ولا للام بيع ماله  
 لفقتها ) ( وعندهما لا يحرز للاب ايضا ولا ضمان عليهما لو اتفقا من  
 مال الابن عندهما ) ( ولو اتفق المودع مال الابن عليهما بغير امر قاض  
 ضمن ولا يرجع عليهما ) ( ولو قضى بنفقة غير الزوجة ومضت مدة بالاتفاق  
 سقطت الا ان يكون القاضي امر بالاستدانة عليه وعلى المولى نفقة  
 رقبته فان ابي اكتسبوا ، اتفقوا ) ( وان لم يكن لهم كسب اجبر على بيعهم  
 بغير غيرهم من الحيوان يؤمر ديانة

### ( كتاب الاعناق )

هو اثبات القوة الشرعية في المملوك انما يصح من مالك حر مكلف  
 بصريحه وان لم يشرك كانت حرا محررا وعقيق او معتق او حررتك او اعفقتك  
 او مذ ذولاى ا- يا ولاى ا- هذه دولاتى ا- يا عتيق ان لم يجعل  
 ذلك الله ( كذا لر اساف ) خريفة الى ما يعتبر به عن البدن كراسك  
 حر نحوه ( ركقرله لامته نربك حر ) ( وبكنايته ان نوى كلامك الى  
 عليك اولا سيال الى عليك اولا رق او خرجت من ملكى او خليت سيالك  
 ) ( او قال لامته اطلقتك وا- وقال طلعتك لاتعتن وان نوى ) ( وكذا



سائر الفاظ صريح الطلاق وكنائيه ( واسو قال انت لله تعتق بخلافها  
لهما ) ( ولو قال هذا انتي او ابني تعتق بلائيه وكذا هذه امي ) ( وعندهما  
لا يعتق ان لم يصلح ان يكون ابنه او ابا او اما ) ( ولو قال لصغير هذا  
جدي لا يعتق في المختار ) ( وكذا لو قال هذا اخي او عبده هذا فاني  
ولا يعتق بلا سلطان لي عليك وان نوي ) ( ولا يسا ابني وياخي او انت  
مثل الحر وقيل يعتق ) ( ولو قال ما انت الاخر تعتق ) ( ومن ملك ذارحم  
محرم منه عتق عليه ولو كان المالك صغيرا او مجنوناً ) ( والمكاتب يكاتب  
عليه قرابة الولاد فحسب خلافا لهما ومن اعتق لوجه الله عتق ) ( وكذا  
ان اعتق للشيطان او للصنم وان عصي ) ( وكذا لو اعتق مكرها او  
سكران ) ( ولو اضاف العتق الى ملك او شرط صح ولو خرج عبد  
حربي اليها مسلما عتق ) ( والجل يعتق بعتق امه ) ( وصح اعتاقه وحده  
وتعتق امه به ) ( والولد يتبع امه في الملك والرق والحرية والتسدير  
والاستيلاء والكتابة ) ( وولد الامة من سيدها حر ومن زوجها ملك  
لسيدها ) ( وولد المغرور حر بعتقه

### ( باب عتق البعض )

ومن اعتق بعض عبده صح وسعي في باقيه وهو كالمكاتب الا انه لا يرد  
في الرق لو عجز وقال يعتق كله ولا يسعي ) ( وان اعتق شريك نصيبه  
فلآخران يعتق او يدبر او يكاتب او يستسعي والولاء لهما ويضمن  
عتق لو موسرا ويرجع به المعتق على العبد والولاء له ) ( وقال ايس  
لآخر الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ) ( ولا يرجع المعتق  
على العبد لو ضمن والولاء له في الحالين ) ( ولو شهد كل منهما باعتاق شريكه  
سعي لهما في حظهما والولاء بينهما كيف ما كانا وقال يسعي للمعسر بن  
للموسر بن ) ( ولو احدهما موسرا والاخر معسرا يسعي للمعسر فقط  
والولاء موقوف في الاحوال حتى يتصادقا ) ( ولو علق احدهما عتقه نفع  
نمدا والاخر بعده فيه فضي ولم يدبر عتق نفعه وسعي في نفسه لهما  
مطلقا ) ( وعندهما ان كانا موسرين فلا سعاية وان كانا معسرين فلا نفع  
عند ابى يوسف وفي كله عند محمد وان كانا مختلفين يسعي للمعسر فقط

فرو به عنده عند أبي يوسف وفي نصفه عند محمد ( ولو حلف كل بعتق عبده والمساكين بماله لا يعتق واحدا ) ( و من ملك ابنه مع آخر بشراء او صداقة ارهت اوصبة عتق حظه ولا يضمن ولشريكه ان يعتق او يستسعى سواء علم الشريك انه ابنه اولا ) ( وقالوا يضمن الاب ان كان موسرا او عند اعساره يسعى الابن ) ( وكذا الحكم والخلاف لو عتق عتق عبدا بشراء بمضنه ثم اشتراه مع آخر او اشترى نصف ابنه ممن يملك كله ) ( وار اشترى الاجنبي نصفه ثم الاب باقيه موسرا ضمن الشريك او استسعى ) ( وقالوا يضمن فقط ) ( ولو ملكاه بالارث فلا ضمان اجماعا ) ( عبد لموسر بن دبره احدهم واعتقه آخر ضمن الساسكت مدبره ) ( والمدبر معتقه ثلثه مدبرا لاما ضمن والولاء ثلثاه للمدبر وثلثه للمعتق وقالوا ضمن مدبره لشريكه ولو موسرا والولاء كله له ) ( وقيمة المدبر ثلثا قيمته قسا ) ( ولو قال لشريكه هي ام ولدك وانكر تخدمه يوما وتوقف يوما وقال للمكر ان يستسعيها في حظه ان شاء ثم تكون حرة ) ( ومالام والد تقوم ) ( فلا يضمن موسرا عتق نصيبه منها وعندهما هي مثقومة فيضمن حصه شريكه منها )

### ( باب العتق المهم )

له ثلثة اعبد قال لاثين عنده احدا كآخر فخرج احدهما ودخل الآخر فاعاد لقول ثم مات من غير بيان عتق ثلثة ارباع الثابت ونصف الخارج وكذا نصف الداخل وقال محمد ربه ( ولو في مره ر لم يجز الوارث جعل كل عبد سبعة كسهام العتق وعتق من الثابت ثلثة ويسعى في اربعة ومن كل من الاخرين اسان ويسعى كل منهما في خمسة ) ( عند محمد يجعل كل عبد ستة كسهام العتق عنده ويعتق من الثابت ثلثة ربه ) ( في ثلثة ومن الخارج اثنان ويسعى في اربعة ) ( ومن الداخل واحد ويسعى في ثلثة ) ( ولو طاف ثلث قبل الدخول ربه بلا بيان سقطت اثنان ربه ) ( وتورع مهر الخارجة وعن الداخل اربعة بالانسان ) ( البع يمين في التزالم ) ( وكذا ربه عن اربعة لمره والحرير والتسير والاستيلاد والهبة )

والصدقة مسلمين والوطى ليس ببيان فيه خلافا لهما ( وفي طلاق  
البهيم هو والموت بيان ) وان قال لامته اول ولد تلديه ذكرا فانت  
حرة فودت ذكرا وانثى ولم يدر اولهما قال ذكر رقيق ويعتق نصف  
كل من الام والانثى ( ولا تشترط الدعوى لصحة الشهادة على الطلاق  
وعتق الامة المعينة ) وفي عتق العبد وغير المعينة تشترط خلافا لهما فلو  
شهدا بعتق احد عبديه او امنيه لا تقبل الا في وصية وعندهما تقبل ( وان  
شهدا بطلاق احدي نساءه قبلت اتفاقا

### ( باب الحلف بالعتق )

ومن قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حريعتق بدخوله من  
في ملكه عند الدخول سواء كان في ملكه وقت الحلف او تجدد  
بعده ( ولو لم يقل يومئذ لا يعتق الا من كان في ملكه وقت الحلف ) وكذا  
لو قال كل مملوك لي حريعتق غد ( والمملوك لا يتناول الحمل ) فلو قال كل  
مملوك لي ذكر حروله امة حامل فولدت ذكرا لاقل من نصف حول منذ  
حلف لا يعتق ولو لم يقل ذكرا عتق تبعا لامه ( ولو قال كل مملوك لي حر  
بعد موتى صار من في ملكه عند الحلف مدبرا لامن ملكه بعده لكن يعتق  
الجميع من الثلث عند موته

### ( باب العتق على جعل )

ومن اعتق على مال اوبه فقبل عتق والمال دين عليه تصح الكفالة به  
بخلاف بدل الكتابة ( وان قال ان اديت الى الفاقنت حرا واذا  
اديت صار مأذونا لامكاتبيا ) ويعتق ان ادى في المجلس او خلى  
بين المولى وبين المال فيه في التعليق بان ومتى ادى او خلى في التعليق  
باذا ويجبر المولى على القبض ( وان ادى البعض يجبر على القبض  
ايضا الا انه لا يعتق مالم يؤد الكل كالمو حط عنه البعض فادى الباقي  
( ثم ان ادى الفاكسبه قبل التعليق رجع المولى عليه بمثلها وبعث  
وان كسبها بعده لا يرجع ) ولو قال انت حريعتق موتى بالف  
فان قبل بعد موته واعة لله الوارث عتق والا فلا ( فلو حرره  
على ان يخدمه سنة فقبل عتق وعليه ان يخدمه تلك المدة فان مات

المولى قبلها لزمته قيمة نفسه وعند محمد قيمة خدمته ( وكذا الوبايع المولى  
العبد من نفسه بعين فهلكت قبل القبض يلزمه قيمة نفسه وعند محمد  
قيمة العين ) ون قال لا آخر اعتق امك بالف على ان تزوجنيها ففعل  
وابت ان تزوجه فلا شيء عليه ( ولو ضم عني قسم الالف على قيمتها  
ومهر مثلها ولزمه حصة القيمة وسط ما ينخص المهر ) ولو تزوجته فحصة  
المهر لها في الوجهين وحصة القيمة للمولى في الثاني وهدر في الاول

( باب التدبير )

المدير المطلق من قال له مولا اذامت فانت حرا وانت حر عن دبر منى  
او يوم اموت او مع موتى او عند موتى او في موتى او انت مدير او قد  
دبرتك او ان مت الى مائة سنة وغلب موته فيها او اوصيت لك بنفسك  
او برقبتك او بثلث مالى ( فلا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعتق ويجوز  
استخدامه وكتابه وايجاره والامة توطأ وتزوج ) واذا مات سيده عتق  
من ثلث ماله وان لم يخرج من الثلث فبحسابه وان لم يترك غيره سعى في  
تخليه وان استغرقه دين المولى سعى في كل قيمته ( ولو دبر احد الشريكين  
وضمن نصف شريكه ثم مات عتق نصفه بالتدبير وسعى في نصفه خلافا  
لها ) والمقيد من قال ان مت في مرضي هذا او سفرى هذا او من مرض كذا  
او الى عشر سنين او الى مائة واحتمل عدم موته فيها فيجوز بيعه وان وجد  
الشرط عتق المدير

( باب الاستيلاد )

لا يثبت نسب ولدا لامة من مولاها الا ان يدعيه واذا ثبت صارت ام ولد  
لا يجوز اخراجها عن ملكه الا بالعتق وله وطئها واستخدامها  
واجارتها وتزويجها وكتابتها ( وتعتق بعد موته من جميع ماله ولا تسعى  
لدينه ) ويثبت نسب ولدها بعد ذلك بلا دعوة وان تفاه اثني ( ولو  
استولدها بنكاح ثم ملكها فهي ام ولده ) وكذا لو استولدها بملك ثم  
استحققت ثم ملكها بخلاف ماله استولدها بزنا ثم ملكها ( ولو اسلمت ام ولد  
النصراني عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي له وان ابى سعت في قيمتها  
وهي كالمكاتبة ( ولا ترق بعجزها وان مات عتقت مسعاية ومن ادعى

ولدامة له فيها شركة ثبت نسبه منه وصارت ام وانه وخنن نصف  
فيمها ونصف عقرها لأقربة ولدها ( ران ادعياء معانبات منها وهي ام  
ولدلهما وعلى كل نصف عقرها وتقاسا ويرث من كل منهما ميراث بن  
ويرثان منه ميراث اب واحد ) وان ادعى ولدامة مكاتبه فصدقه المكاتب  
ثبت نسبه منه وعليه قيمته وعقرها ولا تصير ام وانه وان لم يصدقه لا يثبت  
النسب الا ان دخل الولد في ملكه وقتاما

( كتاب الايمان )

اليمن تقوية احـ طريق الخبر بالمقسم به وهي ثلاث ( غموس وهي حلقه  
على امر ماض او حال كذب عمدا ) وحكمها الام ولا كفارة فيها  
الا التوبة ( ولغو وهي حلقه على امر ماض يظنه كما قال وهو بخلافه  
( وحكمها رجاء العفو ) ومنعقدة وهي حلقه على فعل او ترك في المستقبل  
وحكمها وجوب الكفارة ان حث ) ومنها ما يجب فيه البر كفعل  
الفرائض وترك المعاصي ) ومنها ما يجب فيه الحث كفعل المعاصي  
 وترك الواجبات ) ومنها ما يفضل فيه الحث كهجران المسلم ونحوه  
وما عدا ذلك يفضل فيه البر حفظا لليمن ( ولا فرق في وجوب الكفارة  
بين العام والناسي والمكره في الحالف او الحنث ) وهي عتق رقبة  
او اطعام عشرة مساكين كافي عتق الطهار واطعامه او كسوتهم كل  
واحد ثوبا يستدامة بدنه مو الصصح فلا يجزى السر او يل فان عجز  
عن احدهما عند الاداء صام ثلثة ايام متتابعات ( ولا يبرز اـ كـ ير قبل  
الحنث ) ولا كفارة في حلف كافر وان حنث مسلما ( ولا يصح بين الصبي  
والجنون والنام

( فصل )

وحروف القسم الواو والباء والتاء وقد تضمن كالله افعله ( واليمن بالله  
او اسم من اسمائه كـ الرحمن والرحيم والحق ولا يفتقر الى نية الاثما  
يسمى به غيره كالحكيم والعليم ) او بصفة من صفاته يحلف بها عرفا  
كعزة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا بغير الله كالقرآن والنبي  
والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها عرفا كـ حـ وـ رـ R

وسخطه وعذابه وقوله لعمر الله بين وكذا وايم وسو کند  
می خورم بخدای (وکذا قوله وعهد الله و میثاقه واقسم واحلف  
واشهد وان لم یقل بالله) وکذا علی نذر وعین او عهد وان ام یضف  
الی الله (وکذا قوله ان فصل کذا فهو کافر او یهودی اونصرانی او  
بری ن الله ولا یصیر کافرا بالحنث فیها سواء علقه بماض او مستقبل  
ان کان یعلم انه یمین وان کان عنده انه یکفر یصیر به کافرا وقوله ان فعله  
فعلیه غضب الله او سخطه اولعنته او هوزان او سارق او شارب خمر  
او آکل ربو الیس بین وکذا قوله حقا او وحق الله خلافا لابی یوسف  
(وکذا سو کند خورم بخدای یا بطلاق زن) ومن حرم ملکه لا یحرم  
وان استباحه او شیشا منه فعلیه الکفارة (وقوله کل حلال علی حرام  
علی الطعام والشراب والفتوی انه تطلق امرأته بلایة ومثله قوله حلال  
بروی حرام) وکذا قوله هرچه بدست راست کیرم بروی حرام (ومن  
نذر نذرا مطلقا او معلقا بشرط یرید کان قدم فائبی ووجده لزمه الوفاء  
(ولو علقه بشرط لا یریده کان زینت خیر بین الوفاء والتکفیر هو الصحیح  
(ومن وصل بحمله ان شاء الله فلا حنث علیه)

(باب الیمین فی الدخول والخروج والاتیان والسکنی وغیر ذلک)

لو حلف لا یدخل بیتا فدخل الکعبة او المسجد او البیعة او الکیسة  
لا یحنت (وکذا لو دخل دهلیزا او ظلة باب داران کان لو اغلق یمقی  
خارجا والا حنث کالو دخل صفة وقیل لا یحنت فی الصفة ایضا  
(وفی لا یدخل دارا فدخل دارا خربة لا یحنت) ولو قال هذه الدار  
فدخلها خربة صحراء او بعدما بنیت دارا خری حنث (وکذا  
لو وقف علی سطحها وقیل لا یحنت به فی عرفنا) ولو دخل طاق بابها  
او دهلیزها ان کان لو اغلق یمقی خارجا لا یحنت والا حنث (ولو  
جعلت معبدا او حماما او بستانا او بیتا بعدما خربت فدخلها لا یحنت  
وکذا او دخل بعد انه دام الحمام واشباهها) (وفی لا یدخل هذا البیت  
فدخله بعدما انهدم وصار صحراء او بعد ما بنی بیتا آخر لا یحنت بخلاف  
مالو سقط اسقف وبق الجدران) (وفی لا یدخل هذه الدار وهو فیها

لا يحسب مالم يخرج ثم يدخل ( وفي لباسه دارا رب هو لا يبدد او  
لا يركب هذه الدابة وهو راكبا او لا يدن هذه الدار وهو ساكنا  
ان اخذ في النزع والنزول والقيلة من غير ان لا يحسب واخذ  
( ثم في لا يسكن هذا البيت او هذه الدار لابد من خروجه بجميع احواله  
ومتاعه حتى لو بقي وتدخنت وعند ابى يوسف رح يعتبر نقل الاكثر ( وعند  
محمد رح نقل ماتقوم به كدخد اثبه وهو الاحسن والارفق ( ثم لابد من  
نقله الى منزل آخر حتى لا يرسقلته الى السكة والمسجد ( وكذا في  
لا يسكن هذه المحلة وفي لا يسكن هذه البادية او القرية ويربحوجه  
وترك اهله ومتاعه فيها ( وفي لا يخرج قامر من حمله واخرجه حنت  
( ولو جل واخرج بلا امره مكرها او راضيا لا يحنت ومثله لا يدخل  
( وفي لا يخرج الا الى جنازة فخرج اليها ثم اتى الى حاجة اخرى لا يحنت  
( وفي لا يخرج الى مكة فخرج ريدها ثم رجع حنت ( وفي لا يأتيها  
لا يحنت مالم يدخلها ( والذهاب اكلخروج في الاصح ( وفي لا يبين  
فلا نام بآته حتى مات حنت في آخر اجزاء حياته ( وان قيد الاتيان  
غدا بالاستطاعة فهو على سلامة الآلات وعدم الموانع فلو لم يأت  
ولا مانع من مرض او سلطان حنت ( ولو نوى الحقيقة صدق دابة  
لا قضاء في المختار ( وفي لا يخرج امرأته الاباء شرط الاذن لكل خروج  
( وفي الا ان آذن يكفي الاذن مرة ( وفي لا يخرج الا باذن لو اذن لها  
فيه متى شاءت ثم فيها فخرجت لا يحنت عند ابى يوسف رح خلافا لمحمد  
( ولو ارادت الخروج قال ان خرجت او ضربت العبد قال ان ضربت  
تقيد الحنت بالفعل فورا فلو ابيت ثم فعلت لا يحنت ( قال لا يخرج اجلس  
فتغد معي فقال ان تغديت فكذا لا يحنت بالتغدي لا معد ولو في ذلك  
اليوم الا ان قال ان تغديت اليوم ( وفي لا يركب دابة فلان فركب  
دابة عبده مأذون لا يحسب الا ان نواه وهو غير مستغرق بالدين  
وعند ابى يوسف رح يحنت مطلقا ان نواه ( وعند محمد رح يحنت  
مطلقا وان لم ينوه

( اب اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام )

لا يأكل من هذه الخلقة فهو على تمرها اودبسها غير المطبوخ لا يبيدها  
 و- اهما ودبسها الطبوخ او من هذه الشاة فهو على اللحم دون اللبن  
 والزبد ( وفي لا يأكل من هذا البسرفا كاه رطبا لا يحنث ) وكذا  
 من هذا الرطب او اللبن فاكاه تمر او شبرازا ( بخلاف لا يكلم هذا  
 الصبي فكله شابا او شيخا ) ( او لا يأكل لحم هذا الحمل فاكاه كبشا  
 ) ( وفي لا يأكل بسر افاكل رطبا لا يحنث واواكل مذبا حنث ) وكذا  
 لو اكله بعدما حلب لا يأكل رطبا وقالا لا يحنث فيهما ( ولو اكله بعد  
 حله لا يأكل رطبا ولا بسر احنث اتفاقا ) ( وفي لا يشتري رطبا فاشترى  
 كباسة بسر فيها رطب لا يحنث ) كمالوا اشتري بسر مذبا ( وفي  
 لا يأكل لحما وبيضا فاكل لحم سمك ابيضه لا يحنث ) وكذا في الشراء  
 ( ولو اكل لحم انسان او خنزير حنث ) وكذا لو اكل كبدا او كرشا  
 والمختار انه لا يحنث بهما في عرفنا كمالوا اكل الية ( وفي لا يأكل شحما  
 يتيد بنهم الطن فلا يحنث بنهم الظهر خلافا لهما ) ( ولو اكل الية  
 او لحما لا يحنث اتفاقا ) ( وفي لا يأكل من هذه الخلقة يتقيد باكلها قضيا  
 فلا يحنث باكل خبرها خلافا لهما ) ( وفي لا يأكل من هذا الدقيق  
 يحنث بخبره لا بسفه في الصحيح ) والخبر يقع على ما عتاده اهل مصره  
 كخبر البر او الش- مير فلا يحنث بخبر القطايف او خبر الارز بالعراق الا  
 اذا نواه ( والشواء على اللحم لا على الباذنجان او الجزر او البيض الا  
 اذا نواه ) والطبخ على ما يطبخ من اللحم بالماء وعلى مرقه الا اذا نوى  
 غير ذلك والرأس على ما يباع في مصره ويكس في التناير ( والفاكهة  
 على الفتحا والطبخ والشمس وعندهما على العنب والرطب والرمان  
 ايضا ولا يقع على القناء والخيار اتفاقا ) ( والادام ما يصطغ به كاخل  
 والزيت واللبن ) وكذا الملح لا اللحم والبيض والجبن الا بالنسبة  
 وعند محمد هي ادم ايضا والعنب والبطيخ ليس ادم في الصحيح  
 ( والغداء الاكل فيما بين طلوع الفجر والزوال وامشاء فيما بين  
 الزوال ونصف الليل والسمور فيما بين نصف الليل وطلوع الفجر وفي  
 ان اكلت او شربت او لبست او كملت او تزوجت او خرجت ونوى



معنا لا يسدق ولو زاد طعاما او شرابا ونحوه صدق ديانة لا قنءاه ( وفي  
لا يسرب من دجلة لا يحنث بشره منها ثاء مالم يسرع خلافا  
لهما وان قال من ماء دجلة حنث بالاء اتفاقا ( وكذا في الجب والثر  
وفي الاء بعينه ( وامكان البر شرط صحة الحلف خلافا لابي يوسف  
( فن خلف ليشرب من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه او كان فصب  
قل معه لا يحنث خلافا له ( وكذا ان لم يقل اليوم الا ان كان فصب  
قاه يحنث بالاتفاق ( وفي ليصعدن السماء اوليطيرن في الهواء اوليقبلن  
هذا الجمر ذهابا اوليقبلن زيدا مالم يموتة انعقدت وحنث للحال وان  
لم يعلم بموته فلا خلافا لابي يوسف ( وفي لا يتكلم قرا اقرآن اوسع  
اوهل او كبر لا يحنث سواء في الصلاة او خارجها هو المختار ( وفي لا يكلمه  
فكلمه بحيث يسمع وهو قائم حنث ان ايقظه وقيل مطلقا ( ولو كلم غيره  
وقصد سماعه لا يحنث ( ولو سلم على جماعة هو فيهم حنث وان  
نواهم دونه لا يحنث ( ولو قال الاباذنه فاذن وام يعلم بكلمه حنث خلافا  
لابي يوسف ( وفي لا يكلمه شهرا هو من حين حافه ( و يوم اكله لمطابق  
الوقت وتصح نية النهار قط وليلة اكله على الليل فحسب ( وفي ان  
كلمته الى ان يقدم زيد او حتى يقدم اولا ان يأذن زيد او حتى يأذن  
فكلمه قبل ذلك حنث وان مات زيد سقط الحلف ( وفي لا يأكل  
طعام فلان اولا يدخل داره اولا يلبس ثوبه اولا يركب دابته اولا يكلم  
عبده ان عين وزال ملكه وفعل لا يحنث خلافا لمحمد في العبد والدار  
وفي التجدد لا يحنث اتصافا وان لم يعين لا يحنث بعد الروال ويحنث  
بالتجدد ( وفي لا يكلم امرأته او صديقه يحنث في المعين بعد الابابة  
والمعاداة فغيره لا الا في رواية عن محمد ويحنث بالتجدد ( وفي لا يكلم  
صاحب هذا الطيلسان فباعه فكلمه حنث ( وفي لا اكله حينا اوز ماما  
او الحين او الزمان ولا نية فهو على سنة اشهر ومعها مانوى ( وان قال  
الدهر او الابد فهو على العمر ولو قال دهرا فقد توقف الامام  
وعنده هو كالزمان ( ولو قال اياما او شهورا او سنين فعلى نية  
وان عرف فملى عشرة كاياما كثيرة وقالا على جمعة في ايام وسنة  
في الشهور والعمر في السنين

( باب اليمين في الطلاق والعق )

قال ن وسدت قانت كذا حيت باليت ولو قال فهو حر فو سدت ميتا  
سم حيا عتق الحية ما لهما ( وفي اول عبدا ملكه فهو حر فلك عبدا  
عتق ولو ملك عبيدين معاً سم آخر لا يعتق واحده منهم ولو زاد وحده  
عتق الآخر ( ولو قال آخر عبد املكه فسات بعد ملك عبداً واحداً لا يعتق  
واو بعد ما ملك عبيدين متفرقين عتق الآخر منه ملكه من كل ماله وعدهما  
عند موته من الثلث ( وعلى هذا آخر امرأة اتزوجها فهي طالق ثلثا  
وه تراث خلافا لهما ( وفي كل عبد يبتري بكذا فهو حر فبشره بثلاثة  
متفرقون عتق الاول وان بشروه معاً عتقوا ( ولو قال من اخبرني  
عتقوا في الوجهين ولو نوى ككفارته بشراء ايده سقطت لابيشره امة  
استولدها بالنكاح او عبد حلف بعته الا ان قال ان اشتريتك فانت  
حر عن كفارتي ( وفي ان تسريت امة فهي حرة ان تسري من في ملكه  
وقت الحلف عتقت وان تسري من ملكها بعده لا تعتق وفي كل  
مملوك لي حر عتق عبيده ومدبروه وامهات اولاده لامكاتبوه الا ان  
نواهم ( وفي هذه طالق او هذه وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاولين  
وكذا العتق والاقرار

( باب اليمين في البيع والسراء والتزوح وغير ذلك )

يحنت بالمباشرة دون التوكيل في البيع والشراء والاجارة والاستيجار  
والصلح عن مال والقسم والحصومة وضرب الولد ( وبهما في النكاح  
والطلاق والجميع والعتق والكتابة والصلح عن دم عمه والهبة  
والصدقة والقرض والاستقراض ( وان نوى المباشرة خاصة صدق  
ديانة لاقضاء ( وكذا ضرب العبد والذبح والبناء والحياطة والايذاء  
والاستيداع والامارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل  
الا انه لو نوى المباشرة بصدق قضاء وديانة ( وفي لا يتزوح فزوجه  
فضولي فاجاز بالقول حنت وبالفعل لا يحنت ( وفي لا يزوح عبده او امته  
يحنت بالتوكيل والاجازة ( وكذا في ابنه وبنته الصغيرين وفي  
الكبيرين لا يحنت الا بالمباشرة ودخول اللام على البيع كان بعث لك

ثوب يقتضى اختصاص الفعل بالمحلول عليه بان كان بامرءه سواء كان ملكه اولاً ( ومثله الشراء والاجارة والصباغة والبناء ) وعلى العيين كان بيعت ثوباً لا يقتضى اختصاصاً به بان كان ملكه سواء بامرءه اولاً ( وكذا دخولها على الضرب والاكل والشرب والدخول ) وان نوى غيره صدق فيما عليه ( وفي ان يمتد او اشترته فهو حرف فقد بالخيار حتى ) وكذا لو عقد بالفساد او الموقوف ولو بالباطل لا يعتق ( وفي ان لم ابعه فكذا فاعتقه او دبره حنت ) قالت تزوجت على فقال كل امرأة لي طالق طلقت هي ايضاً الا في رواية عن ابي يوسف وان نوى غيرها صدق ديانة لا قضاء ( ومن قال على المشى الى بيت الله او الى الكعبة لزمه حج او عمرة مشياً فان ركب فعليه دم ) ولو قال على الخروج او الذهاب الى بيت الله او المشى الى الصفا او المروة لا يلزمه شيء ( وكذا اوقال على المشى الى الحرم او الى المسجد الحرام خلافاً لهما ) وفي عبده حران لم يحج العام فشهدا بكونه يوم النحر بكوفة لا يعتق خلافاً لمحمد ( وفي لا يصوم فصام ساعة بنية حنت ) وان ضم صوما او يوماً لا مالاً يتم يوماً ( وفي لا يصلى يحنت اذا سجد سجدة لاقبله وان ضم صلاة فبشفع لا باقل ) وفي ان لبست من غزلت فهو هدى فلك قطناً فزله ونسج فلبسه فهو هدى خلافاً لهما ( وان لبس ما غزلت من قطن في ملكه وقت الحلف فهو هدى بالاتفاق ) خاتم الفضة ليس بحلى بخلاف خاتم الذهب وعقد الأولوان رصع فخلى والا فلا وقال حلى مطلقاً وبه يفتى ( وفي لا يجلس على الارض فجاس على بساط او حصير لا يحنت وان حال بينهما وبينه ثيابه حنت ) وفي لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه راساً آخر فنام لا يحنت وان جعل فوقه قراماً يحنت ( وفي لا يجلس على هذا السرير ان جعل فوقه سريراً يجلس لا يحنت وان جعل فوقه بساطاً او حصيراً حنت

( باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك )

الضرب والكسوة والكلام والدخول يختص فعلها بالحى فلا يحنت من قال ان ضرته او كسوته او دخلت عليه بفعلها بعد موته بخلاف

الفصل والحمل والمس حاف لا يضربها فندشعرها او خفها او عضها حنث  
 ( ليضربه حتى يموت فهو على اشد الضرب ) ليقضين دينه قريبا  
 فادون الشهر قريب والشهر بعيد ( ليقضينه اليوم قضاء زيوفا  
 او نهر جة او مستحقة او باعه به شيئا وقبضه بر ) ( واو رصا صا او ستوفة  
 او وهبه او ابراه منه لا ير ) لا يقبض دينه درهما دون درهم لا يحنث  
 بقبض بعضه مالم يقبض كله متفرقا وان فرقه بعمل ضروري كالوزن لا  
 يحنث ( ان كان لي الا مائة او غير مائة او مائة مائة لا يحنث بها  
 او باقل منها لا يفعل كذا تركه ابدا ) ( وفي ليفعله يكفى فعله مرة ) حلفه  
 وال ليفعله بكل داعر تقيد بحال ولايته ( ليهبته فوهب ولم يعيل برو كذا  
 القرض والعارية والصدقة بخلاف البيع ) لا يشم ربحانا فهو على ما  
 لاساق له فلا يحنث بشم الورد ولباسمين وقيل يحنث ( لا يشم وردا  
 او بنفسجا فهو على ورقه ) ( وفي لا يدخل دار فلان تناول الملك والاجارة  
 ) حلف انه لا مال لي وله دين على مفلس او ملي لا يحنث (

( كتاب الحدود )

الحد عقوبة مقدرة نجب حقا لله تعالى فلا يسمى تعزير ولا قصاص  
 حدا ( والزنا وطئ مكلف في قبل خال عن ملك وشبهته ) ( ويثبت  
 بشهادة اربعة رجال مجتمعين بالزنا لا بالوطئ او الجماع اذا سألهم  
 الامام عن ماهية الزنا وكفيته و بمن زني واين زني ومتى زني فينوه  
 وقالوا رأينا وطئها في فرجها كالليل في المكحلة وعدلوا سرا وعلاية  
 ) ( او بالاقرار ماقلا بالغار بع مرات في اربعة مجالس كلما اقرده حتى  
 يغيب عن بصره ثم سأل كما مر سوى الزمان فينه ) ( وندب تلقينه ليرجع  
 بملك قبلت اولست او وطئت بشبهة فان رجع قبل الحد او في اثنا  
 ترك ) ( والحد للمحصن رجه في قضاء حتى يموت ) ( يبدأ به الشهود  
 فان ابوا او غابوا او ماتوا سقط ثم الامام ثم الناس ) ( وفي المقر يبدأ الامام  
 ثم الناس ) ( ويغسل ويصلي عليه ولغير المحصن جلدة مائة رالعبد  
 نصفها بسوط لائمة له ضربا وسطا مفرقا على بدنه الا الرأس والوجه  
 والفرج وعند ابى يوسف رح يضرب الرأس ضربة ) ( ويضرب الرجل

قائمًا في كل حدبلا مدوينزع ثيابه سوى الارار ( والمرأة جالسة  
ولا تنزع ثيابها الا القرو والحش وويحفرها في الرجم لانه ) ولا يحسد احد  
مملوكه بلا اذن الامام ( واحصان الرجم الحرية والكليف والاسلا  
والوطئ بنكاح صحيح حال وجود الصفات المذكورة فيهم  
( ولا يجمع بين جلد ورجم ولا بين جلد وزنى الاسياسة ) والمريض  
يرجم ولا يجلد مالم يبرأ والحامل ان ثبت زناها بالبينة تحبس حتى تلد  
وترجم اذا وضعت ولا تجلد مالم تخرج من نفاسها وان لم يكن للولد  
من يريه لا ترجم حتى يستغنى عنها

( باب الوطئ الذي يوجب الحد والذي لا يوجب )

الشبهة دارثة للحد وهي ثومان شبهة في العمل وهي ظن غير الدليل،  
دليلا ( فلا يحسد فيها ان ظن الحل والايحد كوطئ معتدته من ثلاث  
او من طلاق على مال او ام ولد اعتقها او امة اصلا وان علا او امة  
زوجته او سيده ( وكذا ووطئ المرتهن الموهونة في الاصح ) وشبهة  
في المحل وهي قيام دليل ناف للحرمة في ذاته فلا يحسد فيها وان علم  
بالحرمة كوطئ امة ولده وان سفل او مشتركة او معتدته بالكنائز  
دون الثلاث او البائع المبيعة او الزوج امته لمهورة قبل تسليمها ( وان نسب  
يثبت في هذه عند الدعوة لافي الاولى وان ادعاء ) ويحد بوطئ  
امة اخيه او عمه وان ظن حلها ( وكذا بوطئ امرأة وجدته على  
فراشه وان كان اعمى فان دعاء قتات ناز، جتاك ( لا بوطئ  
اجنبية زفت اليه وقان هي زوجتك وعليه المهر ) ولا بوطئ بهيمة  
وزنى في دار حرب او بغى ( ولا بوطئ محرم تزوجها او من استأجرها  
ليزني بها خلافا لهما ) ومن وطئ اجنبية في مادرن القرج يعزر  
( وكذا الرطثما في الدبر او عمل عمل قرم او طر عندهما يحسد ) واردرن  
ذمي بحرية في دارا حد المذمي فقط وعند ابي يوسف روح سار  
وفي عكسه حدث الذمية لا لحرى وعند ابي يوسف روح بناء ان  
محمد لا يحدان ( ان زنى مكاتب بمجننة او صغيرة مدوية عكس لا حد  
عليهما الا في رواية عن ابي يوسف روح ) ولا حد بزنا تكر لان قر

احدهما بالزنا وادعى الآخر بالنكاح ( ومن زنى بامه قتلها به لزمه الحد والقيمة ) وعند ابى يوسف القيمة فقط ( والخليفة يؤخذ بالمال وبالتقصاص لا بالحد )

( باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها )

لا تقبل الشهادة بمحد متقادم من غير بعد عن الامام الا في القذف وفي السرقة يضمن المال و يصح الاقرار به لا بالشرب ( وتقادم غير الشرب بشهر في الاصح ) والشرب بزوال الريح وعند محمد بشهر ايضا ( وان شهدوا بزنا بغائبة قبلت بخلاف سرقة من غائب ) وان اقر بالزنا بمجهول حدد وان شهدوا كذلك لا يحد ( وكذا لو اختلفوا في طوع المرأة وعندهما يحد الرجل ) ولا يحد ا حد لو اختلفت الشهود في بلد الزنا او شهد اربعة به في بلد في رقت واربعه به في ذلك الوقت بلد آخر وكذا لو شهد اربعة على امرأة به وهى بكر او هم فسقة او شهود على شهود وان شهد به الاصول بعد ذلك ( وحد الشهود عليه لو اختلف شهوده في زوايا البيت والشهود فقط لو كانوا عيانا او محدود بن في قذف او اقل من اربعة او احدثهم عبد او محدود ) ( وكذا لو وجد احدثهم عبدا ومحدودا بعد حدا لمشهود عليه ) ( ودينه في بيت المال ان درجهم وارش جرح ضربه او موته منه هدر و قالا في بيت المال ايضا ) ( وكذا الخلاف لو رجع الشهود ) ( ولورجعوا بعد الرجيم حدوا وغرموا الدية ) ( وكل واحد رجع حد وغرم ربعها ) ( ولورجع احد خمسة فلاشئ عليه فان رجع آخر حد او غرما ربعها ) ( ولورجع واحد قبل القضاء حدوا كلهم ولو بمسده قبل الحد فكذلك وعند محمد الراجع فقط ) ( ولو شهدوا فزكوا فرجم ثم ظهروا كفارا او صيدا فالدية على المذكين ان رجما عن التزكية ) ( الا فعلى بيت المال وقالا على بيت المال مطلقا ) ( وثنى احد المسامير برجعه فظهروا كذلك فالدية في مال القاتل ) ( ولو اقر الشهود بتمرد النظر لا ترد شهادتهم ) ( ولا اثر الا حسان يثبت بشهادة رجلين اورجل وامرأتين او ولادة زوجته منه )

## ( باب حد الشرب )

من شرب خمرًا و قطرة فاحذ وريحهما موجد و جاؤا به سكران  
 و او من يبيد و شهد بذلك رجلان او اقر به مرة و عند ابي يوسف  
 مرتين و علم شربه طوطا حد اذا صحا ثمانين سوطا للحمر و اربعين للعبد  
 مفرقا على بدنه كافي الزنا ( وان اقر او شهدا عليه بعد زوال ريحهما  
 لا يحسد خلافا لمحمد ) و لا يحسد من وجدت منه رائحة الخمر او تقا ياها  
 او اقرتم رجعا او اقر سكران ( و السكر الموجب للحدان لا يعرف الرجل  
 من المرأة و الارض من السماء و عندهما ان يهذى و يخلط كلامه و به يفتي  
 و لو ارتد السكران لاتبين امرأته

## ( باب حد القذف )

هو كحد الشرب كية و ثبوتا ( فن قذف محصنا او محصنة بصرح الزنا  
 حد يطلب المقذوف متفرقا و ينزع عنه غير العرو و الحشو ( و احسنه  
 كونه مكما حرا مسلما غفيا عن الزنا ) و لو نفاه عن ابيه بان قال لست  
 لا بك اولست بان فلان ان في غضب حد و الا فلا ( و لا يحسد لو نفاه  
 عن جده او نسبه اليه او الى عمه او حاله او ربه او قال يا ابن ماء السماء  
 او قال لعربي يا نبطي اولست بعربي ( و يحسد بقذف الميت المحصن  
 ان طالب به الوالد و الولد او ولده ولو محروما عن الارث و كذا ولد  
 البنت خلافا لمحمد ) و لا يطالب ولد اباه و لا عبد سيده بقذف امه  
 ( و يطبل بموت المقذوف لا بالرجوع عن الاقرار ) و لا يصح النفي  
 و لا الاعتياض عنه ( و لو قال زنا في الجسل و عني الصعود حد خلافا  
 لمحمد ) و لو قال يا زاني و عكس حدا ( و لو قال لامرأته و عكست حدث  
 و لالعان ) و لو قال زني بك بطل الحد ايضا ( و لو اقر بولده ثم نفاه  
 بلاعن وان عكس حد و الولد له في الوجهين ) لاشي ان قال ليس بابني  
 و لا بابك ( و لا حد بقذف امرأة لها ولد لا يسلم له اب اول بنت  
 ولد بخلاف من لا عنت بخيره ) و لا بقذف رجل ولى حرما امينه  
 كوطي في غير ملكه من كل وجه او من وجه كوطي امه مشتركة  
 او مملوكة حرمت ابدا كانت التي هي اخته رضاعا و لا بقذف مسلم  
 زني في كمره او مكان و ان كان مات عن و فاء ( و يحسد بذف

وطى محرما لغيره كوطى امته المجوسية او امرأته وهى حائض وكذا  
وطى مكاتبته خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى (ويحد من قذف مسلما  
كان قد نكح محرمة في كفره خلافا لهما) (ويحد مستأ من قذف مسلما في دارنا  
(ويكفي حد لجنايات اتحد جنسها لان اختلاف

( فصل في التعزير )

يعزر من قذف مملوكا او كافرا بالزنا او قذف مسلما بيا قاسقيا كافرا  
يا خبيثا بالصل يا فاجرا يا منافقا يالوطى يامن يلعب بالصبيان يا آكل الربوا  
يا شارب الخمر يا ديوث يا مخنث يا خائن يالبن القمبية يالبن الفاجرة  
بازنديق يا قرطبان يا مأوى الزواني او الاصوص يا حرام زاده (لا يا حار  
يا كلب يا قرد يا تيس يا خنزير يا بقر يا حية يا حجام يالبن الحمام وابوه ليس  
كذلك يا يغاء يا مواجر يا ولدا لحرام يا عيار يا ناكس يا منكوس يا مسخرة  
يا ضحكة يا كتمان يا ابله يا موسوس (واستحسنوا تعزيره اذا كان  
المقول فقيها او علويا ( وللزوج ان يعزر زوجته لترك الزينة وترك  
الاجابة اذا دعاها الى فراشه وترك الصلاة وترك الغسل من الجنابة  
وللخروج من بيته ( واقل التعزير ثلاثة اسواط واكثره تسعة وثلثون  
وعند ابي يوسف خمسة وسبعون ويجوز حبسه بعد الضرب ( واشدد  
الضرب التعزير ثم حد الرنا ثم الشرب ثم القذف ( ومن حد او عزر فأت  
قدمه هدر بخلاف تعزير الزوج زوجته

( كتاب السرقة )

هى اخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة من حزر لاملث له  
فيه ولا شبهة ( ويثبت بما يثبت به الشرب ( فان سرق مكلف حر  
او عبد ذلك القدر محرز اذ كان او حافظ واقربها او شهدا عليه  
وسألها الامام عن السرقة ما هى وكيف هى وابن هى وكفى هى ومن  
سرق ويباها قطع ( وان كانوا جمعا واصاب كلا منهم قدر فصا بها  
قطعوا وان تولى الاخذ بعضهم ( ويقطع بسرقة السباح والابنوس  
والصندل والفصوص الحضر والياقوت والزبرجد والانه والباب  
المتخذ من الخشب ( لا بسرقة شئ نافه يوجد مباحا في دارنا كخشب



وحشيش وقصب وسمك وطير وزرنيخ ومغرة ونورة ( ولا بما يسرع  
فساده كلبن ولحم وفاكهة رطبة وبطيخ وكذا عمر على شجر وزرع  
لم يحصد ) ولا بما يتأول فيه الانكار كاشربة مطربة وآلات لهمو كدف  
وطبل وربط ومزمار وطنبور وصليب ذهب وفضة وشطرنج  
اوزد ) ولا بسرقة باب مسجد وكتب علم ومصحف وصحى حرولو  
عليهما حلية خلافا لابي يوسف وعبد كبير ودفتر بخلاف الصغير  
ودفتر الحساب ) ولا بسرقة كلب وفهد ولا بخبانة ونهب واختلاس  
وكذا نبش خلافا لابي يوسف ( ولا بسرقة مال عامة او مشترك او مثل  
دينه اوازيد حالا كان او مؤجلا ) وان كان دينه نقدا فسرقة عرضا  
قطع خلافا لابي يوسف وان كان ذلك دنانير فسرقة دراهم  
او بالعكس لا يقطع وقيل يقطع ( ولا بما قطع فيه مرة ولم يتغير وان كان  
فيه تغير قطع ثانيا كغزل نسج

### ❦ فصل الحرز ❦

هو قسمان بمكان كبيت ولو بلا باب او باب مفتوح وكصندوق وبمحافظة  
كى هو عند ماله ولو نائما ( وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الحافظ ولا قطع  
سرقة مال من بينهما قرابة ولاد ) ولا بسرقة من بيت دى رحم  
محرم ولو مال غيره ويقطع سرقة ماله من بيت غيره وكذا بسرقة  
من بيت محرم رصاما خلافا لابي يوسف فى الامام ( ولا قطع سرقة  
مال زوجته اوزوجهها واومن حرز خاص ) وكذا لو سرق من سيده  
اوزوجة سيده اوزوج سيده او مكاتبه او ختنه او صهره خلافا لهما  
فيهما ومغرم او حمام نهارا وان كان ربه عنده او من بيت اذن  
فى دخوله او مضيفه وقطع لو سرق من الحمام ليلا او من المسجد  
نهارا وربه عنده او ادخل يده فى صندوق غيره او ككه اوجيبه  
( او سرق جوا لقائه مناع وره يحط او نائم عليه او سرق المجر  
من البيت المستأجر خلافا لهما ) ولو سرق شيئا ولم يخرج منه من الدار  
لا يقطع بخلاف مالو اخرج منه من حجرة الى الدار ( او سرق بعض  
هل حجرة دار من حجرة اخرى فيها ) او اخذ شيئا من حرز فالتفاه

في الطريق ثم خرج فاخذه اوجاهه على حمار فساقه فاخرجه من الحوز  
( ولو دخل بيتا فاخذ وناول من هو خارج لا يقطعان ) وكذا لو دخل  
الخارج يده فتناول وقال ابو يوسف يقطع الداخل في الاولى ويقطعان  
في الثانية ( وكذا لا يقطع لو نقب بيتا وادخل يده فيه واخذ شيئا او طر  
صرة خارجة من كم غيره خلا قاله ) وان حلها واخذ من داخل الكم قطع  
اتفقا ( ولو سرق من قطار جلا او جلا لا يقطع ) وان شق الجمل واخذ  
منه شيئا قطع والقسطاط كالبيت

### ( فصل )

( في كيفية القطع واباته ) تقطع بين السارق من زنده وتحسم ورجله  
اليسرى ان ماد فان سرق بالثا لا يقطع بل يحبس حتى يتوب ( وطلب  
المسروق منه شرط القطع ولو مودعا او غاصبا او صاحب الروا  
او مستعيرا او مستأجرا او مضاربا او مستبضعا او قابضا على سوم الشراء  
او مرتتها ) ويقطع بطلب المالك ايضا في السرقة من هؤلاء لا يطلب  
السارق او المالك لو سرقت من السارق بعد القطع ( بخلاف ما لو سرقت  
منه قبل القطع او بعد درء الحد بشبهة ) وان لم يطلب احد لا يقطع  
وان اقر هو بها ( ولا بد من حنوده عند الاقرار والشهادة والقطع  
ولو كانت يده اليسرى او ابهامها مقطوعة او شلاء او اصبعان  
سوى الابهام كذلك لا يقطع منه شيء بل يحبس ) وكذا لو كانت  
رجله اليمنى مقطوعة او شلاء ( ولا يضمن المأمور بقطع اليمنى لو قطع  
اليسرى وعندهما يضمن ان تعمد ) ومن سرق شيئا ورده الى مالكه  
قبل الخصومة لا يقطع ( وكذا لو نقصت قيمته من الصواب قبل  
القطع او ملكه بعد القضاء او ادعى انه ملكه وان لم يست ) وكذا  
لو ادعى احد السارقين ( ولو سرقا وخاب احدهما وشهدا على سرقتهما  
قطع الآخر ) ولو اقر العبد المأذون بسرقة قطع وردت ( وكذا  
المجبور عليه عند الامام وعبداني يوسف يقطع ولا ترد وعبد محمد  
لا يقطع ولا ترد ) ومن قطع بسرقة والعين قائمة ردها وان لم تكن  
قائمة فلا ضمان عليه وان استهلكها ( وان سرق سرقات

فقطع بكليهما او بعضها لا يضمن شيئا منها وقلا يضمن مالم يقطع به  
( ولو سرق ثوبا فشق في الدار ثم اخرج به قطع ) ( لان سرق شاة فذبحها  
ثم اخرجها ) ( ولو ضرب المسروق دراهم او دنانير قطع وردها  
وعندها لا يرد لها ) ( ولو صبغ حجر قطع لا يؤخذ منه ولا يضمنه وعند محمد  
يؤخذ منه ويعطى ما زاد الصبغ وان صبغه اسود اخذ منه ولا يعطى  
شيئا وحكمها فيه حكمها في الحجر

### ( باب قطع الطريق )

من قصد قطع الطريق من مسلم او ذمي على مسلم او ذمي فاخذ قبله  
حبس حتى يتوب ( وان اخذ مالا وحصل لكل واحد نصاب السرقة  
قطع يده اليمنى ورجله اليسرى ) ( وان قتل فقط ولو بعصا او حجر  
قتل حدا فلا يعتبر عفو الولي ) ( وان قتل واخذ مالا قطع وقتل وصلب  
او قتل او صلب وخالف محمد في القطع ويصلب حيا ويبيع بطئه  
برح حتى يموت ويترك ثلثة ايام فقط ) ( ويرد ما اخذ الى مالكه ان باقيا  
والافلا ضمان ) ( ولو باشر الفعل بعضهم حدوا كلهم ) ( وان اخذ  
مالا وجرح قطع من خلاف والجرح هدر ) ( وان جرح فقط او قتل  
قتاب قبل ان يؤخذ فلا حد والحق للولي ان شاء عني وان شاء اخذ  
بموجب الجنابة ) ( وكذا لو كان فيهم صبي او مجنون او ذو رحم محرم  
من المقطوع عليه او قطع بعض القافلة على بعض او قطع الطريق لبلد  
او نهارا بمصر او بين مصرين ) ( ومن حنق في المصر غير مرة قتل به  
والافكا لقتل بالنقل

### ( كتاب السير )

الجهاد بدأ منا فرض كفاية اذا قام به بعض سقط عن الكل وان ترك  
الكل اعوا ( ولا يجب على صبي وامرأة وعبد واعى ومقعد واقطع  
فان هجم العدو وفرض عين فتخرج المرأة والعبد بلا اذن الزوج  
والولي وكره الجعل ان كان في والا فلا ) ( واذا حاصر ناهم ند عوهم  
الى الاسلام فان اسلموا والافالي الجزية ان كانوا من اهلها وبين لهم  
قدرها ومتى تجب فان قتلوا فلهم مائتا وعليهم مائتا ( وحرم قتال

من لم تبلغه الدعوة قبل ان يدعى ( وندب دعوة من بلغته ) فان ابوا  
 نستعين بالله تعالى ونقاتلهم بنصب المجانيق والتحريق والتغريق  
 وقطع الاشجار وافساد الرورع وزميرهم وان ترسوا باسارى المسلمين  
 ونقصدهم به ( ويكره اخراج النساء والمصاحف في سرية لا يؤمن  
 عليها ) لا في عسكر يؤمن عليه ولا دخول مستأمن اليهم بمصحف  
 ان كانوا يوفون بالعهد ( ونهى عن الغدر والقلول والمثلة وقتل  
 امرأة او غير مكاف او شيخ او اعمى او مقعد او مقطوع اليمنى الا ان يكون  
 احدهم قادرا على القتال او ذا رأى في الحرب او ذامال يحث به او ملكا  
 وعن قتل اب كافر بل يأبى الابن ليقضه غيره الا ان قصد الاب قتله  
 ولا يمكنه دفعه الا بالقتل ( ويجوز صلحهم ان كان مصلحة لنا واخذ  
 مال لاجله ان لنسبه حاجة وهو كالجزية ان كان قبل النزول بساحتهم  
 وكالنفى لو بعده ودفع المال ليصالحوا لا يجوز الاحوف الهلاك ويصالح  
 المرتدون بدون اخذ مال وان اخذ لا يرد ( ثم ان رجع التبتد يبتد  
 اليهم ) ومن بدأ منهم بخيانة قوتل فقط وان كان باتفاقهم او باذن  
 ملكهم قوتل الجميع بلا نبد ( ولا يباع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد ولو  
 بعد الصلح ولا يجهز اليهم ) وصح امان حرا وحره كافرا او جماعة او اهل  
 حصن وحرم قتلهم ( فان كان فيه ضرر نبد اليهم وادب ) ولغا امان ذمى  
 او اسير او تاجر عندهم ( وكذا امان من اسلم ولم يهاجر او يحنون او صدى  
 او عبد خيرا ذونين بالقتال وعند محمد رح يجوز اما نهما وابو يوسف  
 معه في رواية

### ( باب الغنائم وقسمتها )

ما فتح الامام غنوة قسمه بين المسلمين او افر اهل عليه ووضع الجزية  
 عليهم والخراج على اراضيهم وقتل الاسرى او استرقهم او تركهم  
 احرارا ذمة للمسلمين واسلامهم لا يمنع استرقاقهم مالم يكن قبل الاخذ  
 ( ولا يجوز ردهم الى دارهم ولا المن ولا الفداء بالمال ) وقيل لا بأس به عند  
 الحاجة اليه ( ويجوز بالاسارى عندهما ) وتذبح مواش شق نقلها  
 وتحرق ولا تعقر ويحرق سلاح شق نقله ( ولا تقسم غنمية في دار الحرب  
 الا للابداع ثم ترد ولا تباع قبل القسمة ) والمقاتل والرد سواء في الغنمية ( وكذا

مدد لحقهم قبل احرازها بدارنا ( ولا حق فيها سوى لم يقاتل ولا لمن مات  
في دار الحرب قبل الاحراز بدارنا ولو بعد الاحراز يورث نصيبه ) وينتفع  
منها بلا قسمة بالسلاح والركوب واللبس ان احتيج وبالعلف والخطب  
والدهن والطيب مطلقا وقيل ان احتيج لا بالبيع اصلا ولا التول ولا  
بعد الخروج بل يرد ما فضل الى الغنيمة وان انتفع به رد قيمته وان قسمت  
قبل الرد تصدق به لو غنيا ( ومن اسلم منهم قبل اخذ احرز نفسه  
وطفله وكل مال هو معه او ودعه عند مسلم او ذمي وعقاره في وقيل فيه  
خلاف محمد وابي يوسف رح في قوله الاول ( وولده الكبير وزوجته وحملها  
وعبد المقاتل وماله مع حربي بغصب او ودية في وكذا ماله مع مسلم او ذمي  
بغصب خلافا لهما وقيل ابو يوسف رح مع الامام

### ( فصل )

وتقسم الغنيمة للراجل سهم وللفرس سهمان وعندهما ثلاثة له سهم  
ولفرسه سهمان ( ولا يسهم لاكثر من فرس وعند ابي يوسف رح يسهم  
لفرسين والبراذين كالعتاق ) ولا يسهم لراحلة ولا بغل ( والعبرة بكونه  
فارسا او راجلا عند المجاوزة ) فينبغي للامام ان يعرض الجيش عند  
دخوله دار الحرب ليعلم الفارس من الراجل ( فن جاوز راجلا فاشترى  
فرسا فله سهم راجل ومن جاوز فارسا فنفق فرسه فله سهم فارس  
( ولو باعه قبل القتال او وهبه او آجره او رهنه فسهام راجل في ظاهر  
الرواية ) وكذا لو كان مريضا او مسرا لا يقاتل عليه ( ولا يسهم للمملوك  
او مكاتب او صبي او امرأة او ذمي بل يرضخ لهم بحسب ما يرى الامام  
ان قاتلوا او داوت المرأة الجرحى او دل الذمي على هورائهم وعلى  
الطريق والخمس لليتامى والمساكين وابن السبيل يقدم منهم ذوو القربى  
الفقراء ( ولا حق فيه لا غنيا لهم ) وذكره تعالى للتبرك وسهم  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سقط بموته كالصفي ( وان دخل دار  
الحرب من لا منعة له بلا اذن الامام لا يخمس ما اخذوا ( وان باذنه  
اولهم منعة خمس ( وللامام ان ينقل قبل احراز الغنيمة وقبل  
ان تضع الحرب اوزارها فيقول من قتل قتيلا فله سلبه او من اصاب

شيئا فله ربه او يقول لسرية جعلت لكم الربع بعد الخمس ولا ينقل  
بكل المأخوذ ولا بعد الاحراز الا من الخمس ( والسلب لكل ان  
لم ينقل وهو مرسوبه وما عليه وثيابه وسلاحه وما معه لا مامع غلامه  
على دابة اخرى ) والتفيل لقطع حق الغير لا للملك خلافا لحمد ( فلو قال  
من اصاب جارية فهي له لا يحل لمن اصابها الوطى والبيع قبل الاحراز  
خلافا له

( باب استيلاء الكفار )

اذا سبي الترك الروم واخذوا اموالهم ملكوها ونملك ما وجدنا من  
ذالك اذا غلبنا عليهم ( وان غلبوا على امولنا واحرزوها بدارهم  
ملكوها ) وكذا لو ندسنا اليهم بعير فاذا ظهرنا عليهم فن وجد ملكه  
اخذته قبل القسمة مجانا ( وبعدها ان كان مثليا لا يأخذه وان قويا  
اخذته بالقيمة ) وان اشتراه منهم تاجر واخرجه وهو قبي يأخذه بالثمن  
ان اشتراه به ( وان اشتراه بعرض فبقية العرض وان وهب له فبقية  
ومثله المثل في اشتراؤه بثن او عرض ( وان اشتراه بجنسه او وهب له  
لا يأخذه ) وان كان عبدا فقتلته فيه في يد التاجر واخذ ارشها يأخذه  
بكل الثمن ان شاء ( وان اسره من يد التاجر فاشتراه آخر يأخذه المشتري  
الاول منه بثنه ثم المالك منه بالثمنين وليس له اخذه من المشتري الثاني  
( ولا يملكون حرنا ومديرنا وام ولدنا ومكانبنا ونملك عليهم كل ذلك  
( ولا يملكون عبدا ابق اليهم فيأخذه ماله بعد القسمة مجانا ايضا لكن  
بعوض عنه من بيت المال وهندهما هو كالأشور ) وان ابق بفرس  
ومتاع فاشترى رجل ذلك كله واخرجه اخذ المالك ما سوى العبد  
بالثمن والعبد مجانا وعندهما بالثمن ايضا ) وان اشترى مستأمن عبدا  
مسلم وادخله دارهم عتق خلافا لهما وان اسلم عبد لهم بثنه فبياعنا  
او ظهرنا عليهم او خرج الى عسكرنا فهو حر

( باب المستأمن )

اذا دخل تاجرنا اليهم بامان لا يحل له ان يتعرض لشيء من مالهم او دهم  
فان اخذ شيئا واخرجه ملكه محظورا فيصدق به وان غدر به ملكهم فاخذ

ماله او حبسه ( او فعل ذلك غيره بعلمه حل له التعرض كالا سيرة ) وان  
ادانه ثم حربي او ادان حريبا او غصب احدهما الآخر وخرجا اليها  
لا يقضى بشيء ( وكذا لو فعل ذلك حريبا وخرجا مستأمنين  
وان خرجا مسلمين قضى بالدين لا بالغصب ولو اسلم الحربي بعد غصبه  
المسلم ثم خرجا بقتي بالرد ديانة ) وان قتل احد المسلمين المستأمنين الآخر  
ثم فعله الدية في ماله والكفارة ايضا في الخطأ وان كانا اسيرين فلا  
شيء الا الكفارة في الخطأ وعندهما كالمستأمنين ( ولا شيء في قتل المسلم  
ثم مسلما اسلم ولم يهاجر سوى الكفارة في الخطأ اتفاقا

### ( فصل )

لا يمكن مستأمن ان يقيم في دارنا سنة ويقال له ان اقت سنة نضع  
عليك الجزية فان اقام سنة صار ذميا ولا يمكن من العود الى داره ( وكذا  
لو قيل له ان اقت شهرا ونحو ذلك فاقام او اشترى ارضا ووضع  
عليه خراجها وعليه جزية سنة من حين وضع الخراج او تكلمت  
المستأمنة ذميا لالونكح هو ذمية فان رجع الى داره حل دمه ) وان كان له  
وديعة عند مسلم او ذمي او دين عليهما فامر وظهر عليهم سقط دينه  
وصارت وديعته فيهما ( وان قتل ولم يظهر عليهم او مات فمما لورثته  
( فان جاءنا حربي بامان وله زوجة هناك وولد ومال عند مسلم او ذمي  
او حربي فاسلم هنائم ظهر عليهم فالكل في ) وان اسلم ثم ظهر  
عليهم وطفله حر مسلم ووديعته عند مسلم او ذمي له وغير ذلك في  
ومن اسلم ثم وله ( ها وارت مسلم قتلته مسلم عمدا او خطأ فلا شيء  
عليه الا الكفارة في الخطأ ) واذا قتل مسلم لاولي له خطاء او مستأمن اسلم  
هنافلا مام اخذ الدية من ماقلة القاتل وفي العمدة ان يقتص او يأخذ  
الدية وليس له العفو مجانا

### ( باب العشر والحراج )

ارض العرب عنصرية وهي ما بين العذيب الى اقصى حجر بالين بمهرة  
الى حد الشام ( وكذا البصرة وكل ما اسلم اهله وقبض عنوة  
وقسم بين الغنمين ) وارض السواد خراجية وهي ما بين العذيب

الى دتمة الحلوان ومن النعلبية او العلت الى عبادان ( وكذا كل ما  
فتح عنوة واقراهله عليه اوصو وخواصوى مكة ( وارضى السواد  
بملوكه لاهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها ( وان احى موات  
يعتبر قربه عند ابى يوسف وماؤه عند محمد ( والخراج نوطان خراج  
مقاسمة فيتعلق بالخارج كالعشر وخراج وظيفة ولا يزاد على ما وضعه  
عمر رضى الله عنه على السواد لكل جريب صالح للزرع صاع  
من براوشعير ودرهم ( وجريب الرطبة خمسة دراهم ( ولجريب الكرم  
او النخل المتصل عشرة دراهم ولما سواه كز عفران وبستان  
ما تطبق ونصف الخارج غاية الطاعة وان لم تطبق ما وظف  
نقص ولا يزاد وان اطاعت عند ابى يوسف خلافا لمحمد ( ولاخراج  
ان انقطع عن ارضه الماء او غلب عليها او اصاب الزرع آفة ( ويجب  
ان عطلها مال كها ولا يتغير ان اسلم او اشتراها مسلم ( ولا عشر  
في خارج ارض الخارج ولا يتكرر خراج الوظيفة بتكرر الخارج بخلاف  
العشر وخراج المقاسمة

( فصل فى الجزية )

الجزية اذا وضعت براض وصلاح لا تغير ( وان قحمت بلدة عنوة وافر  
اهلها عليها توضع على الطاهر الغنى فى السنة ثمانية واربعون درهما  
( وعلى المتوسط نصفها ( وعلى الفقير القادر على الكسب ربعها  
( وتوضع على كتابى ومجوسى ووثنى عجمى لا عربى ولا على مرتد  
فلا يقبل منهما الا الاسلام او السيف وتسترق اثناهما وطعلاهما ( ولا جزية  
على صبي وامرأة ومملوك ومكاتب وشيخ كبير وزمن واعى ومقعّد وفقير  
لا يكتسب وراهب لا يخالط ( ونجب فى اول الحول ويؤخذ قسط كل شهر  
فيه وتسقط بالاسلام او الموت وتداخل بالشكر خلافا لهما بخلاف خراج  
الارض ( ولا يجوز احداث بيعة او كنيسة او صومعة فى دارنا وتعاد المتهمة  
من غير ثقل ويميز الذمى فى زيه ومركبه وسرجه ولا يركب خيلا ولا يعمل  
بسلاح ويظهر الكسبيج ويركب سرجا كالا كاف والاحق ان لا يترك  
ان يركب الا للضرورة وحيث ينزل فى الجامع ولا يلبس ما يخص اهل العلم  
والزهد والشرف وتميز اثنائه فى الطريق والجسام ويعمل على داره



علامة كيلا يستغفره ولا يبدأ بسلام ويضيق عليه الطريق ويؤدي الجزية قائما ولا يأخذ قاعد ويؤخذ بتليده ويهز ( ويقال له ادا الجزية يانمي او ياعد والله ) ولا ينقض عهده بالا باء عن الجزية او بزناه بمسلة او قتله مسلما وسبه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل بالحق بدار الحرب او للغلبة على موضع لمحاربتنا ويصير كالمرتد لكن لو اسر يسترق والمرتد يقتل ( ويؤخذ من بني تغلب رجالهم ونسائهم ضعف الزكوة لامن صبيانهم ويؤخذ من مواليهم الجزية والخراج كموالي قریش ) ( ويصرف الخراج والجزية وما اخذ من بني تغلب او من ارض اجلي اهلها عنها او اهداء اهل الحرب او اخذ منهم بلا قتال في مصالح المسلمين كسد الثغور وبناء القناطر والجسور وكفاية العلماء والمدرسين والمقتنين والقضاة والعمال والمقاتلة وذرائعهم ) ومن مات في نصف السنة حرم عن العطاء

( باب المرتد )

من ارتد والعباذ بالله يعرض عليه الاسلام وتكشف شبهته ان كانت فان استمهل حبس ثلثة ايام فان تاب والاقبل ( وتوبته بالتبري عن كل دين سوى الاسلام او عما ائتمل اليه ) وقله قبل العرض ترك ندب لاضمان فيه ( ويزول ملكه عن ماله موقوفا فان اسلم ماد وان مات او قتل او خفق بدار الحرب وحكم به عتق مدبروه وامهات او لاه وحلت ديونه وكسب اسلامه لو ارثه المسلم ) وكسب رده في ويقتضي دين اسلامه من كسب اسلامه ودين رده من كسبها ( ويوقف بيعه وشراؤه واجارته وهبته ورهنه وعتقه وتديره وكتابه ووصيته فان اسلم صحت وان مات او قتل او حكم بالحاقه بطلت وقال لا يزول ملكه عن ماله ) وتقتضي ديونه مطلقا من كلا كسبه وكلاهما لو ارثه المسلم ( ومحمد اعتر كونه وارثا عند اللحاق وابو يوسف عند الحكم به ) وتصح تصرفاته ولا يوقف غير المفاوضة لكن كتصرف الصحيح عند ابي يوسف وكتصرف الرض عند محمد ( ويصح اتفقا استيلاده وطلاقه ويبطل نكاحه وذبحته وتوقف مفاوصته ) وترنه

مرأة المسلمة ان مات او قتل وهي في العدة وان عاد مسلماً بعد الحكم بلحاظه  
 اخذ ما وجد باقيا في يده وارثه ولا ينقض عتق مدبره وام ولده وان عاد قبله  
 فكانه لم يرتد ( والمرأة لا تقتل بل تحبس حتى تتوب وتضرب كل يوم  
 والامة يجبرها ولاها ) وينفذ جميع تصرفها في مالها وجميع كسبها  
 لو ارثها المسلم اذا ماتت ويرثها زوجها ان ارتدت مريضة لا ان  
 ارتدت صحيحة وقاتلها بعز رقطة ( وسائر احكامها كالرجل ) فان ولدت  
 امته فادماه ثبت نسبه واموتها والولد حر يرثه مطلقا ان كانت مسلمة  
 ( وكذا ان كانت نصرانية الا ان ولده لاكثر من نصف حول منذ ارتد  
 وان لحق بماله فظهر عليه فهو في حق ثم رجع فذهب به فظهر  
 عليه فهو لو ارثه قبل القسمة ) وان لحق قهض بعبد لابنه فكانه الابن  
 فجاء المرد مسلماً فبدل الكتابة والولاءه ( ومن قتله مرتد خطأ قتل  
 على رده او لحق بدار الحرب فدينه في كسب اسلامه وقال في كسبه مطلقا  
 ) ( ومن قطعت يده عمدا قارن والعياذ بالله ومات منه او لحق ثم جاء  
 مسلماً ومات منه فنصف دينه لورثته في مال القاطع ) وان اسلم بدون  
 لحاق فمات فتمام الدية وعند محمد نصفها ( مكاتب ارتد فلحق فاخذ  
 بماله وقتل فبدل الكتابة لمولاه والباقي لورثته ) زوجان ارتدا فلحقا فولدت  
 المرأة ثم ولد للمولود ولد فظهر عليهم فالولدان في ويجبر الولد على الاسلام  
 لالولده ( واسلام الصبي العاقل صحيح وكذا ارتداده خلافا لابي يوسف  
 ويجبر على الاسلام ولا يقتل ان ابي

( باب البغاة )

اذا خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام وتغلبوا على بلد دعاهم الى  
 العود وكشف شبهتهم وبدأهم بالقتال لوتحيزوا مجتمعين ( وقيل لا  
 مالم يبدأوا فان كان اهم قلة اجيز على جريحتهم واتبع مولاهم  
 والا فلا ) ( ولا نسي ذريتهم ولا يقسم مالهم بل يحبس حتى يتوبوا  
 فيرد عليهم ) ( وجاز استعمال سلاحهم وخيلهم عند الحاجة ) ( وان  
 قتل باغ مثله فظهر عليهم لا يجب شيء ) ( وان غلبوا على مصر قتل  
 بعض اهله آخر منه عمدا قتل به اذا ظهر على المصر ) ( وان قتل

مادل مورثه الباغي يرثه ولو بالعكس لا يرثه الباسغي الا ان ادعى انه كان  
على الحق وعند ابي يوسف لا يرثه مطلقا ( وكره بيع السلاح ممن علم  
انه من اهل الفتنه وان لم يعلم فلا

( كتاب اللقيط )

التقاطه مندوب وان خيف هلاكه فواجب وكذا اللقطة ( وهو حر  
الا ان ثبت رقه بحجة وتفقته في بيت المال ) وكذا جنسيته وارضه له  
( وان اتفق عليه الملتقط فهو متبرع الا ان يأذن الحاكم بشرط  
الرجوع او يصدق اللقيط اذا بلغ ولا يؤخذ من ملتقطه ) ( وان ادعاه  
واحد ثبت نسبه منه ولو عبدا وهو حر او ذيبا وهو مسلم ان لم يكن  
في مقرهم وذمي ان كان فيه ) ( وان ادعاه اثنان معا ثبت منهما ) ( وان  
وصف احد هما علامة فيه اوسبق فهو اولى ) ( والحر والمسلم اولى  
من العبد والذمي ) ( وان شدد عليه مال او على دابة هو عليها فهو له  
ينفق منه عليه باذن قاض ) ( وقيل بدونه ايضا وله شراء مالا بدله منه  
من طعام وكسوة وقبض هبة وتسليمه في حرفة لاتزويجه وتصرفه في ماله  
لغير ما ذكر ولا اجارته في الاصح وقيل له اجارته

( كتاب اللقطة )

هي امانة ان اشهد انه اخذها ليردها على صاحبها والاضمن والقول  
للمالك ان انكر اخذه لرد ( وعند ابي يوسف للملتقط وكفى في الاشهاد  
قوله من سمعته يشهد لقطة فدلوه على ويعرفها في مكان اخذها  
وفي المجامع مدة يغلب على ظنه عدم طلب صاحبها بعدها هو الصحيح  
( وقيل ان كانت عشرة دراهم فاكثر فحولا ) ( وان كانت اقل فاياما  
وما لا يبقى يعرف الى ان يخاف فسادها ثم يتصدق بها ان شاء فان جاء  
ربها بعده اجاز له ان شاء واجره له او ضمن الملتقط او المقبرلوا لك  
وايهما ضمن لا يرجع على الآخر وياخذها منه ان باقية ) ( ولقطة الحل  
والحرم سواء ) ( ويجوز التقاط البهيمة وهو متبرع في اتفاهه عليها  
بلا اذن حاكم وان باذنه بشرط الرجوع فدين على ربهاله ان يحبسها  
عنه حتى يأخذ ) ( فان امتنع بيعت في النفقة فان هلكت بعد الحبس

سقط وان قبله لا ( ويوجر القاضى ماله منفعة وينفق منها ومالا منفعة له  
 يأذن بالاتفاق ان صلح اذا قام البينة انها لقطة ( وان قال لا بينة لى بقوله  
 اتفق عليها ان كنت صادقا والاباعه وامر بحفظ ثمنه ( وللملئقط ان ينتفع  
 باللقطة بعد التعريف لو فقيرا ( وان غنيا تصدق بها ولو على ابيه  
 او ولده او زوجته لو فقراء ( وان كانت حقيرة كالوى وقشور الرمان  
 والسنبيل بعد الحصاد ينتفع بها بدون تعريف والمالك اخذها ( ولا يجب دفع  
 اللقطة الى مدعيها الا ببينة ويحل ان يبين علامتها من غير جبر

( كتاب الايق )

نذب اخذه لمن قوى عليه وكذا الضال ( وقيل تركه افضل ويرفعان  
 الى الحاكم فيحبس الا بقى دون الضال ولمن رده من مدة سفر اربعون  
 درهما ( وان كانت قيمته اقل من اربعين قيمته الادرهما عذر بمحذرح  
 وعند ابى يوسف اربعون وان رده من دونها فبحسابه ( فان ابق منه لا  
 يضمن ان اشهد انه اخذه ليرده والافلاشى له ويضمن ان ابق منه ( وجعل  
 الرهن على المرتهن ( وجعل الجاني على المولى ان فداء وعلى ولي  
 الجناية ان دفعه ( وجعل المديون من ثمنه ويقدم على الدين ان بيع فيه  
 وعلى المولى ان اداه عنه ( وجعل الموهوب على الموهوب له وان رجع  
 الواهب في هبته بعد الرد ( وامر نفقته كاللقطة والمديروا المولد كالقن  
 وان كان الراداب المولى اوابنه وهو في عياله او وصيه او احد الزوجين  
 فلاشئ له والمالك الصبي كالبالغ

( كتاب المفقود )

هو غائب لا يدري مكانه ولا حياته ولا موته فينصب له القاضى من يحفظ  
 ماله ويستوفي حقه مالا وكيلا له فيه ويبيع ما يخاف عليه من ماله  
 ( وينفق على زوجته وقريبه ولادة وهو حي في حق نفسه لا تنكح امرأته  
 ولا يقسم ماله ولا تفسخ اجارته ( ميت في حق غيره فلا يرث ممن مات  
 حال فقده ان حكم بموته فيوقف نصيبه منه كـ لا او بعضا الى ان يحكم  
 بموته ( فان جاء قبل الحكم به فهو له والا فان يرث ذلك المال لولاه  
 ( واذا مضى من عمره مالا يعيس اليه اقراه وتيل تسعون سنة وقيل

مائة وعشرون سنة حكم بموته في حق ماله حيث ذل فلا يرثه من مات قبل ذلك  
( وتعتد زوجته للموت عند ذلك )

### ( كتاب الشركة )

هي ضربان شركة ملك وشركة عقد فالأولى أن يملك اثنان عينا أو ما  
أو شراء أو اتهايا أو استيلاء أو اختلط مالههما بحيث لا يتميز أو خلطاه  
وكل منهما اجنبي في نصيب الآخر ( ويجوز بيع نصيبه من شريكه  
في جميع الصور ) ومن غيره بغير اذنه فيما عدا الخلط والاختلاط  
فلا يجوز بلا اذنه ( والثانية أن يقول أحدهما شاركك في كذا ويقبل  
الآخر ( وركنها الإيجاب والقبول ) وشرطها عدم ما يقطعها كشرط  
دارهم معينة من الربح لأحدهما ( وهي أربعة أنواع ) شركة مفاوضة  
وهي أن يشترك متساويان تصرفا ودينا ومالا وربحا وتضمن الوكالة  
والكفالة ( فلا يجوز بين مسلم وذمي خلافا لابي يوسف رح ) ولأين حر  
وعبد بالغ وصبي ( ولأين صبيين أو عبدان أو مكاتين ) ولأبدن لعظ  
المفاوضة أو بيان جميع مقتضياتها ( ولا يشترط تسليم المال ولا خلطه  
( وما اشتراه كل منهما سوى طعام أهله وكسوتهم فلهما ) وكل دين  
لزم أحدهما بما تصح فيه الشركة كبيع وشراء واستيجار لزم الآخر  
وان لزم بكفالة بامر لزم الآخر خلافا لهما ( وكذا ان لزم بنصب خلافا  
لأبي يوسف رح ) وفي الكفالة بلا امر لا يلزمه في الصحيح ( وان ورث  
أحدهما بما تصح به الشركة أو وهب له وقبضه صارت عينا ( وكذا  
ان فقد فيها شرط لا يشترط في العنان ) وان ورث عرضا أو عقارا  
بقيت مفاوضة ( ولا تصح مفاوضة ولا عنان إلا بالدرهم أو الدينار  
أو بالعلوس الناقصة عند محمد وأبى ثور والقرية ان تعامل الناس بهما  
( ونصحان بالعروض إلا ان يبيع نصف عرضه بنصف عرض الآخر  
ثم يعقد الشركة ) وبالمكيل والموزون والعددي المتقارب قبل الخلط  
وان خلطا جنسا واحدا ثم اشتركا فتسركة عقد عند محمد رح وملك عند  
أبي يوسف رح ( وان خلطا جنسين لا تعقد اتفاقا ) وشركة عنان وهي  
أن يشتركا متساويين فيما ذكر أو غير متساويين وتضمن الوكالة دون

الكفالة (وتصح في نوع من التجارات وفي عمومها و ببعض مال كل منهما وبكله ومع التفاضل في رأس المال والربح ومع التساوي فيهما اوفي احدهما دون الآخر عند عملهما ) ومع زيادة الربح للعامل عند عمل احدهما ( ومع كون مال احدهما دراهم والآخر دنانير ) ولا يشترط الخلط فيها ايضا والوضيعة على قدر المال وان شرطاً غير ذلك ( وماشراه كل منهما طوالب ثمنه هو فقط ورجع على شريكه بحصته منه ان اداء من ماله ) وتبطل الشركة بهلاك المالين او احدهما قبل الشراء وهو على مالكه قبل الخلط هلك في يده او في يد الآخر وعليهما بعده فان هلك بعد ماشراه الآخر بماله فالمشترى بينهما ورجع المشتري على شريكه بثمن حصته ( وان هلك قبل شراء الآخر فان كان وكله حين الشركة صريحاً فالمشترى لهما شركة ملك ورجع بحصته والا فالمشترى فقط ) ولكل من شريكي المفاوضة والعنان ان يبضع وبضارب ويستأجر ويوكل ويودع ويده في المال بامانة ( وشركة الصنائع والتقبل وهي ان يشترك خياطان او صباغ وخياط على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما ولو شرط العمل نصفين والربح اثلاثاً جاز ) وكل عمل تقبله احدهما يلزمهما فعلى كل منهما الطلب بالعمل ( ولكل منهما طلب الاجر ويرأ الدافع بالدفع الى احدهما والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط ) وشركة الوجوه وهي ان يشتركا ولا مال لهما على ان يشتريا بوجوههما ويبيعا والربح بينهما ) فان شرطاهما مفاوضة صححت ومطلقهما عنان وتتضمن الوكالة فيما يشترياه ( فان شرطاً ما صفة المشتري او مشاة فالربح كذلك وشرط الفضل باطل

### ( فصل )

ولا تجوز الشركة فيما لا تصح الوكالة به كالا حطاب والاحتشاش والاصطياد والاستقاء وما جعه كل فهرله ( وان اتاه الآخر فله اجر مثله لا يزداد على نصف ثمن المأخوذ عنداني يوسف خلا فالحمد ) وما اخذاه معا فلهما نصفين ( وان كان لاحدهما بغل وللآخر راوية فاستقى احدهما

فالكسب له وللاخر اجر مثل ماله والرمح في الشركة القاسدة على قدر المال  
و يبطل شرط الفضل ( وتبطل الشركة بموت احد هماو يلحقه مرتدا  
ان حكم به ) ولا يزكى احدهما مال الاخر بلا ادنه فان اذن كل لصاحبه  
قاديا معاضن كل حصة صاحبه وان اديا متعاقبا ضمن الساني علم ماداء  
الاول اولا ( وقال لا يضمن ان لم يعلم ) وان اذن احد المتضا وضين لشريكه  
ان يشتري له امة لبطاها ففعل فهي له خاصة بلا شئ و يؤخذ كل ثمنها  
وقالا يضمن حصة شريكه

### ( كتاب الوقف )

هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة كالعارية فلا يلزم  
ولا يزول ملكه الا ان يحكم به حاكم ( وقيل او يعلقه بموته بان يقول اذا مت  
فقد وقعت ) وعندهما هو حبس العين على ملك الله تعالى على واحد يعود  
نفعه الى العباد فيلزم و يزول ملكه بمجرد القول عند ابي يوسف وعند  
محمد لا مال يسلمه الى ولي ( ولو وقف على الفقراء او بني سقاية او حاما  
او باطال بني السبيل او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملكه عنه الا بالحكم  
( وعند ابي يوسف يزول بمجرد القول ) وعند محمد اذا سلمه الى متول  
واستقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفوا في المقبرة  
( و شرط لتمامه ذكر مصرف مؤبد وعند ابي يوسف يصح  
بدونه واذا انقطع صرف الى الفقراء ( وصح عند ابي يوسف وقف  
المشاع وجعل غلة الوقف او الولاية لنفسه رجعل البعض او الكل  
لامهات اولاده او مدبريه ماداموا احياء و بعدهم للفقراء ( او شرطه  
ان يستبدل غيره اذا شاء خلافا لمحمد في الكل ( وصح وقف العقار  
وكذا المنقول المتعارف وقفه عند محمد كالفأس والمر والقنوم  
والمنشار والجنابة ونياها والقنور والمراجل والمصاحف والكنب  
( واو يوسف معه في وقف السلاح والكراع كالخيل والابل في سبدل  
الله تعالى و به يفتى ( وكذا يصح عند ابي يوسف وقفه تبعا كن  
وقف ضيعة بقرها واكر ثوبها وهم عبده وساثر آلات الحراثة  
( واذا صح الوقف فلا يملك ولا يملك الا انه يجوز قسمة المشاع عند  
ابي يوسف ( ويبدأ من ارتفاع الوقف بمسارته وان لم يشترطها

الواقف ان وقف على الفقراء وان على معين فعليه فان امتنع او كان فقيرا آجره الحاكم وعمره من اجرتة ثم رده اليه ( وتنفذ الوقف بصرف الى عمارته ان احتاج والاحفظ الى وقت الحاجة وان تعذر صرف عينه يباع وبصرف ثمنه اليها ) ولا يقسم بين مستحق الوقف

### ( فصل )

اذا بنى مسجدا لا يزول ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه و يأذن بالصلاة فيه ويصلي فيه واحد ( وفي رواية شرط صلاة جماعة ) ولا يضره جعل تحت سر دابا لمصالحه ( فان جعله لغير مصالحه او جعل فوقه بيتا وجعل بابه الى الطريق وعزله او اتخذ وسط داره مسجدا واذن بالصلاة فيه لا يزول ملكه عنه وله يمه ويورث عنه وعند ابى يوسف يزول ملكه بمجرد القول مطلقا ( ولو ضاق المسجد و يغنيه طريق العامة يوسع منه وبالعكس ) رباط استغنى عنه بصرف وقفه الى اقرب رباط اليه ( والوقف في المرض وصية ) ويتبع شرط الواقف في اجارة الوقف ان وجد والافيتخار ان لا توجر الضياع اكثر من ثلاث سنين ولا غيرها اكثر من سنة ( ولا يوجر الا باجر المل ثم لا ينقض ان زادت الاجرة لكثرة الرغبة ) وليس للموقوف عليه ان يوجر الا بانابة او ولاية ولا يمار ولا يرهن ( وان غصب عقاره يختار وجوب الضمان ) ولو شرط الولاية لنفسه وكان خائفا تنزع منه وان شرط ان لا تنزع

### ( كتاب البيوع )

البيع مبادلة مال بمال و يتعد بايجاب وقبول بلفظي الماضي كبتت واشترت ( ومادل على معناهما وبالتعاطى في النقيض والخسيس هو الصحيح ) ولو قال خذه بكذا فقال اخذت اورضيت صح ( واذا اوجب احدهما فلا آخر ان يقبل كل المبيع بكل الثمن في المجلس او يترك لابعضادون بعض الا اذا بين عن كل ) وان رجع الموجب اوقام احدهما عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب ( واذا وجد الايجاب والقبول لزم البيع بلا خيار مجلس ) ويصح في العوض الماشار اليه



بلا معرفة قدره و و صفه لاف، غيره و بمن حال او مؤجل باجل معلوم  
 و او اشترى باجل سنة فنع البايع المبيع حتى مضت ثم سلم له اجل سنة اخرى  
 خلاقالهما ( وان اطلق الثمن فان استوت حالية القود ورواجها صحيح ولزم  
 ما قدر من اى نوع كان ) وان اختلفت رواجا فن الارواح وان استوى  
 رواجهالا ماليتها فسد ما لم يبين ( ويصح في الطعام وكل مكيل  
 وموزون كيلا ووزنا وكذا جزا فان بيع بغير جنسه وبأنا او جمر  
 معين لا يدري قدره ) ومن باع صبرة كل صاع بدرهم فقد صح في صاع  
 قسط الا ان يسمى بجلتها ( والمشتري انفسخ بالخيار وان كيل او سمي  
 بجلتها في المجلس بعد ذلك ) ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم  
 لا يصح في شئ منها ( وكذا لو باع ثوبا كل ذراع بدرهم ) وكذا  
 كل معدود متفاوت وعندهما يصح في الكل في جميع ذلك ( وان باع  
 صبرة على انها مائة قعير بمائة درهم فوجدت اقل او اكثر اخذ المشتري  
 الاقل بحصته او فسخ والزائد للبايع ( وفي المذروع يأخذ الاقل بكل  
 الثمن او يفسخ والزائد له بلا خيار للبايع ) وان سمي لكل ذراع قسطا  
 اخذ الاقل بحصته ( وكذا الزائد وله الخيار في الوجهين ) وصح بيع  
 عشرة اسهم من مائة سهم من دار لا يبيع عشرة اذرع من مائة ذراع  
 منها وعندهما يصح فيهما ( ولو باع عدلا على انه عشرة اثواب فاذا هو  
 اقل او اكثر فسد البيع ) ولو فصل الثمن فكذا في الاكثر ويصح في الاقل  
 بحصته و تخير المشتري ( وان باع ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع  
 بدرهم اخذه المشتري بعشرة لو عشرة ونصفا بلا خيار و بتسعة  
 لو تسعة ونصفا بخيار ) وعندا بن يوسف بخير في اخذه باحد عشر  
 في الاول وبمشرة في الثاني وعند محمد بخير في اخذه في الاول بمشرة ونصف  
 وفي الثاني بتسعة ونصف

### ( فصل )

يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار بلا ذكر ( وكذا التجر في بيع  
 الارض ) ولو اطلق شراء شجرة دخل مكانها عند محمد رح وهو المختار  
 خلاقالا بن يوسف رح ( ولا يدخل الررع في بيع الارض ولا الثمر في بيع

التجبر الا باشتراطه وان ذكر الحقوق والمرافق ( ويقال للبائع اقلعه واقطعها وسلم المبيع وكذا لا يدخل حب بذرو لم يثبت بعد وان ثبت ولم يصرفه قيمة دخل وقيل لا ) ومن باع نمرة بدا صلاحها او لم يبد صح ويقطعها المشتري للمال وان شرط تركها على التجبر ففسد ولو بعد تناهى عظمها خلافا لمحمد وكذا شراء الزرع ( وان تركها باذن البائع بلا اشتراط طاب له الزيادة وان بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما تناهت لا يتصدق بشيء ) وان استأجر النجر الى وقت الادراك بطلت الاجارة وطابت الزيادة ( وان استأجر الارض لترك الزرع ففسدت ولا تطيب الزيادة ) ولو اثمرت ثمرا آخر قبل القبض ففسد المبيع وبعد القبض يشتركان والقول في قدر الحادث للمشتري ( ولو باع نمرة واستثنى منها ارطيا لمعلومة صح وقيل لا ) ويجوز البر في مثله ان بيع بغير جنسه ( وكذا الباقلاء في قشره والارز والسمسم ) وكذا اللوز والفستق والجوز في قشرها الاول ( واجرة الكيل وعد المبيع ووزنه وزرعه على البائع ) واجرة نقد الثمن ووزنه على المشتري ( وفي بيع سلعة بثمن سلم هو اولا ان لم يكن مؤجلا وفي بيع سلعة بسعة او ثمن بثمن سلعا

### ( باب الخيارات )

صح خيار الشرط لكل من العاقلين ولهما معا ثلثة ايام لا اكثر الا ان اجازته في الثلثة ( وعندهما يجوز ان ين مدة معلومة اى مدة كانت ) وان اشترى على انه ارم يقدر الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع صح والى اربعة لا ( الا ان يقدر في الثلثة وعند محمد يجوز الى اربعة واكثر وخيار البائع يمنع خروج المبيع من ملكه فان قبضه المشتري فهلك لزمته قيمته ( وخيار المشتري لا يمنع فان هلك في يده لزمه الثمن ) وكذا لو تعيب الا انه لا يدخل في ملك المشتري خلافا لهما ( فلو اشترى زوجته بالخيار لا يفسد الكاح وان وطئها فله ردها لانه بالكاح الا في البكر ولو ولدت في مدته لا تصير ام ولده ) ولو اشترى قريبا به او عبدا بعد قوله ان ملكك عبدا فهو حر لا يعتقان في مدته ولا بعد

حيث المشتراة به في مدته من الاستبرام ولا استبراء على البائع ان ردت به  
 ( واو قبض المشتري به المبيع باذن البائع ثم اودعه عنده فهلك فهو  
 على البائع لارتفاع القبض بالرد لعدم الملك ) ولو اشترى المأذون  
 شيئا فأبرأه ببعده عن نمته بقي خياره وله الرد لانه يلى عدم التملك  
 ولو اشترى ذى من ذى خرابه فاسلم في مدته بطل شراؤه كيلا  
 يملكها مسلما بالاجازة خلافا لهما في الجميع ( ومن له الخيار يجيز بحضرة  
 صاحبه وغيثه ولا يفسخ الا بحضرة خلافا لابي يوسف ) فان فسخ  
 وعلمه في المدة افسخ والاتم العقد ( ويتم العقد ايضا بموت من له  
 الخيار ) وكذا بمضى المدة وبالاخذ بشفعة بسبب البيع وبكل ما يدل  
 على الرضى كالركوب لغير الاختيار والوطئ والاعتناق وتوابعه ( ولو  
 شرط المشتري الخيار لغيره جاز وايهما اجاز او فسخ صح ) ولو اجاز  
 الواحد وفسخ الآخر اعتبر السابق وان كانا معا فافسخ ( ولو باع  
 عشرين بالخيار في احد هما فان عينه وفصل عن كل صح والا فلا ) ويجوز  
 خيار التعيين وهو بيع احد الشيئين او ثلاثة على ان يأخذ المشتري اياتاه  
 ولا يجوز في اكثر من ثلاثة ويتقيد بتخييره بمدة خيار الشرط على الاختلاف  
 والمبيع واحد والباقي امانة ( فلو قبض الكل فهلك واحد او تعيب  
 لم البع فيه وتعين الباقي للامانة وان هلك الكل لم نصف ثمن  
 كل اوتله ) وايس له رد الكل الا ان ضم اليه خيار الشرط ( وبورث  
 خيار التعيين والعيب لا الشرط والرؤية ) ولو اشترى على انهما  
 بالخيار فرضى احد هما لا يرد الآخر خلافا لهما وعلى هذا خيار  
 العيب والرؤية ( ولو اشترى عبدا على انه خيبر او كاتب فظهر بخلافه  
 اخذه بكل الثمن او تركه

### ( فصل )

من اشترى ما لم يره جازوله رده ادراة ما لم يوجد ما يبطله وان رضى  
 قبلها ( ولا خيار لمن باع ما لم يره ) ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار  
 الشرط من تعيب وتعيب في يده وتهدر رد به عند وتصرف لا يفسخ  
 كالاغتساق وتوابعه او يوجب حقا للغير كالبيع المطلق والرهن والاجارة  
 قبل الرؤية وبعدها ( ومالا يوجب حقا للغير كالبيع بالخيار والمساومة

والهبة بلا تسليم يبطل بعدها لا قبلها ( وكفت رؤية وجه الرقيق والدابة  
وكعابها ) ( وفي شاة اللحم لابد من الحس ) ( وفي شاة التنية لابد من رؤية  
الضرع ) ( ورؤية ظاهر الموب ان لم يكن معلما كافية ورؤية علمه ان  
معلما ورؤية داخل الدار وان لم يشاهد بيوتها ) ( وعند زفر لابد من  
مشاهدة البيوت وعليه الفتوى اليوم ) ( وان رأى بعض المبيع فله الخيار  
اذا رأى باقيه وما يعرض بالتخوذ كالمكيل والموزون فرؤية بعضه كرؤية  
كله ) ( وفي ما يطعم لابد من الذوق ) ( ونظر الوكيل بالنسراء او القبض  
كاف لانظر الرسول وعدهما هو كالوكيل ) ( وبيع الاعى وسراؤه  
صحح وله الخيار اذا اشترى ويسقط بحسبه المبيع او شمه او ذوقه فيما  
يعرف بذلك ويوصف العقار له ) ( ومن رأى احد البوين فسراها  
ثم رأى الآخر فله اخذهما اوردهما لارد احدهما ) ( ومن رأى ثم شراء  
فوجده متغيرا تخيرا والافلا ) ( وان اختلفا في تغيره فالقول للبائع وان في  
الرؤية فالمشترى ) ( ومن اشترى عدل زلمى فباع منه ثوبا او وهب  
وسلم الباقي فله ان يردده بعيب لا بخيار رؤية او شرط

### ( فصل )

مطابق البيع يقتضى سلامة المبيع فلن وجد في منبريه عيبا رده او اخذه  
بكل عنه لا امساكه ونقص عنه الا برضى بايه ( وكل ما اوجب نقصان  
الثمن عند التجار فهو عيب فالاباق ولو الى مادون السفر من صغير  
يعقل عيب ) ( وكذا السرقة والبول في الفراش وهى في الكبير عيب  
آخر ) ( فلو اتى او مال او سرق في صغره ثم عاوده عند المشتري فيه  
ردبه فان عاوده عنده بعد البلوغ لا ) ( والجوين عيب مطلقا فلو جن  
في صغره وعادده عند المشتري فيه اوفى ككبره ردبه ) ( والبخر والذفر  
والرنا والتولد منه عيب في الجارية لافى العلامة الا ان يكون من داء  
والاستحاضة عيب وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة لا اقل  
( ويعرف ذلك بقول الامة فتزد اذا انصم اليه نكول البائع قبل القبض  
وبنده هو الصحيح والكفر عيب فيهما ) ( وكذا الثوب والدين والسعال

القديم والشعر والماء في العين ( فان حدث عيب قديم بعد ما ظهر عند  
المشتري آخر رجع بالنقصان ككوب سراه قطعه فاطلع على عيب  
وليس له الرد الا ان يرضى البايع باخذه كذلك فله ذلك حتى لو باعه  
المشتري سقط رجوعه ( فان حاط الثوب او صبغه حجر اولت السويق  
بمن ثم ظهر عيبه رجع بنقصانه ( وليس لبايعه ان يأخذه حتى لو باعه  
بعد رؤية عيبه لا يسقط الرجوع ( ولو اعتق بلا مال او در  
او استولد ثم ظهر العيب رجع ( وكذا ان ظهر بعد موت المشتري  
( وان اعتق على مال او قتل لا يرجع بشئ ) وكذا لو اكل الطعام  
كاه او بعضه او لبس الثوب فتخرق لا يرجع خلافا لهما ( وان اشترى  
بيضا او جوزا او بطيخا او قثاء او خيارا فكسره فوجده فاسدا فان كان  
ينفع به رجع بنقصانه والا فبكل ثمنه ولو جدها لبيضا فاسدا وهو قليل  
كالواحد او الاثنين في المائة صح البيع والا فسد ورجع بكل ثمنه ( ومن  
باع مائرا فرد عليه بعيب بقضاء باقرار او نكول او بينة رده على  
بايعه ولو قبله برضاه لا يرد عليه ( ومن قبض مائرا ثم ادعى عيبا  
لا يجبر على دفع ثمنه ولكن يرهن او يحلف بايحه ( فان قال شهودي  
غيب دفع الثمن ان حلف بايحه ولزم الغيب ان نكل ( ومن ادعى  
اباق من ربه يرهن اولا انه ابق عنده ثم يحلف بايحه بالله لقد باعه  
وسلمه وما ابق قط او بالله ماله حق الرد عليك من الوجه الذي يدعى  
او بالله ما ابق عندك قط لا بالله لقد باعه وما به هذا العيب او لقد باعه  
وسلمه وما به هذا العيب ( وفي اباق الكبير يحلف بالله ما ابق منذ بلغ  
مبلغ الرجال ( وعد عدم بينة المشتري على اباقه عنده يحلف لبايع  
عندهما انه ما يعلم انه ابق عنده ( واختلفوا على قول الامام فان نكل على  
قولهما حلف نائيا كامر ( ولو قال بايحه بعد التقابض بعثك هذا مع آخر  
وقال المشتري بل وحده فاقول له ( وكذا لو اتفقا في قدر البيع واختلفا  
في المقبوض ( ولو اشترى عشرين صفقة وقبض احدهما ووجد بالمقبوض  
او بالآخر عيبا ردهما او اخذهما ولا يرد المبيع وحده الا ان ظهر العيب  
بعد قبضها ( ولو وجد بض الكيل او الوزني معيبا بعد القبض رد كله

او اخذه ( وقيل هذا ان لم يكن في ومائتين والافهه كالمبيدين ) ولو  
استحق بعضه بعد القبض ليس له رد ما بقى بخلاف النوب ( وهداوة  
المعيب بعد رؤية العيب وركوبه رضى ) ولو ركب كبد لرده او لسه قيد  
او شراء عله ولا يده فلا ( ولو قطع المبيع بعد قبضه او قتل بسبب كان  
عند البائع رده واخذ منه ) وقالا رجع بفضل ما بين كونه سارقا وغير  
سارق او قاتلا او غير قاتل ان لم يعلم بالعيب عند الشراء والا فلا ( ولو  
تداولته الايدي ثم قطع في بداخير رجوع الباعة بعضهم على بعض كما في  
الاستحقاق ) وعندهما يرجع الاخير على بايعه لا بايعه على بايعه ( ولو باع  
بشرط البراءة من كل عيب صح وان لم يعد العيوب وادخل في البراءة  
الحادث قبل القبض عند ابي يوسف خلافا لمحمد

### ( باب البيع القاسد )

بيع ما ليس بمال والبيع به باطل كالدن والميتة والحجر ( وكذا بيع ام  
الولد والمدر وكذا بيع المكاتب الا ان يجزئه ) وكذا بيع مال غير متقوم  
كالجر والحزير بالثمن ( وبيع قن ضم الى حر ودكية ضمت الى ميتة  
وان بين ثمن ككل وعندهما يصح في العبد والذكية ان بين الثمن  
( وصح في قن ضم الى مدر او الى قن غيره بالخصصة ) وكذا في ملك  
ضم الى وقف في الصحيح ( وبيع العرض بالجر او بالعكس قاسد وكذا  
بيعه بالحزير ) ولا يجوز بيع طير في الهوى او سمك لم يصده او صيده  
والتي في حظيرة لا يؤخذ منها الا بحيلة او دخل اليها نفسه ولم يسه  
مدخله وان صيد والتي فيها وامكن اخذه بلا حيلة صح ( ولا يبيع  
الجل والتساح والبن في الضرع ) وكذا التؤلؤ في الصدف والصوف  
على ظهر القنم خلافا لابي يوسف فيهما ( ولا يبيع اللحم في الشاة  
وضربة القناص وجذع في سقف وذراع من نوب وان ذكر قطعه  
( فلو قلع الجذع او قطع الذراع وسلم قبل العسخ ماد صحيحا ) ولا المراية  
وهي بيع التمر على النخل بتمر مجذوذ مثل كيله خرصا ( والمخالة وهي  
بيع الر في منبله بر مثل كيله خرصا ) والسبع بالامسة والمائة هه القاء  
الحجر بان يثا وماسعة فيلزم لبيع لو لم يثا المشتري ار وضعها

جرا او نذها اليه البايع ( ولا يبيع ثوب من ثوبين الا بشرط ان يأخذ  
 اليهما شاء ) ولا يبيع المراعى ولا اجارتها ولا الحمل بلا كوارات خلافا  
 لمحمد رح ( ولا يبيع دودا القزو بيضه وعدابي يوسف يجوز في الدود  
 اذا كان مع القز وفي البيض عنه قولان وعند محمد يجوز بيعهما مطلقا  
 وهو المختار ) ولا يبيع الا ببق الايمن يزعم انه عنده فان عاد قبل التمسح  
 لا ينقلب صحيحا وقبل ينقلب ( ولا يبيع امرأة ولا بعد حلب وعند ابي  
 يوسف يصح في لبن الامة ) ولا شعر الخنزير ولكن يباح الاتفاع به  
 للخرز ضرورة و يفسد الماء القليل عدابي يوسف لا عند محمد ( ولا يبيع  
 شعر الآدمي ولا الاتفاع به ولا بشئ من اجزائه ) ولا يبيع جلود الميتة  
 قبل الدباغ ويجوز بعده و يذفع به ( و يباع عظمها وينتفع به وكذا  
 عصبها وقرنها ووصفها وشعرها ووبرها ) وكذا عظم القيل خلافا  
 لمحمد رح ( ولا يجوز بيع علوسقط ولا المسيل ولا هبته وصحافي الطريق  
 ) ولا يبيع شخص على انه امة فاذا هو عبد ( ولو باع كبشا فاذا هونجه  
 صح وتخير ) ولا شراء ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن ( وكذا شراؤه  
 مع غيره بثمنه الاول قبل نقده ويصح في الغير بحصته ) ولا شرا من يت  
 على ان يزنه بظرفه ويطرح عنه لكل ظرف مقدار معين وان شرط  
 طرح مثل وزن الظرف يصح ( وان اختلفا في الظرف وقدره فالقول  
 للمشتري ) ولو امر مسلم ذميا ببيع خرا او شرائها صح خلافا لهما  
 ( وكذا لو امر المحرم غيره ببيع صبيده ) ولو نسي كافر عبدا مسلما  
 او صحفا صح و يجبر على اخرا جهما من ملكه ( والبيع بشرط يقتضيه  
 العقد صحيح كشرط الملك للمشتري ) وكذا بشرط لا يقتضيه ولا تنفع  
 فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة ( ولو بشرط لا يقتضيه  
 العقد وفيه نفع لاحد العاقدين او المبيع يستحق فهو فاسد كبيع عبد  
 على ان يعتقه المشتري او غيره او يكتبه او امة على ان يستولدها ( فلو  
 اعتقه المشتري عاد البيع صحيحا فيلزم الثمن وعندهما لا يعود قلم  
 اقيمة ) وكشرط ان يستخدم البايع شهرا او يسكنها او لا يسلمها الى  
 أس النسهر او يقر صه المشتري درهما او يهدي له هدية او يقطع

البائع التوب و بنخيطه قباء او قيصا او يخذ والنمل او بشركه و يصح  
في العمل استحسانا ( ولا يجوز بيع امة الاجلها ) ( ولا البيع الى النيروز  
والمهرجان و صرم النصاري و فطر اليهود ان لم يعلم التعاقدان ذلك  
( ولا البيع الى الحصاد والدياس والقطاف والجزاز و قدوم الحاح  
( وتصح الكفالة الى هذه الاوقات فان سقط الاجل قبل  
حلوله صح ) وكذا لو باع مطلقا ثم اجل الى هذه الاوقات ( ومن  
باع نصيبه من دار يجوز ان علم التعاقدان خلافا لابي يوسف و يكفي  
علم المشتري عند محمد

### ( فصل )

قبض المشتري المبيع بيعا باطلا باذن بايعه لا يملكه وهو امانة في يده  
عند البعض ومضمون عند البعض ( وقيل الاول قول الامام والثاني  
قولهما اخذا من الاختلاف فيما لو بيع مدبر او ام ولد فقات في يد  
مشتريه حيث لا يضمن عنده خلافا لهما ) ( واو قبض المبيع بيعا فاسدا  
باذن بايعه صريحا او دلالة كقبضه في مجلس عقده وكل من عوضه  
مال ملكه ولزمه لهلاكه مثله حقيقة او معنى كاتقية في القيمي ( ولكل  
منهما الفسخ قبل القبض و بعده مادام في ملك المشتري اذا كان الفساد  
في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين ( وان كان لشرط زائد كشرط  
ان يهدي له هدية فكذا قبل القبض واما بعده فانفسخ لمن له الشرط  
لان عليه الشرط ( ولا يأخذه البائع حتى يرد عنه ( فان مات البائع  
فالمشتري احق به حتى يأخذ ثمنه ( وطاب للبائع ربح ثمنه بعد التقاض  
للمشتري ربح مبيعته فيتصدق به كما طاب ربح مال ادهاه فقضى  
م تصادقا على عده فرد بعد ما ربح فيه الادعى ( فان باع المشتري  
ما اشتراه شراء فاسدا صح ( وكذا لو اعتقه او وهبه وسلمه وسقط  
حق الفسخ وعليه قيمته ( ولو بني في دار اشتراها فاسدا او غرس  
فعليه قيمتها ( وقالا ينقض البناء والغرس ويرد ( وشك ابو يوسف  
في رواية لمحمد عن الامام لزوم قيمتها ولم يشك محمد ( وكره  
النخس والسوم عده سوم غيره اذا رضيا بنخ وتلقى الجلب المضرب باهل



البلد ( وبيع الحاضر للبادي طمعا في غلاء الثمن زمن القحط ) والبيع عند اذان الجمعة لا يبيع من يزيد رصح البيع في الجميع ( ومن ملك مملوكين صغيرين او كبيرا وصغيرا احدهما ذورحم محرم من الاخر كره له ان يفرق بينهما بدون حق مستحق ) ( ويصح البيع خلافا لابي يوسف في قرابة الولاد في رواية وفي الجميع في اخرى ) فان كانا كبيرين فلا بأس بالتعريق

### ( باب الاقالة )

تصح بلقظن احدهما مستقبل خلافا لمحمد ( وتوقف على القول في المجلس كالبيع وهي بيع جديد في حق غير العاقلين اجساما وفي حقهما بعد القبض فسخ فان تعذر جعلها فسخا بطلت ( وعند ابي يوسف بيع فان تعذر فسخ فان تعذر بطلت ( وعند محمد فسخ فان تعذر فبيع فان تعذر بطلت ( وقبل القبض فسخ في القلي وغيره وعند ابي يوسف في العتار بيع ( فلو شرط فيها كسر من الثمن الاول او خلاف الجنس بطل الشرط ولزم الثمن الاول ( وعندهما يصح الشرط لو بعد القبض وتجعل يعا ( وان شرط اقل من غير تعيب لرم الاول ايضا ( وعند ابي يوسف نجعل يعا ويصح الشرط وان تعيب صح الشرط اتفاقا ( ولا تصح بعد ولادة الميعة خلافا لهما ( ولا يمنعها هلاك الثمن بل هلاك المبيع وهلاك بعضه يمنع بقدره

### ( باب المراجعة والتولية )

( المراجعة بيع مباشر بمشراة او زيادة ( والتولية بيع به بلا زيادة ولا نقص ( والوضعية بيعه بانقص منه ولا يصح ذلك ما لم يكن الثمن الاول منليا او في ملك من يريد الشراء والريح معلوما ( ويجوز ان يضم الى رأس المال اجرة القسارة والصبغ والطراز والقتل والحمل وسوق الغنم والسمسار لكن يقول قام على بكذا لا شريته ( ولا يضم نفقته ولا اجر الراعي والطبيب والمعلم وبيت الحفظ فان ظهر للشترء خيانة في المراجعة خير في اخذه بكل ثمنه او تركه ( وفي التولية يحط

من عه قدر الحياة وعند اني يوسف يحط فيهما قدر الحياة مع  
 حصنها من الرخ في المراجعة وعند محمد بخير فيهما ( فلر هالك  
 قبل الرد او امتنع التمسح لزم كل اثن اتساقا ( ومن شري ثبثا بعسرة  
 فباعه بخمسة عشرة ثم شراه ثانيا بعسرة اراج على خدة ( وان شراه  
 ثانيا بخمسة لاراج وعندهما على الثن الاخير مطلقا ( وان اشترى  
 مأذون مديون بعسرة وباع من سيده بخمسة عشر او بالعكس اراج على  
 عشرة ( والمضارب بالنصف لو اشترى بعسرة وابع من رب المال  
 بخمسة عشر اراج رب المال على اثني عشر ونصف ( و اراج بلا بيان  
 لو اعورت المبيعة او وطئت وهي بيت او اصاب النوب قرض فأر  
 او حرق نار ( وان قثت عينها او وطئت وهي بكر او تكسر الثوب  
 من طيه ونسره لزم البيان ( وان اشترى بنسئة و اراج بلا بيان خير المشتري  
 ( فان اتلفه ثم علم لزم كل نمه وكذا التولية ( ولو اشترى نو بين صفقة  
 واحدة كلا بخمسة كره بيع احدهما مراجعة بخمسة بلا بيان ( ومن ولي  
 بمقام عليه ولم يعلم مشريه قدره فسد وان علمه في المجلس خير

### ( فصل )

لا يصح بيع المقول قبل قبضه ويصح في العقار خلافا لمحمد ( ومن اشترى  
 كيليا كيلا لا يجوز له بيعه ولا اكله حتى يكيله ( وكفى كيل البايع بعد العقد  
 بحضوره هو الصحيح ومثله الوزني والعددي لا المزروع ( وصح التصرف  
 في الثمن قبل قبضه والخط منه والزيادة فيه حال قيام المبيع لانه هلاكه  
 ( وكذا الزيادة في المبيع ويتملق الاستحقاق بكل ذلك ف اراج وتولى  
 على الكل ان زيد وعلى ما بقى ان حط والشفيع يأخذ بالاقل في  
 الفصلين ( ومن قال بع عبدك من زيد بالف على اني صامن كذا من الثمن  
 سوى الالف اخذ الالف من زيد والزيادة منه وان لم يقل من الثمن فالالف  
 على زيد ولا شيء عليه ( وكل دين اجل باجل معلوم صح تأجيله  
 الا القرض الا في الوصية ( ولا يصح التأجيل الى مجهول متفاحش كهبوب  
 الربح ويصح في المتقارب كالخصاد ونحوه

### ( باب الربوا )

هو فضل مال نال عن عوض شرط لاحد العاقدين في معاوضة  
 مال بمال وعلته القدر والجنس ( فحرم بيع الكيلى او الوزنى بجنسه  
 متاضلا او نسئة ولو غير مطعوم كالجص والحديد ) وحل تماثلا مع  
 التقابض او متفاضلا غير معين كحبة بحفتين وبيضة ببيضتين وتمر  
 بثمرتين ( فان وجد الوصفان حرم الفضل والنسأ وان عدما حلا  
 ) وان وجد احدهما فقط حل التفاضل لا النسأ ( فلا يصح سلم هروى  
 فى هروى ولا بر فى شعير وشرط التعيين والتقابض فى الصرف والتعيين  
 فقط فى غيره ( وما نص على تحريم الربوا فيه كيلا فهو كيلى ابدأ كالبر  
 والشعير والتمر والملح ) او على تحريمه وزنا فهو وزنى ابدأ كالذهب  
 والفضة ولو تعرف بخلافه ( وما لانص فيه حل على العرف كغير الستة  
 المذكورة ) فلا يجوز بيع البر بالبر تماثلا وزنا ولا الذهب بالذهب تماثلا  
 كيلا ( وجاز بيع فلس معين بفلسين معينين خلافا لمحمد ) ويجوز بيع  
 الكرباس بالقطن وبيع اللحم بالحيوان ( وعند محمد لا يجوز بيعه بحيوان  
 جنسه حتى يكون اللحم اكثر مما فى الحيوان من اللحم ) ويجوز بيع الدقيق  
 تماثلا كيلا لا بالسويق اصلا خلافا لهما ( ويجوز بيع الرطب بالرطب  
 تماثلا ) وكذا بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب تماثلا خلافا لهما  
 وكذا بيع البر رطبا او مبلولا بمثله او باليابس والتمر او الزبيب متعین  
 بمثلها متساويا خلافا لمحمد ( ويجوز بيع لحم حيوان بلحم حيوان غير  
 جنسه متفاضلا وكذا الابن ) والجاموس مع البقر جنس واحد وكذا  
 المعز مع الضأن والبخت مع العراب ( ويجوز بيع خل العنب بنخل الدقل  
 متاضلا ) وكذا شحم البطن بالالية او باللحم والخبر بالر او الدقيق  
 او السويق وان كان احدهما نسئة به يفتى ( ويجوز بيع الجيد بالردي  
 بما فيه الربوا الاتساو او كذا البسر بالتمر ولا بيع البر بالدقيق او بالسويق  
 او بالنخالة مطلقا ) ولا بيع الزيتون بالزيت او السمسم بالشيرح حتى  
 يكون الزيت والشيرح اكثر مما فى الزيتون والسمسم لتكون الزيادة  
 بالتجير ( ولا يستقرض الخبر اصلا وعند ابى يوسف يجوز وزنا وبه يفتى  
 وعند محمد يجوز عددا ايضا ) ولا ربوا بين السيد وعبده والمسلم والحرى

## في دار الحرب

## ( باب الحقوق والاستحقاق )

يدخل العلو والكثيف في بيع الدار لا الظلة الا بذكر كل حق لها او بمراقبتها او بكل حق قليل وكبير هو فيها او منها ( وعندها تدخل ان كان مضمها في الدار ولا يدخل العلو في شراء منزل الا بذكر نحو كل حق ولا شراء بيت وان ذكر كل حق ولا الطريق والمسيل والشرب الا بذكر نحو كل حق وتدخل في الاجارة بدور ذكر

## ( فصل )

البينة حجة متعديّة والاقرار حجة قاصرة ( والتناقض يمنع دعوى المالك لا الحرية والطلاق والنسب ) فلو ولدت امه مبيعة فاستحققت بيينة تبعها ولدها ان كان في يده وقضى به ايضا وقيل يكفي القضاء بالام وان اقربها لرجل لا يتبعها ( وان قال شخص لا آخر اشترى فاما عبد فاشتراه فاذا هو حر فان كان البايع حاضرا او مكانه معلوما لا يضمن الامر والا ضمن ورجع على البايع اذا حضر وان قال ارتبني فلا ضمان اصلا ( ومن ادعى حقا مجهولا في دار ففسوخ على شئ فاستحق بعضها فلا رجوع عليه ( ولو استحق كلها رد كل العوض وفهم منه صحة الصلح عن المجهول ( ولو كان ادعى كلها رد حصة ما يستحق ولو بعضا ( وان باع فضولي ملكه ان يفسخه وله ان يجيزه بشرط بقاء العاقدين والمعقود عليه والمالك الاول ( وكذلك بقاء التمن ان كان عرضا واذا اجار فالتن العرض ملك للفضولي وعليه مثل المبيع لو متليا والا قيمته ( وغير العوض ملك للمجير امانة في يد الفضولي ( والفضولي ان يفسخ قبل اجازة المالك ( وصح اعتناق المشتري من العاصب اذا اجيز البيع خلافا لمحمد ولا يصح بيعه ( ولو قطعت يده عند الشترى فاجيز فارشه له ويتصدق بما زاد على نصف مئدة ( ولو اشترى عبدا من غير سيده ثم اقام بيينة على اقرار البايع او السيد بعدم الامر واراد رده لا تقبل ( ولو اقر البايع بذلك عند الفاضي فله رده ( ولو اشترى دارا من غنرلى وادخلها في ثأته فلا ضمان على الفضولي خلافا لمحمد

## ( باب السلم )

هو بيع آجل بمأجل ويصح فيما أمكن ضبط صفه ومعرفة قدره لافي غيره  
 فيصح في المكيل والموزون سوى النقدين وفي العددي المتقارب كالجزر  
 والبيض عدا وكيل ( وكذا في اللوس خلافا لمحمد رح ) وفي الابن  
 والآحر اذا سمى ملين معلوم ( وفي المذروع ككأوب ان بين طوله  
 وعرضه ورقته ) وفي السمك الملح وزاونا معلومين ( وكذا  
 الطري في حينه فقط ولا يجوز فيهما عددا ) ولا في الحيون واطرافه  
 ولا في جلوده عددا ( ولا في الحب حزما والرباط جزا ) ولا في الجوهر  
 والحرز ولا في اللحم طريا ( وقال يصح اذا وصف موضع معلوم منه بصفة  
 معلومة ولا يجوز السلم بكيل او ذراع معين لا يدري قدره ولا في طعام قرية  
 او نمر نخلة معينة ولا فيما لا يبقى من حين العقد الى حين المحل ( وشرطه بيان  
 الجنس كبروشعير ) والنوع كسقية او بخسية ( والصفة كجيد او ردي  
 والقدر نحو كذا رطلا او كيلا بما لا يتقبض ولا ينسبط واجل معلوم ) واقفه  
 شهر في الاصح ( وقد راس المال ان كان كيليا او وزنيا او عديا ) فلا  
 يجوز في جنسين بلا بيان رأس مال كل منهما ولا بتقدين بلا بيان حصة  
 كل منهما من المسلم فيه ( ومكان ايفائه ان كان له محل ومؤنة ) وعدهما  
 لا يشترط معرفة قدر رأس المال اذا كان معيناً ولا مكان الايفاء وبوفيه  
 في مكان عقده ( وسله الثمن والاجرة والقسمة وما لاحله يوفيه  
 حيث شاء في الاصح اتفاقا ) وقبض رأس المال قبل التعرق شرط  
 بقاءه ( فلو اسلم مائة نقدا ومائة دينارا على المسلم اليه في كر بطل في حصة  
 الدين فقط ) ولا يجوز التصرف في رأس المال او المسلم فيه قبل قبضه  
 بشركة او تولية ( ولا شراء شيء من المسلم اليه برأس مال بعد التقابل  
 قل قبضه ) ولو استترى كرا وامر رب المسلم بقبضه له قضاء لا يصح  
 ولو امر مريضه بذلك صح ( وكذا لو امر رب المسلم بقبضه له ثم لنفسه  
 فاكتله لاجل المسلم اليه ثم اعسه صح ) ولو اكتال المسلم اليه في ظرف رب  
 السلم بامرء وهو غائب لا يكرن قبضا ( ولو اكتال البائع كذلك كان  
 قبضا بخلاف ما لو اكتال في ظرف نفسه او في ناحية يثقه ) ولو اكتال

الدين والعين في ظرف المشتري ان بدأ بالعين كان قبضا وان بدأ بالدين فلا ( وعندهما صح قبض العين فان شاء رضى بالشركة وان شاء فسخ البيع ) ولو سلم امة في كره وقبضت ثم تقايلا فتت قبل ردها بقي التقايل وتجب قيمتها يوم قبضها ولو ماتت ثم تقايلا صح ( وكذا المقايضة في الوجهين بخلاف التبرء بالثمن فيهما ) ولو ادعى احد عاقدى السلم بيان الاجل او اشتراط ردائه وانكر الآخر فالقول لمدعيهما مطلقا ( وقال للمكر ان كان رب السلم في الاول او المسلم اليه في الثانية ) والاستصناع باحل سلم فيصح فيما امكن ضبط صفته وقدره تعورف اولا ( وبلا اجل يصح فيما تعورف كخف وطشت وحقمة وهو بيع لعدة فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع المستصنع عنه والمبيع هو العين لا عمله ) فلو اتى بما صنعه غيره او بما صنعه هو قبل العقد فاخذه صح ( ولا يتعين للمستصنع بلا اختياره فيصح بيع الصانع له قبل رؤيته وله اخذه وتركه ولا يصح فيما لم يتعارف كالثوب

### ( مسائل شتى )

يصح بيع الكلب والعهد وسائر السباع علمت اولا ( والدمى في البيع كالمسلم الا في الخمر فانها في حقه كالخل والخنزير في حقه كالشاة ) ومن زوح مشترته لا آخر قبل قبضها جاز فان وطئت كان قبضا والا فلا ( ومن اشترى شيئا فغاب غيبة معروفة لا يباع في دين باعه ) وان لم تكن معروفة يباع فيه اذا برهن انه باعه منه اذا لم يكن قبضه ( وان غاب احد المشتريين فللمحاضر دفع كل ثمن وقبض المبيع وحيدسه اذا حضر الغائب حتى يقدر حصته ) وان اشترى بالف مثقال ذهب وفضة فهما نصفان ( وان قال بالف من الذهب والفضة ثمن الذهب خمسمائة مثقال ومن الفضة خمسمائة درهم وزن سبعة ) ومن قبض زيفا بدل جيد غير عالم به فأنفقه او هلك فهو قنصاء ( وقال ابو يوسف برد من الراف وتقصي الجيد ) وان افرخ طير او باض في ارض او تكنس طي فهو لمن اخذه ( وكذا حمير تعقب بشبكة منسوبة للجفاف او دخل دارا ) ودرهم اوسكر نثر فوق على يوب قال اعده صاحبه لذلك او كفه

بعد السقوط او اغلق باب الدار بعد الدخول ملكه وليس لغير اخذه  
كما لو وصل النحل في ارضه او نبت فيها شجر او اجتمع تراب بحريان  
الماء ( ما لا يصح تعليقه بالشرط ويبطله الشرط الفاسد البيع واجازته  
والقسمة والاجارة والرجعة والصلح عن مال والبراء عن الدين وعزل  
الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف وكذا  
التحكيم عند ابي يوسف خلافا لمحمد ) وما يبطله الشرط الفاسد  
القرض والهبة والصدقة والسكاح والطلاق والخلع والعشق والرهن  
والايصاء والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة  
والحواله والوكالة والاقالة والكتابة واذن العبد في التجارة ودعوة  
الولد والصلح عن دم الصمد والجراحة وعقد الذمة وتعليق الرد بعيب  
او بخيار شرط وعزل القاضي

### ( كتاب الصرف )

هو بيع ثمن تجانسا او لا ( وشرط فيه التقابض قبل التفرق ) وصح  
بيع الجنس بغيره مجازفة وبفضل لا يبعد بجنسه الامساويا وان اختلفا  
جودة وصياغة ( فان بيع مجازفة ثم علم التساوى قبل التفرق جاز  
) ولا يجزئ التصرف في بدل الصرف قبل قبضه ( فلو باع ذهباً  
بفضة واشترى بها نوباً قبل قبضها فسد بيع الثوب ) ولو اشترى  
امة تساوى القامع طوق قيمته الف بالدين ونقد الف فهو ثمن الطوق  
( ولو اشترى الف بالدين نقد والف نسئة فالقد ثمن الطوق ) وان  
اشترى سيفاً حليته خمسون بمائة ونقد خمسين فهي حصة الحلية  
وان لم يبين او قال هي من ثمنهما ( وان تفرقا بلا قبض صح في السيف  
دونها ان تخلص بلا ضرر والا بطل فيهما ) وان باع اناة فضة  
وقبض بعض ثمنه وافترقا صح فيما قبض فقط والاناة مشترك بينهما  
( وان استحق بعضه اخذ المشتري ما بقي بحسنه اوردته ) ولو استحق  
بعض قطعة نقرة اشترى بها احد الباقي بحسنه بلا خيار ( وصح  
بيع درهمين ودينار بدينارين درهم ) وبيع كرو وكر شحير  
بكرو وكرى شحير ( وبيع احد حشر درهما بشرة دراهم ودينار

( و بيع درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين ودرهم غلة  
و بيع دينار بعشرة هي عليه او بعشرة مطلقة ان دفع الدينار  
و يتقاصان العشرة بالعشرة ) وما غلبه الفضة او الذهب فضة وذهب  
حكما ( فلا يجوز بيع الخالص به ولا بيع بعينه ببعض الامتساويا و زنا  
ولا استمراضه الاوزنا ) وما غلب عليه الغش منهما فهو في حكم  
العروض ( فيبعد بالخالص على وجوه حلية السيف ) ( ويصح بيعه  
بجنسه متفاضلا بشرط التقابض في المجلس ) والتبايع والا استمراض  
بما يروج منه وزنا او عددا او بهما ولا يتعين بالتعين لكونه ثمنا ( ولو  
اشترى به فكسد بطل البيع وقالا لا يبطل وتجب قيمته يوم البيع عند  
ابي يوسف رح وآخر ما تعمل به عند محمد ) وما لا يروج منه يتعين بالتعين  
( والمتساوي الغش كغلو به في التبايع والا استمراض وكذا في الصرف  
وقيل كغالبه ) ( ويجوز البيع بالفلوس الناقصة وان لم يتعين فان كسدت  
فانحلاف كافي كساد المغشوش ) ( ولو استقر ضمها فكسدت يرد مثلها  
( وعند ابي يوسف رح قيمتها يوم القرض وعند محمد رح يوم الكساد  
( ولا يجوز البيع بغير الناقصة مالم يتعين ) ( ومن اشترى بنصف درهم  
فلوس او دائق فلوس او قيراط فلوس جاز البيع وعليه ما يباع بنصف  
درهم او دائق او قيراط منها ) ( فلو دفع الى صير في درهما وقال  
اعطني بنصفه فلوسا و بنصفه نصف الا حبة فسد البيع في الكل  
وعندهما صح في الفلوس ) ( ولو كرر اعطني صح في الفلوس اتفاقا  
( ولو قال اعطني به نصف درهم فلوس ونصف الا حبة صح في الكل  
( والنصف الا حبة بمثله والفلوس بالباقي

### ( كتاب الكفالة )

هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لافي الدين هو الاصح ( ولا تصح الا  
من يملك التبرع ) وهي ضربان بالنفس و بالمال فالاولى تنعقد بكفالة  
بنفسه او برقبته ونحوهما مما يبر به عن البدن او يجر شايع منه كصفه  
او عشره ( وبضمنه اوهو على او الى او انازهيم او قبيل منه  
( لا با ناضا من معرفته ) ( وصح اخذ كفيلين او اكثر ) ( ويجب



ففيها احتضار المكفول به اذا طلبه المكفول له فان لم يحضره حبس  
 ( وان عين وقت تسليمه لزمه ذلك فيه اذا طلبه فان سلمه قبل ذلك برئ )  
 ( فان غاب المكفول به وعلم مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه وآياه  
 فان مضت ولم يحضره حبسه ) وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به  
 ( وتبطل بموت الكفيل والمكفول به ولو عباد دون موت المكفول له بل  
 يطالب وارثه او وصيه الكفيل ويبرأ اذا سلمه حبس تمكن مخا صوته  
 وان لم يقل اذا دفعته اليك فانا برئ ) وبتسليم وكيل الكفيل اورسوله  
 وتسليم المكفول به نفسه من كفالاته ( فان شرط تسليمه في مجلس  
 القاضى فسلمه في السوق قالوا يبرأ والمختار في زماناته لا يبرأ ) وان سلمه  
 في مصر آخر لا يبرأ عند هما ويبرأ عند الامام ( وان سلمه في بركة او  
 في السواد لا يبرأ ) وكذا ان سلمه في السجن وقد حبسه غيرا لطالب  
 ( فان كفل بنفسه على انه ان لم يواف به غدا فهو ضامن لما عليه  
 فلم يواف به غدا لزمه ما عليه ) وان مات ولا يبرأ من كفالة النفس  
 ( ومن ادعى على آخر مائة دينار بينها اولم بينها فكفل بنفسه رجل  
 على انه ان لم يواف به غدا فعليه المائة فلم يواف به غدا لزمه المائة خلافا  
 لمحمد ) ولا يجبر على اعطاء كفيل بالنفس في حد وقصاص فان سميت به  
 نفسه صح ( ولا يجبر في القصاص وحد القذف ) فان شهد عليه  
 مستوران في حد او قود حبس ( وكذا ان شهد عدل واحد خلافا  
 لهما في رواية ) وصح الرهن والكفالة بالحراج ( والكفالة بالمال صحيحة  
 ولو مجهولا اذا كان دينا صحيحا بتكفلاته بالف او بمالك عليه او بما  
 يدرك في هذا البيع ) وكذا لو علقها بشرط ملايم كشرط وجوب  
 الحق نحو ما باعته فلانا او ما غصبك او مادأب لك ثيابه او ان استحق  
 البيع فملى ( وكشرط امكان الاستيفاء نحو ان قدم زيد ودوا المكفول عنه  
 ) وكشرط نزع الاستعانة نزع ان غاب عن البلد ( وان علقها بمجرد  
 السرص كحبوب الريح ويحيى المطر بطل ) وكذا ان جعل احدهما اجلا  
 فتصح الكفالة ويجب المال حالا ( ولا يطالب بمائة اى شاء من كعيله  
 واصبيه الا اذا شرط راءه الاصيل فكون حواله كما ان الحوالة بشرط

عدم براءة المحيل كفاية ولو طالب أحدهما له مطالبة الآخر ( فان كفّل  
بماله عليه فبرهن على الف لزمه وان لم يبرهن صدق الكفيل فيما اقرب به مع  
يمينه والاصيل في اقراره باكثر على نفسه خاصة ) فان كفّل بلا امره  
لا يرجع عليه بما ادى عنه وان اجازها المكفول عنه وان بامرّه رجع  
( ويطالبه قبل الاداء فان لوزم فله ملازمته وان حبس فله حبسه  
ويرأ الكفيل باداء الاصيل وان ارأ الطالب الاصيل او اخر عنه  
يرأ الكفيل وتأخر عنه ) وان ابرأ الكفيل او اخر عنه لا يبرأ الاصيل  
ولا يتأخر عنه ( فان كفّل بالدين الحال مؤحلا الى وقت يتأجل عن  
الاصيل ايضا ) ولو صالح الكفيل عن الف على مائة رى اورجع بها  
فقط ان كفّل بامرّه ) وان صالح عن الالف يحبس آخر رجع بالالف  
( وان صالح عن موجب الكفالة رى هو دون الاصيل ) وان قال  
الطالب للكفيل بالامر برئت الى من المال رجع على اصيله وكذا  
في برئت عند ابي يوسف خلافا لمحمد ( وفي ابرأ تك لا يرجع وان كان  
الطالب حاضرا يرجع اليه في البان في الكل ) ولا يصح تعليق البراءة  
عن الكفالة بالشروط كسائر البراآت والختار الصحة ( ولا تجوز الكفالة  
بما تعذر استيفاؤه من الكفيل كالحود والقصاص ولا بالاعيان  
المضمونة بغيرها كالبيع والمرهون ) ولا بالامانات كالوديعة والمستعار  
والمستأجر ومال المضاربة والسركة ( ولا بد من غير صحيح كبدل  
الكتابة حر كفله او عبد ) وكذا بدل السعاية عند الامام ( ولا  
بالجمل على دابة معينة او بخدمة عبد معين بخلاف غير المعينين ولا عن ميت  
مفاس خلافا لهما ) ولا بلا قبول الطالب في المجلس وقال ابو يوسف  
تجوز مع غيبته اذا بلغه فجاز ( فان قال المريض لو ارته تكفل حتى  
بما على فكفل مع غيبة الغرماء جاز اتفاقا ) ولو قاله لاجنى اختلف فيه  
المشايخ ( وتجوز بالاعيان لمضمونة بنفسها كالمقوض على رسوم السراء  
والمغصوب والمبيع باسمه ) واما البيع الى المشتري والمرهون الى  
ارهن والمستأجر الى المستأجر باليمن

( فصل )

ولو دفع الاصيل الى كميله على دفع الكفيل الى اصابه لا يسترد

ومارح فيه الكفيل فله ولا يتصدق به ورده الى المطلوب احب ان كان المدعوع شيئا يتعين كالبرخلاقا لهما ( ولو امر الاصيل ككفياه ان يتعين عليه نوباقفل قالوب الكفيل والرح عليه ) ومن كفل لاخر بمادأبله على غريمه او بماقضى له به عليه فغاب الغريم فبرهن الطالب على الكفيل بان له على الغريم الفاء لايقبل ( ولو برهن ازاله على زيد الفاء وهذا كفيله بامر قضى به عليهما ولو بالامر قضى على الكفيل فقط ) وضمنان الدرك للشترى عندالبيع تسليم يبطل دعوى الضامن المبيع بعد ذلك ( وكذا لوكتب شهادته وختم على صك كتب فيه مانع ملكه او بيعا باتا بخلاف مالمو كتبها على اقرار العاقلين ) وضمنان الوكيل بالبيع الثمن للوكل باطل ( وكذا ضمان المضارب الثمن لرب المال ) وضمنان احد الشريكين حصة شريكه من ثمن ما باء صفقة واحدة وصح لو بصفقتين ( وضمنان الدرك والخراج والقسمة صحيح ) وكذا ضمان النوائب سواء كانت بحق ككرى النهر واجرة الحارس او بغير حق كالجبايات ( وضمنان العهدة باطل وكذا ضمان الخلاص خلافا لهما ) ولو قال الكفيل ضمنته الى شهر وقال الطالب بل حالا فاقول للكفيل وفي الاقرار للمقرله ( ولا يؤخذ ضمان الدرك ان استحق المبيع مالم يقض بثمه على بايعه

### ( باب كفالة الرجلين والعبدین )

دين عليهما كفل كل عن صاحبه ما آداه احدهما لا يرجع على الآخر الا اذا راد على الاصف ( ولو كعلا بمال عن رجل وكفل كل منهما به عن صاحبه ما آداه رجع بنصفه على شريكه او بكله على الاصيل لو بامرهم ) ولو ابرأ الطالب احدهما فله اخذ الآخر بكله ( ولو فسخت المساوضة فلب الدين اخذ من شاء من شريكها بكل دينه وما آداه احدهما لا يرجع به على الآخر مالم يزد على الاصف ( واذا كواوب العبدان بمقد واحد وكفل كل عن صاحبه رجع كل على الآخر بصف ما أدى ) وان اعتق السيد احدهما قبل الاداء صح وله ان يأخذ حصة الآخر منه اصلا او من المتيق كفالته ويرجع المتيق فقط بما أدى على صاحبه

( ولو كان على عبد مال لا يجب عليه الا بعد عتقه ) فكفل به رجل كفالة مطلقة لرم الكفيل حالا ( واذا ادعى ليرجع على العبد الا بعد عتقه ) ولو ادعى رقبة عبد فكفل به رجل فمات العبد فبرهن الدعي انه له ضمن الكفيل قيمته ( ولو كفل سيد عن عبده بامر له او عبد غير مديون عن سيده فعتق فادى لا يرجع على الآخر )

( كتاب الحوالة )

هي نقل الدين من ذمة الى ذمة ( وتصح في الدين لا في العين برضى المحتال والمحتال عليه ) وقيل لابد من رضى المحيل ايضا واذا تمت برئ المحيل بالقبول فلا يأخذ المحتال من تركته لكن يأخذ كفيلا من الورثة او الغرماء مخافة التوى ) ولا يرجع عليه المحتال الا اذا توى حقه وهو بموت المحال عليه مفلسا او انكاره الحوالة وحلقه ولا ينفذ عليها ( وعندهما بغليس القاضي اياه ايضا وتصح بالدراهم المودعة ) ويرأ المحال عليه بهلاكها وبالمغصوبة ولا يرأ بهلاكها ( واذا قيدت الحوالة بالدين او الودعة او الغصب لا يطالب المحيل المحتال عليه مع ان المحتال استنوه لغرماء المحيل بعد موته وان قيد بسى فله المطالبة ) ولا تبطل الحوالة باخذه ما على المحتال عليه او عبده واذا طالب المحال عليه المحيل بمتل ما احال به فقال احلت بدين لى عليك لا يقبل بلاجة ولو طالب المحيل المحتال بما لى فقال احلتنى بدين لى عليك لا تقبل بلاجة ( ويكره السفجة وهي الافراض لسقوط خوار الطريق )

( كتاب القضاء )

القضاء بالحق من اقوى الفرائض وافضل العبادات ( واهله من هو اهل للشهادة وشرط اهليته شرط اهليتها ) والعاسق اهل له ويصح تقليده ويجب ان لا يقلد كما يصح قبول شهادته ويجب ان لا تقبل ( ولو فسق العدل يستحق العزل ولا ينزل في ظاهر المذهب وعليه مشايخنا ) ولو اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا ( والعاسق يجمع مفتيا وقيل لا ) ولا ينبغي ان يكون القاضي فطا غليطا جدارا عنيدا ( ولا ينبغي ان يكون موقفا في ديد وهو نافذ وعه له ولا حه ربه )

وعلمه بالسنة والآثار ووجوه الفقه ( وكذا المفتى والاجتهاد شرط  
 الاولوية ) فيصح تقليد الجاهل ويختار الاقدر والاولى ( وكره التلمذ  
 لمن خاف الخيف والعجز عن القيام به ) ولا بأس به لمن يثق من نفسه بإداء  
 فرضه ( ومن تعين له فرض عليه ) ولا يطلب القضاء ولا يستل ( ويجوز  
 تقليده من الساطن الجائر ومن اهل البغي الا اذا كان لا يمكنه من  
 القضاء بحق ) واذا تقلد يستل ديوان قاض قبله وهو الحرائط التي  
 فيها السجلات والمحاضر وغيرها ( ويبعث امين يقبضانها بحضرة  
 المعزول او امينه ويستلانه شيئا شيئا ) ويحملان كل نوع في خريطة  
 على حدة ( وينظر في حال المحبوسين فمن اقر بحق او قامت به عليه بينة  
 الزمه ) ولا يعمل بقول المعزول والاشادي عليه ثم يخلى سبيله بعدما  
 استظهر في امره ( ويعمل في الودائع وغلات الوقوف بالبينة او باقرار  
 ذي اليد لا بقول المعزول الا ان اقر ذواليد بالتسليم منه ) ويجلس للحكم  
 جلوسا ظاهرا في المسجد والجامع اولى ( ولو جلس في داره واذن  
 في الدخول فلا بأس به ) ولا يقبل هدية الا من قريبه او من جرت  
 عادته بمهاداته ان لم يكن لهما خصومة ولم يزد على العادة ( ويحضر  
 الدعوة العامة لا الخاصة وهي ما لا يتخذ ان لم يحضر ) ويشهد الجازة  
 ويعود المريض ويتخذ مترجما كتابا عدلا ( ويسوى بين الخصمين  
 جلوسا واقبالا ونظرا ولا ييسار احدهما ولا يشير اليد ولا يضيفه دون  
 الآخر ولا يضحك اليه ولا يبرح معه ولا يلقنه حجة ) ويكره تلقيبه  
 الشاهد بقوله اتشهد بكذا واستحسنه ابو يوسف في غير موضع التهمة  
 ( ولا يبيع ولا يشتري في مجلسه ولا يمازح ) فان عرض له هم او نعاس  
 او غضب او جوع او عطس او حاجة فكف عن القضاء ( واذا تقدم  
 اليه الخصمان فان شاء قال لهما مالكما وان شاء سكت واذا تكلم  
 احدهما اسكت الآخر

### ( فصل )

واذا ثبت الحق للدعي وطلب حبس خصمه فان ثبت بالاقرار لا يحبس  
 الا اذا امره بالاداء فاني وان ثبت بالدية حبسه قبل الامر بالدفع وقيل لا

فان ادعى المقر حبسه في كل ما زمه بدل مال كالتن والقرض  
او بالتزامه كالمهر المعجل والكفالة لا يمسأ عدا ذلك ( الا اذا برهن  
خصمه ان له مالا ) وحبسه مدة يغلب على ظنه انه لو كان له مال  
لاظهره هو الصحيح وقيل شهرين او ثلاثة ( فان لم يظهر له مال خلى  
سبيله الا ان يرهن خصمه على يساره فيؤبد حبسه ) ولا تجمع البينة على  
اعساره قبل حبسه وعليه طاعة المشايخ ) ويحبس الرجل لفقة زوجته  
لا والد في دين ولده الا ان ابي من الاتفاق عليه ( ولو مرض في الحبس لا  
يخرج اذا كان له من يخدمه والا اخرج ) ولا يمكن المحترف من اشتغاله  
فيه هو الصحيح ( ويمكن من وطئ جاريته ان كان فيه خلوة ) واذا  
تمت المدة ولم يظهر له مال خلى سبيله ( ولا يحول بينه وبين غرمائه  
بل يلزمونه ولا يمنعونه من التصرف والسفر و يأخذون فضل كسبه  
يقسم بينهم بالخصص ) والملازمة ان يدوروا معه حيث دار ( فان  
دخل داره جلسوا على الباب ) ولو كان الدين لرجل على امرأة  
لا يلزمها بل يبعث امرأة تلازمها ( وقالا اذا فلسه الحاكم يحول  
بينه وبين غرمائه الا ان يرهنوا ان له مالا

### ( فصل )

اذا شهدوا عند القاضي على خصم حاضر حكم بهما وكتب بالحكم وهو  
السجل ( وان شهدوا على غائب لا يحكم بل يكتب بها ليحكم  
المكتوب اليه وهو كتاب القاضي الى القاضي والكتاب الحكمي وهو  
وهو نقل الشهادة في الحقيقة و يقبل في كل مالا يسقط بالشبهة كالدين  
والعقار والنكاح والنسب والغصب والامانة والمضاربة المحودتين  
( وعن محمد ر ح قبوله في كل ما ينقل وعليه المتأخرون وبه يفتى ) ولا بد  
ان يكون الى معلوم بان يقول من فلان الى فلان ويذكر نسبهما فان شاء  
قال بعده والى كل من يصل اليه من قضاء المسلمين وبراءة على  
من يشهدهم عليه ويعلمهم بما فيه وتكون اسماؤهم داخله ويختتمه  
بحضرتهم ويحفظوا ما فيه او يسلمه اليهم ( وابو يوسف ر ح ان يقترب  
شيئا من ذلك سوى اشهادهم انه كتبه لما اتى بالاتضاء ) واختار المرخمي

قوله وليس الخبر كالعيان واذا وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه ولا يقبله الا بحضرة الخصم وبشهادة رجلين او رجل وامرأتين انه كتاب فلان القاضي قرأه علينا وختمه وسلمه اليه في مجلس حكمه (وعند أبي يوسف رح انه كتاب فلان وختمه) وعنه ان الختم ليس بسرك فاذا شهدوا قحده وقرأه على الخصم والزمه ما فيه (ويطل الكتاب بموت الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب) وبموت المكتوب اليه الا ان كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لا يموت الخصم بل ينفذ على وارثه (واذا علم القاضي بشئ من حقوق العباد في زمن ولايته ومحلها جازله ان يقضى به

### ( فصل )

ويحوز قضاء المرأة في غير حد وقود ( ولا يستخاف قاض الا ان يفوض اليه ذلك بخلاف المأور بالجنة ) واذا استخاف المعرض اليه فتابه لا ينزل بعزله ولا يموت بل هو نائب الاصل وغير المفوض ان قضى نائبه بحضرة او بغيبته فجازره جاز كما في الوكالة ( واذا رفع الى القاضي حكم قاض آخر في امر اختلف فيه في الصدر الاول امضاء ان لم يخالف الكتاب او السنة المشهورة او الاجماع ) وما اجتمع عليه الجمهور لا يعتبر فيه خلاف البعض ( والقضاء بحل او حرمة ينفذ ظاهرا او باطنا ولو بشهادة زور اذا ادعى بسبب معين ) وعندهما لا ينفذ باطنا بشهادة الزور ( نكحات بينة زورانه تزوجها وحكم به حل لها تمكنه خلافا لهما وفي الا ملاك الرسالة لا ينفذ باطنا اتفاقا ) والتمضاء في مجتهد فيه بخلاف رأيه ناسيا او تامدا لا ينفذ عند هما وبه يفتى وعند الام ينفذ لو ناسيا ( وفي العهد روايتان ولا يقضى على غائب الا بحضرة نائبه حقيقة كوكيله او شرعا كوصي نصبه القاضي او حكما بان كان ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر فان كان شرطا لا يصح ) و يقضى القاضي مال اليتيم ويكتب ذكر الحق ( ولا يبرز ذلك للوصي ولا للاب في الاصح

### ( فصل )

ولو حكم الخصمان من يصلح قاضيا ليحكم بينهما صح ونفذ حكمه عليهما بيعة او اقرار او نكول واخباره باقرار احد الخصمين وبعدها الشاهد حال ولايته ولكل منهما ان يرجع قبل حكمه لابعده واذا رفع حكمه الى قاض آخر امضاء ان واقف مذهبه والانقضضه ( ولا يصح التحكيم في حد وقود ويصح في سائر المجتهدات قالوا ولا يفتى به دفعا لتجاسر العوام ) ولو حكماء في دم خطأ فحكم بالدية على العاقلة لا ينفذ ( ولا يصح حكم المحكم ولا المولى لابويه وولده وزوجته ويصح عليهم ويصح لمن ولاه عليه

( مسائل شتى )

ليس لذي سفل عليه علو لغيره ان يتدفى سفله او ينقب كوة بلا رضى ذى العلو والذى العلو ان يبنى عليه ( وعندهما لكل منهما عمل مالا ضرر فيه بلا رضى الآخر ) وقيل قولهما تفسير لقوله ( وايس لاهل زانية مستطيلة يا شعب منها مستطيلة غير نافذة فتح باب في المنشعبة ) وفي النافذة ومستديرة لزق طرفاهما ذلك ( ومن ادعى هبة في وقت فسئل بيته فقال جحدنى الهبة فاشتريته منه اولم يقل ذلك فبرهن على النراء بعد وقت الهبة يقبل ولو قبله لا يقبل ( ومن ادعى ان ربدا اشترى جاريته فاكر زيد وترك هو خصومته حله وطنها ) ومن اقر بنقض عشرة وادعى انها زوف او نهرجة صدق لان ادعى انها ستوقة ولا ان اقر بنقض الجياد او حقه او الثمن وبالاستيفاء ( والزيغ ما يرد به بيت المال ) والنهرجة ما يرد به التجار ايضا ( والستوقة ما غلب غشه ) ومن قال لمن اقر له بالف ليس لي عليك شئ ثم قال في مجلسه نعم لي عليك الف لا يقبل منه بلا حجة بخلاف ما لو كذب من قال له استريت منى هذا ثم صدقه ( ومن قال لمن ادعى عليه مالا ما كان لك على شئ قط فبرهن عايبه به فبرهن هو على القضاء او الابرار قبل برهانه وان زاد على انكاره ولا اعرفت فلا ) ولو ادعى على آخر بيع امته منه واراد ردها بعيب فانكر فبرهن المدعى على البيع والمكر على البراءة من كل عيب لا يسمع رهان المكر ( وذو كران شهادة الله



في آخر صك يبطل كله وعندهما آخره فقط وهو استحسان

( فصل )

مات نصراني فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقال وارثه بل قبله  
فامر له ( وكذا لو مات مسلم فقالت زوجته اسلمت قبل موته وقال  
الوارث بل بعده ) وان قال المودع هذا ابن مودعي الميت لا وارث له غيره  
دفع الوديعة اليه ( وان لا آخر هذا ابنه ايضا و كذا به الاول قضى  
للاول ) ولو قسم الميراث بين الورثة او الغرماء بشهادة لم يقولوا  
فيها لانعرف له وارثا او غيرهما آخر لا يؤخذ منهم كميل وهو احتياط  
ظلم وعندهما يؤخذ ( ومن ادعى عشاراه ولا خيه الغائب  
و برهن عليه دفع اليه نصفه وترك باقيه مع ذي اليد بلا اخذ كميل منه  
ولو جاحدا ) وقالوا ان كان جاحدا اخذ النصف الآخر منه ووضع  
عند امين ( وفي التتول يؤخذ منه بالاتفاق وقيل على الخلاف  
( واذا حضر الغائب دفع اليه نصيبه بدون اعادة البيعة ) ومن اوصى  
بنسب ماله فهو على كل مال له ( ولو قال مالي او ما املك صدقة فهو  
على مال الركاة ) و يدخل فيه ارض العشر عند ابي يوسف رح خلافا  
لحمد ( فان لم يكن له مال غيره امسك منه قوته فاذا اصاب مالا تصدق  
بمئ ما امسك ) ومن اوصى اليه فلم يعلم فهو وصي بخلاف التوكيل ( وقيل  
في الاخبار بالتوكيل خبر فردوان فاسمعا لافي العزل منه الاخير عدل  
او مستورين وعندهما هو كالاول ) وكذا الخلاف في اخبار السيد  
بجناية عبده والشفع بالبيع والبكر بالتزويج ومسلم لم يهاجر بالسرايع  
ولو باع القاضي او امينه عبدا لغرماء واخذ المال فضاع واستحق العبد  
لا يضمن و رجع المشتري على الغرماء ( ولو باعه الوصي لاجلهم بامر القاضي  
ثم استحق او مات قبل قبضه وضاع المال رجع المشتري على الوصي وهو  
على الغرماء ) ولو قال لك قاض عدل عالم رجع قضيت على هذا بالرجم او  
القطع او الضرب فاعله وسمعك فعله ( وكذا في العدل غير العالم ان استعسر  
فاحسن تفسيره والافلا ) ولا يعمل بقول غير العدل مطلقا ما لم يمان بسبب  
الحكم ١ ولو قال قاضي عزل لستخص اخذت ذلك اليها ودفعتها الى فلان

قضيت بها عليك ( او قال قضيت بقطع يدك في حق فقال بل اخذتها  
او قطعت ظمنا واعترف بكون ذلك حال ولايته صدق القاضي ولا يمين  
( ولو قال فعائه قبل ولايتك او بعد هراك وادعى القاضي فماله في ولايته  
فانقول له ايضا هو الصحيح ) والقاطع والاخذان كانت دعواه كدعوى  
القاضي ضمن هنا في الاول

( كتاب الشهادات )

هي اخبار بحق الغير على الغير من مشاهدة لاهن طن ( ومن تعين تحملها  
لايسعه ان يمتنع منه ) و يفترض ادؤها بعد التحمل اذا طلبت منه الا ان  
يقوم الحق بغيره وسترها في الحدود افضل ويقول في السرقة اخذ لاسرق  
( و شرط للزنا اربعة رجال ) وللقصاص وبقية الحدود رجلاان  
( وللولادة والبكارة وحيوب النساء مما لا يطلع عليه الرجال امرأة  
( وكذا لاستهلال المولود في حق الصلاة لا الارث وعندهما في حق  
الارث ايضا ) ولغير ذلك رجلاان او رجل وامرأتان مالا كان او غير  
مال كالنكاح والرضاع والطلاق والوكالة والوصية ( و شرط لكل  
الحرية والاسلام والعدالة ولقط الشهادة ) فلا تصح لو قال اعلم او اتيقن  
ولا يسأل قاض عن شاهد بلا طعن الخصم الا في حد او قود وعندهما  
يسأل في سائر الحقوق سر او علنا وبه يهت في زمانا ( و يحزى الاكتفاء  
بالسر ويكتفى للزكية هو عدل في الاصح ) وقيل لا بد من قوله عدل  
جائز الشهادة ( ولا يصح تعديل الخصم بقوله هو عدل لكن اخطاء ونسي  
فان قال هو عدل صدق ثبت الحق ) ويكفي الواحد لتزكية السر  
والترجمة والرسالة الى المزي والانسان احط ( وعند محمد لا بد من  
الامين وتشرط الحرية في تزكية العلانية دون السر

( فصل )

يشهد بكل ما سمعه اورآه كالبيع والافرار وحكم الحاكم والعصب والقتل  
وان لم يشهد عليه ويقول اشهد لاشهدني ( ولا يشهد على شهادة غيره  
اذا سمع اداءها او اشهاد الغير عايتها مالم يشهد هو عليها ) ولا يميل شاهد  
ولا قاض اولارا او يخله مالم تذكر وعندهما يجوز ان كان مخوفا في يده

ولا يشهد بمالم يعانيه الا الذنب والموت والكاح والدخول وولاية القاضى  
واصل الوقوف اذا اخبره بهما من يبق به من عدلين او عدل وعتدين  
( وفي الموت بكفى العدل ولو اتى هو المختار ) ويشهد من رأى جالسا  
مجلس لقضاء يدخل عليه الخصوم انه قاض ( ومن رأى رجلا وامرأة  
يسكنان معا ويذهما انفسا الازدواج انها زوجته ) ومن رأى شيئا  
سوى الآدمى في يد متصرف فيه تصرف الملاك انه له ان وقع في قلبه ذلك  
( والآدمى ان علم رقه او كان صغيرا يعبر عن نفسه فكذلك ) ولو  
فسر للقاضى انه شهد بالتسامع او بمعاينة اليد لا قبلها ( ومن شهد انه  
حضر دفن زيد او صلى عليه قبلت وهو حي )

( باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل )

لا تقبل شهادة الاعمى خلا لما لا ييوسف فيما اذا تمسحها بصيرا ( ولا  
شهادة ابلول والصبي الا ان تحملا حال الرق والصغر واديا بعد العلق  
والبلوغ ) ولا شهادة المحدث في قدف وان تاب الا ان حد كافرا  
ثم اسلم ( ولا الشهادة لاصله وان علا وفرعه وان سفل وعبد ومكانه  
ومن احد الزوجين للآخر والسريك لشريكه فيما هو من شر كتهما  
( ولا شهادة المحث الذي يفعل الردى والنايحة والمغيبة والعدو بسبب  
الدينا على عدوه ) ومن السرب على اللهو ومن يلعب بالطيور  
او الطيور او يغنى للناس او يلب باارد او يسم بالشرخ او تعسوته  
الصلاة بسنه او يرتكب ما يوجب اخذ او يأكل الروا او يدخل الحمام  
لا ازار او يمل ما يستحب به كاللول والاكل على الطريق او يطهر  
سب السلب ( وقبل الشهادة لاحيه وعده ومحرره وصاغا او مساهرة  
( وشهادة اهل الاهواء الا الخطا بة والذي على مله وان اختلما  
مله ) وعلى المستأمن دون حكمه والمستأمن على مله ان كانا  
من دار واحدة وعدو سب الدين ومن المصيبة ان اجتنب  
من الكبار وغاب صوابه والاقرب والخصي وولد لرب الخش والعمال  
والعتق لمعتقه ) والمهر حال الشاهد وقت الاداء لا الحمل ( ولو شـا  
ان اباهما ارصى الى زيد وزيد يدعي قبله وان اكر فلا ( وا شـها

ان اياهما العائب وكله لا تقبل وان ادعاه ( ولو شهد اينا ميت انه اوصى الى زيد وهو يدعيه قلت ) وكذا لو شهد مدونه او من اوصى لهما او وصياه ( ولا تقبل الشهادة على جرح مجرد وهو ما ينسحق به من غير ايجاب حق للشرع او لعدم محو هو فاسق او آكل الربوا وانه استأجرهم ) وتقبل على اقرار المدعي بعسائهم او على انهم عبيد او محدودون في قذف او شارب بواخر او قذفة او شركاء المدعي او انه استأجرهم لها بكذا واعطاهم ذلك من ماله عنده او انى صالحتهم بكذا ودفعته اليهم على ان لا يسهلوا على مشهودا ( ومن شهد ولم يبرح حتى قال او همت بعض شهادتي قبل ان كان عدلا

( باب الاختلاف في الشهادة )

سوط موافقة الشهادة الدعوى ( فلو ادعى دارا شراء او اربا وشهدا بملك مطلق ردت وفي مكسسه تقبل ) وكذا شرط اتصاف الشاهدين لمطا ومعنى ( فلا تقبل لو شهد احدهما بالف او مائة او طلقة والآخر بالعين او بمأتين او بطلقتين او بلاث وعندما تقبل على الاقل ) ولو شهد احدهما بالف والآخر بالف ومائة والمدعى يدعى الاكثر قبلت على الالف اتفاقا ( وكذا مائه ومائة وعشرة وطلقة وطلقة ونصف ) ولو شهدا بالف او بقرض الف وقال احدهما قضى منها كذا قببات على الالف لا على التخصاء مالم يسهده به آخر ( وينبغي ان علمه ان لا يسهده حتى يقر المدعى به ) ولو شهدا بقتله زيدا يوم الخميس بمكة وآخر ان بقتله اياه فيه بكوفة ردتا فان قضى باحديهما اولا بطلت الاخيرة ( ولو شهدا بسرقة بقرة واختلعا في لونها قطع وان اختلفا في الذكورة والابوة لا وعندهما لا يقطع فيهما وفي الغنم لا تقبل اتفاقا ) ولو شهد واحد بالسراء او الكتابة مالب والآخر بالف ومائة ردت ( وكذا المعتق على مال والصلح عن قود والرهن والخلع ان ادعى المد والقاتل والراهن والمرأة وان ادعى الآخر كان كدعوى الدين ) والاحارة كالع حديد اول المدة وكالدين بعدها ( وفي الكاح تقبل بالالف استمساما ) ولا فرق فيه بين دعوى الاقل والاكثر وقلا ردت فيه ايضا ( ولا بد من الجر

في شهادة الارث بان يقول الشاهدات وتركه ميراثا للمدعي اومات وهذا ملكه او في يده خلافا لابي يوسف ( فان قال كان هذا الشيء لاب المدعي اعاره من ذي اليد او اودعه اياه قبلت بلاجر ) وان شهدا ان هـ ا الشيء كان في يد المدعي منذ كذا ردت ( وان شهدا انه كان ملكه قبلت ولو اقر المدعي عليه انه كان في يد المدعي امر بالدفع اليه ) وكذا لو شهدا باقراره بذلك

( باب الشهادة على الشهادة )

تقبل في غير حد وقود وان تكررت ( وشرط لها تندر حضور الاصل موت او مرض او سفر وان يشهد عن كل اصل اسان لاتعابر فرعي الشاهدين ) وصفتها ان يقول الادل اشهد على شهادتي اني اشهد بكذا ويقول الفرع عند الاداء اشهدان فلانا اشهدني على شهادته فكذا وقال لي اشهد على شهادتي به ( ويصح تعديل الفرع اصله واحد الشاهدين الآخران سكت منه جاز ونظر في حاله عند ابي يوسف وقال محمد ترد شهادته ) وتبطل شهادة الفرع بانكار الاصل الشهادة ( وان شهدا على شهادة اثنين على فلانة بنت فلان العلانية وثالا اخبرانا انهما يعرفانها وجاء المدعي بامرأة لم يدريا انها هي ام لا قيل له هات شاهدين انها هي ( وكذا في نقل الشهادة من ثالا فيوما العممية لا يجوز حتى ينسأها الى فتحها والتعريف يتم بذكر الجدة او الصعد او بنسبة خاصة ) والنسبة الى المصرا او الى المحلة الكبيرة طامة والى السكة الصمير خاصة

( باب الرجوع عن الشهادة )

لا يباح الرجوع عما الاخذ قاض ( ولو ادعى المنهود عليه رجوعهما عند غيره لا يخلو ) ولا يقبل ريمانه عليه بخلاف ماله ادعى وقرعه هـ دقائن وتصمينه اياهما ( فان رجعا قبل الحكم لا يبيكم وان هـ لا ينص وضما ما اتاهما بها ادقنص المدعي مدماه ديا او عينا فان رجعا احدهما ضم نسما ) والبرة ان يتي لالم رجوع ( فان شهد بنية ورجع واحد لا يصح فان رجعا آخر صمما بصفا وان شهد رجل رامرا بان

فرجعت واحدة ضمنت ربعا فان رجعتا ضمنتا نصفنا ( وان شهد رجل  
وعشرة نسوة فرجع عان لا يضمن شيئا فان رجعت اخرى ضمن التسع  
ربعا وان رجع العسر ضمن نصفنا وان رجع الكل فعلى الرجل سدس  
وعاين خمسة اسداس ( وعندهما عليه نصف وعائنه نصف  
( وان شهد رجلان وامرأة ورجعوا فالعزم على الرجلين حاضرة  
( ولا يضمن راجع شهد بنكاح بمهر مسمى عليها او عليه الا ما زاد على  
مهر المثل ( ولا من شهد بطلاق بعد الدخول ( ويضمن في الطلاق  
قبل الدخول نصف المهر ( وفي البيع ما قص من قيمة المبيع وفي العتق  
القيمة ( وفي القصاص الدية فقط ( ويضمن العرع ان رجع لا الاصل  
ان قال ما شهدته على شهادتي ولو قال اشهدته وغلطت ضمن عند  
محمد لا عندهما ( وان رجع الاصيل والفرع ضمن العرع فقط وعند  
محمد يضمن المسهود عليه اي الفريقين شاء ( وتول العرع ككذب  
اصلي او غلط ليس بشئ ( وان رجع المزي عن التزكية ضمن خلافا  
لهم ( ولا يضمن شاهدا الا حصان برجوعه ( ولورجع شاهدا ليمين  
وشاهد السرط ضمن شاهدا ليمين حصة ( ولورجع شاهد السرط وحده  
اختلف المشايخ ( ومتى علم انه شهد زورا نهر ولا يعزر وعندهما يوجع  
ضربا وبحبس

### ( كتاب الوكالة )

هي اقامة الغير مقام نفسه في التصرف ( وشرطها كون الموكل من اهل  
النصر والوكيل يعقل العقد ويقصده ( فصح توكيل اخر السالغ  
او المأذون حرا بالعبا او مأذونا او صديقا عاقلا او عبدا محجورا عن كل  
ما يعقده هو بنفسه ( وايداء كل رباستبعائه الا في حد وفود مع غيبة  
الموكل وبالخصومة في كل حق بشرط رضى الخصم لرومها الا ان  
يكون الموكل مريضا لا بكماء حضر مجلس الحكم او عابثا مسافة عن  
او مریدا السفر او مخدرة غير متمتدة الخروج الى مجلس الحاكم ( وعندهما  
لا يشترط رضى الخصم رحل عنده يضيف الركيل الى نفسه كبيع  
واجاره وصلى عن اقرار تعالى به ان لم يكن محجورا فيسلم المبيع ويتسلمه

ويقبض الثمن ويطالب به ويرجع به عند الاستحقاق ( ويخصم في عيب  
متره ويرده به ان لم يساه الى موكله وبعد تسليمه الا باذنه ويخصم  
في عيب مبيعه ( وفي شفعته ان كان في يده وكذا شفاعة متره والمتر  
ينبت للموكل ابتداء ولا يعتق قريب وكيل شراء ( وحقوق عند بيعه  
الى موكله يتعلق بالموكل كسكاح وخلع وصالح عن انكار اودم عمد وكتابة  
وعتق على مال وهبة وصدقة واعانة وابداع ورهن واقرض وشركة  
ومضاربة ( فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر ولا وكيل المرأة بتسليمها  
ولا يبدل الخلع والمشتري منع الثمن عن الموكل فان دفعه اليه صح  
ولا يطالبه الوكيل نائبا ( وان كان للمشتري على الموكل دين وقعت  
المقاصة به وكذا ان كان له على الوكيل دين خلافا لابي يوسف وبضنه  
الوكيل للموكل ( فان كان له دين عليهما فالمقاصة بدين الموكل دون  
الوكيل

( باب الوكالة بالبيع والشراء )

لا يصح التوكيل بشراء شيء يشتمل اجناسا كالرفيق والثوب والدابة او ما  
هو كالاجناس كالدار وان بين الثمن ( فان سمي نوع الثوب كالهروي جاز  
( وكذا ان سمي نوع الدابة كالفرس والبغل او بين ثمن الدار والمحلة  
( او بين جنس الرفيق كالعبد او نوعه كالتركي ( او ثمنها بعين نوعا او عام  
فقال ابتع لي مارأيت ( ولو وكاه بشراء الطعام فهو على البر ودقيقه  
( وقبل على البر في كثير الدرهم وعلى الحبر بكل حال في قليلها وعلى  
الدقيق في وسطها ( وفي متخذ الولية على الحبر بكل حال ( وصح التوكيل  
بشراء عين بدين له على الوكيل وفي غير العين ان هلك في يد الموكل  
فعايه وان قبضه الموكل فهو له ( وقالا هو لازم للموكل ايضا وهلاكه  
عليه اذا قبضه الوكيل ( وعلى هذا اذا امره ان يسلم ما عليه او يصرفه  
( ولو وكل عبدا ليشتري بنفسه له من سببه فان قال بطني فمضى  
لان قبضه فهو له وان لم يقل له ان عسقي ( وان رذل العبد خيره  
ليترد من سيده فان قال الوكيل لسيدي اشتريته لنفسه فباع عتق  
على السيد ولوؤله ( وان لم يقل لنفسه فهو للوكيل وعيه فندوما اعطاه

العبد لاجل الثمن للولى ( واذا قال الوكيل لمن وكله بشراء عبد اشتريت  
 لك عبدا فأت وقال الموكل اشتريته لنفسك قال قول للموكل ان لم يكن  
 دفع الثمن والا فلو وكيل ( ولو وكيل طلب الثمن من الموكل وان لم يدفعه  
 الى البائع وحبس المشتري لاجله ( فان هناك قبل حبسه هلك على الامر  
 ولا يسقط ثمنه وان بعد حبسه يسقط ( وعنده ابي يوسف هو كالرهن  
 ) وليس لو وكيل بشراء معين شراؤه لنفسه فان شراء بخلاف جنس  
 مسمى من الثمن او بغير النقود وقع له ( وكذا ان امر غيره فشرى  
 بغيره وان بحضوره فلموكل وفي غير المعين هو لو وكيل الا ان اضاف  
 العقد الى مال الموكل او اطلق ونوى له ( ويعتبر في السلم والصرف مفارقة  
 الوكيل للموكل ( ولو قال بعني هذا زيد فباع ثم انكر كون زيدا امره  
 فزيد اخذه ان لم يصدق انكاره فان صدقه لا يأخذه جبرا فان سلمه  
 المشتري اليه صح ( ومن وكل بشراء رطل لحم بدرهم فشرى رطلين  
 بدرهم مما يباع رطل بدرهم لزم موكله رطل بنصف درهم وعندهما  
 يلزمه الرطلان بالدرهم ( ولو وكل بشراء عشرين بعينهما فشرى  
 احدهما جاز ( وكذا لو وكل بترائهما بالف وقيمتها سواء فشرى  
 احدهما بنصفه او باقل وان باكثر لا وقالا يجوز ايصان كان مما يتغابن فيه  
 وقد بقي ما يشتري بمثله الآخر فان شري الآخر بما بقي قبل الخصومة جاز  
 اتفاقا ( فان قال الوكيل بشراء عبد غير معين بالف وقال الموكل بنصفه  
 فان كان قد دفع البدل الف صدق الوكيل ان ساوى الالف ( وان لم يكن  
 دفعها فان ساوى بنصفها صدق الموكل وان ساواها تخالفا والعبد  
 للمأمور ( وكذا في معين لم يسم له ثمن فشرى واختلفا في ثمنه ولا عبرة  
 لتصدق البائع في الاظهر

( فصل )

لا يصح حقه الوكيل بالبائع والشراء مع من زرد شهادته له ( وقالا لا يجوز  
 بمثل القيمة الا في البدو والمكاتب ( والوكيل بالبيع يجوز بيعه بمثل او كثر  
 وبالعرض وقالا لا يجوز الا بمثل القيمة وبالمنزلة ( ويجوز بيعه بالنسيئة وبيع  
 نصف ما وكل بائنه واخذه بالنسيئة كنيلا ارضا ( فلا بضمن ان نوى ما على



الكفيل اوضاع الرهن في يده ( ولو وهب الثمن من المشتري و ابرأه منه او حط منه جاز و يضمن وعند ابي يوسف لا يجوز ) وكذا الخلاف لو اجماله ارجل به حوالته ولو اقاله صح وسقط الثمن عن المشتري ولزم الوكيل رده ابي يوسف لا يسقط عن المشتري ( والوكيل بالتسليم يجوز شراؤه بمثل القيمة وزيادة يتغابن بها هي ما يقوم به تقوم وقدر في العروض ده نيم وفي الحيوان ده بازده ( وفي العقار ده دوازده لا بما لا يتغابن بها ) ولو وكل ببيع عبد فباع نصفه جاز وقال لا يجوز الا ان باع الباقي قبل الخصومة وهو استحسان ( وان وكل بشراء عبد فاشترى نصفه لا يلزم الموكل الا ان اشترى باقية قبل الخصومة اتفاقا ( ولو رد المبيع على الوكيل بعيب بقضاء رد على أمره مطلقا فيما لا يحدث مثله ( وكذا فيما يحدث مثله ان بينة او نكول ( وان باقرار فلا ولزم الوكيل ( ولو باع نسئة وقال الموكل امرتك بالنقد وقال بل اطلعت صدق الموكل وفي المضاربة المضارب ( ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده فيما وكل به في خصومة ورد وديعة وقضاء دين وطلاق وعق لا عوض فيهما ( وليس للوكيل ان يوكل الا باذن موكله او بقوله اعمل برأيك ( فان اذن فوكل كان الثاني وكيل الموكل الاول لا الثاني فلا ينزل بعزله ولا بموته وينزلان بموت الاول ( وان وكل بلا اذن فقد الثاني بحضرته جاز ( وكذا لو عقد بغيته فأجازه او كان قد قدر الثمن ( ولا يجوز لعبد او مكاتب التصرف في مال طفله ببيع او شراء ولا تزويجه ( وكذا الكافر في حق طفله المسلم )

### ( باب الوكالة بالخصومة والقبض )

لو وكيل بالخصومة القبض خلافا لفر والفتوى اليوم على قوله ومثله الوكيل بالقاضي ( ولو وكيل بقبض الدين الخ ردة قبل القبض خلافا لهما ( ولو وكيل باخذ الشفعة الخصومة قال الاخذ اتفاقا ( وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة او بالقبضة او بالرد بالعيب ( وكذا الوكيل بالشراء بهر بماله و ليس للوكيل بقبض العين الخصومة ولو برهن ذوا اليد على الوكيل بقبض عبدان موكله بأحده منه تقصر يد الوكيل ( وبقيت البيع فيلزم امادة البينة اذا حضر الموكل

كما تقصر يد الوكيل بنقل الزوجة او العبد ( ولا يثبت الطلاق والعق  
لو برهنا عليهما بلا حضور الموكل ( واقرار الوكيل بالخصومة  
على موكله عند القاضي صحيح لا عند غير القاضي خلافاً لابي يوسف رح  
( لكن لو برهن عليه انه اقر في غير مجلس القضاء خرج عن الوكالة  
ولا يدفع اليه المال كالأب او الوصي اذا اقر في مجلس القضاء لا يصح  
ولا يدفع اليه المال ( ولا يصح توكيل رب المال كفيله بقبض ماعلى  
المكفول عنه ومن صدق مدعى الوكالة بقبض الدين امر بالدفع  
اليه فان صدقه صاحب الدين والا امر بالدفع اليه ايضاً ورجع به  
على الوكيل ان لم يهلك في يده وان هلك الا ان كان ضمنه عند دفعه  
او دفع اليه على ادعائه غير مصدق و ككالتة ( ومن صدق مدعى  
الوكالة بقبض الامانة لا يؤمر بالدفع اليه ( وكذا لو صدقه في دعوى  
شراؤها من المالك ( ولو صدقه في ان المالك مات وتركها ميراثه  
امر بالدفع اليه ( ولو ادعى المديون على الوكيل بقبض الدين استيفاء  
الدائن ولا يئنه له امر بدفعه اليه ولا يستحلفه انه لم يعلم استيفاء  
موكله بل يتبع رب الدين ويستحلفه انه ما استوفى ( ولو ادعى البائع  
على الوكيل الرد بالعيب ان موكله رضى به لا يؤمر بدفع الثمن قبل  
حلف المشتري ( ومن دفع اليه آخر عشرة ينفقها على اهله فاتفق عليهم  
عشرة من عنده فهي بها

### ( باب عزل الوكيل )

للموكل عزل وكيله الا اذا تعلق به حق الغير كوكيل الخصومة بطلب  
الخصم ( ويتوقف انزاله على علمه فتصرفه قبله صحيح ( وتبطل  
الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقاً ( وحده شهر عند ابي يوسف رح  
وحول عند محمد وهو المختار وبالحاقه بدار الحرب مرتداً خلافاً لهما ( وكذا  
بمجز موكاه مكاتباً وبمجره بأذونا وافتراق التريكين ويتصرف الموكل  
فيما وكل به ( ولا يشترط في لوت رما بعده علم الوكيل

### ( كتاب الدعوى )

هي اخبار بحق له على غيره ( والمدعى من لا يجبر على الخصومة ( والمدعى عليه





وان برهنا فحجة المستأجر في المنفعة وحجة المجر في الاجرة ( و ب )  
استيفاء المنفعة لا يتحالفان والقول للمستأجر وبعد استيفاء البعوض بالمانع  
( وتصح فيما بقي والقول للمستأجر فيما مضى ( وان اختلفا في قدر بدل البعوض  
لا يتحالفان والقول لا بعد وقال يتحالفان وتصح ( وان اختلف الزوجان في  
مناع البيت فالقول لها فيما صلح اياها وله فيما صلح له اولهما فيما صلح لهما  
وبعد موت احدهما القول في المحتمل للمي ( وعند ابي يوسف كذلك في  
الرائد على جهاز مسلها وفي جهاز مثلها لها اولور منها وعند ابي حنيفة  
اولور منه ( وان كان احدهما مملوكا فالكل للحر في الحيات والاربع في موت  
وقالا المأذون والمكاتب كالحر

### ( فصل )

قال ذواليد هذا السي اودعني فلان الغائب او امارني او آجرني  
اورهني او غصبته منه و برهن علي ذلك اندفعت خصومة المدعي  
( وقال ابو يوسف فبين حرف بالحبيل لا تدفع وبه يؤخذ ( وان قال  
الشهود اودعه من لا نعرفه لا تدفع بخلاف قولهم نعرفه بوجهه  
لاباسمه ونسبه حيث تدفع عبد الامام خلافا لمحمد ر ح ( ولو قال نعرفه  
منه لا تدفع وكذا لو قال المدعي سرقته او غصبته مني وان برهن  
ذواليد على ايداع الغائب ( وكذا ان قال المدعي سرق مني خلافا لمحمد  
( ولو قال المدعي ابنعت من زيد وقال ذواليد اودعني هو اندفعت بلا  
حجة الا اذا رهن المدعي ن زيد او كاه نقضا

### ( باب دعوى الرجلين )

لا تعتبر بينة ذي اليد في الملك المطلق وبينة الخارح فيه احق ( برهنا  
على ما في يد آخر قضى به لهما ولو على نكاح امرأة مقلها وهي لمن صدقت  
( فان ارضا فالسابق احق ( وان اقرت لاحدهما قبل البرهان فهي له  
( فان برهن الآخر بعد ذلك قضى له ( فان برهن احدهما فتضمن له بمرهن  
الآخر لا يقبل الا ان اثبت سبقه ( وكذا لا يقبل برهان خارجي ذي  
نكاحه ظاهرا الا ان اثبت سبقه وان برهنا على شراء سي من آخره  
نصفه بنصفه منه او تركه وترك احدهما بعد ما قضى اياه لا يأنس

الآخر كما كان لاحدهما يد او تاريخ فهو اولى ( وان ارخا فالسابق  
 و ( وان كان احدهما يد وللآخر تاريخ فذواليد اولى ( والبراء  
 من ربيعة مع قبض ( والبيعة ربيعة في الاحتمال التامة  
 سواء ( و ( اا اا المهر عند ابي يوسف ( وقال محمد السراء اولى  
 وعلى الروح التامة ( والرهن مع القبض اولى من الهبة معه ( فان كانت  
 بشرط العوض فهي اولى ( وان برهن خارجا على ملك مورخ او شراء  
 مورخ او من واحد غير ذي اليد فالسابق اولى ( وان برهن احدهما  
 على الشراء من زيد والآخر عايه من بكر واتفق تاريخهما فهما  
 سواء ( وكذا لو وقت احدهما فقط ( ولو برهن خارج على الشراء  
 من شخص آخر على الزنة والقبض من غيره وآخر على الارث من ابيه  
 وآخر على الزنة والقبض من رابع قضى بينهم ارباعا ( ولو برهن  
 خارج على ملك مورخ وذواليد على ملك اقدم فهو اولى خلافا  
 لمحمد في رواية ( وكذا الخلاف لو كانت اليد لهما ولو برهن خارج  
 وذو يد على ملك مطلق وودت احدهما فقط فالخارج اولى ( وعند  
 ابو يوسف ذوالوقت اولى ( واو كان المدي في اياهما ارفيد ثالث  
 والمسئلة بحالهما فهما سواء ( وعند ابي يوسف الذي وقت اولى  
 وعند محمد الذي اطلق اولى ( ولو برهن خارج وذو يد على النتاح  
 فذواليد اولى ( وكذا لو برهن كل على تملك الملك من آخر وعلى النتاح  
 عنده ( ولو برهن احدهما على الملك المطلق والآخر على النتاح  
 فهو ادنى وكذا لو كانا خارجين ( ولو قضى بالنتاح لزيد ثم برهن  
 ثالث على النتاح قضى له الا ان يعد ذواليد برهانه بالو برهن المقضى  
 عايه بالملك المطلق على النتاح يقبل ويتحقق القضاء ( وكل سبب لا يتكرر  
 فذلك النتاح كمنسج نياح لا تنسج الامرة وكحب الثبن وانحاذ  
 الجبن والبد والدرعزى وجز الصوف ( وما يتكرر بمنزلة الملك المطلق  
 كمنسج الحز وكالبناء والغرس وزراعة البر والحبوب ( وما اشكل رجع  
 فيه الى اهل الخبرة كالاشكل عايتهم جعل كالطلق ( وان برهن  
 خارج على ملك مطابق وذو يد على الشراء منه فهو اولى ( وان برهن  
 كل منهما على الشراء من صاحبه ولا تاريخ نهاترا ونترك المسال في بد

ذى اليد وعد محمد يقضى للمخارج ( وان ارحا في العقار بلا ذكره من  
وتاريخ المخارج اسبق قضي لذي اليد وعند محمد للمخارج ( وان ارحا :  
قبضا قضي لذي اليد اتفاقا ( وان كان وقت ذهابه اسبق من  
للمخارج في الوجهين ولا ترجيح بكثرة الشهود ( وان ادعى احد  
خارجين نصف دار والاخر كلها فالربع للاول ( وعندهما الثلث  
والباقي للاخر ( وان كانت في يدهما فتكاهما لمضى الكل " نصف  
بقضاء ونصف بلا قضاء ( وان برهن خارجا على نجاح دعيه  
وارخا قضي لمن وافق سننها تاريخه وان اشكك كل واحد منهما  
بطلا ( وان برهن احدا لخارجين على غصب ذي والاخر على  
وديعة استويا

### ( فصل في التنازع بالايدي )

لايس التوب اولى من الاخذ كنه ( والراكب احق من الاخذ بالاسام  
( ومن في اسرج احق من الرديف ( وصاحب المحمل اولى بمن  
علق كوزه عليها ( والراكبان بلا سرح اوفيه سواء وكذا الجالس  
على البساط والمتعلق به ومن معه توب وطرفه مع آخر ( والحائط لمن  
جذوعه عليه او اتصل بناؤه اتصال تربيع لامن عليه هراى بل  
الجاران فيه سواء وان كان لكل عليه بلعة جذوع فبنهما ولا ترجيح  
بالاكثر منها ( وان كان لاحدهما بلعة والاخر اقل فهو لساحب البلعة  
والاخر موضع خشبته ولو لاحدهما جذوع والاخر اتصال لذي  
الاتصال والاخر حق الوضع وقيل انى الجذوع ( وذو بيت من دار  
كذى بيت منها في حق ساحتها ( ولو ادعى ارضه كى انها في يده  
وبرهننا قضي يدهما ( وان برهن احدهما او كان بين فيها او بين  
او اخر قضي يده ( في يده صى يعبر عن نفسه قال انا حر قال قوله وان قال  
انا عبد افلان فهو عبد لذي اليد وكذا من لا يعبر عن نفسه فلو ادعى  
الحرية عند كره لا يقبل بلاجة

### ( باب دعوى النسب )

ولدت مائة لاقل من نصف سنة منذ هت طاعة لم يبع فهو ابا





(وان ثلث فكذلك) وكذا واحد واثنيون (ون ثلث مائة)  
 (وان ربع زيد الب وكذا كل مكمل وموزن وسرقة مائة)  
 فهو نصف عنداني يوسف وعند محمد يؤمر بالبيان (ودله)  
 اوقلي اقرار دين (فان وصل به هو ودية صدق وان فصل لا) وعند  
 اومع اوفي بيتي اوفي صندوق اوكيسي اقرار بامانة (ولو قال لمن ادعى  
 عليه القا انزها اوانتقدها اواجلني بها اوقد قضيتكها اوابراتني ...  
 اووهبتها اوتصدقت بها على اواحلثك بها فـ اقرو لا شير  
 (ولو اقر بدين مؤجل وقال المقر له هو حال لرمه حالا وحال المقر له  
 على الاجل) ولو قال على مائة ودرهم فالكل درهم (واذا كل  
 مايكال اويوزن) ولو قال مائة ووب اومائة وثوبان لزمه تسير  
 المائة (وان قال مائة وثلاث اواب فالكل ثياب ولو اقر بخرق  
 قوصرة لزمه اوبخاتم لزمه الحلقة والقص) اوبسيف فالحمل واجل  
 والجمائل اوبحيلة فالكسوة والعيدان (وان بداه في اء حـ ر ل  
 الدابة ققط ووب في مسدب لزمه وكذا بوب في بوب) وان رب  
 في عشرة اواب لزمه واحد عنداني يوسف واحد عسرة  
 محمد (ولو قال على خسة في حبة لزمه حبة وان نوى ان يرب و ...  
 مع يلزم عشرة) وفي قوله على من درهم الى عشرة اوماين درهم  
 الى عشرة يلزمه تسعة وعندهما عشرة (وان قاله من داري ماين  
 هذا الجدار الى هذا الجدار فله ماينهما ققط) وصح الاقرار بالحمل  
 وحمل على الوصية مرعي (والحمل ان يمس احد الكـ روية  
 (فان ولدت حيا لاقل من نصف حول مداقروه ما تره ر ...  
 فلهما وان ميتا فملوصي والمورث) وان مـ ر بايع اواقراض اوالله  
 الاقرار لغا) وان اقر بشرط الخيار لزمه المال وبطل الشرط

(باب الاستثناء وما في معناه)

صح استثناء بعض ماقر به لو متصلا ولزمه باقيه وبطل الاستثناء  
 الكل (وان اقر بشيئين واستثنى احدهما اراحداهما ورضي الاخر  
 بطل استثناءه خلافا لهما) (وان استثنى بعض احدهما ارضي

كل من صح عنه (واواه من كيا او رزنا او عدد بامتياز بان  
 (ولو استثنى) بها شاة اربوا اودارا بطل  
 (ولو اراد ان يشاء الله بطل اقرره) وكذا ان عات به شيء  
 (ولو استثنى) باللائكة والجن (ولو اقر بدار واستثنى بها كما  
 (ولو قال باو هالي والعروة له كان كما قال) وفص الحيات ومحل  
 الاستسار كينها (وان قال له على الف من ثمن عبد لم اقبضه فان عينه  
 قيل اقر له سلم وتسلم ان شئت وان لم يمينه لرمه الالف ولعاقوله لم اقبضه  
 (ولو قال من من حجر او خنزير لا يصدق وعندهما ان وصل صدق  
 ولو قال من ثمن متاع او اقرصني وهو زبوف او نهرجة لرمه الجياد  
 (ولو يرمد ما قال ان وصل) وان قال من غصب او ودبعة وهي زبوف  
 او نهرجة صدق (ولو قال سته او رصاص فان وصل صدق  
 والاعلا) ولو قال عصبت نوبا وجاء بمعيب صدق (ولو قال على الف  
 الا انه ينقص مائة صدق ان وصل والارم الالف) ولو قال اخذت  
 منك لسا ودبعة فهلكت وقال المقر له اخذتها غصبا ضمن (ولو  
 قال بدل اخذت اعمايتني لا يضمن) (ولو قال غصبت هذا الذي من  
 زيد لابل من عمرو فهو لزيد وعليه قيمته لعمرو) (ولو قال هذا كان لي  
 ودبعة عندك فاخذته وقال الآخر هولي دفع اليه) (وان قال اجرت  
 فرسي او ثوبي هذا فلانا فركه او لبسه او رده على او اعتره او اسكنه  
 داري ثم ردها على صدق) (وعندهما القول بالآخود منه) (ولو قال ساط  
 ثوبي هذا فكذا ثم قبضته منه وادعاه الآخر فعلى هذا الخلاف في الصحيح  
 (ولو قال اقضضت من فلان العاكات عليه او اقرضته العائم اخذتها  
 منه ونكر فلان فاقول له) (ولو قال زرع فلان هذا ازرع او بني  
 هذه الدار او غرس هذا الكرم لي استعنت به فيه وادعى ولا ذلك  
 قالعول للمقر

( باب اقرار المريض )

دين صحته وماله في مرضه بسبب معروف سواء (ويقدمان على  
 ما قر به في مرضه والكل مقدم على الارث) (ولا يصح تخصيصه

غريما بقضاء دينه ولا اقراره لو اقره الا ان يصدقه بقية الورثة  
 ( وان اقر لا جنبي صح ولو احاط بماله ) ولو اقر لا جنبي سم اذا  
 ثبت نسبه و بطل اقراره ( ولو اقر لا جنبيه سم تزوجهما )  
 اقراره ( ولو اوصى له اثم تزوجهما بطلت ) واو وهبهما سم تزوجهما  
 فلا رجوع ( وان اقر بغير مجهول النسب يولد مثله لثله انه ابنه وصدقه  
 الغلام ثبت نسبه منه ولو مريضا وشارك الورثة ) وصح اقرار الرجل  
 بالوالدين والولد والزوجة والمولى وشرط تصديق هؤلاء و اذا  
 اقرار المرأة لكن شرط في اقرارها بالولد تصديق الروح ابنته  
 او شهادة قابلة وصح تصديقهم بعد موت المقر الا تصديق الزوج  
 بعد موتها وعندهما يصح ايضا ( وان اقر بنسب غير الولاد كاخ وعم  
 لا يثبت ويرثه ان لم يكن له وارث معروف ولو بعيدا ) ومن مات ابوه فاقر  
 باخ شاركه في ارث ولا يثبت نسبه ولو كان لابيها الميت دين على  
 شخص فاقر احدهما بقبض ابيه نصفه فالصنف الثاني للآخر  
 ولا شيء للمقر

### ( كتاب الصلح )

هو عند رفع النزاع ويجوز مع اقرار وسكوت وانكار فالاول كالبعض  
 ان وقع من مال بمال فثبت فيه الشفعة والرد بالعيب وخيار الرقبة  
 والشرط ( وتفسده جهالة البذل لاجهالة المصالح عنه ) واشترط  
 القدرة على تسليم البذل ( وان استحق بعض المصالح عنه او كان رجوع  
 بكل البذل او بعضه ) وان استحق بعض البذل ار كاه رجوع بكل المصالح  
 عنه او بعضه وان وقع من مال بمفعة اعتبر اجارة فيشترط فيه التوقيت  
 ( ويبطل بموت احدهما ) والاخيران معاوضة في حق المدعي وفداء  
 اليمن وقطع المازعة في حق الآخر ( فلا شفعة في دار عسوخ عنهما  
 مع احدهما ) وتجب في دار صولح عليهما ( وما استحق من المدعي  
 كلا او بعضا يرد للمدعي حصته من البذل ويرجع بالمعسوفة  
 فيه ) وما استحق من البذل بعضا او كلا يرجع للمدعي الى دعواه  
 في قدره وهلاك البذل قبل التسليم كاستحقاقه في التملين ( ولو

عن دعوى الباقي  
( وحيلته ان يزاد في البذل شيئا ويبرأ )

( ١٥١ )

يجوز اسخ عن مجهول ولا يجوز الا على معلوم ( ويجوز عن دعوى المال والمنفعة والجنسية في النفس ومادونها عمدا او خطأ ) وعن دعوى الرق وكان عتقا بمال ولا ولاء عليه ( ودعوى الزوج النكاح وكان خلعاً وبجرم عليه ديانة ان كان مبطلاً ) ولو صالحها بمال لقرله بالنكاح جاز ( ولا يجوز ان ادعته المرأة وقيل يجوز ولا عن دعوى الجرد ) وان قتل عبد مأذون رجلاً عمداً وصالح عن نفسه لا يجوز بخلاف صلحه عن نفس عبده قتل رجلاً عمداً ( وان صالح عن مفعوب تلف باكثر من قيمه جاز ) وقالوا تبطل الفضل ان كان لا يتغابن فيه ( وان بمرض صح مطلقاً اتفاقاً وان اعتق مؤسر عبداً مشتركاً وصالح عن باقيه باكثر من نصف قيمته بطل الفضل ) وان بمرض صح ويجوز صلح المدعى بمال يدفعه الى المكر ليقرله ( وبطل الصلح عن دم عبداً وعلى بعض دين يدفعه يلزم الموكل لا الوكيل الا ان ضمنه ) ( وبطل ما هو كبيع يلزم الوكيل ) ( وان صالح فضولي ضمن البذل او اضافته الى ماله او اتسار الى عرض او نقد بلا اضافة او اطلاق وسلم صح وكان متبرعاً ) ( وان اطلق ولم يسلم توقف ) فان اجازه المدعى عليه جاز وتزومه البذل والابطال

( باب الصلح في الدين )

الصلح عما استحق بعقد المدانية على بعض جنسه اخذ لبعض حقه واسد قاطب لبقية لا سعارضة ( قالوا صالح عن ألف حال عن مائة حالة او ألف مؤبس صح ) ( وكذا عن ألف بغير عيئة زهوف ) ( ولا يصح من دراهم على دينار موجهة او من ألف موجهة على نصفه حالا او عن ألف سود على نصف بيبه ) ( واوصال عن ألف درهم ومائة دينار على مائة درهم حالة او مربعة صح ) ( وان قال من له على آخر ألف ادخل نصفه على الك برى من باقية ففعل برى والا فلا يبرأ خلافاً

لابي يوسف رح ( وان قال صالحتك على نصفه على انك ان لم تدفع  
النصف فالالف عليك لا يرا اذالم يدع اجماعا ( وان قال ابرأك من  
نصفه على ان تعطيني نصفه غدا برئ من نصفه اعطى راءه  
( وكذا لو قال اد الى نصفه على انك برئ من باقيه ولم يوقت ( واودى  
ان ادبت الى نصفه فانت برئ او اذا ادبت اومتى ادبت لا يصح الا براء  
وان ادبت الى نصفه فانت برئ او اذا ادبت اومتى ادبت لا يصح الا براء  
وان ادى ( ومن قال سرا الرب دينه لا افرلك حتى تؤخره هي او تحذ  
هني ففعل جاز ( وان اعلن لرمه للمال

( فصل )

ان صالح احد ربي الدين عن نصفه على ثوب فلسريكه ان يذبح  
المديون بنصفه او يأخذ نصف الثوب الا ان يضمن له المصالح ربع  
الدين ( وان قبض شيئا من الدين شاركه شريكه فيه واتبعا الغريم مائة  
وان اشترى بنصفه شيئا ضمنه شريكه ربع الدين او اتع اربعة ( ربن  
ابرا عن نصيبه او قاص الغريم بدين سابق لا يضمن لسريكه ( وان ابرا  
عن البعض قسم الباقي على سهامه ( وان اجل نصيبه لا يصح خلافا  
لابي يوسف رح ( وبطل صلح احد ربي سلم من نصيبه على مادمع خلافا  
له ايضا ( وان اخرج الورثة احدهم عن عرض او عتار بمسا ارعن  
احد القدين بالآخر او صهما بهما صح قل البدل او اكثر ( وعن  
نقدين وغيرهما ما حد القدين لا تصح الا ان يكون لهما اربعة  
نصيبه من ذلك الجنس وان بدرض جاز مطلقا ( وان في التزاد من  
على الناس فاخرجوه ليكون الدين لهم بطل الصلح ( قال فسرلو راء  
الغرماء من نصيبه صح ( وكذا ان قضوا حصته منه بربا وقرضوه  
قدرها واحالهم به على الغرماء وصالحوه عن غيره ( وفي صحة الصلح  
عن تركه هي اربعة من غير مارة هي مكين او درزين من ذلك  
والاصح الجسرازان علم انك غير المكمل ار ان يزرن دائمة كمال  
في بد البقية ( وبطل الصلح والقبض اذا كان من البقية من ذلك  
( وان غير مستغرق فالاولى ان لا يصالح قبل قبضه ( ربن ربن  
يجوز والقسمه تجوز قياسا لا استحسانا ( رقبلى اقيس راس يوقت

والاستمسان ان يوقت قدر الدين ويقسم الباقي

(كتاب المضاربة)

في شركة في ربح بمال من جابت وعمل من جاب ( والمضاربة امين  
 ( فاما مصرف فوكيل ( فان ربح فشرى بك ( وان خالف ففاسد  
 ( وان شرط كل الربح له فستقرض ( وان شرطه لرب المال فستبضع  
 ( وان فسدت فاجير فله اجر ماله ربح اولم يربح ( ولا يزداد على ما شرطه  
 عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولا يضمن المال فيها ايضا ( ولا تصح  
 المضاربة الا بمال تصح به الشركة ( وان دفع عرضا وقال بهه واعمل  
 في هذه مضاربة او قال اقض مالي على فلان واعمل فيه مضاربة  
 جازت ايضا ( وشرطه تسليم المال الى المضارب بلا يد رب المال فيه  
 ما قد كان اذ غير عاقد كالصغير اذا عقدها له وليه واحد السريكين  
 اذا عقدها الاخر وكون الربح بينهما مشاعا ففسدان شرط  
 لاحدهما عترة دراهم مثلا ( وكل شرط يوجب جهالة الربح  
 يفسدها وما لا فلا ( ويبطل الشرط كشرط الوضعية على المضارب  
 ( والمضارب في مطلقها ان يبيع ويشترى ويوكلهما ويسافر ويمنع  
 ويودع ويهرن ويرتهن ويواجر ويستأجر ويحتال باليمن على  
 الايسر وغيره ( ولو ابضع رب المال صح ولا تقسده المضاربة وليس له  
 ان يضارب الا باذن رب المال او بقوله له اعمل برأيك ( ولا ان يقرض  
 ويستدين او يهب او يتصدق الا بتخصيص ( فان شري بماله  
 بزاو قصره او حله بماله فهو متبرع ( وان قيل له اعمل برأيك وله الخلط  
 بماله ( والصبع ان قيل له ذلك فلا يضمن به ويصير شريكا بما زاد الصبع  
 ( وحمته انه اذا ربح وحصته الثوب في المضاربة ( وان قيدت ماله  
 او ماله ادرت ان ماله من فاير له ان يجازي كذا في الشركة فان  
 تجازي ضمن ربح له ( فان ماله اسل لكرفة او الصبارفة  
 فمائل في الكوفة غير اهله او صرفت مع غير الصبارفة في ماله  
 ( وكذا لو قال اشتر في سوقها فان شري في غيره بخلاف ماله تستقرى  
 في غير السوق ( وان قال خذ هذا المال تسلم به في الكوفة او فاعمل به

الثلث ثم وثم ( وجب مع ماذفع رأس المال ) ولو كان مع المضارب القسان  
فقال دفعت الى الفاء وربحت انا وقال المالك بل دفعت اليك الفين فاقول  
للمضارب ولو اختلفا مع ذلك في قدر الربح فللمالك ( ولو قال من مائة ألف  
قدر ربح فيها مضاربة زيد وقال زيد بل بضاعة فاقول لزيد ( وكذا الاول  
ذواليدهي قرض وقال زيد بضاعة او ودیعة او مضاربة ( ولو قال  
المضارب اطلقت وقال المالك عینت نوما فاقول للمضارب ( ولو ادعى  
كل نوما فلان لك

### ( كتاب الودیعة )

الا بداع تسليط المالك غيره على حفظ ماله ( والودیعة ما يترك عند  
الامين للحفظ وهي امانة فلا تضمن بالهلاك ( وللمودع ان يحفظها  
بنفسه وعياله ( وله السفر بها عند عدم النهي والخوف خلافا لهما  
فيما له حل ووثنة ( فان حفظها بغيرهم ضمن الا اذا عاف الخرق و افرق  
فدفعها الى جاره او الى سفينة اخرى ( فان طلبها ربحها فحبسها وهو  
قادر على تسليمها صار فاصبا ( وكذا لو جده اياها وان اقر به مداه  
بخلاف جدها عند غيره ( وان خلطها بماله بحيث لا يتميز فان يحنسها  
ضمن ( وانقطع حق المالك منها في المايع وغيره عند الامام وعندهما  
في غير المايع للمالك ان يشركه ان شاء وكذا في المايع وغيره عند محمد  
وعند ابى يوسف يصير الاقل تابعا للاكثر فيه ( وان يغير جنسها  
كبرو وشعير وزيت بشيرج ضمن وانقطع حق المالك اجماعا ( وان اختلطت  
بلاصنعه اشتركا اجماعا ( وان تعدى فيها بان كانت ثوبا فلبسه  
او دابة فركبها او عبدا فاستخدمه ضمن ( فان زال التعدي زال الضمان  
بخلاف المستعير والمستأجر ( وكذا لو اودعها ثم استردها وان اتفق  
بعضها فهلك الباقي ضمن قدر ما اتفق قط ( وان رد مثله و خلط بالباقي ضمن  
الجميع ( ولو تصرف فيها فربح يتصدق به وعند ابى يوسف يطيب له ( وان  
اودع اثنان من واحد شيئا لا يدع الى احدهما حصته بنية الاخر  
خلافا لهما ( وان اودع عند اثنين ما يقسم اقتسما وحفظ كل حصته  
( فان دفع احدهما الى الاخر ضمن الدافع لا القابض وعندهما لكل

حفظ الكل باذن الآخر ( وان لا يقسم حفظ احدهما باذن الآخر اجماعا )  
 ( وان نهى عن دفعها الى غيره فدفعت الى من له منه بدضمن ) ( وان الى  
 من لا بدله منه كدفع الدابة الى عبده وشيء يحفظه النساء الى زوجته لا  
 بدضمن ) ( وان امر بحفظها في بيت معين من دار فحفظها في غيره لا بدضمن  
 الا ان كان فيه خلل ظاهر ) ( وان امر بحفظها في دار فحفظ في غيرها  
 ضمن ) ( ولو اودع المودع فهلك ضمن الاول فقط وعندهما ضمن ايا شاء  
 فان ضمن الثاني رجع على الاول لا بالعكس ) ( ولو اودع الفاضل ضمن  
 ايا شاء اجماعا ) ( ولو ادع عند عبد شيئا فأنلفه ضمنه بعد عتقه ) ( وان عند  
 صبي فأنلفه فلا ضمان اصلا وقال ابو يوسف يضمنه للحال ) ( وان دفع العبد  
 الوديعه الى مثله فهلك ضمن الاول بعد العتق وعند ابى يوسف ربح  
 ضمن ايهما شاء للحال وعند شمس رح ان ضمن الاول فبعد العتق وان  
 ضمن الثاني فللحال ) ( ومن دعه الف قاضي كل من اتين ايداعها عنده فنكل لهما  
 فهي لهما وضمن لهما مثلها )

### ( كتاب العارية )

هي تملك منفعة بلا بدل ولا تكون الا فيما ينفع به مع بقاء عينه ( واعارة  
 المكبل والموزون والمعدود قرض الا ان عين انقضا يمكن رد العين  
 بعده وتصح باعرتك ومنحك واطعمتك ارضى وحلتك على دابتي  
 واخدمتك عيدي اذا لم يرد بذلك الهبة ) ( ودارى لك سكنى او عمري سكنى  
 وللمعير الرجوع فيها متى شاء ولو هلكت بلا تعد فلا ضمان ) ( ولا توجر  
 ولا رهن كالموديعه فان آجرها فقلت ضمن ايهما شاء ) ( فان ضمن  
 المودع لا يرجع على احد وان ضمن المستأجر رجع على المؤجر ان لم يعلم  
 انه عارية ) ( وله ان يعير ما لا يختلف باختلاف الاستعمل كالحمل على الدابة  
 لا ما يختلف كالركوب ان عين مستعمل وان يعين اياها ايضا ما لم يتعين  
 فان تعين له يبرأ من ركوبه ايس له اركاب غيره وان اركب غيره فليس له  
 ان يركب غيره ) ( وان يبدل بنوع اروقته او يهما ضمن باختلاف الى غيره  
 قطار راسه ايس فيهما ان ادفعه باى نوع من راسه في اي وقت شاء  
 ) ( وتصح اية ارض بنائه وليس له ان يرجع متى شاء ويكلفه



قلعها ولا يضمن ان لم يوقت وان وقت ورجع قبضه كره له ذلك وضمن  
مانقس بالتلمع ( وقيل يضمن قيمته ويملكه ) والمستعير قلعها لا يضمن  
ان لم تنقص الارض به كثيرا وعند ذلك الحيار للمالك ( وان اعادها  
للزراع لا تؤخذ حتى يحصد وقت ام لا ) واجرة رد المستعار والمستأجر  
والوديعة والرهن والمفوض على المستعير والموجر والمودع والمرتهن  
والقاصب ( واذا رد المستعير الدابة الى اصطلح ربه والعبد والثوب  
الى دار مالكه برئ بخلاف الغصب والوديعة ) وان رد المستعير الدابة  
مع عبده او اجيره مشاهرة او مسانهة برئ ( وكذا ان ردها مع اجير  
رهبها او عبده يقوم على الدابة اولا ) بخلاف الاجنى والاجير مياومة  
ورد شيء نفيس الى دار مالكه ( ويكتب مستعير الارض للزراعة قد  
اطعمتني ارضك لا امرتني خلافا لهما

( كتاب الهبة )

هي تملك عين بلا عوض ( وتصح بايجاب وقبول وتم بالقبض  
الكامل ) فان قبض في المجلس بلا اذن صح وبعده لابد من الاذن ( وتنعقد  
بوهبت ونحلت واعطيت واطعنتك هذا الطعام وكسوتك هذا الثوب  
واعمرتك هذا الشيء وجعلته لك عمري وداري لك هبة تسكنها  
وبنيها في حانك على هذه الدابة ) وان قال داري لك هبة سكني او سكني  
هبة او نحلي سكني او سكني درقه او صدقة طرية او عارية هبة فطرية  
وتصح هبة مشاع لا يحتمل القسمة لا ما يخلو لها فان قسم وسلم صح  
( ولا تصح هبة دقيق في روغن في سمس وسمن في لبن وان طين وان تخرج  
وسلم ) وهبة لبن في ضرع وصوف على غنم ونخل وزرع في ارض وتمر  
في نخل كهبة المشاع ( وهبة شيء هو في يد الموهوب له تتم بلا تجديد  
قبض ) وهبة الاب لطفله تتم بالامتنان ان كان المودع في يد الاب  
او في يد مودعه الا ان كان في يد قاصب ارشباع يفسد او يذهب  
والصدقة في ذلك كالهبة ( والام كلاب عند خيتمه غيبة نقطة  
او موته او عدم رصيده ان كان الطفل في عياله ركذا كل من يول  
الطفل ) وهبة الاجني تتم بقبضه ولرما قلا وبقبض ابيه او جده

او وصى احدهما او اده ان في جرها او اجنبي يريه او يقبض زوج  
الطفلة لها ولو مع حضرة الاب بعد الرفاف لا قبله ( وصح هبة اثنين  
لواحد دارا لا كسبه خلافا لهما ) ( وصح تصديق عترة على قير بن  
وهبتها لهما ) ولا تصح ان اثنين خلافا لهما

( باب الرجوع فيهما )

صح الرجوع فيها كلا او بعضا ويكره ( ويمنع منه حروف ) ( دمع خزقه )  
قال دال الزيادة المتصلة كالبناء والغرس والعين لا المتفصلة ( والميم  
موت احد الماقلين ) والعين العوض المضاف اليها اذا قبض نحو  
خذ هذا عوضا عن هبتك او بد لاعنها او في مقابلتها ولو كان من  
اجنبي فلو لم ينصف فذلك ان يرجع فيما وهب ( والحاء الخروج عن ملك  
الموهوب له ) ( والزاي الزوجية وقت الهبة فانه الرجوع لو وهب ثم نكح  
لالو وهب ثم ابان ) ( والقاف القرابة فلا رجوع فيما وهب لذي رحم  
محرم ) ( والهاء هلاك الموهوب ) ( والقول فيه قول الموهوب له وفي عدم  
الزيادة قول الواهب ) ( ولو عوض فاستحق نصف الهبة رجوع بنصف  
العوض ) ( وان استحق نصف عوض لا يرجع بشئ حتى يرد ببقه  
( وان استحق الكل رجوع بالكل فيهما ) ( ولو عوض عن نصفها فانه  
ان يرجع بمالم يعوض ولو خرج نصفها من ملكه فانه ان يرجع بمالم يخرج  
( ولا يصح الرجوع الا بتراس او حكم قاض ) ( فلو اعتق الموهوب له  
بعد الرجوع قبل القضاء والتسليم نفذ ولو منعه فذلك لا يضمن رده  
مع احدهما فسخ من الاصل لاهبة من الموهوب له فلا يشترط قبضه  
( وصح في المشاع وان تلف الموهوب فاستحق فتمن الموهوب له لا يرجع  
على داهيه ) ( والهبة بشرط العوض هبة ابتداء ) ( فشرط القبض  
في العوضين ومنعهما النسبوع في احدهما بيع انتهاء فثبت الهبة له  
وخيار العيب والتشط والرؤية في كل منهما

( فصل )

ومن وهب امة الاجلها او على ان يردها عليه او بعثها او يستولدها  
صحت الهبة وبطل الاستثناء والشط ( وكذا لو وهب دارا على ان يرد

عليه بعضها او يعوضه شيئا منها واودبر الحمل ثم وهبها كالهبة باطلة بخلاف ماله اعتقه ثم وهبها ( ومن قال لمد يونه اذا جاء غدا فاذين لك او فانت بريء منه او ان اديت الى نصفه فالباقى لك او فانت بريء منه فهو باطل ) والعمرى جائزة للمعمر حال حيوته ولورثته بعده وهي ان يجعل داره له مدة عمره فاذا مات ردت اليه ( والرقبي باطلة وعند ابى يوسف تصح كالعمرى ) وهي ان يقول ان مت قبلك فالك وان مت قبلى فلى ( فان قبضها كانت مارية في يده ) والصدقة كالهبة لا تصح قبيل القبض ولا في مشاع يقسم ولا رجوع فيها ولو لغنى ولا في الهبة للعقير ( ولو قال جميع مالى او ما املكه لفلان فهو هبة ) وان قال ما ينسب الى او يعرف بى فافرار

( كتاب الاجارات )

هي بيع منفعة معلومة بعرض معلوم دين او عين وما صلح به ما صح اجرة ويفسد بالسروط ( ويثبت فيها خيار النحرط والرؤية والعيب وتقيل وتفسخ ) والمنفعة تعرف تارة ببيان المدة كالسكنى والزراعة فتصح مدة معلومة اية مدة كانت ( وفي الوقف يتبع شرط الواقف فان لم يشترط فالفتوى ان لا يزاد في الاراضى على ثلث سنين وفي غيرها على سنة ) وتارة تعلم بذكر العمل كصبغ السوب وخباطته وحمل قدر معلوم على دابة مسافة معلومة ( وتارة بالاشارة كنقل هذا الى موضع كذا ) والاجرة لا تستحق بالعقد بل بالتجمل او بشرط او باستيفاء العقود عليه او التمكن منه فتجب لو قبض الدار ولم يسكنها حتى مضت المدة ( وتسقط بالنصب بقدر فوت التمكن ) ولرب الدار والارض طلب الاجرة لكل يوم ( ولرب الدابة لكل مرحلة ) وللقصار والخياط بعد الفراغ من عمله وان عمل في بيت المستأجر ( وللخباز بعد اخراج الخبز فان احترق قبل الاخراج سقط الاجر وان بعده فلان في بيت المستأجر ولا ضمان ) وقالا ان شاء المستأجر ضمنه مثل دقيقه ولا اجر وان شاء ضمنه الخبز وله الاجر ( والطباخ للولية بعد الغرف ولضارب العين بعد اقامته وقالا بعد تنسرحه ) ومن لعماله ان في العين كصباغ وقصار

يقصر بالنشاء والبيض فله حبسها للاجر فان حبسها فضاعت فلا ضمان ولا اجر وتالا ان شاء المالك ضده مصبوخا وله الاجر او غير مصبوخ ولا اجر ( ومن لا اثر لعمله فيها كالحمال والملاح وغاسل التوب ليس له حبسها بخلاف راد الآبق ) واذا اطلق العمل للمسانع فله ان يستعمل غيره وان قيد بعمله بنفسه فلا ( ومن استأجره رجل ليحيى بعياله فوجد بعضهم قد مات قاتى من بقي فله اجره بحسابه ) وان استوجر لا يصال طعام الى زيد فوجده ميتا فرده فلا اجر له ( وكذا لو استوجر لا يصال كتاب اليه فرده بموته وقال محمد له اجر ذهابه هنا ولو ترك هناك فله اجر الذهاب اجماعا

( باب ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز )

وصح استيجار الدار والحانوت وان لم يذكر ما يعمل فيه ( وله ان يعمل كل شيء سوى ما يوهن البناء كالحدادة ~~والقصاير الخ~~ ) واستيجار الارض للزرع ان بين ما يزرع اوقاف على ان يزرع ماشاء والبناء والغرس واذا اتقضت المدة زعم ان بقلعهما ويسهلها فارغة الا ان يغرم المزرع قيمته ذلك مقلوما برضى صاحبه ( وان كانت الارض تنقص بقلعه فبدون رضاه ايضا او يرضيا بتركه فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا والرطبة كالشجر والزرع بترك باجر المدل الى ان يدرك واستيجار الدابة للركوب والجل والدوب للبس فان اطلق فله ان يركب ويلبس من شاء فاذا ركب او لبس هو او اركب او لبس غيره تعين فلا يستعمله غيره ( وان قيد براكب او لبس فخالف ضمن ) وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل وما لا يختلف به فقيده هدر ( فلو شرط سكوني واحد جاز ان يسكن غيره ) وان سمي ما يحمل على الدابة نوعا وقدر كركب فله جل مثله او اخف كالشعير والسمسم لاما هو اضر كالمخ ( وان سمي قدرا من التطن فليس له ان يحمل مثل وزنه حديدا وان زاد على ما سمي فعطبت ضمن قدر الزيادة ان كانت تطيق ما حملها والا فكل القيمة ( وفي الارداق يضمن المصنف ولا عبرة بالقل وان كبحها او ضربها فعطبت ضمن خلافا لهما فيما هو معتاد ) وان تجاوز بها مكا ما سماه ضمن

ولا يبرأ بردها الى ماسماء وان استأجرها ذهابا وايابا في الاصح ( وان نزع  
سرح الحمار واسرجه بماسرج به مثله لا يضمن وان اسرجه او او كفه بما لا  
يسرج اولا يو كفه به مثله ضمن ) وكذا ان او كفه بما يو كفه به مثله وقال  
يضمن قدر ما زاد وزنه على السرح فقط ( وان سلك الحمار طريقا غير ما  
عينه المالك مما يسلكه الناس فلا ضمان عليه ان لم يتفاوت الطريقان ) وان  
تفاوتا او كان لا يسلكه الناس اوجله في البحر قتل ضمن ( وان بلغ  
فله الاجر وان عين زرع بر فزرع رطبة ضمن ما بقيت الارض وه اجر  
عليه ) وان امر بخياطة النوب قيضا فخاطه قباء خير المالك بين تضيئه  
قيمه وبين اخذ القباء ودفع اجر مثله لا يزاد على ماسمي ( وكذا لو امر  
بقباء فخاطه سراويل في الاصح وقبل يضمنه هنا بالاختيار

### ( باب الاجارة القاسدة )

~~يجب فيها اجر المثل~~ لا يراد على السمس ( ر م استأجر دارا مسكنا  
بكذا صح العقد في شهر فقط الا ان يسمى بجلة الشهور وكل شهر سكن  
منه ساعة صح وسقط حق الفسخ وظاهر الرواية بقوة في الأيسكة الأولى  
ويومها ) وان استأجرها سنة بكذا صح وان لم يبين قسسا بل شهر  
( وابتداء المدة ماسمي والا فوقت العقد فان كان حين يومين تعتبر  
بالأهلة والأفبا لا يام ) وعند محمد رح الاول بالايام والباقي بالاهلة وابو  
يوسف معه في رواية ومع الامام في اخرى وكذا العدة ( ويبرز اخذ  
اجرة الحمام والحمام لا اخذ اجرة دسب النيس ) ولا على اثبات ما  
كالاذان والحج والامامة وتعليم القرآن والفتنة ( واما ما صي ككالماء  
والنوح والملاهي ) ونفى اليوم بالجواز على الامامة وتعليم القرآن والفتنة  
( ويجبر المستأجر على دفع ماسمي ويحبس به وعلى دفع الحلوة المرسومة  
( ولا تصح اجارة المشاع الا من الشريك وعندهما تصح مطلقا ) وان  
آجر دارا من رجلين صح اتفاقا ( ويجوز استيجار الطر باجر مملوك  
وكذا بطعامها وكسوتها خلافا لهما وعليها غسل السبي وغسل يابه  
واصلاح طعامه ودهنه لا ثمن تنى منها بل هو واجرها على من  
نقته عليه فان ارضعت في المدة باين شاة او غدته بطعام ولا احرا لسا

ولو وجه ارضها لافي بنت المستأجر (وله فسخها ان لم يكن برضاها  
ان كان واحد تام لان اقرت به (ولا هل الطفل فسخها ان مرضت  
او حبلت (وانما استجر رعاياك لينسج له غزلا بنصفه او حمار ليحمل  
عليه طعاما بغير منعه او نور ليطن له برا بغير من دقيقه ويجب  
اجر المال في الكل لا يجاوز المسمى (وان استأجره ليخبر له اليوم قفيرا  
بدرهم فسد خلافة لهما واو قال في اليوم صح اتفاقا (وان استأجر ارضا  
على ان يكرها ويزرعها او يبنئها و يزرعها صح وعلى ان يبنئها  
او يكرى نهرها او يسرقها لا يصح وكذا الاستئجار للزراعة بزراعة  
والركوب بر كوب ولا سكنى بسكنى وتلبس بلبس (وان استأجر شريكه او حماره  
لحمل طعام هو لهما لا يلزم الاجر كراهن استأجر الرهن من المرتين  
(وان استأجر ارضا ولم يذكر انه يزرعها ولم يبين ما يزرعها لا يصح  
انما نعمه فان زرعها ومضى الاجل عاد صحيحا وله المسمى (وان استأجر  
حمارا الى مائة ولم يذكر ما يحمل عليه فحمل المعتاد فتفق لا يضمن فان بلغ مكة فله  
المسمى (وان اختصما قبل الزرع والحمل تقبضت الاجارة للفساد

### ( فصل )

الاجير المشترك من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالسباغ  
والدمار والانساع في يده امانة لا يضمن ان هلك وان شرط ضمانه به  
ففى (وعندهما يضمن ان امكن التحرز منه كالغصب والسرقه بخلاف  
مالا يمكن كالوت والحريق الغالب والعدو المكابر (ويضمن ما تلف  
بعمله اتفاقا كتخريق الدوب من دقة وزلق الجمال وانقطاع الحبل الذى  
يشد به الذكرى وخرق السفينة من مدها ~~ال~~ ~~كن~~ لا يضمن به الاذى  
من غرق فى السفينة او سقط من الدابة (ولا يضمن فساد ولا براغ  
لم يجاوز المعتاد (ولو انكسر دن فى طريق الفرات فلما لك ان يضمنه  
قيمه فى مكان حله ولا اجر اوفى مكان كسره وله الاجر بحسابه (والاجير  
الخاص من يعمل لواحد ولا يسمى اجير وحر ويستحق الاجر بتسليم نفسه  
مده (كم استوحر لخدمة ستة اشهر وعمره ولا يضمن ما تلف فى يده

او بعمله ( وصح ترديد الاجرين تفصيلين وايهما وجد لازم مسمى له  
 نحو ان خطته فارسيا فبدرهم اورويسا فبدرهمين وان صبغته بعصفر  
 فبدرهم اوبز عفران فبدرهمين وان سكنت هذه فبدرهم في الشهر او هذه  
 فبدرهمين وان ركبتهما الى الكوفة فبدرهم اوالى واسط فبدرهمين  
 وكذا اورد دين ثلاثة لآيين اربعة ( ولو قال ان خطته اليوم فبدرهم  
 او غدا فبنصفه فخطاه اليوم فله الدرهم وان حاطه غدا فله اجر المثل  
 لا يحاوز نصف درهم ( وقالا الترطان جائزا ولو قال ان سكنت هذا  
 الحانوت عطارا فبدرهم او حدادا فبدرهمين جاز خلافا لهما ( وكذا  
 الخلاف لو قال ان ذهبت بهذه الدابة الى الحيرة فبدرهم وان جاوزتها  
 الى القادسية فبدرهمين ( او قال ان جئت عليها الى الحيرة كر شعير  
 فبدرهم وان جئت كبر فبدرهمين ( ولا يسافر بعد استأجره للخدمة  
 بلا اشتراطه ولو استأجر عبدا محجورا فعمل واخذ الاجر لا يسترده منه  
 ولو آجر العبد المصوب نفسه فأكل فاعبده اجره لا يضمن حلا فاهما  
 ( وما وجدته سيده اخذه وقبض العبد اجره صحيح ( ولو آجر عبده هذين  
 الشهرين شهر اربعة وشهرا بخمسة صح الاول باربعة ( ولو استأجر  
 عبدا فابق او مرض فادعى وجوده اول المدة والمولى وجوده قبلا  
 الاخبار بساعة حكم الحال فان كان حاضرا او صحيحا صدق المولى والا  
 فالمستأجر ( وكذا الاختلاف في انقطاع ماء الرحي وجريانه ( ولو قال  
 رب الثوب امرتك ان تصبغه احمر فصبغته اصفر وقال الصانع امرني  
 بما صنعت صدق رب الثوب ( وكذا الاختلاف في القميص والتبائن  
 حلف ضمن الصانع قيمة ثوب غير معمول ولا اجر او اخذ الثوب واعطاه  
 اجر مثله لا يحاوز به المسمى ( وان قال رب الثوب عملت لي بلا اجر  
 وقال الصانع باجر قال قول رب الثوب وعند ابي يوسف للصانع ان كان  
 حريفا ( وعند محمد للصانع ان كان معروفا بعمله بالاجر

( باب فسخ الاجارة )

تفسخ بعيب فوت الدفع كخراب الدار وانقطاع ماء الارض

والرجي أو اخذ له كرمي العبد ودبر الدابة فلو اتهم به مبيها أو أزال  
 المجرم منه شيئا خيابه وتسخ بالعدر وهو العجر عن المضي على موجب  
 العتد الانتميل منمر غير مستحق به كقطع من سكين وجعه بعدما استوجره  
 ( وتنجع أوليمة مانت عروسها بعد الاستيجار للخلج لها أو اختلعت  
 ) وكذا لو استأجر دكانا لينجر فذهب ماله ( أو أجز شيئا فلمه دين  
 لا يجد قضاءه الا من عن ما أجره ولو باقراره أو استأجر عبدا للخدمة في المصر  
 ومطلقا فساقر ) أو أكثرى دابة للسفر ثم بداله منه ( ولو بدا للكارى  
 منه فليس بعذر ) ولو مرض فهو عذر في رواية الكرخي دون رواية  
 الاصل ( ولو استأجر خياط يعمل لنفسه عبدا يخط له فافلس فهو  
 عذر بخلاف خياط يخط بالاجر وبخلاف ترك الخياطة لعمل في الصرف  
 وبخلاف بيع ما أجره ) ولو استأجر دكانا لعمل الخياطة فتركه  
 لعمل آخر فعذر ( وكذا لو استأجر عقارا ثم اراد السفر ) وتفسخ  
 بموت احد العاقلين عقدها لنفسه فان عقد هالغيره فلا كالوكيل والوصي  
 ومتولى الوقف

( مسائل مشورة )

ولو احرق حصانك ارض مستأجرة أو مستعارة فاحرق شيء في ارض  
 غيره لا يضمن ان كانت الريح هادئة وان مضطربة ضمن ( ولو اقعده  
 خياط أو صباغ في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف صح ) وكذا  
 لو استأجر جلا يحمل عليه محملا وراكبين الى مكة وله الحمل المعتاد  
 وان شاهد الجمال الحمل فهو اجود ( وان استأجره لحمل زاد فاكل  
 منه فله رد عوضه ) واوقال لغاصب داره فرغها والا فآجرها كل  
 شهر كذا فلم يفرغ فعليه المسمى فان وجد الغاصب ملكه اولم يحجد لكن  
 قال لا اريد ها بالاجر فلا وان يرهن على ملكه بعد مجده ( ومن آجر ما  
 استأجره باكثر يتصدق بالفصل ) وتصح الاجارة مضافة وكذا فسحها  
 والمزارعة والمعاينة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضاء  
 والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعق والوقف ( لا يبيع  
 واجازته وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والنصح  
 عن مال وإبراء الدين



( كتاب المكاتب )

الكتابة تحرير المملوك يدا في الحال ورقية في المسال ( فن كاتب ممنونه ولو صغيرا يعقل بمال حال او مؤجل او منجم قبل صح ( وكذا لو جعلت عليك الفاتوذية بنحو ما اولها **ك**ذا وآخرها كذا فاذا ادبت فانت حروان عجزت **ق**ن قبل ( ولو قال اذا ادبت الى الفاتل شهر مائة فانت حرفهـو تعليق وقيل مكاتبه ( واذا صحت الكتابة خرج عن يد المولى دون ملكه فان اتلف ماله ضمنه ( وكذا ان وطئ المكاتبه او جنى عليها او على ولدها ( وان كاتبه على قيمته فسدت فان ادها عتق وكذا تفسد لو كاتبه على عين لغيره تعمين بالتعين او على مائة ويرد عليه عبد غير معين ( وعند ابى يوسف تجوز وتقسم المائة على قيمة المكاتب وقيمة عبد وسط فيسقط قسط العبد والباقي بدل الكتابة ( وان كاتب المسلم بنحمر او خنزير فسد فان ادها عتق ولزمه قيمة نفسه ( والكتابة على ميتة اودم باطله فلا يعتق بالاسمى ونجب القيمة في الفاسدة ولا ينقص عن المسمى ويزاد عليه ( وصحت على حيوان ذكر جنسه لا وصفه ولزم الوسط او قيمته ( وصح كتابة كافر عبده الكافر بنحمر مقدر واي اسم فله سيد قيمتها وعتق بادها عنها

( باب تصرف المكاتب )

له ان يبيع ويشترى ويسافر وان شرط عدمه وبزوح امتد ويكاتب عبده فان ادى بعد عتق الاول فولاؤه له وان قبضه فالسيد وليس له ان يتزوج بلاذن ولا يهب ولو بعوض ولا يتصدق الا بيسير ( ولا يكفل ولا يقرض ولا يعتق ولو بمال ( ولا يزوج عبده ولا يبيعه من نفسه ( والاب والوصى في رقيق الصغير كالمكاتب ( ولا يملك المأذون شيئا من ذلك ( وعند ابى يوسف له تزويج امته وعلى هذا الخلاف المضارب والسيك ( وان اشترى المكاتب قربه ولادا دخل في كتابته ( ولو اشترى ذارحم محرم غير الولاد لا يدخل خلافا لهما ( وان اشترى ام ولده مع ولدها دخل الولد في الكتابة ( ولا تباع الام وان لم يكن معها

بماز بهما خلاهما ووالده من امته يدخل في كتابته وكسبه له (واو زوج  
منه من عباده هم كاتبها فولدت يدخل الولد في كتابة الام وكسبه لها  
(واو زوج كاتبها بالاذن امرأة زعمت انها حرة فولدت فاستحقت فولدها  
منه وان كان محررا وتؤخذ منه قيمته بعد عتقه) وان وطئ المكاتب امه  
بماك بغير اذن سيده فاستحقت اخذ منه عقرها في الحال (وكذا ان سراها  
فاسدا فوطئها فردت) وان وطئها بشكاح لا يؤخذ منه الا بعد عتقه  
ومثله المأذون في التجارة

### (فصل)

واذا ولدت المكاتبه من مولاها مضت على الكتابة او عجزت نفسها  
وهي ام ولده واذا مضت على الكتابة اخذت منه عقرها وان مات  
المولى عتقت وسقط عنها البذل (وان ماتت وترك ما لا ادبت منه  
كتبتها بنها وما بقى ميراث لابنها) ولا يثبت نسب من تلده بعده بلا دعوة  
بل هو مثلها في الحكم (وان كاتب مدبره او ام ولده صح فان مات عتقت  
بجانا) والمدبر يسعى في بدل كتابته او ثلثي قيمته ان كان معسرا (وعند  
ابي يوسف يسعى في الاقل من البذل او من ثلثي قيمته) وعند محمد رح  
يسعى في الاقل من ثلثي البذل او من ثلثي القيمة (وان دبر مكاتبه صح  
ومضى عليها او عجز نفسه وصار مدبرا فان مضى عليها فمات سيده  
معسرا يسعى في ثلثي البذل او ثلثي قيمته) وعندهما يسعى في الاقل  
من ثلثي كل منهما (وان اعتق مكاتبه عتق وسقط عنه بدل الكتابة  
وان كوتب على الف مؤجل فصالح على نصفه حالا صح) وان  
مات مريض كاتب عبدا قيمته الف على الفين الى سنة ولا مال له غيره ولم يحز  
الورثة ادى العبد ثلثي البذل حالا والباقي الى اجله او رد رقيقا (وعند  
محمد يؤدي ثلثي قيمته للحال والباقي الى اجله او رد رقيقا) وان كاتبه  
على الف وقيمه الفان ولم يحضر وا ادى ثلثي القيمة للحال او رد الى  
الرق اتصافا ومثلها البيع (وان كاتب حر عن عبد بالف وادى عنه عتق  
ولا يرجع به عليه وان قبل العبد فهو مكاتب وان كاتب عبدا عن نفسه فهو من آخر  
غائب قبل صح وقبول الغائب وردده فهو (ويؤخذ من الخاضع بكل البذل

ولا يؤخذ الغائب بشئ وإيهما أدى المولى اجبر على القبول وعتقا ولا يرجع  
احدهما على الآخر ( وكذا لو كاتبهما معا ولا يعتق احدهما بإداء حتمته  
بخلاف مالهو كانا لائنين ) ولو عجز احدهما ثم أدى الآخر الذل عتقا  
( وان كاتبته امة عن صغير بن لها جاز وادى اجبر المولى على  
القبول وعتقوا ولا يرجع على غيره .

( باب كتابة العبد المشترك )

واو اذن احد شر يكين في عبده للآخر ان يكتب حتمته منه بآل  
ويقبض البديل قفل وقبض البعض فجز المكاتب فاقبضون ثلثه قبض  
خاصة وقال بينهما ( امة لرجلين كاتباها فانت بولد فادعاه احدهما  
ثم انت بآخر فادعاه الآخر فجزت فهي ام ولد الاول وضمن نصف قيمتها  
ونصف عقرها وضمن الثاني تمام عقرها وقيمة الولد وهو ابنه وإيهما  
دفع العقر اليها قبل العجز جاز ) وعندهما لا يثبت نسب الوالد من لاني  
ولا يضمن قيمته وحكمه كامد ويضمن تمام العقر ويضمن الاول نصف  
قيمتها مكتوبة عند ابي يوسف رح ( والا قل منه ومن نصف ما بقى من  
البديل عند محمد ) ولو لم يطل الثاني بل دبرها فجزت بطل التد يروهي ام  
ولد الاول والولد له وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ( ولو اعنتها  
احدهما موسرا فجزت ضمن المعتق نصف قيمتها ويرجع به عليها  
خلاف لهما وان لم تجز فلا ضمان ) وعندهما يضمن الموسر وتجب  
السعاية في العسر ( ولو دبر احد الشريكين ثم اعتق الآخر موسرا  
ضمنه الدبر او استسعى العبد او اعتقه ) وان عكس فادبر يعتق او يستسعى  
( وعندهما ان دبر الاول ضمن نصف قيمته موسرا او موسرا وعتق  
الآخر لغو ) وان اعتق الاول ضمن لو موسرا او استسعى العبد لو موسرا  
وتدبر الآخر لغو

( باب العجز والموت )

اذا عجز المكاتب عن مجمل فان رجي له حصول مال لا يجزى احد كونه جيزه  
ويمهل يومين او ثلاثة والا تجزىه وفسخ الكتابة ان ضب سيده ويجزىه  
سيده بر خيل من غنمه ان يوسف لا يعجزه ما لم يترال عليه .

( واذا عجز عادت احكام رقه وما في يده لمولاه ويحصل له ولو اوصاه من صدقة ) وان مات عن ولاء لا تفسخ ويؤدي بدلها من ماله ويحكم بعقده في آخر جزء من حياته ويورث ما بقي من ماله ويعتق اولاده الذين شراهم او ولدوا في كتابته او كوتبوا معه تبعاً او قصداً ( وان لم يترك ولاء له ولد ولد في كتابته سعى على نجومة فاذا ادى حكم بعقده وعق ابيه قبل موته ) والولد المشري ابا ان يؤدي حالا او يرد في الرق وعندهما هو كالاول ( وان مات المكاتب وترك ولداً من حرقة ودينار على الناس فيه فجنى الولد قضي القاضي بارش الجناية على باقاة الام لا يكون قضاء بعجز المكاتب ) وان خنص موالى الام والاب في ولائه قضي به لموالى الام فهو قضاء بعجزه ( ولو جنى عبداً فكاتبه سيده جاءه بجنائنه فعجز دفع او فدى ) وكذا لو جنى المكاتب فعجز قبل القضاء به ولو بعد ما قضي عليه به فهو دين يباع فيه ( ولا تفسخ لكتابة يموت السيد ويؤدي البدل الى ورثته على نجومه فان اعتقه بعضهم لا ينفذ وان اعتقوه كلهم عتق بحاتا

### ( كتاب الولاء )

الولاء لمن اعتق ولو بتدبير او استيلاء او كتابة او وصية او ملك قيب وانما شرطه لغيره اوسائبة ( ومن اعتق حاملاً من زوج قن فولدت لاقل من نصف سنة فولد له لا ينتل عنه ابداً ) وكذا لو ولدت توأمين احدهما لاقل من نفعها وان ولدت لاكثر من ذلك فولأؤه ايضاً لكن ان اعتق الاب جره الى مواليه ولا يرجع الا ولون عليهم لما عقلوا عنه قبل الجر ( ولو تزوج عجمي له مولى موالاة اولا معتقة فولدت فولد الولد لو اليها وعند ابى يوسف حكمه حكم ابيه ) والمعتق مقدم على ذوى الارحام مؤخر عن العصبية النسبية ( فان مات السيد ثم المعتق فارثه لاقرب عصبية سيده فيكون لابه دون ابيه ثم اجتماعاً ) وعند ابى يوسف لايه الدس راباقي بلاز وعند اسواء القرب تستوى التسمية ( وليس للنساء من اترلاء الا ما اعتنن او اعتن من اركاتين او كاتب من كاتبن الحديث

( فصل ولاء المراهقة )

وسببه العقد فلو اسلم بحمي على يد رجل وواژه على ان ر .  
ويعقل عنه او والى غير من اسلم على يده صح ان لم يكن معتقاً ( و . )  
عليه وارثه له ان لم يكن له وارث وهو مؤخر عن مدوى الارحام وما  
لم يعقل عنه فله ان يفسخه قولاً بحضرته وفعلاً مع عيتد بان ياتل  
عنه الى غيره ( وبعد ان عقل عنه او عن ولده لا يفسخه هو ولا ولده  
( ولا على ايضا ان يراً عن ولاءه بمحضره ( ولو اسلمت امرأة ووات  
او اقرت بالولاء فولدت مجهول النسب او كان معها وار صغير كذلك  
تبعها فيه خلافا لهما

كتاب الاكراه

هو فعل يوقعه الانسان بغيره يفوت به رضاه او يفسد اختياره مع بقاء  
اهليته ( وشرطه قدرة المكره على ايقاع ما هدد به سلطانا كان او لهما  
وخوف المكره وقوع ذلك وكونه متمتعاً قبله عن فعل ما اكراه عليه  
لحقه او لحق آخر او لحق الشرع وكون المكره به متلفاً نفساً او عرضاً  
او موجبا عما يعدم الرضاء ( فلو اكراه على بيع او شراء او اجارة او اقرار  
بقتل او ضرب شديد او حبس مديد خير بين الفسخ والامضاء وبملكه  
المشترى ملكاً فاسداً ان قبضه ( فلو اعتق صح اعتاقه ولزمه قيمته  
ويقبض الثمن او بئسليم المبيع طويلاً اجازة لا الهاء كراهياً وادفع  
الهبة طوطاً بعدما اكراه عليها ( ون هلك المبيع في يد مشتريه كره  
لزمه قيمته والبيع تضمين اى شاء المكره والمشتري ( فان ضمن المكره  
رجع على المشتري بقيته وان ضمن المشتري به ما تداوله البياعات  
فذلكل شراء وقع بعد شرائه لا ما وقع قبله ( وان اجاز عقداً منها  
جاز ما قبله ايتمنا وله استرداده اذا فسخ او بائناً ( وضرب مدد وحبس  
يوم ليس باكراه الا فيمن يستغربه لكونه ذامعاً ( وان اكراه على اى  
مئة اودم او لحم خنزير او شرب خمر بضرب او حبس رفيد لا ياتل  
التناول وان يقتل او يقطع عضو او يأم بصبره على اى اى لا يباح  
كما في النجاسة ( وان اكراه على الكفر ارسب النبي صلى الله عليه وسلم عليه

و لا يقتل او قدام عدو رخص له اظهاره و قلبه مطمئن بالايمان  
 و يجز بالصبر على التلف و لا رخصة بغيرهما ( وان اكره على ائلاف  
 نار و لا احد ) رخص له القضاء على المكره ( او على قتله او قطع عضوه  
 لا رخص فان فعل فالتقصاس على المكره قط ) وعند ابى يوسف  
 لا قصاص على احد منهما ( ولو اكره على ان يتردى من جبل فقتل فديته  
 سني عاقلة المكره ) وعند ابى يوسف في ماله وعند محمد عليه القصاص  
 ( ولو اكره يقتل على ترد او اقحام نار او ماء وكل مهلك فله الخيار في الاقدام  
 والصبر و لا يلزمه الصبر ) ولو وقعت نار في سفينة ان صبرا حترق  
 وان اتى نفسه غرق فله الخيار عند الامام وعند محمد يلزمه النسيات  
 ( وان اكره على طلاق او اعتاق او توكيل بهما نفذ و يرجع بقيمة العبد  
 على المكره ) وكذا بصرف المهر لو كان الطلاق قبل الدخول ولا  
 رجوع لو بعد ( وصح بين المكره وتذره وظهره ولا يرجع  
 بما غرم بسبب ذلك ورجعته وايلأؤه وفيه فيه واسلامه  
 اكن لاقتل فيه لو ارتد ) ولا يصح ابرأؤه ولا ردته فلاتين بها  
 مرأته فان ادعت تحتق ما اطهره رادعي ان قلبه مطمئن بالايمان صدق  
 ( ولو اكره على الزنا فعمل حد مام بكرهه سلطان و عدهما  
 لاحد عليه وبه يفتي

( كتاب الجر )

هو منع تقاذ تصرف قولي واسبابه الصغر والجنون والرق ( فلا يصح  
 تصرف صبي او عبد بلا اذن ولي اوسيد ) ولا تصرف الجنون المغلوب  
 بحال ومن عقد منهم وهو يعقله فوليه مخيرين ان يجيزه او يفسخه  
 ( ومن ائلاف منهم شيئا فمليه ضمانه ) ولا يصح طلاق الصبي والجنون  
 ولا اعتاقهما ولا اقرارهما ( وصح طلاق العبد واقاراره في حق  
 نفسه لافي حق سيد ) فلو اقر بما لا تزمه معه عتقه وان يحدو قود  
 ازمه في الحال ( ولا يشجر على السفينة وان كان بينرا ) ومن بلغ  
 غير رشيد لا يسلم اليه ماله ماله يبخ منه خمسا وعشرين ( فاذا بدنها  
 دفع اليه وان لم يونس رشده وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ تصرفه  
 ) وعندهما يشجر على السني لا يبخ اليه ماله مالم يونس رشده

ولا يصح تصرفه فيه فان باع لا ينفذ وان فيه مصلحة اجازته الحاكم  
وان اعتق نفذ وسعى العبد في قيمته ( وان دبر صح فان مات قبل رشده  
سعى العبد في قيمته مدبرا ) ويصح تزوجه بمهر المثل وان سعى اكثر  
بطلت الزيادة ( وتخرج زكاة مال السفيه ويتفق منه عليه وعلى  
من تلمه نفقته ) ويدفع القاضى قدر الزكاة اليه ليؤدى بنفسه ويوكل  
عليه امينا الى ان يؤديها فان اراد حجة الاسلام لا يمنع منها ولا من  
عمرة واحدة وتدفع نفقته الى ثمة يتفق عليه في الطريق لا اليه ( وتصح  
منه الوصية في القرب وابواب الخير من التلث ) ويحجر على المعنى الما جن  
والطيب الجاهل والمكاري المجلس اتفاقا ( ولا يحجر على فاسق ومغفل  
اذا كان مصلحا لماله ولا على مديون ) ولا يبيع القاضى ماله فيه بل  
يحبس ايدا حتى يبيعه هو بنفسه فان كان ماله من جنس دينه اداء  
الحاكم منه ( ويبيع احد التقدين بالآخر استحسانا وعندهما يحجر  
عليه ان طلب غرماؤه ويمنع من التصرف والاقرار ) ويبيع الحاكم  
ماله ان امتنع ويقسم بين غرماؤه بالخصص وان اقر حال حجره لزمه  
بعد قضاء ديونه لافي الحال ( ويتفق من مال المجلس عليه وعلى من  
تلمه نفقته والقنوى على قولهما في بيع ماله لامتناعه ) وتباع القود  
ثم العروض ثم العقار ويترك له دست من ياب مدته وقيل دستان ( ومن  
افلس وعنده متاع رجل شراء منه قرب المتاع اسوة الغرماء فيه

### ( فصل )

يحكم ببلوغ الغلام بالاحتلام او الانزال او الاحبال ( وبلوغ الجارية بالحيض  
او الاحتلام او الحمل ) فان لم يوجد شيء من ذلك فاذا تم له عمانية عشر  
سنة ولها سبع عشرة سنة وعندهما اذا تم خمس عشرة سنة فيهما  
وهو رواية عن الامام وبه يفتى ( واذنى مدته له اثنتى عشرة سنة ولها  
تسع سنين ) واذا راهقا وقال بلغنا صدقا وكانا كالبالغ حكما

### ( كتاب المأذون )

الاذن فك الحجر واسقاط الحق ثم تصرف العبد باهليته فلا تلم سيده  
عهده ولا يتوقت ( فلو اذن له بوما فهو مأذون دائما الى ان يحجر عليه

ولا يتخصص ( فاذا اذن في نوع من التجارة كان مأذونا في سائر الانواع  
ونبت صريحا ودلاله بان يرى عبده يبيع ويشترى فسكت سواء  
كان البيع للمولى او لغيره بامر او بغير امره صحيحا او فاسدا ) وللمأذون اذا  
يأما لا يدرى شيء بعينه او طعام الاكل او ثياب الكسوة ان يبيع  
او يشتري ويوكل بهما ويسلم ويقبل السلم ويرهن ويرتق ويراع  
ويشتري بذرا رزعه ويشارك عنانا ويستأجر ويوثر ولو لنفسه  
ويضارب ويدفع المال مضاربة ويضع ويعير ويقر بدين ووديعة  
وغصب ( ولوانع او اشترى بغير فاحش جاز خلافا لهما ) ولوحاي  
في مرض موته صح من جميع المال ان لم يكن عليه دين وان كان فن  
جميع ما بقى وان لم يبق ادى المشتري جميع المحاباة او رد المبيع ( وله  
ان يضيف معاملة ويحط من الثمن ببيع ويأذن لرفيقه في التجارة  
( لان يتزوج او يزوج عبده وكذا امته خلافا لى يوسف رح ) ولان  
يكنى او يعتق ولو بمال او يقرض او يهب ولو بعوض او يهدي  
الا اليسير من الطعام والمجبور لا يهدى اليسير ايضا ) وعن ابي يوسف  
اذا دفع المولى الى المجبور قوت يومه فدما بعض رفقائه للاكل معه  
فلا بأس به بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر ( قالوا ولا بأس بالمرأة ان  
تصدق من بنت زوجها باليسير كالرقيق ومحوه ) وما لزم المأذون  
من الدين بسبب تجارة او ما في معناها كبيع وشراء واجارة واستيجار  
وغصب وجحد امانة وعقاراة شراها فوطئها فاستحقت يتعلق  
برقبته فيساع ان لم يفده المولى ويقسم عنه ( وما في يده من كسبه  
بالخصص سواء كسبه قبل الدين او بعده او اتبه وما بقى عليه  
يطالب به بعد عتقه وما اخذه سيده منه قبل الدين لا يتردد ) وله اخذ  
غلة ماله مع وجود الدين والرائد عليها للغرماء ( ويحجر المأذون  
ان ابقى اومات سيده او جن مطبقا او لحق بدار الحرب مرتدا او حجير  
عبد وعلم به اكثر اهل سوقه ) والامة ان استولوا لها لان دبرها  
ويضمن القيمة للغرم فيهما واقرارها بعد الحجير بدين او بان ما في يد  
امانة او غصب صحيح خلافا لهما ) وان استغرق دينه رقبته وما في يده



لا يملك سيده ما في يده ( فلو اعتق عبدا من ما في يده لا يصح وعندهما  
 يملك فتصح عتقه وان لم يستغرق صح اتفقا ويصح بيعه من سيده بمنزلة  
 القيمة لا باقل ويبع سيده منه بمنزلة لا باكثر ( فلو باع باكثر يخط الزائد  
 او ينقض البيع فان سلم سيده اليه المبيع قبل نقد الثمن سقط الثمن وله  
 ان لا يسلمه حتى يأخذ ثمنه ( ويضمن السيد باعتاقه المأذون مديونا الاقل  
 من قيمته ومن الدين وما زاد من دينه على قيمته طوالب به معتقا وان  
 باعه وهو مديون مستغرق وعيبه مشريه فللغرماء اجازة بيعه واخذ  
 ثمنه او تضمين اى شأوا من السيد او من المشتري قيمته فان ضمنوا السيد  
 ثم رد عليه بعيب رجع عليهم بالقيمة وعاد حقهم في العبد وان باعه  
 واعلم بكونه مديونا فللغرماء رد البيع ان لم يصل ثمنه اليهم وان وصل  
 ولا محابة في البيع فلا ( فان غاب البائع فالمشتري ليس خصما لهم ان انكر  
 الدين ( وعند ابي يوسف رح هو خصم ويقضى لهم بالدين ( ومن قال  
 انا عبد فلان واشترى وباع فحكمه كالمأذون الا انه لا يساع في الدين ما  
 لم يقر سيده باذنه

### ( فصل )

تصرف الصبي ان تقع كالاسلام وقبول الهبة والصدقة صح بلا  
 اذن ( وان ضر كالطلاق والاعتناق فلا ولو باذن وان احتملها كالبيع  
 والشراء صح بالاذن لا بدونه ( فاذا اذن للصبي في التجارة ابوه اوجده عند  
 عدمه او وصى احدهما او القاضى فحكمه حكم العبد المأذون بشرط ان يعقل  
 كون البيع سالبا للملك والشراء جالبا له ( فلو اقر بما في يده من كسبه ووارثه  
 صح والمعتوه بمنزلة الصبي ( وصح اذن الوصى او القاضى لعبد اليتيم

### ( كتاب الغصب )

هو ازالة اليد المحققة بأببات اليد المبطله فاستخدام العبد وحمل  
 الدابة غصب لا الجلوس على البساط وحده الاثم لمن علم  
 وجوب رد عينه في مكان غيبه ان كانت باقية والضمان  
 لو هلكت فني المثل كالكبلي والوزني والعددي المتقارب يجب مثله  
 فان انقطع المثل تجب قيمته يوم الخصومة وعند ابي يوسف رح يوم الغصب

وعند محمد يوم الانقطاع وفي القبي كالمدى المتفاوت والبر المخلوط  
بالشعر تبع تبعه يوم الغصب اجساما ( فان ادعى الهلاك حبس  
حتى يعلم انه لو كان باقيا لظهره ثم يقضى عليه بالبدل ) والغصب  
انما هو فيما ينقل فلو غصب عقارا فهلك في يده لا يضمن خلافا لحمد  
وما نقص منه لفعاله كسكناه وزرعه ضمنه ويأخذ رأس ماله ويتصدق  
بالفضل وعند ابي يوسف لا يتصدق به ( وكذا لو استغل العبد  
المغصوب فنقصه الاستغلال او آجر المستعار ونقص يضمن النقصان  
وما فضل من الغلة والاجرة يتصدق به خلافا له ) وان تصرف  
في الغصب او الوديعة فربح وهما يتعيان بالتعيين تصدق بالربح خلافا  
له ايسا وان كانا لا يتعيان فان اشار اليهما وتقدما فكذلك ( وان  
اشار الى غيرهما وتقدما او اشار اليهما وتقدما او اطلق وتقدما  
طاب له الربح اتفاقا قيل وبه يفتي والمختار انه لا يطيب مطلقا  
( ولو اشترى بالف الغصب او الوديعة جارية تعدل الاقبن فوهبها  
او طعما فاكله لا يتصدق بتي

### ( فصل )

وان غير ما غصبه فزال اسمه وعظم منافعه ضمنه وملكه ولا يحل اتعاعه به  
قل اداء الضمان كشاة ذبحها وطبخها او شواها او قطعها ( وبرطحنه  
او زرعه ودقيق خبره ) وغصب اوزيتون عصره وقطن غزله وخزل  
نسجه وحديد جعله سيفاً وصفر جعله آنية وساجة اولبنة بني عليها  
( وان جعل الفضة او الذهب دراهم اودنانير او آنية لا يملكه وهو لملكه  
بلاشيء وعندهما يملكه الغاصب وعليه مثله ) فان ذبح الشاة فلمالك  
ان شاء طرحها عليه وضمنه قيمتها واخذها وضمنه نقصانها ( وكذا لو قطع  
يدها وقطع طرف دابة غير ما كولة او خرق الثوب خرقاً فاحشا  
يفوت بعض العين وبعض نفعه وفي بسير نقصه ولم يفوت شيئاً من النفع  
يضمن نقصانه ) ومن بنى في ارض غيره او غرس امر بالقلع والرد  
وان كانت تنقص بالقلع فلمالك ان يضمن له قيمتها مأموراً بقلعها فتقوم  
الارض بلاشجر او بناء وتقوم مع احدهما مستحق القلع فيضمن الفضل

( وان صبغ الثوب احرا واصفر اولت السوق بسمن فالمالك ان شاء  
ضمنه قيمة ثوبه ابيض ومثل سويقه او اخذهما وضمن ما زاد الصبغ  
والسمن ) وان صبغه اسود ضمنه قيمته ابيض او اخذه بلا رد شي لانه  
نقص ) وعندهما الاسود كغيره وهو اختلاف زمان

( فصل )

وان عيب ما غصبه وضمن قيمته ملكه مستندا الى وقت الغصب ) ويتسلم  
له الاكساب دون الاولاد ) والقول في القيمة للغاصب مع يمينه ان لم يبرهن  
مالكه على الزيادة ) فان ظهر وقيمته اكثر وقد ضمنه بقبول المالك  
او يبرهانه او بالنكول فهو للغاصب ولا خيار للمالك ) وان ضمنه بقوله  
فالمالك ان شاء امضى الضمان او اخذه ورد عوضه ) ولو برهن كل  
من المالك والغاصب على الهلاك عند الآخر فينة الغاصب اولى  
خلافا لابي يوسف ) ومن غصب عبدا فباعه فضمنه نفذ بيعه وان اعتقه  
فضمنه لا ينفذ ماله ) وزوائد المنصوب غير مضمونة ما لم يعد فيها  
او يمنعها بعد طلب المالك اياها سواء كانت متصلة كالحسن والسمن  
او منفصلة كالولد والثرمة ) وان نقصت الجارية بالولادة في يد الغاصب  
ضمن بقصانها ويجبر بقيمة الولد او بالقرة ان وقت ) ولو زنى بامة  
غصبها فردها حاملا فولدت فانت بها ضمن قيمتها يوم علوقها  
بخلاف احره وعندهما لا يضمن في الامة ايضا ) ولوردها محبومة  
فانت لا يضمن ) وكذا لو زنت عنده فردها فجلدت فانت منه ) ولا يضمن  
مناشع ما غصب سواء سكنه او عطله الا في الوقف ) ولا يضمن خمر المسلم  
او خنزيره بالاتلاف وضمن القيمة فيهما لو كانا لذمي ) وان اتلف ذمي خمر  
ذمي ضمن مثلها ) ولا ضمان باتلاف الميتة ولو لذمي ولا باتلاف متروك  
التسمية عمدا ولو لمن يبيحه ) وان غصب خمر مسلم فخلها بمالا قيمة له اخذها  
المالك بلا شيء فلو اتلفها الغاصب ضمنها لا لتلفت ) واوخل بالقاء  
ملح ملكها ولا شيء عليه وعندهما يأخذها المالك ان شاء ويرد قد ر وزن  
الملح من الخل ) فلو اتلفها الغاصب لا يضمن خلافا لهما ) وان خلها  
بالقاء خل ملكها ولا شيء للمالك عند الامام وكذا عند محمد ان تخلت

من ساعقها والا فالحل بينهما على قدر ملكهما ( وان غصب جلد مئة  
فدبغه بماله قيمة اخذه المالك بلا شيء فلو اتلفه الغاصب ضمن قيمته  
مدبوغا وقيل طاهرا غير مدبوغ ( وان دبغه بماله قيمة يأخذه المالك  
وبردما زاد الدبغ بان يقوم مدبوغا وذكيا غير مدبوغ ويرد فضل  
ما بينهما ( والغاصب ان يحبس حتى يستوفي حقه وان اتلفه لا يضمن  
( وعندهما يضمنه مدبوغا الا قدر ما زاد الدبغ ولو تلف لا يضمن اتفاقا  
( ومن كسر لسلم بربط او طبل او من مارا اودقا او اراق له سكرا  
او منصفا ضمن قيمته لغيره ( وبصح بيع هذه الاشياء وقالا لا يضمن  
ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى ( ومن غصب مدبرة فانت في يده ضمن  
قيمتها ولو ام ولد فلا ضمان خذافا لهما ( ولو شق الزق لاراقة الخمر  
لا يضمنه عند ابي يوسف خلافا للحمد ولا ضمان على من حل قيد عبد  
غيره او رباط دابته او فتح اصطبيلها او قص طير فذهب خلافا للحمد  
في الدابة والطير ( ولا على من سعى الى سلطان بمن يؤذيه ولا يدفع الا  
بالسعى او بمن يفسق ولا يمتنع بنهيه ( ولا على من قال لسلطان قد يغرم  
وقد لا يغرم ان فلانا وجدما لا فقره شيئا وان كان عاده ان يغرم البتة  
ضمن ( وكذا لو سعى بغير حق عند محمد زجراله وبه يفتى ( ولو اطم  
الغاصب المفسوب مالكة برى وان لم يعلم

### ( كتاب الشفعة )

هي تملك العقار على مشتره بما قام عليه جبرا وتجب بعد البيع وتستقر  
بالاشهاد ويملك بالاخذ بقضاء اورضاء ( وانما يجب للخليط في نفس  
المبيع فان لم يكن او سلم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين  
كنهر لا تجرى فيه السفن وطريق لا ينفذ ثم للجار الملاصق ولو بابه  
في سكة اخرى ( ومن له جذوع على حائطها او شركة في خشبته عليه  
جاروان في نفس الجدار فشريك وهي على عدد الرؤس لا الأسهم  
( فاذا دلم الشفع بالبيع يشهد في مجلس علمه انه يطلبها ويسمى طلب  
مواثبة ثم يشهد عند العقار او على المشتري او على البائع ان كان المبيع  
في يده فيقول اشترى فلان هذه الدار وقد كنت طلبت الشفعة

وانا اطلبها الآن فاشهدوا على ذلك ويسمى طلب تقرير واشهاد  
ثم يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان دارا كذا وانا شفيعها  
بسبب كذا فله بالتسايم الى ويسمى طالب خصومة وتمليك ولا تبطل  
الشفعة بتأخيرها مطلقا في ظاهر الرواية وعليه الفتوى (وقبل يفتي بقول محمد  
انه ان اخره شهرا بلا عذر بطلت) واذا ادعى الشراء وطالب الشفعة  
سأل القاضي المدعى عليه فان اقربك ما شفع به او نكل عن الخلف  
على العلم بملكته او برهن الشفع سألته عن الشراء فان اقربه او نكل  
عن اليمين انه ما ابتاع او ما استحق عليه هذه الشفعة (او برهن الشفع  
تقضى له بها) ولا يشترط احضار الثمن وقت الدعوى فاذا قضى له لم  
احضاره (وللمشتري حبس الدار لقبضه ولا تبطل شفעתه بتأخير الثمن  
بعد ما امر بادائه) وللشفيع ان يخاصم البائع ان كان المبيع في يده  
ولا يسمع القاضي البيعة عليه حتى يحضر المشتري فيفتح البيع بحضوره  
وبقضى بالشفعة على البائع ويحل العهدة عليه (واو قبل بالشراء  
خصم للشفيع مالم يسلم المبيع الى الموكل) وللشفيع خيار الرؤية والعيب  
وان شرط المشتري البراءة منه

### ❖ فصل ❖

وان اختلف الشفع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري وان (برهنا  
فالشفيع وعند ابي يوسف للمشتري) وان ادعى المشتري ممنا والبائع اقل  
منه اخذ الشفع بما قال البائع قبل قبض الثمن وبما قال المشتري بعده وان  
حكسا فبعد القبض يعتبر قول المشتري وقبله يتحالفان وای نكل اعتبر  
قول صاحبه (وان حلفا فسخ البيع ويأخذ الشفع بما قال البائع  
(وان حط عن المشتري بعض الثمن يأخذ الشفع بالباقي وان حط الكل  
يأخذ بالكل وان حط النصف ثم النصف يأخذ بالنصف الاخير  
وان زاد المشتري في الثمن لا تلزم الشفع الزيادة) واذا كان الثمن مثليا  
لزم الشفع مثله وان قيميا قيمته (وان كان مؤجلا اخذ بثمن  
حال او بطلب في الحال ويأخذ بعد مضي الاجل ولا يتجمل ما على  
المشتري لو اخذ الشفع بالحال) ولو سكت عن الطلب ليحل الاجل بطلت

شفعته خلة قالابي يوسف ( ولو اشترى ذمي بخمر او خنزيرياً أخذ  
الشفيع الذمي بمن الخمر وقيمة الخنزير والمسلم بالقيمة فيهما ) ولو بني  
المشتري او غرس اخذهما الشفيع بالثمن وبقيتهما مقلوعين كما في الغصب  
او كلف المشتري قلعهما ( ولو استحققت بعد ما بني الشفيع او غرس  
رجع على المشتري بالثمن قط ) وان جف الشجر او انهدم البناء عند  
المشتري يأخذها الشفيع بكل الثمن ان شاء وان هدم المشتري  
البناء يأخذ الشفيع العرصة بحصتها وليس له اخذ النقص ( وان  
شرى المشتري الارض مع شجر مثمر او غير مثمر فثمر في يده اخذها  
الشفيع مع الثمر فيهما ) فان جذه المشتري فليس للشفيع اخذه و يأخذ  
ما سواه بالحصصة في الاول وبكل الثمن في الثاني

### ( باب ما يجب فيه الشفعة وما لا وما بطلها )

انما يجب الشفعة قصدا في عقار ملك بعوض هو مال وان لم تمكن  
قسمته كرحى وجام و بئر ) فلا تجب في ارض و فلاك و بناء و شجر يباع  
بدون الارض ولا في ارث و صدقة و هبة بلا عوض مشروط وما بيع  
بخيار البايع او يباع فاسدا مالم يسقط حق الفسخ ولا فيما قسم بين  
الشركاء او جعل اجرة او بدل خلع او عتق او صلح عن دم عهد  
او مهر او ان قو بل ببعضه مال ( وعندهما تجب في حصصة المال  
) ولا فيما صولح عنه بانكار او سكوت وتجب فيما صولح عليه باحدهما  
ولا فيما سلت شفعته ثم رد بخيار رؤية او شرط او بخيار غيب بقضاء  
وما رد به بلا قضاء او بالا قالة تجب فيه ( وتجب في العلو وحده  
وفي السفل بسببه وفيما بيع بخيار المشتري وان بيعت دار بجنب  
المبيعة بالخيار فالشفعة لمن له الخيار بايعا او مشتريا وتكون اجازة  
من المشتري ولشفيع الاولى اخذها منه لا اخذ الثانية ( وان بيعت  
دار بجنب المبيعة فاسدا فشفيهما البايع ان بيعت قبل قبض  
المشتري فاذا قبض بعد الحكم له بهما لا تبطل وان بيعت بعد  
قبض المشتري فالشفعة للمشتري ) فان استرد البايع منه المبيعة  
قبل الحكم له بالشفعة بطلت شفعته وان بعد الحكم بقيت الثانية

على ملكه ( والمسلم والذي في الشفعة سواء ) وكذا الحر والعبد المأذون  
والمكاتب ولو في بيع السيد كالعكس

( فصل )

وتبطل الشفعة بتسليم الكل او البعض ولو من الوكيل و بترك طلب  
المواثبة او التقرير وبالصلح من الشفعة على عوض وعليه رده ( وكذا  
لو باع شفعته بمال وكذا لو قال للمخيرة اختاري بيني بالف او قال العنين  
لامرأته ذلك فاخترته بطل خيارها ولا يجب العوض ( وتبطل بيع  
ما يشفع به قبل الحكم له بها وبموت الشفيع لاجتياز المشتري ( ولا شفعة  
لمن باع او ابتاع له او ضمن الدرك او ساوم المشتري بيعا او اجارة وتجب  
لمن ابتاع او ابتاع له ( ولو قيل للشفيع انها بيعت بالف فسلم ثم بان انها  
بيعت باقل او بكيل او وزني او عددي متقارب قيمته الف او اكثر فله  
الشفعة ( ولو بان انها بيعت بعرض قيمته الف او بدنانير قيمته الف فلا  
ولو قيل له المشتري فلان فسلم فبان انه غيره فله الشفعة ولو بان انه هو  
مع غيره فله الشفعة في حصة الغير ( ولو بلغه بيع النصف فسلم فظهر  
بيع الكل فله الشفعة ( وان باعها الاذرا من طول جانب الشفيع فلا  
شفعة له ( وان شري منها سهما بثمن ثم شري باقيا فالشفعة في السهم  
قط ( وان ابتاعها بثمن ثم دفعه ثوبا اخذها الشفيع بالثمن لا بقيمة  
الثوب ( ولا نكره الحيلة في اسقاطها عند ابي يوسف وبه يفتي قبل  
وجوبها ( وعند محمد تكره وللشفيع اخذ حصة بعض المشتريين لاحصة  
بعض البايعين ( وللجار اخذ بعض مشاع بيع قسم وان وقع في غير جانبه  
( وللعبد المأذون المديون الشفعة في بيع سيده وبالعكس ( وصح تسليم  
الاب والوصي شفعة الصغير خلا ل محمد فيما بيع بثمنه او اقل وقوله  
رواية عن الامام في الاقل الذي لا يتغان فيه

( كتاب القسمة )

هي جمع نصيب شايع في معين وتشتمل على الافراز والمبادلة ( والافراز  
اغلب في المثليات فيأخذ الشريك حظه منها حال غيبة صاحبه ( ولو  
اشترياه فاقسماه فلكل ان يبيع حصته مرابحة بحصة نمه ( والمبادلة اغلب

في غيرها فلا يأخذه ولا يبيع مرابحة بعد الشراء والقسمة و يجبر عليها  
فيه بطلب الشريك في متعدد الجنس لافي غيره ( و نذب للقاضي نصب  
قاسم رزقه من بيت المال ليقيم بلا اجر فان لم يفعل نصب قاسما ليقيم  
باجر يقدر له القاضي وهو على عدد الرؤس وعند هما على قدر السهام  
( واجرة الكيل والوزن على قدر السهام اجماعا ان لم يكن للقسمة وان لها  
فعلى الخلاف ) و يجب كونه عدلا امينا عالما بالقسمة ( ولا يجبر الناس  
على قاسم واحد ) ولا يترك القسام ليشتركوا وصح الا ققسام باقسامهم  
بلا امر القاضي ( و يقسم على الصي وليه ووصيه فان لم يكن فلا بد من  
امر القاضي ) ولا يقسم عقار بين الورثة باقرارهم مالم يرهنوا على الموت  
وعدد الورثة وعندهما يقسم وغير العقار يقسم اجماعا وكذا العقار  
المشترى والمذكور مطلق ملكه ( وان برهنا ان العقار في ايديهما لا يقسم  
حتى يرهنا انه لهما ) ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار  
في ايديهم ومعهم وارث غائب اوصي قسم ونصب وكيل ووصى ليقبض  
حصة الغائب والصي ( ولو كان العقار في يد الغائب اوشى منه اوفى يد  
مودعه اوفى يد الصغير لا يقسم ) وكذا لو حضر وارث واحد او كانوا  
مشتريين وغائب احدهم ( واذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة  
قسم بطلب احدهم وان تضرر الكل لا يقسم الا برضاهم ) وان انتفع  
البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الآخر هو الا صح  
( و يقسم العروض من جنس واحد ولا يقسم الجنسيتين بعضهما في بعض  
ولا الجواهر ولا الجماس ولا البثر ولا الرحي ولا الثوب الواحد ولا الحائطين  
دارين الا برضاهم وكذا الرقيق خلافا لهما ) والدور في مصر واحد يقسم  
كل على حده ( وقالوا ان كان الاصلح قسمة بعضهما في بعض جاز ) وفي  
مصرين يقسم على كل حده اتفاقا ( وكذا دار وضيفة اودار وحانوت  
والبيوت في محلة واحدة اوفى محلات تجوز قسمة بعضها في بعض  
( والمنازل المتلاصقة كالبيوت والمتباعدة كالدور )

### ( فصل )

و ينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه ويمدله ويندرعه ويقوم بنائه ويفرز



كل نصيب بطريقه وشر به ويلقب الانصبا بالاول والساوي والثالث  
ويكتب اسماءهم ويقرع فالاول لمن خرج اسمه اولا والثاني لمن خرج  
ثانيا والثالث لمن خرج ثالثا ولا بدخل الدراهم في القسمة الا برضاهم  
( وان وقع سبل او طريق لاحدهم في نصيب آخر ولم يشترط في القسمة  
صرف عنه ان امكن والا فسخت ) ويقسم سهمين من العلو بسهم  
من السفلى وعند ابي يوسف سهمها بسهم وعند محمد يقسم بالقسمة  
وعليه الفتوى ( وان اقر احد القاسمين بالاستيفاء ثم ادعى ان بعض  
نصيبه في يد صاحبه لا يصدق الا بحجة وتقبل شهادة القاسمين فيها  
خلافا لمحمد وان قال قبضته ثم اخذ بمضد حلف خصمه ( وان قال  
قبل ان يقر بالاستيفاء اصابني كذا ولم يسلم الى وكذبه الاخذ تحالفا  
وفسخت ) ولو ادعى غيبا لا يعتبر كالباع الا اذا كانت القسمة بقضاء وامن  
فاحش فتفسخ ( ولو استحق بعض معين من نصيب البعض لا تفسخ  
و يرجع بقسطه في حظ شريكه وكذا في الشايع وعند ابي يوسف تفسخ في  
بعض شاع في الكل تفسخ اجساما ) واو ظهر بعد القسمة دين على الميت  
محيط نقصت ( وكذا لو غير محبط الا اذا بقى بلا قسمة ما بقى به ) ولو ابرء الغرماء  
او اداء الورثة من مالهم لا تنقض مطلقا

### ( فصل )

وتجوز المهاباة ويجبر عليها في دار واحدة يسكن هذا بعضها وهذا  
بعضا او هذا علوها وهذا سلفها وفي بيت صغير يسكنه هذا شهرا وهذا  
شهرا وله الاجارة واخذ العلة في نوبته وفي عبيد يخدم هذا يوما  
وهذا يوما وفي عبد بن يخدم احدهما احدهما والاخر الاخر ( ولو  
اتفقا على ان نفقه كل عبد على من يخدمه جاز استحصانا بخلاف الكسوة  
( وفي دارين يسكن هذا هذه وهذا الاخرى ولا يجوز ذلك في دابة  
او دابتين الا بتراضيهما خلافا لهما ) وتجوز في استغلال دار او دارين هذا  
هذه وهذا الاخرى لافي استغلال عبد او دابة ( وما زاد في نوبة احدهم  
في الدار الواحدة مشترك لافي الدارين وفي استغلال عبيدين هذا هذا  
وهذا الاخر لا يجوز خلافا لهما وعلى هذا الدابتان ولا تجوز في ثمرتين

او ابن غنم او اولادها ونجوز في عبد ودار على السكنى والخدمة وكذا  
في كل متناهي المنفعة ولا تبطل المهايأة بموت احدهما ولا بمرتهما ولو طلب  
احدهما التهمة بطلت

( كتاب المزارعة )

هي عقد على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة وعندهما جائزة وبه  
يفتي قال الخصيري، وابو حنيفة هو الذي فرع هذه المسائل على اصوله  
لعلمه ان الناس لا يأخذون بقوله ( ويشترط فيها صلاحية الارض  
للزراع واهلية العاقدين وتعيين المدة ورب البذر وجنسه ونصيب  
الآخر والتخليفة بين الارض والمامل والشركة في الخارج ) فتفسد  
ان شرط لاحد هما قفزان معينة او ما يخرج من موضع معين  
كلما ذيانان والسواقي او ان يرفع قدر البذر او الخراج ويقسم ما بقي  
او ان يكون التبن لاحدهما والحب للآخر او يكون الحب بينهما والتبن  
لغير رب البذر او يكون التبن بينهما والحب لاحدهما ( وارشط  
كون الحب بينهما والتبن لرب البذر او شرط رفع الغنم صحت ) وان  
لم يتعرض للتبن فهو بينهما وقيل لرب البذر ( واجرا الحصاد والرقاع  
والدوس والتذرية عليهما بالحصص ) فان شرط على العامل فسدت  
وعن ابي يوسف انه يصح وهو الاصح وعليه الفتوى ( وشرطه على رب  
الارض مفسد اتفاقا ) وما قبل الادراك كالسقي والحفظ فهو على  
المزارع وان لم يشترط واذا كان البذر والارض لاحدهما والعمل والبقر  
للآخر او الارض لاحدهما والبقية للآخر او العمل لاحدهما والبقية  
للآخر صحت ( وان كانت الارض والبقر لاحدهما والبذر والعمل  
للآخر بطلت ) وكذا لو كان البذر والبقر لاحدهما والارض والعمل  
للآخر او البذر لاحدهما والباقي للآخر ( واذا صحت فالخارج على  
الشرط وان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل ) ومن ادى عن المضي بعد العقد  
اجرا لرب البذر ( وان فسدت فالخارج لرب البذر وللآخر اجر مثل عمله  
او ارضه ولا يزداد على ما شرط خلافا لمحمد وان فسدت لكون الارض  
وبالبقر فقط لاحدهما لزم اجر مثلهما هو الصحيح واذا فسدت والبذر

رب الأرض فالخارج كله حل له وان للعامل تسديق في فصل من قدر  
 بذره واجرة الأرض ( واذا ابي رب البذر عن المضي وقت - لرب العامل  
 الأرض فلا شيء له حكما ويسد ترضي ديانة ) وتبطل المزارعة بموت  
 احدهما وتفسخ بالاعذار كالا جارة فتفسخ ان لم يرضى المبيع  
 الأرض قبل نبات الزرع لابعده مالم يخصص ( ولا شيء للعامل ان كان  
 كرب الأرض او حفر النهر وان تمت مدتها قبل ادراك الزرع فعلى  
 العامل اجر مثل حصته من الأرض حتى يدرك ونفقة الزرع عليهما  
 بقدر حصصهما وايهما اتفق بغير اذن الآخر وبغير امر ترضى فهو  
 متبرع ) وليس لرب الأرض اخذ الزرع بقسلا وان اراد المزارع ذلك  
 ( قيل لرب الأرض اقلع الزرع ليكون بينكما او اعطه قيمة نصيبه او انفق  
 انت على الزرع وارجع في حصته ) ولو مات رب الأرض والزرع بقل  
 فعلى العامل العمل الى ان يدرك وان مات العامل قتل وارثه انا عمل  
 الى ان يستحصل فله ذلك وان ابي رب الأرض

### ( كتاب المساقاة )

هي دفع الشجر الى من يصلحه بجزء من ثمره وهي كالزراعة حكما وخلافا  
 وشروطا الا المدة فانها تصح بلا ذكرها ( وتقع على اول ثمرة تخرج  
 وفي الرطبة على ادراك بذرها ولودفع نخيلا او اصول رطبة ليقوم  
 عليها او اطلق في الرطبة فسدت ) ويفسدها ذكر مدة لا يخرج الثمر  
 فيها وان احتمل خروجها وعدمه جازت فان خرج فيها فعلى الشرط  
 وان تأخر عنها فسدت وللعامل اجر مثله ( وكذا كل موضع فسدت فيه  
 وان لم يخرج شيء فلا شيء له ) ولا تصح المساقاة في النخل والكرم  
 والشجر والرطاب واصول الباذنجان ( فان كان في الشجر ثمر ان كان  
 يزيد بالعمل صحت والا فلا وكذا في المزارعة لودفع ارضا فيها  
 بقل وما قبل الادراك كالسعي والتلقيح والحفظ فعلى العامل وما بعده  
 كالجذاذ والحفظ فعليهما ) ولو شرط على العامل فسدت اتصافا  
 ( وتبطل بموت احدهما فان كان الثمر خاما عند الموت او تمام المدة  
 يقوم العامل او وارثه عليه وان ابي الدافع او ورثته ) فان اراد العامل

او وارنه صرمة بسراخير الآخر او وارنه بين ان يسموه على الشرط  
او يدفعوا قيمة نصيبه او ينفقوا عليه ويرجعوا عليه كما في المزارعة ولا تفسخ  
بلا عذر ( ومرض العامل اذا عجز عن العمل عذر ) وكذا كونه سارقة  
يخاف منه على التمر او السعف ( ولو دفع قضاء مدة معلومة لمن يفرس  
لتكون الارض والشجر بينهما لا يصح والشجر لرب الارض والغارس  
فئة غرسه وعمله

### ( كتاب الذبايح )

الذبيحة اسم ما ذبح والذبح قطع الوداج وتحل ذبيحة مسلم وكتابي  
ذمي او حر بي واو امرأة او صبي او مجنون او بقلانه او اخرس او اقلف  
لا ذبيحة وثني او مجوسي او مرتد او تارك التسمية عمداً فان تركها ناسيا  
تحل ( وكره ان يذكر مع اسم الله تعالى غيره وصلا دون عطف وان  
يقول بسم الله اللهم تقبل من فلان فان قاله قبل الاضجاع او التسمية  
او بعد الذبح لا يكره ) وان عطف حرمت نحو ان يقول بسم الله وفلان  
بالجر وكذا ان اضجع شاة وسمى وذبح غيرها بتلك التسمية وان ذبحها  
بشجرة اخرى حلت ( وان رمى الى صيد وسمى فاصاب غيره اكل  
وان سمي على سهم ورمى بغيره لا يؤكل والارسال كالرمي ) والشرط  
الذكر الخالص فلو قال اللهم اغفر لي لا يحل ( وبالحمد لله او سبحان الله  
يحل لالو عطس وحمله والسنة نحر الابل وذبح البقر والغنم ) ويكره  
العكس ويحل ( والذبح بين الخلق واللبة اعلى الخلق او اسفله او اوسطه  
وقيل لا يجوز فوق العنق ) والعروق التي تقطع في الذكوة الحلقوم  
والمرئ والودجان ويكفي قطع ثلثة منها ايا كانت ( وعند محمد لا بد  
من قطع اكثر كل واحد منها وهو رواية عن الامام ) وعند ابي يوسف  
لا بد من قطع الحلقوم والمرئ واحد الودجين وقيل محمد معه ( ويجاوز  
الذبح بكل ما فري الوداج وانهر الدم ولو مروء اولبطة او سنا او ظفرا  
منزوعين لا بالقائمين ) وتندب اعداد الشفرة قبل الاضجاع وكره بعده  
وكذا جرحها برجلها الى الذبح والنخ وقطع الرأس والسلخ قبل  
ان تبرد ( والذبح من القفا وتحل ان بقيت حية حتى قطعت العروق

والا فلا ( ولرم ذبح صيد استأنس ) وجاز جرح نم توحش او ترده  
في بئر اذا لم يمكن ذبحه ( ولا يحل الجنين بذكوة امه اشعر اولادها  
يحل ان تم خلته

( فصل )

ويحرم اكل كل ذي ناب او مخالب من سبع او طير و لوضبعها او نعالها والحمر  
الاهلية والبغال والقبيل والضب واليربوع وابن عرس والزنبور والسحفاة  
والحشرات ( ويكره الغراب الابقع والغداف والرخم والبغاس والخيال  
تحرى ما في الاصم ( وعندهما لا تكره الخيل وحل العقق وخراب الزرع  
والارنب ) ولا يؤكل من حيوان الماء الا السمك بانواعه كالجر بث والمار  
ماهى ( ولا يؤكل الطافي منه وان مات لحرا او برد فيه روايتان و يحل  
هو والجراد بلا ذكوة ( ولو ذبح شاة لم تعلم حياتها قهركت او خرج  
منها دم حلت والا فلا وان علمت حلت مطلقا

( كتاب الاضحية )

وهى واجبة وعن ابى يوسف سنة ( وقيل هو قولهما وانما تجب على حر  
مسلم مقيم موثر عن نفسه لاهن طفله ( وقيل تجب عنه ايضا وقيل  
يضحي عنه ابوه او وصيه من ماله فيطعم منها ما امكن ويستبدل  
بالباقى ما ينفع به مع بقائه ( وهى شاة او بدنة او سبع بدنة بان اشتراك مع  
سنة في بقرة او بعير وكل يريد القرية وهو من اهلها ولم ينقص نصيب  
احدهم من سبع ( فلو اراد احدهم نصيبه اللحم او كان كافرا او نصيبه  
اقل من سبع لا يجوز عن واحد منهم ( ويجوز اشتراك اقل من سبعة  
ولو اثنين و يقسم لهما وزنا لاجزا الا اذا خلط به من اكارعه  
او جلده ( ولو اشترى بدنة للاضحية ثم اشترك فيها ستة جاز استحسانا  
والاشتراء قبل الشراء احب ( واول رقتها بعد فجر النحر ولا تذبح في المصر  
قبل صلاة العيد و آخرها قبل غروب اليوم الثالث وانتهى آخره  
للعقر وضده للولادة والموت ( واراها فسلها ( وكره الذبح ايد لا  
فان فات وقتها قبل ذبحها لزم التصديق بعين المنذرة حية وسكند  
ماشراها فقير للضحية والذنى يتصدق بفيئتها تتردا ولا راس يجرى

بما يباح من الضمان ( والدني فسادا من الجميع وتجوز الجلاء  
والزنا والجرياء العبدية لألحمياء والأوراء والجمعاء التي لا تثنى  
والمرجاء التي تدعى إلى المنسك والمطوعة اليد أو الرجل وذميمة أكثر  
والذن أو الذنب أو الإلابة وفي ذهاب الصف رواية أن ويجوز  
أن ذهب أقل منه وقيل أن ذهب أكثر من الثلث لا يجوز وقيل أن ذهب  
الذنب لا يجوز ( ولا يضر تعيها من اضطرابها عند الذبح ( وإن مات  
أحد سبعة وقال ورثته اذبحوها عنكم وعنه صح وكذا لو ذبح بدنة عن  
أضحية ومثمة وقران ( ويأكل من لحم أضحيته ويطعم من شيء من غن  
وقير ( ونذير أن لا ينقص الصدقة من الثلث وتركه لذى عيال توسعة  
عليهم وإن يذبح بيده إن أحسن والأبأمر غيره ويحضرها ( ويكره أن  
يذبحها كتابي ( وينصدق بجلدها أو بعمله آله بكرب أو خوف أو فرو  
أو بشرى به ما ينفع به مع بقاءه كغربال ونحوه لا ما يستهلك كخل وشبهه  
( فإن بدل اللحم أو الجلد به يتصدق به ( ولو ذبح أضحية غيره بغير أمره  
جاز ( ولو غلط اثنان فذبح كل شاة الآخر صح ولا ضمان ونهالان وإن  
تشاح ضمن كل صاحب قيمة لحمه ويتصدق بها ( وصحت التضحية بشاة  
الغصب دون شاة الودعة وضئها

### ( كتاب الكراهية )

المكروه إلى الحرام أقرب وعند محمد كل مكروه حرام ولم يلعظ به لعدم القاطع

### ( فصل في الأكل )

منه فرض وهو ما يدفع به الهلاك ( ومندوب وهو ما أراد ليتكّن من الصلاة  
قائما ويسهل عليه الصوم ( ومباح وهو ما زاد إلى الشئ زيادة قوة البدن  
( وحرام وهو الزائد عليه لا قصد التقوى على صوم الذئ أو ثلا  
يتمحى الضيف ( ولا يجوز الرياضة بقليل الأكل حتى يضعف عن أداء  
العبادات ( ومن امتنع من الميتة عيال المحصنة أو صام وإياكل حتى  
مات أو أتم ( بخلاف من امتنع من الأندري حتى ساءر ولا بأس به مع  
القواكه وتركه أنزل ( وانما أخذ بطعمه سرف وكذا دونه أسير من الأند  
أكثر من تدبير الحاجة ( ومسح لا يجع راسكين بالحبر برضع أمة

عليه مكروه وسنة الاكل بالبسملة في اوله والحمد له في آخره وغسل اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشباب قبله وبالشيوخ بعده ( ولا يحل شرب ان الاتان ولا بول ابل ولا استعمال اناه ذهب او فضة لرجل او امرأة رجل استعمال اناه عقيق وبللور وزجاج ورصاص

### ( فصل في الكسب )

افضله الجهاد ثم التجارة ثم الحراثة ثم الصناعة ( ومنه فرض وهو قدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه ) ومستحب وهو الزيادة عليه لبواسي به فقيرا ويصل به قريبا ( ومباح وهو الزيادة للتجمل ) وحرام وهو الجمع للتفاخر والبطر وان كان من حل ( وينفق على نفسه وعياله بلا اسراف ولا تقير ) ومن قدر على الكسب لزمه وان عجز عنه لزمه السؤال فان تركه حتى مات اثم وان عجز عنه بفرض على من علم به ان يطعمه او يدل عليه من يطعمه ( ويكره اعطاء سؤال في المسجد ) وقيل ان كان لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر بين يدي مصلى لا يكره ( ولا يجوز قبول هدية امراء الجور الا اذا علم ان اكثر ماله من حل ) ولا يكره اجارة بيت للسواد لينخذ بيت تار او كنيسة او بيعة او بيعا فيه الخمر وعندهما يكره ويكره في المصر اجاما ( وكذا في سواد غابه اهل الاسلام ومن حل لذى خرا باجر طاب له وعندهما يكره ولا بأس بقبول هدية العبد التاجر واجابة دعوته واستعارة دابته ) وكره قبول كسوته ثوبا واهدائه احد النقيدين ( ويقبل في المعاملات قول العرد ولو انى او عبدا او فاسقا او كافرا كقوله شريت اللحم من مسلم او كتابي فيحل ( او من مجوسى فيحرم ) وقول العبد والامة والصبي في الهدية والاذن ( وشرط العدل في الديات كانه عن نجاسة الماء فتتيم ان اخبر بها مسلم عدل ولو انى او عبدا ) وينهى في القاسق والمستور ثم يعمل بغالب رأيه ( ولو اراق قتيما عند غلبة صدقه وتوضأ وتيمم دند غلبة كذبه كما احط

### ( فصل في اللبس )

الكسوة منها فرض وهو ما يستر العورة وتدفع ضرر البرد والاولى كونه من القطن والكتان بين النفيس والخسيس ( ومستحب وهو الراند

لاخذ الزينة واطهار نعمة الله تعالى ( ومباح وهو التوب الجميل للترين  
 ( و. ثرو، وهو اللبس بالكبر ويستحب الابيض والاسود ويكره الاحمر  
 والاصفر ) ولينة ارجاء طرف العمامة بين كتفيه قدر شبر وقيل  
 الى وسط الظهر وقيل الى موضع الجلوس ( واذا اراد تجديد لفها  
 نقضها بما فيها ) ويحل للنساء لبس الحرير ولا يحل للرجال الا قدر اربع  
 بتابع كالعلم ( ولا بأس بتوسده او افتراشه خلافا لهما ) ( ولا بأس  
 بلبس ماسداه ابرسيم ولحمته غيره وعكسه لا يلبس الا في الحرب ) ( ويكره  
 لبس خالصه فيها خلافا لهما ) ( ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة  
 للرجال الا الخاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة ) ( ومسامير الذهب  
 في ثقب الفص وكتابة النوب بذهب او فضة وشدة السن بالفضة ولا يجوز  
 بالذهب خلافا لهما ) ( ولا يتختم بحجر ولا صفر ولا حديد وقيل يباح  
 بالحجر اليسب وترك التختم افضل لغير السلطان والقاضي ) ( ويجوز  
 الاكل والشرب من اثناء مفضض والجلوس على سرير مفضض بشرط  
 تقاء موضع الفضة ويد = ره عند ابي يوسف وعن محمد روايتان  
 ( ويكره اللباس الصبي ذهبيا او حريرا ) ( ويكره حمل خرقة لمسه  
 العرق او المخاط او الوضوء ان لتكبر وان للحاجة فلا وهو الصحيح  
 والرم لا بأس به

### ( فصل في النظر ومحوه )

ويحرم النظر الى العورة الا عند الضرورة كالطبيب والحائض والحافضة  
 والقابلة والحاقن ولا يتجاوز قدر الضرورة ( وينظر الرجل من الرجل  
 الى ماسوى العورة وقد بينت في الصلاة ) وتنظر المرأة من المرأة والرجل  
 الى ما ينظر الرجل من الرجل ان امنت الشهوة ( وينظر الى جميع بدن  
 زوجته وامته التي تحللها وطئها وينظر من محارمه وامه غيره الى الوجه  
 والرأس والصدر والساق والمضد ولا بأس بمسه بشرط امن الشهوة  
 في لظن والمس ولا يطر الى البطن والظهر والمخذون امن ولا الى  
 الحرة الاجنية الا الى الوجه والكفين اذ امن الشهوة والا فلا يجوز  
 لغير الشاهد عند الاداء والحاكم به الحاكم ( ولا يجوز من دلت و ناس  
 ان كانت شابة ويجوز ان يجوز الاتشبهى او هو شيخ يأمن على نفسه



وعليها ( ويجوز النظر والمس مع خوف الشهوة عند ارادة امرأه  
او الكاح ( والعبد مع سيده كالأجنبي ( والمحبوب والمحبة ( ولا  
( ويكره للرجل ان يقبل الرجل او يعانقه في ازار بلاة س و ، اى  
يوسف لا يكره ( ولا بأس بالمصافحة وتقبيل يد العالم والسيطان العدا  
( و عزل عن امته بلا اذنهما بلا عن زوجته الا باذنهما ( ولا تعرض الأمة اذا  
ملعب في ارار واحد

### ( فصل في الاستبراء )

من ملك امة بسراء او غيره يحرم عليه وطئها ودواعيه حتى يستبرى  
بحيضة فيمن تحيض وشهر في غيرها وفي مرتفعة الحيض لا بأس  
بثلاثة اشهر وعند محمد باربعة اشهر وعسر وفي رواية بصفها وفي  
الحامل بوضعه ولو كانت بكر او مصرية من امرأة او من مان طفل  
او بمن يحرم عليه وطئها يستحب الاستبراء للسابع ولا يجب عليه  
رأتكى حيدة ملكها وبها والى التى انشأوة ل لاجارة في بيع  
الهضولى وكذا الولادة ( وتكفي حيضة وجدت بعد القبض وهى بحوسبتها  
فاسلت وتجب عند تملك نصيب شريكه لا عند عود الآفة ورد المغصوبة  
والمستأجرة وفك المرهونة ( ولا نكره الحيلة لاسبقائه عند اى يوسف  
خلافا لمحمد واخذ بالاول ان علم عدم الوطئ من المالك الاول وبالباقي  
ان احتمل ( والحيلة ان لم تكن تحت حرة ان يتزوجها ثم يشتريها وان كان  
تحت حرة فان يزوحها الباع ذل البيع او المشتري بعد البيع قبل الترض  
ثم يطلق الزوج بعد الشراء والتبع ( ومن ملك اخرا لا يجزى ان تكاحا  
فله ومن احديهما فقط ودراجه ( ان و ، بهما او عمل بهما شيئا من  
الدواعى حرم عليه وطئ كل منهما ودواعيه حتى يحرم عليه احديهما  
تمليك او تكاح او حق

### ( فصل في البه )

ويكره بيع العبد حاصه وجار لو سخر له في التجميع ( ر ان بيع امرأه  
والانصاع تابع ( وممن رى جارة رجوع سريه ، فلا وكالى  
صاها به واشترتها منه اروديهان او اسس به سسى ورجع في قلبه

صدقه حل شراؤها منه ووطئها ( ويحوز بيع بناء مكة ويكره بيع  
ارضها و اجارتها خلافا لهما وقولهما رواية عن الامام ( ويكره  
الاحتكار في اقوات الآدميين والبهائم بلد بصر باهله وعند أبي يوسف  
في كل ما يضر احتكاره بالعمامة ولو ذهباً او فضة او بوا ( واذارفع الى  
الحاكم حال المحنكر امره ببيع ما يفصل عن حاجته فان امتنع باع عليه  
( ولا احتكار في غسلة ضيعته ولا فيما جلبه من بلد آخر وعند أبي يوسف  
بكره وكذا عند محمد ان كان يجلب منه الى المصر مادة وهو المختار  
( ويحوز بيع العصير ممن يتخذ خرا ولو باع مسلم خرا او في ديه  
من ثمنها كره لرب الدين اخذه وان كان المدين ذمياً لا يكره ( ويكره  
التسعير الا اذا تعدى ارباب الطعام في القيمة تعدياً فاحشاً فلا بأس به  
بمشورة اهل الخبرة ( ويحوز سراء مالا بد لا تفل منه و بيعه لاختيه  
وعده وامه وملتقطه ان هو في حجرهم وتوجره امه فقط

### ( فصل في المنكرات )

يحوز السابقة للسهم والجدل والمر والاعل والا والاقدام ( بان  
سوط فيها جعل من احد الجانبين او من ثالث لاسبقهما جاز وان من  
كلا الجانبين يحرم الا ان يكون بينهما محل كقولهما ان سبقهما اخذ  
منهما وان سبقاه لا يعطيهما وفي ما بينهما ايها سبق اخذ من الآخر  
( وعلى هذا لو اختلف اثنان في مسألة وارادا الرجوع الى شيخ وجعلا  
على ذلك جعلاً ( وولاية العرس ستة ومن دعى فليجب وان لم يجز  
اثم ولا يرفع منها شيئاً ولا يعطى سائلاً الا باذن صاحبه ( وان علم المدعو  
ان فيها لهو الا يجيب وان لم يعلم حتى حضر فان قدر على المنع فعل والا  
فان كان مقتدى به او كان اللهو على الله فلا يقعد والا فلا بأس بالعود  
وقال الامام ابتليت به مرة فصرت وهو محمول على ما قبل ان يصير مقتدى  
( ودل قوله ابتليت على حرمة كل الملام لان التلاء اما يكون بالمحرم  
( والكلام منه ما يؤجر به كالسبيح ونحوه وقد يأثم به اذا فعله في مجلس  
الفسق وهو يعلم وان قصده فيه الاعتبار والانكار فحسن ( ويكره فعله  
للتاجر عند فتح متاعه والتزجيع بقراءة القرآن والاستماع اليه وذل لا بأس به

( وعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن  
 والبنائز والرحف والتذكير فاظنك به عند الغناء الذي يسمونه وحدها  
 ) وكره الامام القراءة عند القبر وجوزها محمد و به نأخذ ( ومنه ما لا اجر  
 فيه ولا وزن نحو تم واقعد وقيل لا يكتب عليه ) ومنه ما يأم به كالكذب  
 والغيبة والنميمة والشتيمة ) والكذب حرام الا في الحرب للمدعة وفي  
 الصلح بين اثنين وفي ارضاء الاهل وفي دفع الظالم عن الظلم ) ويكره  
 التعريض به الحاجة ) ولا غيبة لظالم ولا اثم في السعي به ) ولا غيبة  
 الا لمعلوم فاغتيال اهل قرية ليس بغيبة ) ويحرم اللعب بالنرد  
 والشطرنج والاربعة عشر وكل لهو ) ويكره استخدام الخسيسان  
 ووصل الشعر بشعر آدمي وقوله في الدماء اسلك بمقعد العز من هرشك  
 خلافا لابن يوسف وقوله اسلك بحق انبيائك ورسلك ) واستماع الملاهي  
 حرام ) ويكره تعشير المصحف ونقطه الا للعجم فانه حسن ولا بأس  
 بتجليته ) ولا بأس بدخول الذي المسجد الحرام ولا بعبادته ) ويجوز  
 اخفاء البهايم وانزاع الحمير على الخيل والحقة للرجال والنساء لا بحره  
 كالجر ونحوها ) ولا بأس برزق القاضي كفاية بلا شرط ) ولا بأس  
 بسفر الامة وام الولد بلا محرم والخلوة فيها قيل يباح وقيل لا ) ويكره  
 جعل الراية في عنق العبد لا تقيده ) ويكره ان يقرض نقالا درهما يأخذ  
 منه به ما يحتاج الى ان يستفرقه ) والسنة تقليم الاطراف وتنف الابط  
 وحلق العانة والشارب وقصه حسن ) ولا بأس بدخول الحمام للرجال  
 والنساء اذا اترز وغض بصره ) ويستحب اتخاذ الاوعية لقل الماء  
 الى البيوت وكونها من الخزف افضل ) ولا بأس بستر حيطان البيت بالبود  
 البرد ويكره للزينة وكذا ارحاء الستر على البيت ) واذا ادبى الفريضة  
 واحب ان يتم بمنظر حسن وجوار جبلة فلا بأس ) والقناعة بادي الكفاية  
 وصرف الباقي الى ما ينفع في الآخرة اولى

### ( كتاب احياء الموات )

هي ارض لا ينتفع بها حادية او مملوكة في الاسلام ليس لها مالك معين  
 مسلم او ذمي وعند محمد ان ملكك في الاسلام لا تكون مواتا وبشرط

عند أبي يوسف كونها بعيدة عن العامر لو صبح من اقضاء لا يسمع فيها وعند محمد ان لا ينتفع بها اهل العامر ولو قرية منه ( من احيائها باذن الامام ولو ذميا ملكها وبلا اذنه لا خلاقالهما ) ولا يجوز احياء ما قرب من العامر بل يترك مرعى لاهل القرية ومطرحا لحصائدهم ولا ما عدل عند ماء القرات ونحوها واحتمل عودة اليه فان لم يحتمل جاز ( ومن حفر ارضائين سنين ولم يعمرها اخذت منه ودفعت الى غيره ) ومن حفر بئرا في ارض موات فله حريمها ان باذن الامام وكذا ان يغير اذنه عندهما ( وحريم العطن اربعون ذراعا من كل جانب هو الصحيح ) وكذا حريم الناضح وعندهما للناضح ستون وحريم العين خمسمائة ذراع من كل جانب ( ويمنع غيره من الحفر في حريمه لافيا وراه ) فان حفر احد فيه ضمن القيسان ويكبس ( وان حفر فيما وراه فلا ضمان وله الحريم من ماسوى حريم الاول ) والقناة حريم بقدر ما يصلحها وقيل لا حريم لها مالم يظهر ماؤها وعندهما هي كالبيئر وان ظهر ماؤها فهي كالعين اجاما ( ولا حريم لنهر في ارض الغير الا بحجة وعندهما له مسنة بقدر نصف عرضه من كل جانب عند أبي يوسف وبقدر عرضه عند محمد وهو الارفق قال مسنة بين النهر والارض وليست في يد احد لصاحب الارض ( فلا يغرس فيها صاحب النهر ولا يلقى عليه طينه ولا يمر وقيل له المرور والقاء الطين مالم يفسد ) وعندهما هي لب النهر فله ذلك ( قال القتيبي ابو حنيفة آخذ بقول الامام في الغرس وبقولهما في القاء الطين ) ومن عرس شجرة في ارض موات فله حريمها خمسة اذرع من كل جانب يمنع غيره من الغرس فيه

### ( فصل في التربة )

هو النصيب من الماء ( والشفة شرب بني آدم والبهايم ) الانهار العظام كالقرات ودجلة غير مملوكة ولكل احد فيها حق الشفة والوضوء ونصب الرحي وكري نهر الى ارضه ان لم يضر بالعامرة ( وفي الانهار المملوكة والحوض والبيئر والقناة لكل حق الشفة ان لم يخف التحريب لكثرة المواشي او الاتيان على جميع الماء لاسقى ارضه او شجره الا باذن

ماله وله الاحذ لاوضوء وغسل الياب وسقي شجر ونخضر في  
 بالراد في الاصح وما احز من الماء يسب او اوز ويحوه لا يخذل  
 درسا سبه وله بيعه (ولو كان اثر ارباب واهل في ثلث  
 من بريد الشفة من الدخول فان لم يجد غيره زما او يخرج اليه اياه  
 او يمكنه من الدخول فان لم يغسل وغسل العباس قوت من بالسلاح  
 وفي الحرز بقايل نغرس سلاح كفي الطعام حال

### ( فصل )

وكرى الانهار العظام من بيت المال وان لم يكن فيه ثلث ايام  
 ( وكرى ممالك على اربابه لاهل الشفة ويخير من ابي او ز  
 عليهم من اعلاه واذ جاوز ارض رجل سقطت عند وزيره  
 ارضه مالم يفرغ شركاؤه ( وقيل له ذلك وعندهم  
 من اوله الى آخره بمحض الشرب ( وتصميم دعوى له من  
 ( ومن كان به نهر يري في رضى شربه رضى شربه  
 فليس له ذلك فان لم يكن في يده او لم يكن جاريا فادعى انه له وقسمه  
 اجراه لا يسمع بلا يئنه انه له او انه كان له حق الاجراء وعلى هذا المسب  
 في نهر او على سطح والميراث والمنى في دار الغير ( وان احضر به سائمة  
 في شرب بينهم قسم على قدر اراضيهم ويمنع الاعلى من سائر اهر  
 بلا رضاهم وان لم تشرب ارضه بدونه وليس لواحد منهم ان يشق  
 منه نهرا او ينصب عليه رجح او دالية او جسر او لا اذن له في  
 في ملكه ولا ينسب بالنهر ولا يمسك ولا يوسع فائه ولا يوسع  
 الايام او ناصفة بعد كون القسمة بالكوى رضى رضى  
 بالباقي ان يقس بعض كواه ولا ان يسوق شربه الى رضى اخرى  
 ليس لها منه شرب فان رضى البقية بتى من ذلك جاز ولهم تقضه  
 بعد الاجازة ولو ورتهم من بعدهم ( والشرب يورث ويوصى بالانفاق به  
 ولا يباع ولا يرهن ولا يوجر ولا ينصدق به ولا يجعل مهورا ولا بدل صلح  
 ولا بضمن من ملا ارضه فزت ارض جاره ولا من سنى من شرب غيره

### ( كتاب الاشربة )

تسمى الرشي النبي من ماء العنب اذا غلى واشتد والقذف بالزبد  
 من ماء العنب وهو ما يطبخ منه فذهب اقل من تشبه  
 فان ذهب نفسه سمي منصفاً وان طبخ ادنى طبخة سمي بادقاً اذا غلى  
 واشتد ( والسكر وهو الذي من ماء الرطب اذا غلى واشتد ) وتقع  
 الزبيب اذا غلى واشتد ( واشتراط قذف الزبد فيهن على ما في الحمر  
 والكل حرام وحرمتها دون الخمر فبحساسة الحمر غليظة ونجاسة  
 هذه مختلف في غليظتها وخفتها ) ويكفر مستحل الخمر دون هذه  
 ( ويحد شرب قطرة من الخمر وان لم يسكر بخلاف هذه ) ويجوز  
 بيع هذه وبضمن متلفها خلافاً لهما ( وفي الحمر عدم جواز البيع  
 وعدم الضمان اجماعاً ) ولو طبخت الخمر او غيرها بعد الاشتداد لا تحل  
 وان ذهب اللسان لكن قيل لا يحد مالم يسكر ويحل نبيذ التمر  
 والربب اذا طبخ ادنى طبخة وان اشتد مالم يسكر ( وكذا نبيذ العسل  
 والتين والخسطة والشعير والذرة والخليطين طبخت اولا وكذا المثلث  
 وهو عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه وان اشتد وفي الحد بالسكر منها  
 روايتان واتحجج بوجوبه ( ووقوف طلاق من سكر منها تابع للحرمة  
 والكل حرام عند محمد وبه يفتي ) والخلاف انما هو عند قصد التقوى  
 اما عند قصد التلهي فحرام اجماعاً وخل الحمر حلال ولو خللت  
 بعسل ( ولا بأس بالاتباض في الدماء والحتم والمزفت والنقير ) ويكره  
 شرب دردى الخمر والامتشاط به ولا يحد شربه بلاسكر ( ولا يجوز  
 الانتفاع بالحمر ولا يداوى بها جرح ولاد بردابة ولا تسقى آدمياً  
 ولو صيماً للتداوى ولا تسقى الدواب ) وقيل لا يحمل الحمر اليها فان  
 قيدت الى الخمر فلا بأس به كافي الكلب مع الميتة ولا بأس بالقاء الدردى  
 في الحل لكن يحمل الخمر اليه دون عكسه

( كتاب الصيد )

هو الاصطياد وهو جاز بالجوارح المعانة والمحدد من سهم وغيره  
 لما يؤكل لا كله وما لا يؤكل جلده وشعره ولا بد فيه من الجرح ويكون  
 الميسل او الرامي مسلماً او كتيماً وان لا يترك التسمية عمداً عند

الارسال او الرمي و يكون الصيد ممثما وان لا يقعد عن ملا  
التواري عن بصره وان لا يشارك المعلم غير المعلم او مرسل من  
ارساله وان لا تطول وقته بعد الارسال لغير اكل للصيد ( ووز  
بكل جرح علم من ذي ناب او مخلب ويثبت التعلم بفالسب الرأ او  
بالرجوع الى اهل الخبرة ) وعندهما وهو رواية عن الامام يدت في  
ذي الناب بترك الاكل ثلثا وفي المخلب بالاحابة اذا دعي بعد الاكل  
( فلو اكل منه البازي اكل الباقي لان اكل منه الكلب او العهد فار  
او ترك الاجابة بعد الحكم بتعلمه حرم ماصاده بعده حتى يتعلم ) اذا  
ما صاد قله وبقي في ملكه خلافا لهما ( فان شرب الكلب دمه  
او نهشه فقطع منه بضعة فرماها واتبعه اكل وان اكل ثلثا اذ  
بعد صيده ) وكذا لو اكل ما اطعمه صاحبه من الصيد او اكل هويته منه  
بعد احراز صاحبه ( بخلاف ما لو اكل القطعة قبل اخذه )  
( وان خنقه ولم يجرحه لا يؤكل وكذا ان شاركه كلب غير معلم )  
مجوسى او كلب ترك مرسله التسمية عمدا ( وان ارسل مسل كلبه حره  
مجوسى فانزجر حل وبالعكس حرم ) وان لم يرسله احد فزجره  
غيره فالعبرة للزاجر ( وان ارسله ولم يسمم فزجره فسمى فالعبرة  
الارسال ) وان ارسله على صيد فاخذ غيره حل مادام على سر ارساله  
( وكذا لو ارسله على صيود بتسميه واحدة فاخذ كلها حلت ) و  
العهد فمكن حتى استمكن ثم اخذ حل ( وكذا الكلب اذا اعطى  
( ولو ارسله على صيد قتلته ثم اخذ آخر اكلا كالوروى صيدا فاد  
اثنين ) وادارهم سهمه وسمى اكل ما اصاب ان جرحه ) وان نهها  
عمدا حرم ( وان وقع السهم به فحامل وغاب ولم يقعد عن طلبه  
ميتا حل ان لم يكن به حراحة غير جراحة السهم ) ولا يحل ان يقعد  
ثم وجدته ( والحكم فيما جرحه الكلب كالحكم فيما جرحه السهم )  
رماه فوقه في ماء او على سطح او جبل او شجر او حائط وآجرة ثم تردى  
حرم ( وكذا لو وقع على ربح منصوب او قصة قائم )  
جرحه

فجرح بها ( وان وقع على الارض ابتداء حل ) وكذا لو وقع على صخرة  
 او آجرة فاستقر ولم ينجرح حل ( وان وقع في الماء فسات حرم وان كان  
 الطير مائيا فوقع فيه فان انغمس جرحه فيه حرم والا حل ) ويحرم ما قتله  
 المعراض بعرضه او البندقة ولم ينجرحه ( وان اصابه بحجر وحجره  
 بحده فان ثقلا لا يؤكل وان خفيفا اكل وان لم ينجرحه لا يؤكل مطلقا  
 ) ولو رماه بسيف او سكين فاصاب ظهره او مقبضه فقتله لا يؤكل  
 ( وشرط في الجرح الادماء وقيل لا يشترط وقيل ان كبيرا لا يشترط  
 وان صغيرا يشترط وان اصاب السهم ظلمه او قرنه فان ادماء حل والا فلا  
 ) وان رمى صيدا فقطع عضوا منه اكل دون العضو وان قطع ولم يبنه  
 فان احتمل التيامه اكل العضو ايضا والا فلا ( وان قده نصفين او اتلانا  
 والاكثر من جانب العجر اكل الكل ) وكذا لو قطع نصف رأسه او اكثر  
 ( واذا ادرك الصيد حيا حيوة فوق حيوة المذبوح فلا بد من ذكاته  
 فان تركها متمكنا منها حرم ) وكذا لو غير متمكن في ظاهر الرواية وان  
 لم يبق من حيوته الا مثل حيوة المذبوح وهو مالا يتوهم بقاؤه فلم يدركه  
 حيا وقيل عند الامام لا بد من تذكينه ايضا وان كان ذكاه حل ( وكذا  
 ان ذكى المتردية والطبيعة والموقوذة والتي بقر الذئب بطنها وفيه حيوة  
 خفية او جليلة حل وعليه الفتوى ) وعند ابي يوسف ان كان لا يعيش  
 مثله لا يحل وعند محمد ان كان يعيش فوق ما يعيش المذبوح حل والا فلا  
 ) ومن رمى صيدا فامتنعه واخرجه عن حيز الامتناع ثم رماه آخر فقتله حرم  
 وضمن قيمته مجروحا للاول وان لم ينخه الاول حل وهو للناسي ( ومن  
 ارسل كلبا على صيد فادركه فضر به فصرعه ثم ضربه فقتله اكل  
 ) وكذا لو ارسل كلبين فصرعه احدهما وقتله الآخر ( ولو ارسل رجلان  
 كل منهما كلبه فصرعه احدهما وقتله الآخر حل وهو للاول ) ولو ارسل  
 الثاني بعد صرع الاول حرم وضمن كافي الرمي ( ومن سمع حسافطنه  
 انسانا فرماه او ارسل عليه كلبه فاذا هو صيد اكل

( كتاب الرهن )

هو حبس شيء بحق يمكن استيفاءه منه كالدين وينقد بايجاب وقبول وبتم



بالقبض محوزا مفرعا ميرا والتخليصة فيه وفي البيع قبض ( والراهن ان يرجع عنه قبل انقبض فاذا قبض لزم وهو مضمون بالاقل من قيمة ومن الدين فلو هلك وهما سواء صار المرتهن مستويا لدينه وان قيمته اكر فالرأه امانة وان كان الدين اكر سقط منه قدر القيمة وطولب الراهن بالباقي وتعتبر قيمته يوم قبضه ويهلك على ملك الرهن فكفنه عليه ( والمرتهن ان يطالب الراهن بدينه ويحبسه به وان كان الراهن حده وله ان يحبس الرهن بعد فسخ عقده حتى يقبض منه الا ان يرثه وليس عليه ان كان الرهن في يده ان يمكن الراهن من بيعه للايضاء ( وليس للمرتهن الاضام بالرهن ولا اجارته ولا اعارته ويصير بذلك متعديا ولا يملك به الرهن واذا طلب دينه امر باحضار الرهن فاذا حضره امر الراهن بتسليم كل دينه اولاتم المرتهن بتسليم الرهن ( وكذا لو طالبه بالدين في غير بلد العقد ولم يكن للرهن حل ومؤنة فان كان له حل ومؤنة فله ان يستوفي منه بلا احضار الرهن ( وكذا ان كان الرهن وضع عد عدل ولا يملك باحضاره ولا باحضاره من رهن باده الرهن بانه رهن ولا يستوفي ولا ان قضى بعض حقه بتسليم حصته حتى يقبض الباقي ( والمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته وولده وخادمه الذي في عياله فان حفظه بغيرهم او اودعه ضمن كل قيمته ( وكذا ان تعدي فيه او جعل الخدم في حصره فان جعله في اصبع غيرها فلا وعليه مؤنة حفظه ورده الى يده او رد جزئه كاجرة بيت حفظه وحافظه ( واما جعل الآتي وادارة والقضاء من الجناية فتقسم على التمسون والامانة ومؤنة بتيته واسلامه على الراهن كالنفقة والكسوة ( واجرد الراعي واجره طر واه برهن وسعي البستان وتلقيح نخله وجناذه والقيام بمصالحه وما اداه له من رجب على صاحبه بلا امر فهو تبرع وبامر القاصي يرجع به وعن الامام لا يرجع ايضا ان صاحبه حاصرا

( باب ما يجوز ان يراه والرهن به وما لا يجوز )

لا يصح رهن المشاع وان مما لا يحتمل التهمة ار من السر يك ولو لمراً فسد خلافا لابي يوسف ولا رهن الزرع على الشجر بل هو الزرع ولا يرجع

في الارض دونها ولا الشجر او الارض مشغولين بالثمر والزرع ( ولو  
 رهن بالجر، واضعها او الدار بما فيها جاز ) ولا يجوز رهن الحر والمدر  
 وام الولد والمكاتب ولا بالامانات ولا بالدرك ولا بما هو مضمون به  
 كما يبيع في يد البايع ولا بالكمالة بالنفس ولا بالقصاص في العس  
 وما دونها ولا بالشفعة ولا باجرة النسيئة والمغنية ولا بالعقد الجاني  
 او المديون ( ولا يجوز للمسلم رهن الحر ولا ارتهاها من مسلم او ذمي  
 ولا يضمن له مرتتها ولو دميًا ويضمنها هو لو ارتتها من ذمي ويصح  
 بالدين ولو موعودا فان رهن ليقرضه كذا فلو هلك في يد المرنين لزمه  
 دفع ما وعدان مثل قيمته او اقل وبرأس مال السلم وثمان الا صرف وبالمسلم فيه  
 ( فان هلك في مجلس العقد فقد استوفى حكمها وان افتراق قبل القد  
 والهلاك بطل العقد ) والرهن بالمسلم فيه رهن ببدله اذا فسخ وهلاكه  
 بعد الفسخ هلاك بالاصل ( ويصح بالاعيان المضمونة نفسها اي بالمل  
 او القيمة كالغصوب والمهر وبديل الخلع وبديل الصلح من دم عمد  
 وبديل اصلح عن اضرار وان اقر المدعى بعدم الدين ( ولورهن الاب  
 لدينه عبد طفله جاز وكذا الوصي فان هلك لزمهما مل ما سقط به  
 من دينهما ) ولورهنه الاب من نفسه او من ابن آخر صغيره او من عبده  
 تاحر لادين عليه صح بخلاف الوصي ( وان استدان الوصي للقيم  
 في كسونه او طعامه ورهن به متاعه صح ) وليس للطلل اذا بلغ نقض  
 الرهن في شيء من ذلك ما لم يقض الدين ( ولو رهن شيئًا بمن عمد  
 فظهر حرا او ثمن خل فظهر خرا او بمن ذكية فظهرت ميتة فالرهن  
 مضمون ) وجاز رهن الذهب والفضة وكل مكيل وموزون فان رهن  
 بجنسها فملاكها بمنزلها من الدين ولا عبرة للجودة ( وعندهما هلاكها  
 بقيمتها ان حالفت وزنتها فتضمن بخلاف الجنس وتجعل رهنًا مكان  
 الهالك ( ومن سري حلي ان يعطى بالبن رهنًا بغير اركيا له  
 صح استمساها فان اشع عن اعطائه لا يجبر ) ولا يبيع نهج ابيع اذا  
 دفع المي حالا او قيمة لرهن رهسا ( ومن سري شيئًا رقا لبايه  
 امسك هذا حتى اعطيت الثمن فهو رهن وعند ابي يوسف ودية

ولو رهن عبدين بالف فليس له اخذ احدهما بقضائه حصته كالمع  
( ولورهن عبدا عند رجلين صح وكلاهما رهن لكل منهما والمضمو  
على كل حصته دينه فان تهايشا في حفظها فكل في ثوبته كالعديل في  
حق الآخر فان قضى دين احدهما فكلاهما رهن عند الآخر ( ولورهن  
اثان من واحد صح وله ان يمسكه حتى يستوفي جميع حقه منهما ( ولو ادعى كل  
من اثنين ان هذا رهن هذا الشيء منه وقضيه و برهننا عليه بطل  
برها نهما ولو بعد موت الراهن قبل ( و يحكم بكون الرهن مع كل  
نصفه رهنا بحقه

### ( باب الرهن يوضع على بدل عدل )

ولو اتفعا على وضع الرهن عند عدل صح ( ويتم قبض العدل وايس  
لاحدهما اخذه منه بلا رضى الآخر وضمن بدفعه الى احدهما وهلاكه  
في يد على المرتن ( فان وكل الراهن العدل والمرتن او غيرهما ببيع  
عند حاول الدين صح ( فان شرطت في عقد الرهن لا ينزل بالعزل  
ولا بموت الراهن او المرتن وله بيعه بغية ورثته و يبطل بموت الوكيل  
( ولو وكله بالبيع مطلقا ملك بيعه بالفد والنسبة فلو نهى بعده عن  
بيعه نسبة لا يعتبر نهيه ولا بيع الراهن ولا المرتن الرهن لا رضى  
الآخر ( فان حل الاجل والراهن فائب اجبر الوكيل على بيعه كما يجبر  
الوكيل بالخصومة عليها عند غيبة موكله ( وكذا يجبر لو مرضت  
بعد عقد الرهن في الاصح فان باعه المرء فمعه ماله وهلاكه  
فان اوفاه فاستحق الرهن وكان هانكا فلم يستحق ان يحبس الرهن  
ويصح البيع والقبض او العدل ثم العدل ان شاء ضمن الراهن ويصحان  
او المرتن ثمة وهو له و يبطل القبض فيرجع المرتن على الراهن  
بدينه ( وان كان الراهن قائما اخذه المستحق ورجع المشتري على العدل  
ثمة سم هو على الرهن به وصح القبض ادعى المرتن سم المرتن على  
الراهن بدينه وان لم يكن التوكيل مسروطا في الرهن يرجع المرء  
على الراهن فقط قبض المرتن سم اولم يبيع ( وان شاك المرتن  
عند المرتن سم استحق فلم يستحق ان يضمن الراهن قيمته و يبيع

المستوفيا وان يضمن المرتهن ويرجع المرتهن بها وبدينه  
على الراهن

( باب التصرف في الرهن وجنائه والحماية عليه )

يراهن الرهن موقوف على اجازة المرتهن أو قضاء دينه فان اجاز  
ص رثمه رهنا مكانه وان لم يجوز وفسخ لا يفسخ في الاصح فان شاء  
المشتري صبر الى ان يفك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليفسخه  
( صح عتق الراهن وتديره واستيلاده فان كان موسرا طول  
بيده ان حالا واخذت قيمة الرهن فجعلت رهنا مكانه لومؤجلا وان كان  
معسرا سعى المعتق في الاقل من قيمته ومن الدين ورجع به على سيده  
وان بر وام الولد في كل دين بلا رجوع ) واتلافه كاعتاقه موسرا  
وان تلفه اجنبي ضمنه المرتهن قيمته وكانت رهنا مكانه ( ولو اعار المرتهن  
الرهن من راهنه خرج من ضمانه ويرجوعه يعود ضمانه وله الرجوع  
متى شاء ( ولو اعاره احدهما باذن الآخر من اجنبي خرجا من ضمانه ايضا  
فلو هلك في يده هلك بحما ولكل منهما ان يردده رهنا ( فان مات الراهن  
قبل رده فالمرتهن احق به من سائر الغرماء ( ولو استعار المرتهن الرهن  
من راهنه او استعماله باذنه فهلك حال استعماله سقط ضمانه عده وان هلك  
قبل استعماله او بعده فلا ( وصح استعارة شيء ليرهنه فان اطلق رهنه  
بما عند من شاء وان قيد بقدر او جنس او مرتهن او بلسد تقيد به  
( ان خالف فان شاء المعير ضمن المستعير ويتم الرهن بينه وبين مرتنه  
او ائتهن ويرجع المرتهن بما ضمنه وبدينه على المستعير ( وان وافق  
وك عند مرتنه صار مستوفيا دينه او قدر قيمة الرهن لو اقل  
من دين وطالب راهنه ببقائه ووجب للمعير على المستعير مثل الدين  
او القيمة ( ولو هلك عند المستعير قبل الرهن او بعده فكه لا يضمن  
وان قد استعده من قبل ( ولو اراد المعير افتكاك الرهن بقضاء دين  
المرتحن من عنده فله ذلك ويرجع بما ادى على الراهن ( ولو قال المستعير  
هلا في يدي قبل الرهن او بعد الفكاك وادعى المعير هلاكه عند  
المرتحن قال قول للمستعير ( ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فالمعير

وجناية الراهن على الرهن مضمونة ( وكذا حناية المرتبة )  
 من ديها بقدرها وحساية الرهن ( ايها المار بها من  
 في المرتبة ) ولورهن عداية او الامانة في حاته  
 مائة قتله رجل وعزم مائه و على الاصل في الرهن مائة  
 حقه ولا يرجع راءه بشي ( وان باعه بالمائة بامر راءه رجوع  
 عليه بالباقي ) وان قتله عداية ل مائة يدفعه اقتداء الراهن من  
 ( وعند محمد ان شاء دفعه الى المرتهن وان شاء افكه الدين ) وان حبي  
 الرهن خطأ فداء المرتهن ولا يرجع طان اى دفعه الراهن او دونه  
 الدين ( ولومات الراهن باع وسميه الرهن وقصى الدين من المكان له  
 وصى نصيب القاضى له وصيا و امره انك

### ( فصل )

رهن عصيرا قعد عتة قعد رهن  
 رهن بها ( وان رهن شاة قيمها عشرة عشرة ) تت دفع حلهما  
 وهو يساوى درهما فهو رهن به ( ونماء الرهن كوالده ولنه ودونه  
 ومعه لراهن ويكون رهما مع الاصل ( وان ساء لراهن وان بقى  
 وهلك الاصل يفتك بحصته من الدين يقسم الدين على اليد الاصل في يوم  
 القبض وقيمة النماء يوم العكالك باا صواب الاصل سقط رما سب امه او كنه  
 ( وتصح الريادة في رهن ولا عزم في رهن )  
 خلافا لابي يوسف ( ون رهن ساء رهن  
 بعد لها فالاول رهن حتى يرد الرهن رهن  
 يحصله مكان الاول رده الاول ( ولو ار المرتهن لراهن عن الدين او وده  
 فته فهلك الرهن هلك دلاشي ( واوقف رهنه او افضه او دونه  
 امره في سائر سائر عداية  
 رده هلك ما ليس يرد ما في الرهن  
 على المار بها

١١١٠ . . . . . مو ان يقصد ضربه بما يهرق الا حزاء من سلاح ومحدد  
 . . . . . او ايدي او حرق دار وبندهما ما تمل فاما وموجب  
 ١١١١ . . . . . راي عينا الا ان يمين ولا كرامة منه ( واما شدة عدوه وضربه  
 . . . . . زير هادز وتوجد الاثم والكمارة والدية العاقلة على العاقلة لا  
 ١١١٢ . . . . . في ماله النفس عدا ( واما حطاء وهو في القصد بان يرى  
 ما طه به او حريا ما اذا هر آدمي معصوم او في الفعل بان يرى  
 عرما فيه يرب آدميا ( واما ما جرى مجرى الخطاء كما ثم انقلب على  
 . . . . . آثر نفسه وموجهما الكفارة والدية على العاقلة ( واما ما دل  
 . . . . . باب وهو نحو ان يخفر بزا او يدسج جرا في غير ملكه بلا اذن ما كنه  
 . . . . . ن به انسان وموجب الدية على العاقلة لا الكفارة وكلها توجب  
 حرمان الارث الا هذا

### ( باب ما يوجب القصاص وما لا يوجب )

محبت القصاص يقتل من هو محبوس الدم على التأيد عدا فيقتل الحر  
 بالحر وبالعدو والمسلم بالدمي ولا يقتلان مستأمن بل المستأمن من  
 والد كز بالاشي والعاقل بالجدون والبالغ بعيره والصحيح بغيره وكامل  
 الاطراف ناقصها والعرع باصله لا الاصل بعرعه بل نجب الدية  
 في مال القاتل في ثلاث سدين ولا السيد بعبد ومدره ومكاتبه وعبد ولده  
 وعبد بعبد له ( وان ورت قصاصا على ايد مقتول ولا قصاص على  
 سريك الاب او المولى او المخطئ او الصبي او المخنون وكل من لا يجب  
 القصاص بقتله ( وان قتل عبد الرهن لا يقتص حتى يحصر الرهن  
 والمرتهن ( وان قتل مكاتب عن ولاء وله وارث مع سيده فلا قصاص  
 وان لم يكن ولاء يقتص سيده ( وكذا ان كان ولاء لا وارث غير سيده  
 خلافا لمدرج ولا قصاص الا بالسف ( ولا في المعتوه ان يقتص من قاطع  
 يده وتقتل ربا وان يسال الا اريعر والصبي كالمعتوه والاعسر  
 كالب هو الصحيح ( وكذا الوصي انه لا يقتص في العس ( ر . . . . .  
 . . . . . وانه اولياء كمار وصغار فللكبار الا قصاص من قتله بل كبراه ر . . . . .  
 . . . . . له ما واوعا اب احد الصغار . . . . . جسا ( ومن قد ن محبدة الا

اقتص منه ان جرحه وان بطهره او عصاه فلا وعليه الدية وعصاه  
يقتص وكذا الخلاف في كل منقل وفي التغريق والخنق وان ارررر  
قتل به اجاما ( ولا قصاص في القتل بموالاة ضرب السوط ومن جرح  
نم بزل ذافرش حتى مات اقتص من جرحه ) واذا النقي الصفة ان من  
واهل الحرب قتل مسلم مسلما ظنه حريبا فعليه الدية والكفارة لا القصاص  
( ومن مات بفعل نفسه وزيد وحية واسد فعلى زيد ثلث دية ) ومن شه  
على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء بقتله ولا في قتل من شه على آخر  
سلاحا ليلا او نهارا في مصر او غيره او شهر عليه عسايلا في مصر  
او نهارا في غيره قتله المشهور عليه ولا على قتل من سرق متاعه ليلا  
واخرجه ان لم يمكنه الاسترداد بدون القتل ( ويحب القصاص على  
قاتل من شهر عصا نهارا في مصر او شهر سيفا وضرب به ولم يقتل  
ورجع ) ولو شهر مجنون اوصى على آخر سيفا قتله الا آخر عمدا فعليه  
الدية في ماله ( ولو قتل بجلا صال عليه ضمن قيمته

### ( باب القصاص فيما دون النفس )

هو فيما يمكن فيه حفظ الممالة اذا كان عمدا فيقتص بسنيع اليد من انفصال  
وان كانت اكبر من يد المقتطوع ( وكذا الرجل ومن ارررر الاذن  
وفي الاذن وفي العين ان ذهب ضوعها وهي قائم لان قلعت فيعمل  
على الوجه قطن رطب وتقابل العين بمراة محجمة حتى يذهب وضوعها  
( وفي كل شجة تراعى فيها الممالة كالموضحة ) ولا قصاص في عظم  
سوى السن فيقلع ان قلع ويرد ان كسر ولا ين طرفي ذكر وان وحمر  
وعبد او طرفي عيدين ( ولا في قطع يدين نصف الساع ولا في جثة  
برأت ولا في اللسان ولا في الذكر الا ان قطعت الحشفة تقط ( ولا في  
المسلم والذي سواء رخير الميخى عليه بين القصاص واخذ الارش  
لوك كانت يد التساطع شلاء او ناقصة الاصابع ورأى الشرح  
اصغر او اكبر لا تستوعب الشجة ما بين قرينه وفاء استرعت  
بين قرني المشجرج

### ( فصل )

ويسقط القصاص بموت القاتل وبغزو الاولياء وبصلحهم على مال  
وان قتل ويحب حالا وبصلح بدسهم او عفوه ولمن بقي حصته من الدية  
في ثلث سنين على القاتل هو التيميم وقيل على العاقلة ( ولو قتل حر  
وعبد شخصاً فامر الحر وسيد العبد رجلاً بالصالح على دمه ما بالف  
فصالح فهي نصفان ) ويقتل الجمع بالفرد والفرد بالجمع اكتفاء ان حضر  
اولياؤهم وان حضر واحد قتل له وسقط حق البقية ( ولا تقطع يدان  
يد وان امرا سكيناً على يد قطعاً معا بل يضمن ديتهما ) فان قطع  
رجل يميني فلهما قطع يمينه ودية بينهما ان حضرا معا وان حضر  
احدهما وقطع فلآخر الدية ( وصح اقرار العبد بقتل العمد ويقتص به  
( ومن رمى رجلاً عمدا فغذا الى آخر فاتا اقتص للاول وعلى ما قلته  
الدية للثاني

( فصل )

ومن قطع يد رجل ثم قتله اخذ بهما مطلقاً ان تخلفا به والا فان اختلفا  
عمدا وخطأ اخذ بهما لان كانا خطائين بل تكتفي دية ( وفي العمدتين  
يؤخذ بهما وعندهما يقتل فقط ( ولو ضربه مائة سوط فبرأ من تسعين  
ومات من عشرة وجبت دية فقط ( وان جرحته وبقي الاثر ولم يموت تجب  
حكومة عدل ( ومن قطعت يده عمدا فغدا عن القطع فمات منه فعلى  
قاطعه الدية في ماله وعندهما هو عفو عن النفس ( وان عفا عن القطع  
وما يحدث منه او عن الجنابة فهو عفو عن النفس اجماعاً ( والعمد  
من كل المال والخطاء من ثلثه والشج كالقطع ( وان قطعت امرأة يد  
رجل فترزوها على يده ثم مات فعليه مهر مثلها وعليها الدية في مالها  
ان عمدا وعلى عائلتها ان خذلاً وان تزجها على اليد وما يحدث منها  
او على الجنابة ثم مات فعليه مهر المدل في العمد ويرفع عن العاقلة  
مقداره في الخطاء والباقي وصية لهم فان خرج من الثلث سقط والا فقدر  
ما يخرج منه ( وكذا الحكم عندهما في الصورة الاولى ( ومن  
قات يده ذاب يده ما شئس له من القاطع قتل قاطعه ( ومن قتل له  
ول عمدا فطعم له قتله ثم عفا عن القتل فعليه دية اليد ( ومن



قطعت يده فاقص من قاطعها فسرى الى نفسه فعليه دية النفس  
خلافاً لهما فيها

( باب الشهادة في قتل وإضرار حاله )

القود يثبت للوارث ابنة يدها لا بالمريق الارث فلا يكون أحد هم خصم  
عن القية فيه بخلاف المال ( فلو أقام أحد ابنين حجة بقتل أبيهما  
عمداً والآخر غائب لم أعادتهما بعد عود الغائب خلافاً لهما وفي  
الخطأ والدين لا تلزم ) ولو رهن القاتل على عفو الغائب فالخاضر  
خصم ويسقط القود ( وكذا لو قتل عبد رجلين واحد هما غائب  
( ولو شهد وليا قصاص بنفو أخيهما لغت فان صدقهما القاتل فقط  
فألديه يدهم اللان وان كذبهما فلا شيء لهما ولا أخيهما ثلث لدية  
( وان صدقهما أخوهما فقط غرم القاتل له ثلث الدية ثم يأخذ الله  
( وان اختلفا شاهدا القتل في زمانه او مكانه او آله او قال أحدهم ضربه  
بعضاً وقال الآخر لا أدري بما دافعه بصب ( ولو شهد رجلان بقتل  
الآلة لزمّت الدية ( ولو أقر كل من رجلين بقتل زيد وقال وليه قتلناه  
جميعاً فله قتلتهما ( ولو شهدا بقتل زيد عمراً وآخران بقتل بكر أياه وأبى  
وليه قتلهما لهما ( والعبرة بحالة الرمي لا الوصول في تبدل حد رمي عند  
الامام ( ولو رمى مسلماً فارتد فوصل اليه فأتى ثوب أدية خلافاً لهما  
ولو رمى مرتداً فسلم قبل الوصول لا يجب شيء اتصفاً ( ولو رمى رجلاً  
فاعتق فوصل فعليه فدية عبداً وعده شهد فقتل ما بين قيمته مائة ودينار  
مرمى ( ولو رمى محرراً فميت فميت من مائة دينار ( ولو رمى رجلاً  
فأحرّم فوصل فلا ( وان رمى من قضى عليه برجم عرجه فميت فميت من  
لا يضمن ( ولو رمى مسلماً صيداً فميت فوصل حل وفي لعكس يحرم

( كتاب الديات )

الدية المعلقة من الال مائة دينار ( وان كان من مائة دينار  
ربيع من كل خمس وعشرون ديناراً ( وان كان من مائة دينار  
وارد من مائة ديناراً ( وان كان من مائة ديناراً ( وان كان من مائة ديناراً  
رمي شيء من مائة ديناراً ( وان كان من مائة ديناراً ( وان كان من مائة ديناراً

دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم ومن الابل مائة اخماسا ابن مخاض  
وبنت مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة من كل عشرون ( ولادية من  
غير هذه الاموال ) وقالا منهما ومن البقر ايضا مائة بقرة ومن الغنم العاشاة  
ومن الخلال مائتا حلة كل حلة ثوبان ( وكهارة شبه العمد والخطاء عتق رقبة  
مؤمنة ) فان عجز فصيام شهرين متتابعين ولا اطعام فيها ( وصح اعتاق  
رضيع احد ابويه مسلم لا الجين والمرأة في النفس ومادونها نصف ما  
للرجل والذي مل بالمسلم

( فصل )

في النفس الدية وكذا في المارن وفي اللسان ان منع اللطى او اداء اكثر  
الحروف وفي الصلب ان منع الجماع وفي الافشاء اذا منع استمسك البول وفي  
الذكر وفي حشفته وفي العقل وفي السمع وفي البصر وفي التمس وفي الذوق  
وفي اللحية ان لم تنبت وفي شعر الرأس وكذا الحاجبان والاهداب وفي العينين  
وفي الاذنين وفي الشفتين وفي ثدي المرأة وفي اليدين وفي الرجلين وفي اشفاق  
العينين وفي كل واحد مما هو انان في البدن نصف الدية وما هو اربعة ربعها  
وفي كل اصبع من يد او رجل عتورها وفي كل مفصل منها من مافيه مفصلان  
نصف عتورها ومن مافيه مفاصل ثلثة وفي كل سن نصف عتورها وكل  
عضو ذهب نفعه فقيه دينه وان كان قائما كيدشلت وعين ذهب  
ضوءها

( فصل )

لا قود في التجراح الا في الموضحة ان كانت عمدا وفيها خطاء نصف  
عسر الدية وهي التي توضح العظم ( وفي الهاتمة وهي التي تهيم  
العظم عتورها ) وفي المغلة وهي التي تنقل العظم عتورها ونصفه  
( وفي الآمة وهي التي تصل الى ام الدماغ بلها ) وكذا في الجائفة  
( فان نفذت فهما جائفتان يجب ذلها ) وكل من الحارصة وهي التي  
تشق الجلد ( والدامعة وهي التي تخرج منه دما يشبه الدمع ) والدامية  
وهي التي تسيل الدم ( والباضعة وهي التي تبضع الجلد ) والمتلاجة  
وهي التي تأخذ في اللحم والسحقاق وهي جلدة فوق العظم تصل

اليها النجعة حكومة عدل وعن يمينها القمحة من كالموضحة (و) (ح) .  
يختص بالوجه والرأس والجائفة بالجوف والبلد والنهر (و) (م) .  
ذلك جراحات وفيها حكومة عدل وهي ان يوم عدا بالذات  
ومعه وما نقص من قيمته وجب بنسبته من دية به يزيه (وفي) .  
اليد وحدها او مع الكف نصف الدية ومع نصف اليد نصف الدية  
وحكومة عدل (وفي) كف فيها اصبع من الدية وان ابه اصبع من  
فخمسها ولا شيء في الكف وعندهما يجب الا يصر من ان الكف  
(ودية الاصبع او الاصبعين ويدخل الاول في (وار) ذبه انما به  
فدية الاصابع وهي ثلثة اعشار اجزاء (وفي) الاصبع ثلثة حرومة  
عدل (وكذا في الشارب ولحية الكوسج ویدی الرجل ودر المدي  
والعين ولسان الاخرس واليد الشلاء والعين العوراء ورجل العرج  
والسن السوداء (وكذا في عين الطفل ولسانه وذكره) .  
ذلك بما يدل على ابصاره ويحرك ذكره وللامه (وان) رجب رجب فذهب  
عقله او شعر رأسه دخل ارش الموضحة في الدية (وان) ذهب سمه  
او بصره او كلامه لا يدخل (وان) ذهب بها عيناه فلا قصاص ويجب  
ارشها وارش العينين وعندهما القصاص في الموضحة والدية في العينين  
(ولا قصاص في اصبع قطعت فشلت اخرى (وعندهما) يقتص في  
المقطوعة وتجب الدية في الاخرى (ولو قطع نفسها لاعلى فشلت  
ما بقي فلا قصاص بل الدية فيما قطع وحكومة فيما شل (ولا) كسر نصف  
من فاسود باقيةا بل دية السن كلها (وكذا لو جرحوا اخضر  
او اسفر (ولو اسودت كلها بضربة وهي قائمة فالدية في الخطاء  
على العاقلة وفي العمد في ماله (ولو قلعت من رجل فثبت مكانها اخرى  
سقط ارشها خلافا لهما (وفي) سن الصبي يسقط اجزاء وان اعاد الرجل  
سنه المقلوعة الى مكانها فثبت عليها اللحم لا يسقط ارشها اجزاء  
(وكذا لو قطع اذنه فالصقها فالتحمت ومن قلعت سنه ذفنص من  
قالها تم نثبت فعليه دية سن المقتص منه (وبسأني في اقتصاص السن  
والموضحة حولا (وكذا لو ضرب سنه فتمركت فلو اجزاء فباضى فبجاء

المضروب وقد سقطت منه فاختلما في سبب سقوطها فان قبل  
 مضي السنة تناول المضروب وان بعد مضيها والمضارب (ولو شج  
 رجلا فأنتمت ونبت الشعر ولم يبق لها ار يسقط الارش) وعند  
 ابي يوسف رحمه الله يجب ارش الالم وهو حكومة عدل وعند محمد رح  
 اجرة الناييب (وكذا لو جرحه بضرب فزال اثره وان بقي فحكومة  
 عدل بالاجماع) ولا يقتص لجرح او طرف او موضحة الا بعد البر وكل  
 عد سقط فيه القود لشبهة قتل الاب ابنه فالدية فيه في مال القاتل  
 (وعمد العصبي والمجنون خلاء ودينه على عاقلته ولا كفارة فيه ولا حرمان  
 ارث والمعتوه كالمجنون

( فصل )

ومن ضرب بطن امرأة فالقت جنيا ميتا فعلى عاقلته غرة خمسمائة درهم  
 فان القته حيا مات فدينه (وان ميتا وماتت الام فغرة ودية) وان ماتت  
 فالقتة حيا مات فدينها ودينه وان ميتا فدينها فقط (وما يجب في الجنين  
 يورث عنه ولا ارث منه المضارب) وفي جسر الامة نصف عنده قيمته  
 لو ذكرا وعنصر قيمته لو انثى وعند ابي يوسف ان نفقت الام ضمن  
 نقصانها والا فلا ضمان (فان ضربت فحضر سيدها حملها فالقتة حيا مات  
 تجب قيمته لادبته) ولا كفارة في الجنين والمستبين بعض خلقه كتام الخلق  
 (وان ضربت دواء او عاجلت فرحها لتطرح حينها فالغرة على عاقلتها ان  
 فعلت بلا اذن ابيه وان باذنه فلا

( باب ما يحدث في الطريق )

من احدث في طريق العامة ككنيف او ميرابا او جرحا او دكنا  
 وسعه ذلك ان لم يضرب بهم ولكل منه نزع (وفي الطريق الخاص  
 لا يسر بلا اذن الشركاء وان لم يضرب) وعلى عاقلته دية من مات  
 بسقوطها فيهما (وكذا لو اثر بقضه انسان وان وقع له ار على  
 آخر فاقاضان على من احدثه وان اصابه طرف الميراب الذي في الحادث  
 فلا ضمان وان الطرف الخارج ضمن كن حفر بتر او وضع حجرا في الطريق

فقلب به انسان وان تلف به ببيعة فصاحتها في ماله (واقعه انتره) فخذ  
الطن كوضع الحجر وهذا اذا فعله بلا اذن الامام فان وقع من  
ذلك باذنه فلا ضمان (ولو مات الواقعة في الحال - حوبا وبها -  
على حافره وان بلا اذن وعند محمد عليه الضمان (وبها في مورد  
في الغم في الجوع) وان وضع حرا فمخاض آخر فصحت ان ما يرد في  
الثاني (واو اسرح - مناحا في دار سم باعها فضمان ماله -  
لو وضع خشبة في الطريق سم باعها وري الى المشتري بها فتره  
المشتري فضمان ما تلف بها على البائع (ولو وضع في الطريق حجرا  
فاحرق شيئا ضمنه ولو احرق بعد ما حركه - الربح في مورد مع آخر  
لا يضمن ان كانت ساكنة عند وضعه (و يضمن من حمل شيء في  
ماله يسقطه منه (وكذا من ادخل حصيرا او قيدا في  
مسجد غيره بلا اذن معطى به احد خلافا له (والدار  
الاشياء الى غيره - غير جائز -  
رد - هو لا يسه (ومن جلس في المسجد غير متصل معطى به احد ضمنه  
خلافا لهما ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلاة او لتعليم او لقراءة القرآن  
ارنام فيه في اثناء الصلاة وبين ان يرفيه او يتعمد الحديث ولا يسه  
حيه وغيره (اما العتف فقبل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن لا خلاف  
ونال الجالس مصليا لا يضمن اجماعا وان من غير اهله (والدار  
رب الدار عملة لاخراج الجراح او الطلقة فقلب به -  
ان قبل فراغ عملهم وان بعده فعله (ويضمن من سب ما  
العام ما معطى به (وكذا ان رشه بحيث يزلق او توضع به وسوء  
الطريق وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير نافذة وهو من اهله او قعد  
فيها او وضع متاعه لا يضمن (وكذا ان رش مالا يزلق عادة او بعض  
الطريق فتعمد المار المرور عليه (ووضع الخشبة كالحش في اثناء  
الطريق وعنده (وان رش فساء حانوت باذن صاحبه -  
الامر استحسننا (كالو استأجره لين له في فساء حاوته -  
مراغه ولو كان امره بالناء في وسط الدار -

[illegible]

❖ **مسل** ❖

ان مال حائطي طريق العام وطواب ر به بهداده من مسلم او ذمی  
و شهید علیا و غیره بقصد فی مدت بی ن بقتضه فیها قتل به نفس او مان  
ضمن عاقبتہ العس و المسال ( و کذا لو طول به من ثلاث بقصد کاب  
اولا و غیره و الراهن ذاک الرهن والعبد التاجر والمکاتب ) ولا یضمن  
ر او را شریک و غیره و غیره و غیره و غیره و غیره و غیره و غیره  
کالمراهن و غیره و غیره و غیره و غیره و غیره و غیره و غیره  
و ن لم یطالب به بقصد یا فی شرع الجراح و نحوه ( و ان مان الی در  
رحال طالب ار اوجا و غیره و غیره و غیره و غیره و غیره و غیره  
التحالی فی مال فی الرقی و لو من به حتی او شهید ( ولو ان الجانی  
بجرحه بقصد یا فی الحرم من خمس مائت به و غیره و غیره و غیره  
( وان حفر أحد بیدة فی دارهم هم ثم یعبران بریکه او بنی حائط  
ضمن ذی ذنوب به و غیره و غیره و غیره و غیره و غیره و غیره

( مابجیة ائمة وعلما )

یضمن الركب ما ركبته ، و ما سار فيه ، و ما ركبها و ما ركبها  
او كدمت او خلت او كدت ( ما سار فيه ركبها ركبها ) ادا  
اوقهها ولا ما عذب ركبها ، و ما سار فيه و موقفة لاجله ( و ان  
اوقهها بالاحياء في ماء ) ، و ما سار فيه و ما ركبها حصة

او نواة او اثاره غبار او جرا صغيرا فقطاً هينا او افسد ثوبا لا يضمن  
وان كبير اضمن ( ويضمن القائد ما يضمنه الراكب وكذا السائق في الاصح  
وقيل يضمن النخعة ايضا ولا كفارة عليهما ولا حرمان ارث او صبة  
بخلاف الراكب ( وان اجتمع الراكب والقائد او الراكب والسائق  
فالضمان عليهما وقيل على الراكب وحده ( وان اصطدم فارسان  
لو ماشيان فاما ضمن عاقلة كل دية الآخر ( وان تجاذبا حبلا فانقطع فاما  
فان وقعا على ظهرهما فهما هدر وان على وجههما فعلى عاقلة كل  
دية الآخر وان اختلفا فدية من على وجهه على عاقلة من على ظهره  
( وان قطع آخر الحبل فاما فديتهما على عاقلته ( وان ساق دابة وقع  
سرجها او غيره من ادواتها على انسان فأت ضمن ( وكذا قائد قطار  
وطى بعير منه انسانا فأت بالنفس على عاقلته والمال في ماله ( وان كان  
مع القائد سائق فالضمان عليهما ( فان ربط بعيرا على قطار بغير علم قائده  
فقطب به انسان ضمن عاقلة القائد الدية ورجعوا بها على عاقلة الراكب  
( ومن ارسل بهيمة او كلبا وساقه ضمن ما اصاب في فوره وفي الطير  
لا يضمن وان ساقه ( وكذا في الدابة والكلب ان لم يسبق او انقلبت  
بنفسها ليلا او نهارا فاصابت مالا او نفسا ( ومن ضرب دابة عليها  
راكبا او نخسها فنحمت او ضربت يدها احدا او نفرت فسدته  
فات ضمن هؤلاء الراكب ان فعل ذلك حال السير ( وان اوقعها لافي  
ملكه فعليهما ( وان نحمت الناحس فدمه هدر وان اقت الراكب فضمه به  
على الناحس ( وان فعل ذلك باذن الراكب فهو كفعل الراكب لكن ان  
وطئت احدا في فورها بعد النخس بالاذن فديته عليهما ولا يرجع الناحس  
على الراكب في الاصح ( كما لو امر صبي يستمسك على دابة  
بتسييرها فوطئت انسانا فات لا يرجع عاقلة الصبي بما غرموا من الدية  
على الامر ( وكذا لو ناول الصبي سلاحا قتل به احدا وكذا الحكم في  
نخسها ومعها قائد او سائق ( وان نخسها شيء منسوب في الطريق فالضمان  
على من نصبه ( ولا فرق بين كون الناحس صبيا او بالغاً وان كان عبدا  
فالضمان في رقبته ( وجميع مسائل هذا الفصل والذي قبله ان كان الهنث  
آدميا فالدية على العاقلة وان غيره فالضمان في مال الجاني ومن قتل عين

فيه فسابغ ثمنها ما يسها وفي عين الفرس او البغل او الحمار او بعير الجزار  
او بقرته ربع اقيمة

( باب جنابة الرقيق والجنابة عليها )

جاءت الامم لا توجب الادفعا واحد او محلا للدفع والاقيمة واحدة  
او غير من له ( فلو جنى عبد خطأ فان شاء مولاه دفعه بها وملكه وادبها  
وان شاء فداءه بارشها حالا ) فان مات العبد قبل ان يختار شيئا بطل حق  
الجنابي عاين وان بعد ما اختار لفداء لا يبطل فان فداءه فجنى فالحكم  
بذلك ( وان جنى جنائتين دفعه بهما فيقتسمانه بنسبة حقوقهما  
او فداءه بارشهما ) فان باعه او وهبه او اعتقه او دبره او استولد بها غير  
عالم بها ضمن الاقل من قيمته ومن الارش ( وان عالما بها ضمن الارش  
كما لو علق عتقه بقتل زيد او رميه او شجده فقتل ) وان قطع عبيد حر عدا  
فدفع اليه فاعتقه فمضى فالعبد صليح بالجنابة وان لم يكن اعتقه يرد  
على سيده فيقصد او يعفو ( وكذا لو كان القاطع حرا فصالح المقطوع  
على نفسه وولده فليس عتقه مسمى فهو صليح بها وان لم يعتقه  
فمضى رد وقيد ) وان جنى ماذون مديون خصا فعتقه غير عالم بها  
ضمن رب الدين الاقل من قيمته ومن دبت له ولولي الجنابة الاقل من قيمته  
ومن ارشها ( ولو ولدت ماذونة مديونة يباع معها في دينها  
ولو جئت لا يدفع في جنائتها ) واو قر رجل ان زيدا حرره فقتل  
ذلك العبد ولي المقر خطاء فلا شيء له ( وان قال معتق قتلت حازيد  
قبل عتقي وقال زيد بل بعده فاقول للمعتق ) وان قال لمولى لامة  
اعتقتها قطعت بذلك قبل لعتق وقالت بل بعده فاقول لها ( وكذا كل ما  
منها ) يبيع واثمة وعند محمد لا يضمن الا شيئا بعينه يؤمر برده ليها  
( ولو امر عبد بمجنور بمجنور او وصي صليا بقتل رجل قتله فالدية على  
ما قلته لعائل ورجعوا على العبد بعد عتقه لا على الصبي الامر ) ولو كان  
مأمورا العبد منه دفع لمسيده ان قتل او فداء ان كان خطاء او المأمور  
صعبا ولا يرجع على الامر في الحل بل يجب ان يرجع عليه بعد هتفه  
بلاقل من قيمته او من العداء وان كان عمدا والمأمور كبيرا اقتص  
( وان قتل عبد حرين لكل منهما وليان فففسا احده ولي كل منهما



دفع نصفه الى الآخرى او فدى بديته لهما ( وان قتل احدهما عبدا  
والآخر خطأ فعفا احد ولي العمد فدى بديته لولى الخطاء ونصفها  
لاحد ولي العمد او دفع اليهم يقتسمونه اثلاثا عولا وعندهما اربا  
متساوية ( وان قتل عبداثنين قريبا لهما فعفا احدهما بطل الكل  
وقالا يدفع المعاقى نصف نصيبه الى الآخر او يفديه بربع البدية وقيل  
بمحمد مع الامام

### ( فصل )

دية العبد قيمته فان كانت قدر دية الحرا واصلت نقصت عن دية الحر  
عشرة دراهم ( وكذا لو كانت قيمة الامة كدية الحرة او اكثر ( وفي  
الغصب تجب القيمة بالغة ما بلغت وما قدر من دية الحر قدر من قيمة  
الرقيق ففي يده نصف قيمته ولا يزداد على خمسة آلاف الاخيرة ( ومن  
قطع يد عبده عمدا فاعتق فسرى اقتص منه ان كان وارثه سيده فقط  
والا فلا ( وعند محمد لا قصاص اصلا وعليه ارش اليد وما نقص الى  
حين العتق ( ومن قال لعبده احدا ~~ك~~ كما حرفتها فبين في احدهما  
فارشهما له وان قتلاه دية حر وقيمة عبدان القتائل واحدا ( وان  
قتل ~~ك~~ كلا واحد قيمة العبدين ( ومن قتا عيني عبدا فان شاء سيده  
دفعه اليه واخذ قيمته او امسكه ولا شيء له ( وعندهما ان امسكه  
فله ان يضمه نقصانه

### ( فصل )

وان جنى مدبر او ام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش  
( فان جنى اخرى شارك ولي الثانية ولي الاولى في القيمة ان دفعت اليه بقضاء  
والا فان شاء اتبع ولي الاولى وان شاء اتبع المولى وعندهما ينبع ولي  
الاولى بكل حال ( وان اعتق المولى المدبر وقد جنى جنائيات  
لا يلزمه الاقيمة واحدة وان اقر المدبر بجنائية خطاء لا يلزمه شيء  
في الحال ولا بعد عتقه

( باب غصب العبد والصبي والمدبر والجنابة في ذلك )



وامرأة وعبد ( ولاقسامة ولادية في بيت لائز به او يخرج دم من  
 اوانه اودبره او ذكره او وحده اقل من نفسه ولو مع الرأس او ذنب  
 مشقوقا بالطول ( وان وجد على دابة بسوقها رجل ذلدية علمه  
 وكذا لو كان يقودها او راكبها وان اجتمعوا فعليه ( وان وجد علم  
 دابة بين قرنين فعلى اقربهما وان وجد في دار نفسه فعلى عاقلته وعندهما  
 لاشئ فيه ( وان وجد في دار انسان فعليه القسامة وعلمه لاشئ فيه  
 وان كانت العاقلة حاضرة يدخلون في القسامة ايضا خلا لاني يوسف  
 والاكررت عليه ( والقسامة على المالك دون السكان وعند ابي يوسف  
 على الجميع وهي اهل الحطة ولو بقي منهم واحد دون المشتركين وعده  
 على المشتركين ايضا ( وان لم يبق من اهل الحطة احد فعلى المشتركين  
 ( وان بيعت دار ولم تقبض فعلى البايع وعندهما على المشتري وفي اسم  
 بخيار على ذي اليد وعندهما على من يسيّر المالكه ( ولا تدي بمائلة سي اليد  
 الا بحجة انما له ( وان وجد في دار مشتركة سهامها مخلوعة فالقسامة على  
 الرأس ( وان وجد في سفينة فعلى من فيها من الملاحين والركاب ( وان  
 وجد في مسجد محلة فعلى اهلها واربعين قرينين فعلى اقربهما وان  
 في سوق مملوك فعلى المالك وعند ابي يوسف على السكان وفي غير مملوك  
 كالشوارع على بيت المال ( وكذا اهل الجرد والمسجد الباطن و  
 ان وجد في السجن وعن ابي يوسف على اهل السجن ( وان في قرية ليس  
 بقرية يسكن منها السوت فهو هدر ( وكذا لو وجد في وادع ادرت  
 وان محتسبا بالشط فعلى اقرب القرى منه ( وان في ارض مملوكة  
 اجلوا عن قبيل فعلى اهل المحلة الا ان مدعى ولده من ارضه او ولد من  
 فاسقط عنهم ولا تثبت على اتوم الابن ( ولو وجد في معسكر من  
 غير مملوكة فان في خباء او فسطاط فعلى ربه والا فاقرب منه ومن  
 قد قتلوا عدوا ولا فسامة ولادية ( وان ارض مشتركة بين  
 والقسامة على المالك لاعليمه خالف لاني يوسف ( ومن جرح دابة  
 ثم نقل الى اهلك ولم يزل ذفراس حتى مات فالتسامة على ذنبه وعند  
 الامام وعند ابي يوسف لاشئ فيه ولو مع الحريخ رجليل فمسل

ومات في اهله فلا ضمان على الرجل عند اني يوسف وفي قياس قول الامام  
يضمن ( ولو ان رجلين كانا في بيت فوجد احدهما مذوحا ضمن الآخر  
ديته عند اني يوسف خلافا لمحمد ( ولو وجد القتل في قرية لامرأة كرر  
اليس عايتها وادعى عاقبتها وعند اني يوسف على عاقتها القسامة ايضاً  
( قل النساء خروا والمرأة تدخل في الحمل مع العاقلة في هذه المسئلة ( ولو  
وجد في ارض رجل في جنب قرية ليس صاحب الارض منها فهو على

صاحب الارض

( كتاب المعاقلة )

على جمع معقولة وهي الدية ( والعاقلة من يؤديها وهم اهل الديوان  
ان كان القاتل منهم يؤخذ من عطساياهم في ثلاث سنين فان خرج ثلث العطايا  
في اقل او اكثر اخذ منها ( ومن لم يكن منهم فعاقلته قبلته يؤخذ منه  
في ثلث سنين من كل واحد ثلثة دراهم او اربعة كل سنة درهم او درهم  
وثلث لا يزيد وهو الاصح ( وقيل في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة  
ان لم تسع القسالة لذلك ضم ايهم اقرب العيال نسبا على ترتيب العصبات  
ولتتلك كاحدهم ( وان كان ممن يات صرود بالحرف او بالملأف فعاقلته  
اهل حرقته او حقه ( وعاقلة المغني ومولى الموالاة مولاه وعاقلته  
( وعاقلة واحد الملاعة عاقلة امه فان ادعاء لاب بعد ما عقلوا عنه  
رجعوا على عاقلته بما غرموا ( وانما تعقل العاقلة ماوجب بنفس القتل  
فلا يعقل جنسية عمه ولا جنسية عبده ولا مالرم يصلح او اعتراف الا ان  
يصدقوه ( ولا اقل من نصف عمر الدية بل ذلك على الجاني ولا تدخل  
النساء واحسان في لعقل ( ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس ويعقل  
الكافر عن كافر ( وان اخذوا مائة من النكاح او بين الملتين ظاهرة  
كاليهود مع النصارى وان لم تكن نكاحي عاقلة قادية في ماله في ثلث سنين  
( والمسلم يعقل عنه بنت المسلم وقيل كالنكاحي ( وان جنى حر على عبد  
خطاه على لعاقلة

( كتاب الوصايا )

الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت وهي مستحبة بما دون الثلث

ان كان الورثة اغنياء او يستغنون باصباتهم والا فتركها احب (وتصح  
بما زاد على الثلث ولا اقلته مباشرة ولا لوازمه الا باجازة الورثة وتصح  
بالثلث للاحتي وان لم يجزوا (وتصح من المسلم الذمي وبالعكس) وتصح  
للحمل وبه ان كان بينهما وبين ولادته اقل من ستة اشهر (ولا تصح  
الهبة له) وان اوصى بامه دونه صححت الوصية والا مستثناة ولا بد  
في الوصية من القبول و يعتبر بعد موت الموصي ولا اعتبار بالرد والقبول  
في حياته وبه تملك الا ان يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل القبول  
فانه يملكها وتصح لورثته (ولا تصح من صبي ولا مكاتب وان تركه وفاء  
(والوصية مؤخره عن الدين فلا تصح من يحيط دينه بماله الا ان يتركه  
الفرعاء) وللموصي ان يرجع في وصيته قولا او فعلا بقطع حق المالك  
في العصب او زيل ملكه كالبيع والهبة (وان اشتراء او رجع بعد ذلك  
او وجب في الموصي به زيادة لا يمكن التسليم الا بهما كالتسويق  
والبيضاء في الدار والحشو بالقطن وقطع الثوب وذبح الشاة رجوع  
(لا غسل الثوب وتخصيص الدار وهدمها) والحدود ليس برجوع عند  
محمد خلافا لابي يوسف ولا قوله اخرت الوصية وكل وصية اوصيت بها  
لفلان فهي حرام (ولو قال ما وصيت به لفلان فهو لفلان فرجوع الا  
ان يكون فلان الثاني ميتا) وتبطل هبة المريض ووصيته لاجنبيه نكحها  
بعدها (وكذا اقراره ووصيته وهبته لابنه الكافر او الرقيق ان اسلم  
او عتق بعد ذلك) وهبة القعد والمفلوج والاشل والمسلول من كل ماله  
ان طال ولم يخف موته منه والا فن ثلثه

### ( باب الوصية بثلث المال )

ولو اوصى لكل من اثنين ثلث ماله ولم يجز وارثه قسم الثلث بينهما  
نصفين ولو لاحدهما ثلثه وللاخر بسدسه قسم اثلاثا ولو لاحدهما  
ثلثه وللاخر ثلثيه او بنصفه او بكاه ينصف الثلث بينهما وعندهما  
ثلث في الاول ونخمس خسين وثلاثة اخماس في الثاني وربع  
في الثالث (ولا يضرب الموصي له بالزائد على الثلث عند الامام الا في  
الحياة والسعاية والدراهم المرسلة) وتبطل الوصية نصيب ابنه وتصح

مثل نصيب ابنه فلو كان له ابنان فلو وصى له الثلث وان ثلثه فالربع  
 وان وصى بجزء من ماله فالتعين الى الورثة وان بسهم فالسدس  
 وعندهما مثل نصيب احدهم الا ان يزيد على الثلث ولا اجازة قالوا  
 هذا في عرفهم وفي عرفنا السهم كالجزء (وان اوصى له بسدس ماله  
 ثم ثلث ماله واجازوا فله الثلث (وان بسدسه ثم بسدسه فله السدس  
 سواء اتحد المجلس او اختلف (ولو ثلث ذواته او غنمه او ثيابه وهي  
 من جنس واحد فهلك الثلثان فله الباقي ان خرج من الثلث وكذا  
 كل مكيل وموزون (وان ثلث ثيابه وهي متفاوتة فهلك الثلثان فله  
 ثلث ما بقى وان ثلث عبده فكذلك (وعندهما كل الباقي وقيل بواقفان  
 والذواب كالعبيد (وان اوصى بالف وله عين ودين فهي عين  
 ان خرجت من ثلث العين والا دفع ثلث العين وثلث ما يستوفي  
 من الدين حتى يتم (وان اوصى بالثلث لزيد وعمر وواحدهما ميت  
 فكله الحي (وان قال بن زيد وعمر فالنصف للحي (وان اوصى بثلث  
 ماله ولا مال له فاكسب فله ثلث ماله عند الموت وان ثلث غنمه ولا غنم له  
 او كان فمهلك قبل موته بطلت (وان استفاد غنما ثم مات صحت  
 في الصحيح وان اوصى بشاة من ماله ولا شاة له فله قيمتها وتبطل لو بشاة  
 من غنمه ولا غنم له (وان اوصى بثلث ماله لامهات اولاده وهن  
 ثلث والفقراء والمساكين فلهن ثلثة اجاسه ولكل فريق خمس  
 وعند محمد ثلثة اسباعه ولكل فريق سبعان (وان اوصى بثلث  
 ماله لزيد والفقراء فله نصفه ولهم نصفه (وعند محمد له ثلثه ولهم  
 ثلثاه وان اوصى بمائة لزيد ومائة لعمر ثم قال ليكر اشركتك معهما  
 فله ثلث مال كل (وبمائة لزيد وخمسين لعمر فليكر نصف مال كل  
 منهما وان قال لقلان على دين فصد قوه فانه يصدق الى الثلث (فان  
 اوصى مع ذلك بوصايا عزل ثلث لها وثلثان للورثة ويقال  
 لكل صدقوه فيما شئتم فيؤخذ اصحاب الوصايا بثلث ما اقروا به  
 والورثة بثلثي ما اقروا به ويحلف كل على العلم بدعوى الزيادة على ما اقروا  
 (وان اوصى بعين لوارثه ولا جنبي فللا جنبي نصفها ولا شيء للوارث

( وان اوصى لكل من ثلثة اشخاص بثوب وهى متفائة فضايع ثوب ولا يدرا بها هو والورثة تقول لكل هلك حقك بطلت الوصية فان سلوا ما بقى فلذى الجيد ثلثا جيدهما ولذى الردى ثلثا رديهما ولذى الوسم ثلث كل منهما وان اوصى بيت معين من دار مشتركة قسمت فان خرج البيت في نصيب الموصى فهو للموصى له وعند محمد نصفه والا فله قدر ذرعه وعند محمد قدر نصف ذرعه ( والا قرار كالوصية وقبل لاخلاف فيه لمحمد وهو المختار ) وان اوصى بالف عين من مال غيره فله بها الا جازة بعد موت الوصى وله المنع بعد الا جازة بخلاف الورثة لو اجازوا ما زاد على الثلث ( وان اقر احد ابنين بعد القسمة بوصية اية بالثلث فعليه دفع ثلث نصيبه ) وان اوصى بامة فولدت بعد موته فهما للموصى له ان خرجا من الثلث والا اخذ الثلث منهما ثم منه وعندهما منهما على السواء

### ( باب العتق والمرض )

العبرة بحال التصرف في التصرف المجر فان كان في الصحة فن كل المولى وان في مرض الموت فن ثلثه ( والمضاف الى الموت من لسلت وان كان في الصحة ( ومرض صح منه كالصحة ) فالتحرير في مرض الموت والمعاماة والكفالة والهبة وصية في اعتباره من الثلث فن اعتق وحامى وضاق الثلث عنهما فالمعاماة اولى ان قدمت وهما سواء ان اخرت ( وان اعتق بين محاباتين فنصف للاولى ونصف لى اءتق ولاخيرة وان حامى بين عتقين فنصف للمعاماة ونصف للعتقين وعند محمد العتق اولى فى الجميع ) وان اوصى بان يعتق عبده بهذه المنة عبده فلهك منها درهم بطلت الوصية وعندهما يعتق بما بقى ( ولو كان مكان العتق حج بما بقى اجاما ) وتبطل الوصية بعقب عبده لوجنى بعد موت سيده فدفع بها وان فدى فلا ( ولو اوصى لزيد ثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في الصحة والوارث عتقه في المرض فن قول وارث ولاشئ لزيد الا ان يفضل الثلث عن قيمته او يبرهن على دعواه ( واو ادعى رجل على الميت ديننا والعبد اعتاقه في صحته وصحته الوارث

سعى إليه في قبته وتدفع إلى الغريم وعندهما لا يسعى ( وإن اجتمعت وصايا وصفاق است عنها قدمت القرائض وإن أخرها فإن تساوت في القرنية أو غيرها قدم ما قدمه ) وقيل تقدم الزكاة على الحج وقيل بالعكس ( ويقدم الحج والزكاة على الكفارات في القتل والطهار واليمين والنفقات على صدقة العطر وصدقة العطر على الاضحية ) وإن أوصى بجهة الاسلام أجوا عنه رجلا من بلده راكبا إن وفيت الثقة والا فمن حيث تني ( وإن خرج حاجا فأت في الطريق وأوصى أن يحج عنه حج عنه من بلده ) وعندهما من حيث مات استحسنانا وعلى هذا الخلاف إذا مات الحاج من غيره في الطريق

### ( باب الوصية للأقارب وغيرهم )

جار الإنسان ملا صدقة وعندهما من يسكن محلته ويجمعهم مسجدها ( ويستوى الساكن والمالك والذكر والأنثى لا المسلم والذمي ) وصهره من هو ذورحم محرم من امرأته وختنه من هو زوج ذات رحم محرم منه ( يستوى في ذلك الحر والعبد والأقرب والأبعد وأقاربه وأقرباؤه ودو قرابته وأرحامه وذوار حامه وأنسابه الأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم منه ) ولا يدخل فيه الولدان والوالد وفي الجدة روايتان ( وإن لم يكن له ذورحم محرم بطلت وتكون للأنثى فصاعدا ) وعندهما من ينسب إلى أقصى أباه في الاسلام بأن أسلم أو أدرك الاسلام وإن لم يسلم ( فن له عمان وخالان الوصية لعمه وعندهما لكل على السواء ) ومن له عم وخالان نصف الوصية لعمه ونصفها لابن خاله ( وإن له عم فتد نصفها له وإن عم وعمه وحال وخالة فالوصية لعم والعمه على السواء وعندهما الوصية لكل على السوية في جميع ذلك ) وأهل الرجل زوجته وعندهما من يعولهم وتضمنهم نفقته وآله أهل بيته وأبوه وجده من أهل بيته ( وأهل نسبه من ينسب إليه من جهة الأب وجنسه أهل بيت أبيه ) والوصية لابن فلان وهو أب صلب للذكور خاصة ( وعندهما وهو رواية عن الإمام يدخل الأنثى أيضا ) ولورثة فلان الذكور مثل حظ الأنثيين وأولاد فلان للذكر والأش على السواء ( ولا يدخل أولاد الابن عند وجود أولاد الصلب ويدخلون عند عدمهم دون أولاد البنت ) وإن أوصى ابني فلان وهو أبو قبيلة لا يحصون



فهي باطلة ( وان لا يتساءلهم او عيبتهم او زمنائهم او اراملهم والعسر والعقير  
 منهم والذكر والاي ان كانوا يحرصون والفقراء منهم خاصة ان كانوا  
 لا يحرصون ولو ايسره فهي لمن اعتفهم في الصحة او المرض ولا ولا  
 ( ولا يدخل موالى الموالاة ولا موالى الموالى الا عند عدمهم وتلك الامانة  
 معتقون ومعتقون واقل الجمع اما في الوصايا كالموارث

### ( باب الوصية بالخدمة والسكنى واثمة )

تصح الوصية بخدمة عبده وسكنى داره وعلفها مدة معينة وايدا  
 ( فان خرج ذلك من اثلث سلم الى الموصى له والاقسمت الدار وتباعدت  
 في العبد يومين لهم ويوما له فاذا مات الموصى له ردت الى ورثة الموصى  
 وان مات في حياة الموصى بطلت ( ومن اوصى له بغلة الدار والعبد  
 لا يجوز له السكنى والاستخدام في الاصح وللمن اوصى به بالخدمة والسكنى  
 ان يواجر ( وان اوصى له بداره مات وفاته في داره رده  
 ابدا فله هي وما يستقبل وان اوصى بغلة بستانه فله الموجود وما يستقبل  
 ( وان اوصى له بصوف غنمه اولبنها او اولادها فله ما يوجد من ذلك  
 عند موته فقط قال ابدا ولم يقل

### ( باب وصية الذمي )

ولو جعل ذمي داره مدة او كيدسة في صحبه ثم مات فيه ميراث ( واو  
 اوصى بها لقوم مسلمين جاز من الثلث ( وكذا في غير مسلمين ولا  
 ( وتصح وصية مستأمن لا وارث له في دارنا بكل ما له من ذمي ( و  
 اوصى بعضه رد الباقي الى ورثته ( وتصح الوصية له مادام في دارنا من  
 مسلم او ذمي ( وصاحب الهوى ان لم يكن يهواه فهو كنس في اوصية  
 والافكار المرتد ( ووصية الذمي تعتبر من الثلث ولا تصح لغيره ( ونحو  
 لذمي من غير ملته لا لغيري في دار الحرب والله اعلم

### ( باب الوصى )

ومن اوصى الى رجل قبيل في وجهه ورد في غيبته " تدور رد

في وجهه رتد قال لم يقبل ولم يرد حتى مات الوصي فهو مخير بين القبول  
 ورفضه ( وان باع شئ من التركة لم يبق له الرد وان غير عالم بالايعاض  
 ) ( رده مواتا ثم قبل صحيح مالم يرد قاض رده ) وان اوصى الى عبد  
 رده مواتا ثم قبل صحيح مالم يرد قاض رده وان الى عبد قال كان كل  
 الورثة مخرج خلافا لهما ( وان فيهم كبير بطل اجساما ولو كان  
 الوصي عاجزا عن القيام بالوصية ضم اليه غيره ) وان كان قادرا امينا  
 لا يخرج القاضى وان شكى اليه الورثة او بعضهم منه مالم يظهر منه خيانة  
 ( وان اوصى الى الابن لا ينفرد احدهما الا بشراء كفن وتجهيز وخصومة  
 وقضاء دين وطلبه وشراء حاجة الطفل وقبول الهبة ورد ودبغة معينة  
 وتعين ودية معينة واعتاق عبد معين ورد مفسوب او مشري شراء  
 قاسدا وجمع اموال ضاربة وحفظ المال وبيع ما يخسف تلفه وعند ابى  
 يوسف يجوز الايراد مطلقا فان مات احد الوسيين اقام القاضى غيره  
 مقامه ان لم يوص الى احد ) وان اوصى الى الحى جاز ويتصرف وحده  
 ووصى لوصى وصى في التركتين ( وكذا ان اوصى اليه في احديهما  
 لانه نداء ) ( ويصح شتم الوصى عن الورثة مع الموصى له فلا يرجعون  
 على الموصى له لو هلك حطهم في يد الوصى لامة اسمته معهم عن الموصى له  
 فيرجع عليهم بثلث ما بقى لو هلك حطه في يد الوصى ) وصحت للقاضى  
 لو تاسمهم عنه واخذ قسطه وفي الوصية بحج لو قسم الوصى  
 الورثة فضااع عنده يؤخذ للحج ثلث ما بقى ( وكذا لو دفعه لمن يحج فضااع  
 في يده وعند ابى يوسف ان بقى من الثلث شئ اخذ والا فلا وعند محمد  
 لا يؤخذ شئ منه ) ولو باع الوصى من التركة عيبا مع غيبة العراء جاز  
 ( وان اوصى ببيع شئ من تركته والتصدق به فباعه وصيه وقبض منه  
 فضااع في يده واستحق المبيع ضمه ورجع به في التركة ) ولو قسم الوصى  
 التركة فاصاب الصغير شئ فقبضه وباعه وقبض منه فضااع واستحق  
 ذلك الشئ رجوع في مال الصغير والصغير على بقية الورثة بحصته ( ولا  
 يصح بيع الوصى ولا شراؤه الا بمسا يغبى فيه وصحان من نفسه ان كان  
 فيه تقع خلافا لهما ) ( وله دفع المال مضاربة وشركة وبضاعة ) وقبول  
 الحولة على الاملا لا على الاعسر ) ولا يجوز له ولا لاب الاقراض ويجوز

للاب الاقتراض لا الوصى ولا يتجر في مال الصغير ( ويجوز بيعه على  
الكبير الغائب غير العقار ) ( ووصى الاب احق بمال الصغير من جده  
فان لم يوص الاب فالجد كالأب )

### ( فصل )

شهد الوصيان ان الميت اوصى الى زيد معهما لا تقبل الا ان يدعيه زيد  
( وكذا لو شهد ابنا الميت ولغت شهادة الوصيين بمال الصغير وكذا  
للكبير في مال الميت وصحته في غيره وعندهما تصح للكبير في الوجهين  
( وشهادة الوصى على الميت جائزة لاله ولو بعد العزل وان لم يخاصم  
( ولو شهد رجلان لاخرين بدين الف على ميت والاخر ان لهما بماله  
صحنا خلافا لابي يوسف ) ( ولو شهد كل فريق الاخر بوصية الميت لا تصح  
( ولو شهد احد الفريقين للاخر بوصية جارية والاخر له بوصية عبد  
صحت ) ( وان شهد الاخر له بوصية ثلث لا تصح )

### ( كتاب الخثي )

هو من له ذكر وفرح فان بال من احدهما اعتبر به وان بال منهما اعتبر  
الاسبق وان استويا في السبق فهو مشكل ولا اعتبار بالكثرة خلافا لهما  
( فاذا بلغ فان ظهرت بعض علامات الرجال من نبات لحية او قدرة  
على الجماع او اختلام كالرجل فرجل ) ( وان ظهر بعض علامات  
النساء من حبض وحبل واذكسار دى ونزول لبن فيه وتمكين من الوطء  
فامرأة ) ( وان لم يظهر شيء او تمارضت فمشكل ) ( وقال شمس  
قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال واذا ثبت الاشكال اخذ فيه بالاحوط  
( فيصلى بقناع وتقف بين صفى الرجال والنساء فلو وقف في صفهم  
بعيد من لاصقه من جانبه ومن بجذائه من خلفه وان في صفهن اعاد  
هو ) ( ولا يلبس حريرا ولا حليا ولا يلبس الخيط في احرامه ولا يكشف  
عند رجل ولا امرأة ولا يخلو به غير محرم من رجل او امرأة ولا يسفر  
بلا محرم ) ( ولا يمتحنه رجل ولا امرأة بل يتساع له امسة تحتنه من ماله  
ان كان له مال والا فمن بيت المال ثم يتساع ) ( فان مات قبل ظهور رجليه

لا يغسل بالبيتهم و يكفن في خمسة اواب ( ولا يحضر بعدما راهق غسل رجل ولا امرأة ) و نذب تسمية قبره ( و يوضع الرجل مما يلي الامام ثم هو ثم المرأة ن صلى عليهم جملة ( وله اخس النصيبين من الميراث عند الامام ( فلو مات ابوه عنه وعن ابن فلان سهمان وله سهم ) وعند الشعبي له نصف النصيبين وهو ثلثة من سبعة عند ابى يوسف وخسة من اثني عشر عند محمد ( ولو قال شهيد كل عبد لي حر او كل اميلى حرة لا يعتق مالم يستثنى ( ولو قال بعد تقرر اشكاه انا ذكرك او اثني لا يقبل وقبله يقبل

### ( مسائل شتى )

كتسابة الاخرس و ايماءه بما يعرف به اقراره بنحو تزوج و طلاق و بيع و شراء و وصية و قود عليه اوله كالبيان ولا يحد لعنف ولا غيره ( و معتقل انسان ان اعتد به ذلك و علمت اشاراته فهو كالاخرس و الاقلاز و الكتابة في الف تب ليست بحجة ( قالوا الكتابة اما مستتين مرسوم وهو كالنطق في لعاب و الحضر و اما مستتين غير مرسوم كالكتابة على الجدار و ورق السجرو ينوى فيه ( و اما غير مستتين و غير مرسوم كالكتابة على الهواء و الماء و لا هبرة به ( و اذا اختلطت الذكية بميتة اقل منها تحرى و اكل و الا فلا تؤكل حالة الاختيار و يحرى عند الاضطرار و اذا احرق رأس الشاة المتلخخ بدم او زال دمه فالتخذ منه مرقعة جاز و الحرق كالغسل ( ولو جعل السلطان الخراج لرب الارض جاز بخلاف العشر ( ولو دفع الاراضى للملوكة الى قوم ليعطوا الخراج جاز ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين عن اى يوم صح ولو عن رمضانين فلا فى الاصح ( وكذا فى قضاء الصلاة لو نوى ظهرا عليه مثلا ولم ينو اول ظهر او آخر ظهر او ظهر يوم كذا و قيل يصح فيهما ايضا ( ولو ابتلع الصائم بزاق غيره فان كان حبيبه لزمه الكفارة و الا فلا ( و قتل بعض الحاج عذر فى ترك الحج ( ومن قال لامرأة عند شاهدين تؤزن من شدى فقالت شدم لا ينعقد النكاح بينهما مالم يقل قبول كردم ( ولو قال لها نحو يثن رازن من كرد انيدى فقالت كرد انيدم فقال



ليس ما لك ( ولو قال الآخر وكلتك ببيع هذا فسكت صار وكيلًا  
 ) ومن وكل امرأته بطلاق نفسها لا يملك عزلها ( ولو قال لآخر  
 وملك بك ما علي مني عزلك فانت وكيل فطريق عزله ان يقول  
 عزلتك ثم عزلتك ولو قال كلما عزلتك فانت وكيل فطريقه ان يقول  
 رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن المنجزة ( وقبض بدل الصلح قبل  
 التفرق شرط ان كان دينًا بدنيًا والا فلا ) ومن ادعى على صبي دارا  
 فصالحه ابوه على مال الصبي فان كان له بينة جاز الصلح ان كان بمثل القيمة  
 او اكثر مما يتغابن فيه وان لم يكن له بينة او كانت غير مادية لا يجوز  
 ) ومن قال لا بينة لي ثم برهن صح ( وكذا لو قال لاشهادة لي في هذه  
 القضية ثم شهد ( وللإمام الذي ولاه الخليفة ان يقطع اتساعا من طريق  
 الجادة ان لم يضر بالمارة ) ومن صادره السلطان ولم يعين ببيع ماله فباع  
 ماله نقد ( ولو خوف امرأته بالضرب حتى وهبت مهرها منه لا يصح  
 الهبة ان قدر على الضرب ) وان اكراهها على الخلع فخلعت يقع  
 الطلاق ولا يثبت المال ( واو احوالت انسانا بالمهر على الروح ثم وهبته من  
 الروح لا تصح الهبة ) ومن اتخذ ذرا او بالوعة في داره فتر منها حائض  
 جاره وطلب تحويله لا يجبر عليه وان سقط الحائط منه لا يضمنه ( من عمر دار  
 زوجته بماله بادننها فامارة لها والفقعة دين له عليها وان عمرها بالابلا اذنبا  
 فامارة لها وهو مترع وان عمر لنفسه بلا اذنبا فامارة له ) ومن اخذ  
 غريمه فترعه انسان من يده فلا ضمان على النازع ومن في يده مال انسان  
 فقال له سلطان ادفعه الي والاقطعت يده او ضربتك بخسين سوطا  
 لا يضمن لو دفع ( ولو وضع في الصحراء منجلا ليصيده جار وحشي وسمى  
 عليه فجاء في الغد ووجد الجمار مجروحًا ميتًا لا يحل اكله ) وبكره  
 من الشاة الحياء والحية والمثانة والذكور والعدة والمرارة والدم  
 المسوخ ( والقاضي ان يقرض مال الغائب والطفل والفقعة ) ولو كانت  
 حشعة الصبي ظاهرة من رآه ظنه مخنثًا ولا تقطع جلدة ذكره الا بمشقة  
 جاز ترك ختنه ( وكذا سبخ اسلم وقال اهل البصر لا يطبق الختان

( ووقت الختان غير معلوم وقبل سبع سنين ) ولا يجوز ان يعلى على غير  
لأنبياء والملائكة الا بطريق التسع ( ولا الاعطاء باسم اليوم والماء جاء  
( ولا بأس بلبس القلائس والشباب العالم ان يقدم على الشيخ الجاهل  
ولحافظ القرآن ان يختم في اربعين يوما .

### ( كتاب المراثى )

يبدأ من تركه الميت بجهيزته ودقنه بلا اسراف ولا تقشير ( ثم تفضى  
ديونه ثم تغذ وصاياه من ثلث ما بقى بعد الدين ثم يقسم الباقى بين الورثة  
( ويستحق الارث بنسب ونكاح وولاء ) ويبدأ باصحاب القروض ثم  
بالعصبات النسبية ثم بالمعنى ثم عصبة ثم الرد ثم ذوى الارحام ثم مولى  
الموالة ثم المقر له بنسب لم يثبت ثم الموصى له باكثر من الثلث ثم بنت المال  
( ويجمع الارث الرق والقتل كالميراث واختلاف الملتزمين وخلافه )  
حقيقة او حكما ( والمجمع على توريثه من الرجال عشرة الاب وابوه  
والابن وابنه والاخ وابنه والم وابنه والروح ومولى ائمة ( ومن  
النساء سبع الام والجدة والبنت وبنت الابن والاخت واربوجة وموالة  
اتعمة وهم ذو فرض وعصبة ( فذو الفرض من نسبه هم مقدر ( ولسهم من نسبه  
في كتاب الله تعالى ستة النصف والرح واثنتان والثلث والسدس  
( فالنصف للبنت وابنت ابن عند عدمها وللأخت لابوين وللأخت لاب  
عند عدمها اذا انفردن ( وللزوجة عند عدم الولد ووالد الاب والاب  
له عند وجود احدهما وللزوجة وان تعددت عدة نسبه ( واثنتان  
لها كذلك عند وجود احدهما ( والبنان لكل الذين يساعدان  
فرضهن النصف ( والثلث للام عند عدم الولد وولد الابن والابن من  
الاخوة والاخوات ( ولها ثلث ما بقى بعد فرض احد نسبه حين الزوج  
وابوين اوزجة وابوين ( ولو كان مكان الاب فيهما جده بها ثلث نسبه  
خلافا لابى يوسف ( وللاثنتين فساعدان من واد الام يقسم بين كورهم  
واناتهم بالسوية ( والسدس للواحد منهم ذكرا او نس ( والام عند  
وجود الولد ووالد الابن او الاثنين من الاخوة او الاخوات والام مع الولد

او ولد الابن وكذا للجد الصحيح عند عدمه وهو من لا يدخل في نسبه  
الى الميت ام فان دخلت فجاء فاسد ( وللجدة الصحيحة وان تعددت وهي  
من لا يدخل في نسبتهما الى الميت جسد فاسد ) ولبنات الابن وان  
تعددت مع الواحدة من بنات الصلب ( وللأخت لاب كذلك مع الأخت  
الواحدة لابوين

### ( فصل )

والعصبة بعينه ذكر ليس في نسبه الى الميت اثنى وهو يأخذ ما بقته  
العرائض وعند الانفراد يحرز جميع المال ( وأقربهم جزء الميت وهو الابن  
وابنه وان سفل ) ثم اصله وهو الاب والجد الصحيح وان علا ( ثم جزء ابيه  
وهو الاخوة لابوين او لاب ) ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزء جده  
وهم الاعمام لابوين او لاب ثم بنوهم وان سفلوا ( ثم جزء جد ابيه كذلك  
( والعصبة بغيره من فرضه النصف والثلاثان يصرن عصبة باخوتهن ) ويقسم  
لذكر مثل حظ الانثيين ومن لا فرض لها واخوها عصبة لا تصير عصبة  
به كالم وبنت الاخ والعصبة مع غيره الاخوات لابوين او لاب مع  
البنات وبنات الابن ( وذو الابوين من العصبات مقدم على ذي  
الاب ) حتى ان الأخت لابوين مع البنت تحجب الاخ لاب ( وعصبة  
ولد الزنا وولد الملاعنة مولى امه ) والاب مع البنت صاحب فرض  
وعصبة ( وآخر العصبات مولى العناقة ) ثم عصبة على الترتيب المذكور  
( فن ترك اب مولا وابن مولا فله كله لابن مولا وعند ابى يوسف  
للأب السدس والباقي لابن ) ولو كان مكان الاب جد فله لابن تعا  
( ولو ترك جد مولا واحا مولا فالجد اولى وعندهما يستويان ) والعصبة انما  
يأخذ ما فضل عن ذوى الفروض ( فلو ترك زوجا واخوة لام واخوة لابوين واما  
فانصف للزوج والسدس للام واثلث للاخوة لام ولا يشاركهم الاخوة لابوين  
وتسمى المشتركة والحارية

### ( فصل )

حجب الحرما منتف في حق ستة الابن والاب والبنات والام والزوج  
والزوجة ومن عداهم يحجب الا بعدد بالاقرب وذو القرابة



بذی القرا بتین ومن یدلی بشخص لا یرث معه الا اولاد . حیث  
 یدلون بهما ویرثون معها ( و تحجب الاخوة بالابن والابنة والابن  
 وبالأب والجد ) و تحجب اولاد العلات بالأخ لا بوالین ایضا و یرث  
 لا تحجب الاخوة لا بوالین اولاب بالجد بل یقاس سبوتہ وهو کأن ان لم یقصد  
 المقاسمة عن الثلث عند عدم ذی القرض او عن السدس عند  
 وجودہ والقوی علی قول الامام ( واذا استکمل بنات الصلب الثلثین  
 سقط بنات الابن الا ان یکون بحذا ثن او اسفل منهن ابن ابن  
 فیعصب من بحذا ثه ومن فوقه ممن لیست بذات سهم ویسقط من دونه  
 ) واذا استکمل الاخوات لا بوالین الثلثین سقط الاخوات لاب الا ان  
 یکون معهن اخ لاب ( والجدات کاهن یسقطن بالام والابویات  
 خاصة بالأب ایضا وكذا بالجد الام الاب ) والقرنی منهن من ای  
 جهة كانت تحجب البعدی من ای جهة كانت واثرة كانت لقرنی  
 او محجوبة کام الأب معه فانها تحجب ام الام ( وذا جمیع ذلک  
 احد بهما ذات قرابة کام ام الاب والاخری - ب مرتین هم ب ب ب  
 وهی ایضا ام ام قلت السدس لذات القرابة وثمة الاخری عند  
 محمد وی نصف عند ابی یوسف ) والمحرور بانتمال ونحوه لا یحجب  
 والمحجوب یحجب کما مر فی الجدة ( وكالاخوة والاخوات یحجبهم لاب  
 ویحجبون الام من المات الی السدس

### ( فصل )

واذا زادت سهام الفریضة علی الفریضة فبما عدا ر و ر و ر و ر  
 مخارج لاتعول الاثنان والثلثة والاربعة والخمسة ( وثمة تعول  
 الستة الی عشرة وترا وشفعا ) وانی عشر الی سبعة عشر وترا لاشعما  
 ( واربعة وعشرون الی سبعة وعشرين عولا واحدا فی البقرة  
 وهی امرأة وبنات وابوان ) والرد ضد العدل بان لا یتمرن  
 السهام الفریضة مع عدم العصبية فیرد الباقي علی دوی السهم  
 سوى الزوجین بقدر سهامهم ( فان کان من یرد غیر جسا  
 واحدا فالسئلة من عدد رؤسهم ) وان كانوا جنسین و ثمة عدد

( فان اثنى لو كان في المسئلة سدسان ومن ثلثة اوسدس وثلث  
( ومن اربعة اوسدس ونصف ) ومن خمسة لوثلث ونصف اوسدسان  
ونصف اوثلثان وسدس ) فان كان مع الاول من لايرد عليه  
اعلى فرضا من اقل منارجده ثم قسم الباقي على رؤسهم ( فان استقام  
كزوج وثلث بنات والا فان وافق ضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض  
من لايرد عليه كزوج وست بنات ) وان باين ضرب كل رؤسهم فيه  
كزوج وخمس بنات ( وان كان مع الثاني من لايرد عليه قسم الباقي  
على مسئلة من يرد عليه ( فان استقام كزوجة واربع جدات وست اخوات  
لام والا ضرب جميع مسئلتهم في مخرج فرض من لايرد عليه كاربعة  
زوجات وتسبع بنات وست جدات ثم يضرب سهام من لايرد عليه  
في مسئلة من يرد عليه ( وسهام من يرد عليه مابق من مخرج فرض  
من لايرد عليه وتصح بالاصول الآتية

### ( فصل )

ذوالرحم قريب ايس بعصبته ولاذى سهم ويرث كمايرث العصبية  
عند عدم دى السهم فن انفرد بهم احرز جميع المال ( ويرجون بقرب  
الدرجة ثم بقوة القرابة ثم بكون الاصل وارثا عند اتحاد الجهة ) وان  
اختلف فلقرابة الاب اللسان ولقرابة الام الثلث ثم يعتبر الترجيح في كل  
فريق كالمو انفردوا عند الاستواء في القرب والقوة والجهة للذكر مثل  
حظ الانثيين ( و يعتبر ابدان القروع ان اتفقت الاصول وكذا  
ان اختلفت عند ابى يوسف وعند محمد تؤخذ الصفة من الاصول  
والعدد من القروع ) ويقسم على اول بطن وقع فيه الاختلاف ثم يجعل  
الذكور على حدة والاناث على حدة فيقسم نصيب كل طائفة على اول  
بطن اختلف كذلك ان كان والادفع حصصة كل اصل الى فرعه ويقول  
محمد يفتى ( ويقدم جزء البيت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان  
سلفان ) ثم اصله وهم الاجداد العاسدون والجدات الفاسدات ( ثم  
جزء ابيه وهم اولاد الاخوات واولاد الاخوة لام وبنات الاخوة  
( ثم جزء جده وهم العمات والخالات والاخوان والاعمام لام وبنات  
الاعمام ثم اولاد هؤلاء ) ثم جزء جدايه اوامه وهم عمات الاب والام

وخلا نهما واحوالهما واعمام الاب لام واعمام الام و به  
واولاد اعمام الام

( فصل )

والغرقى والهدى اذالم يعلم ايهم مات اولايقسم مال كل على ورثة الاحياء  
ولا يرث بعض الاموات من بعض وان اجتمع ابتاع احدهما اخ لام  
اعطى السدس فرضا ثم اقتسم الباقي عسوبة

( فصل )

ولا يرث المجوسى بالا نكحة الباطلة وان اجتمع فيه قرابان لواقرده  
فى شخصين ورثاهما يرث بهما وان كانت احديهما تحجب الاخرى يرث  
بالحاجة ويوقف للحمل نصيب ابن واحد وهو المختار وعند اى يوسف  
نصيب ابنين فان خرج اكثره حيا ثم مات ورث وان اقله فلا

( فصل )

المسألة ان يموت بعض الورثة قبل القسمة تصح المسئلة لاولى ثم الثانية  
( فان استقام نصيب الميت الثانى على مسئلته ولا يضرب وفق  
التصحيح الثانى فى التصحيح الاول ان وافق نصيبه مسئلته والا فاضرب  
كل الثانى فى الاول فالخاضل من الضرب يخرج المسئتين ( ثم اضرب  
سهام ورثة الميت الاول فى وفق التصحيح الثانى اوفى كله وسهه ورثة  
الميت الثانى فى وفق ما فى يده اوفى كله فاخرج فهو نصيب كل فرق  
فان مات ثالث فاجعل المبلغ مكان الاول واتلث مكان الثانى وسهه  
ان مات رابع او خامس وهلم جرا

( حساب القرائض )

القروض نومان الاول الصنف ونصفه وهو الربع ونصفه نصفه  
وهو الثمن والثانى الثلثان ونصفهما وهو الثلث ونصفه نصفهما وهو  
السدس فالنصف يخرج من اثنين والربع من اربعة وثلث من ثمانية  
والثلثان والثلث من ثلثة والسدس من ستة ( واذا اختلفت القرائض بالوع

من ستة او الربع من اثني عشر او اثنين من اربعة  
 انكسر سهمان فريق عليهم وباينت سهامهم  
 ضرب وفق عددهم في اصل المسئلة كامراة واخوين  
 وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في اصل المسئلة  
 راة وستة اخوة ( ان انكسر سهام فريقين او اكثر وتما ثلث اعداد  
 رؤسهم فاضرب احدا لاعداد في اصل المسئلة كتلات بنات وثلاثة اعمام  
 ( وان تدخلت الاعداد فاضرب اكثرها في اصل المسئلة كاربعة زوجات  
 وثلاث جدات واثنى عشر عمما ) وان وافق بعض الاعداد بعضا فاضرب  
 وفق احدها في جميع الثاني والمبلغ في وفق الثالث ان وافق والا فني  
 جميعه وابلغ الرابع كذلك ( ثم الحاصل في اصل المسئلة كاربعة زوجات  
 وخمس عشرة جدة وثمانى عشرة بنتا وستة اعمام وان تباينت الاعداد  
 فاضرب كل احدها في جميع الثاني ثم المبلغ في الثالث ثم المبلغ في الرابع ( ثم  
 الحاصل في اصل المسئلة كامراتين وعشر بنات وست جدات وسبعة  
 اعمام ) وان كانت المسئلة عائلة فاضرب ما ضربته في الاصل فيه مع العول  
 في جميع ذلك

### ( فصل )

او تدخل العددين يعرف بان تطرح الاقل من الاكثر مرتين او اكثر  
 فيقصد او تقسم الاكثر على الاقل فيقسم قيمة صحيحة كالجمعة مع  
 العشرين ( وتوافقهما بان تنقص الاقل من الاكثر من الجانين حتى  
 يتوافقا في مقدار ) فان توافقا في واحد فهما متباينان وان في اكثر فهما  
 متوافقان فان كان اثنين فهما متوافقان بالنصف ( وان ثلاثة فبالثلث  
 واربعة فبالربع هكذا الى العشرة ) وان في واحد عشر فبجزء من  
 احد عشر وهم جرا ( وان اردت معرفة نصيب كل فريق من الصحيح  
 فاضرب ما كان له من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة ذا خرج  
 فهو نصيبه ( وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد وان شئت فانسب  
 سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم ثم اعط بمثل تلك  
 النسبة من المضروب لكل فرد منهم ) وان اردت قسمة التركة بين  
 الورثة او الغرماء فانظر بين التركة والصحيح ( فان كان بينهما موافقة

فأضرب سهام كل وارث من التجميع في حصة  
 على وفق التجميع فما خرج هو نصيب كل وارث  
 بهما موافقة وأضرب سهام كل وارث في حصة  
 الحاصل على جميع التجميع فما خرج هو نصيب كل وارث  
 نصيب كل قريب ( وفي التسمية من أراد  
 كالتجميع وكل دين كسهم وارث ثم على التسمية  
 من الورثة أو الغرماء على شيء منها فالمرحوم من  
 واقسم الباقي على سهام من آت ودهه من  
 هنا آخر ملحق لا يجر ولم آت في التسمية من  
 الأربعة والتس من الدار فإلى ما علم من  
 أن يلحقه بمحل فان لأنسان محال فلهذا  
 في مطان تلك المسئلة فانه ربما ذكر بعض  
 المذكورة في موضع وفي غيره في موضع آخر  
 الموضحة ( ثم ان زدت من  
 ولم ازد شيئا من غيرهما حتى انتهى اليك ما  
 شيء مما ليس في الكتب الأربعة ( ثم ان  
 ولا نوة الابائى الى السليم ( ونحو الله و  
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
 والحمد لله رب العالمين

طبع في المطبعة المصرية في سنة ١٢٨٠

سنة اربع و ثمان مائة

من شهر ربيع الثاني

